شكرا ... بن لادن !!

سيد القمنى

دار مصر المحروسة

الطبعة الثانية

أى نسخة غير موقعة خطيا بيد المؤلف

تعتبر نسخة مزورة وتعرض البائع والمشترى

للمساءلة القانونية.

توقيـــع المؤلف/ ....

شكرا... بن لادن !!

الكتاب: شكراً.. بن لادن!!
المؤلف: د. سيد القمني
الطبعة الثانية : القاهرة مارس ٢٠٠٤
الناشر: دار مصر المحروسة
المدير العام: خالد زغلول
مدير النشر والتوزيع: يحيى إسماعيل
المراجعة اللغوية: عبدالمنعم فهمى
رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٥٣٤ / ٢٠٠٣

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر دار مصر المحروسة
١٣ شارع قولة إمتداد محمد محمود - عابدين - القاهرة
تليفون - فاكس : ٣٩٦٠٥٠٠
الآراء الواردة بهذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن دار مصر المحروسة
يحظر إعادة النشر أو الاقتباس إلا بإذن كتابى من الناشر أو الإشارة إلى المصدر

شكراً ...بن لادن !!

د.سيد القمنى

القاهرة ٢٠٠٤

الإهداء

● إلى رجل له من الأفضال عظيمها على أبناء جيلى، إلى أستاذى الفيلسوف الكبير الأستاذ

الدكتور فؤاد زكريا

● وإلى ذكرى سيدة تعلمت الكثير مما كتبت يداها. وأدين لهذا التعلم بكثير من الفضل، الراحلة الباقية

أبكار السقاف

● وإلى صديقى الراحل، طيب الذكر دوما

الدكتور فرج فودة

الذى سبق وأهديت ذكراه كتابا منفصلا، وإرتأيت هنا تجديد الذكرى، ..... حتى لا تنسى..

سيد القمنى

المقدمة
فى كلمات

بن لادن..شكرا !!

ولعل الأهم فيما حدث بجريمة القاعدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والأشد خطرا والأبعد أثرا، هو إفاقة العالم الحر وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الخطر الذى يهدد كل مكتسباتها خلال القرون الماضية، وإدراكها أى جناية ارتكبت فى حق شعوبنا بتحالفها مع أشد الأنظمة قمعية واستبدادا، ومع تيار الإسلام السياسى الإجرامى. ومن ثم قرارها التدخل فى مواطن الإرهاب لإصلاح شأن هذا الوطن وخاصة الثقافة السائدة فيه والتى أفرزت لها هذا الإرهاب.

ويصدق هنا المثل العربى **(رُبّ ضارة نافعة)** صدقا عظيما، لأن ما أصاب أمريكا، رغم بشاعة الفعل وفظاعته، كان السبب فى استفاقتها وقطعها تحالفاتها المجرمة ضد شعوبنا، بل وإدراكها ألا سبيل سوى تحديث الثقافات عندنا، بعد أن كنا قد فقدنا كل الآمال فى حدوث أى تغيير فى مواطننا، بعد أن تحولت لغة الإعلام والتعليم وشعبيا ورسميا إلى لغة طائفية عنصرية بحت، بل إلى أسوأ لغة متخلفة تم اختيارها بين مئات الاختيارات الأخرى والقراءات الأخرى للإسلام مع سيادة ذهنية خرافية ضاعت معها كل مواصفات التفكير العلمى.

وبين اليأس والقنوط، وصعود نجم الجهلاء والمستفيدين من آلام الوطن وأوجاع الناس، وحصار أنصار الحريات بالتهديد أو القتل كما حدث مع فرج فودة. أو التكفير والتخوين العلنى والمحاكمة أمام محاكم الدولة وأمنها كما حدث مع صاحب هذا الكتاب، أو مصادرة الكلمة وحصار الفكرة كما حدث مع كثيرين.. مع استشراء الفساد فى كل ركن من بلاد العرب والمسلمين، وضياع هيبة القانون. وارتشاء كل أنواع السلطات، وخراب الضمائر، حتى أشرف الوطن على هلاك.. فى هذا الوقت الشديد الظلمة يقوم بن لادن بالفعل الهائل ليتغير معه وجه العالم وخط سير التاريخ.

فشكرا... بن لادن

القسم الأول:

ممنوع من النشر

الموضوعات التالية لم يقيض لها النشر في حينها وقت سخونة الأحداث، بعد أن رفضتها كل الصحف مستقلة أو حزبية، يمينية أو وسطا أو يسارية، وبالطبع الحكومية جميعا. وبعضها اتصل رئيس تحريرها بالمؤلف ليبدي احترامه وأسفه اللطيف مع استعداده للنشر إذا قام المؤلف ببعض التعديلات. ومن يومها وهى حبيسة أدراج مكتب المؤلف حتى تم نشرها فى هذا الكتاب.

حكاية سعد الدين

وقد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة أن يحول
ميلها الطبيعى من طلب الترقى إلى طلب
التسفل، بحيث لو دُفعت إلى الرفعة
لأبت وتألمت كما يتألم الأجهر من النور.
وإذا أُلزمت بالحرية تشقى وربما تفنى
كما تفنى البهائم الأهلية إذا أطلق سراحها.
وعندئذ يصير الاستبداد كالعلق يطيب
له المقام على امتصاص دم الأمة فلا ينفك
عنها حتى تموت ويموت هو بموتها.
"عبد الرحمن الكواكبى"

KMH

توطئة لابد منها:

قبل اعتقال الدكتور سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لم أعرف سعدا ولم ألتقه مرة واحدة، لكنى كنت أتابع ما يكتب فى كتبه وفى مجلة المجتمع المدنى الصادرة عن مركزه.

كذلك لم تربطنى بسعد صداقة، ولا حزب سياسى فأنا لا أنتمى لأى جماعة أهلية أو حزبية أو حكومية أو وظيفية كما لا تجمعنى به طبقة اجتماعية فالفرق هنا هائل، ولم يسبق أن وجه لى دعوة لحضور منتداه (رواق ابن خلدون) لا محاضرا ولا مستمعا، فلم أعرف حتى الآن أين يقع مركزه بالضبط ولا رأيته.

عرفت سعدا فقط عندما تم اعتقاله، وهنا كان موقفى اتساقا مع المبادئ ضد محاكمة مفكر على فكرة أو سياسى على نضاله السلمى فى سبيل ما يعتقده. فسعيت إلى بيته أدور فى دهاليز المعادى التى أجهل دروبها ومسالكها، لأضع يدى بيده مؤيدا يوم الإفراج عنه بعد الاعتقال وقبل المحاكمة، ومعبرا عن تضامنى، لأن ضميرى ككاتب مستقل كان قد اتخذ قراره، ذلك القرار الذى وقفت فى خلفيته عملية التشويه والاغتيال المدنى الكبرى للرجل قبل صدور أى أحكام بشأنه.

ولا تعنى هذه الدراسة بالدفاع عن شخص سعد، إنما يشغلها حالة مثقف مصرى يخوض معركته لأجل أهداف معلنة بالطرق السلمية. حالة ترمز لأى مثقف فى بلادنا قد يضطره قلمه أو موقفه إلى الوقوف فى قفص الاتهام. ويشغلها أيضا قراءة لواقع تعامل مؤسسات الدولة مع حالة سعد الدين، وكيف ارتكبت من الأخطاء فوادحها، باستبداد كان المظلة لحملة التشويه الإعلامى، التى كان الصوت القمعى فيها أعلى كثيراً من صوت الحق.

وحوكم سعد وحُكم بسنين سبع... ويقال فى بلادنا إنه لا معقب على حكم قضائى وإلا كانت العقوبة سجنا (؟!) ولا علم لى بشئون قانون

يحكمنا ونجهله. ولا أعلم إن كان هذا مجرد شائعة تهديدية رائجة سرت مسرى الحقائق لكثرة ترديدها، أم هى حقيقة صادقة قانونيا فعلا، لذلك، وتوقيا لشر سجن وإذلال إنسانى لن يحتمله جسدى المحمل أصلا بكل ما اكتشفه العلم من أمراض، وما لم يكتشفه بعد، سأعمد هنا إلى الحديث فى منطقة ما قبل صدور الحكم، وبعيدا عن المحكمة والقانون، وهى منطقة كافية فيما أعتقد لو أعملنا فيها الإنصاف والمبادئ المحترمة لأنصفنا أى مفكر يتم اعتقاله كما فى حالة سعد الدين وهو رجل علم اجتماع فى مجتمع يعانى مشاكل مجتمعية أزلية ويحتاج إلى ألوف من رجال علم الاجتماع وعلماء النفس، ناهيك عن المنهج العلمى ذاته فى التفكير المفتقد من مستوى رجل الشارع إلى مستوى مؤسسات الدولة.

هناك كلمة أخيرة فى هذه التوطئة وهى ما أثير حول علاقة ابن خلدون بالدولة الإسرائيلية، وما حدث بعد سجنه من احتجاج إرييل شارون على أوضاع مصر الداخلية لصالح منظومته، وهو الأمر الذى ربما أدى إلى إحجام كثيرين عن الكتابة خشية الاتهامات المعتادة بالعمالة والهيمنة والخيانة.. الخ.

وهنا لابد من توضيح موقفى بشكل شفاف، فأنا رجل فكر ولست رجل سياسة بالمعنى الحركى، ولم يسبق لى زيارة إسرائيل أو أى من هيئاتها التمثيلية بمصر ولا خارج مصر، لكن الفكر إذا لم ينفصل عن السياسة فإن ما أزعمه هو الحديث فى نظرية المعرفة للرؤية السياسية وليس العلم السياسى الناشط. وموقفى المعلن هو ضد احتلال أى أرض بالقوة ناهيك عن استعمارها إحلاليا بإحلال بشر فيها محل بشر، وأن المقاومة بكل الألوان الممكنة هى المشروع الأول لأصحاب الأرض المحتلة، أما مشروع الحرب النظامية بين الدول العربية وإسرائيل فهو الخبل بعينه، بعد أن أوصلنا سادتنا العناتر إلى مستوى لا يمكن فيه الحديث عن حرب، ناهيك عن حاجة بلادنا إلى السلام من أجل بناء المجتمع المدنى الذى نحلم به وبعدها يكون لكل مقام مقال. وما قيل بشأن علاقات مركز ابن خلدون بإسرائيل اختلط فيه التهويل بحملة التجريس العلنى مما يجعل اتخاذ أى موقف بشأنه بهذا الصدد بغير حقائق ثبوتية لونا من الشطط غير المحمود، أما إذا كانت لسعد لقاءات مع شخصيات إسرائيلية من دعاة السلام، من باب دفع الموقف الإسرائيلى إلى بعض التنازلات، فى ضوء خواء الوفاض العربى، ولتحصيل الممكن من خلال تفعيل النشاط السلامى فى مجتمع الديمقراطية الإسرائيلية المتاحة، فأعتقد أنه أمر لا يمكن لوم سعد عليه.

١ ـ عجالة نظرية تمهيدية
اللا معلومة والسلطة القامعة

المعلومة/ المعرفة/ هى تلك التى يمكن مناقشتها والجدل معها للتحقق من صدقها، وردها بمعلومة أحدث أو أدق أو أصدق، والصدق هنا إما بقياسها على قوانين العقل دون البدء من مسلمات مطلقة خارج الواقع، أو بمدى مطابقتها للواقع التجريبى وإمكانات تفعيلها فيه، وإلى أى حد هى نافعة وتحقق مصالح أو بمدى ضررها. لذلك هى قابلة دوما للتغير والتجدد والتطور بالإضافة والتحديث. فهى تراكمية متصلة، لا مطلقة مفارقة منقطعة، تصلح دوما للانتفاع بها بغض النظر عن عنصر أو طائفة أو وطن منتجها أو مستهلكها، لأنها تقدم مشروعية الاتفاق حولها بذاتها.

ولم يتم تحديد معنى المعلومة إلا مع اكتشاف المنهج العلمى فى التفكير، بعد أن ظلت الإنسانية تخلط الإخيولة بالموضوعات الإيمانية، والغيب بالواقع، والمرض العضوى بالمس الشيطانى وأضغاث الأحلام بالتمنيات والينبغيات اللامحققة. حتى إنه تم استخدام القياس الأرسطى/ الاستنباطى العقلى/ لضبط النتائج وفق الشروط الشكلية لهذا المنطق، لكن انطلاقا من مقدمات باطلة تماما للوصول إلى نتائج أشد بطلانا بشروط منطقية شكلية سليمة تماما. استنادا إلى مرجعية صدق الأوائل وأصولهم الثوابت، وهو ما نرى صداه فى الفلسفة المسيحية ثم فى نظيرتها الإسلامية، حيث جعلت تلك المرجعية للمعلومة دينا تصدق أو تكذب بشروطه.

وقد مرت المعلومة/ المعرفة عبر مناطق زمنية تحققت بها ولها فتوح كبرى من النهضة الأوروبية إلى الثورة الصناعية إلى التكنولوجية إلى ثورة المعلومات والاتصالات إلى هندسة الجينات، متصاحبة مع منحنيات كبرى فى العلوم الإنسانية وعلوم النقد التاريخى، مفرزة رقيا إنسانيا ترك بصماته فى معانى الحريات الليبرالية العلمانية، كالتسامح وحرية الاعتقاد والتفكير وتبادل المعلومات والمعارف، بغرض بلوغ الكرامة الإنسانية المتكاملة.

ومن ثم تميزت الرؤية الكوزمولوجية اليوم بالثقة فى قدرة الإنسان على صنع مصيره الأفضل بالرقى والتقدم مع توسيع دوره فى الكون، مما حرره من الإيمان بخرافات ما قبل المنهج العلمى والعصبيات العنصرية، والطائفية، التى أهدرت فى خلافتها من دماء البشرية ومن الفظاعات أكثر مما حدث فى أية خلافات أخرى بما لا يقاس أو يقارن.

هذا ما حدث فى دول العالم المتقدم، فماذا حدث عندنا؟

حتى اللحظة الراهنة تحرص مناهجنا على تصوير نبى الإسلام بأنه أمى لا شأن له بالمعرفة أو الثقافة قبل الوحى، كما تحرص على تأكيد أن كل معارف الدنيا قبل ذلك ـ فيما عدا الموضوعات الدينية التى أقرها الإسلام ـ كانت جاهلية، بل إنها بأديانها لم تكتمل بشريتها بالمعلومة الصادقة والمعرفة الصحيحة قبل الوحى الإسلامى، الذى جاءها بالمعلومة الصادقة صدقا تاما مطلقا مكتملة بذاتها لا تحتمل حذفا ولا إضافة. لذلك كانت إنسانية الإنسان ناقصة وما استقام أمرها أو وجودها أو اجتماعها أو سياستها أو معرفتها إلا بوصول الدين القويم، وكل ما قبل ذلك مطعون فى بشريته. ولأن الإسلام كانت له خصوصية ظرفية مكانية وزمانية، حيث كان يقيم لقبائل بدو الجزيرة العربية الشتات دولة مركزية متوحدة، فإن السلطة التى نشأت مع الثقافة الجديدة أصبحت شأنا إلهيا، وليست من شئون البشر أو اجتماعهم واقتصادهم، وهو ما عنى رد السياسة إلى الله. لذلك لا تكون المعلومة معلومة، ولا المعرفة معرفة، لأنها محصلة تفاعلات اجتماعية اقتصادية نفسية بيئية، إنما لأنها ثقافة كاملة جاهزة صادقة بالمطلق، وما عداها باطل وقبض الريح.

ورغم مرور الإمبراطورية الإسلامية بعد الفتوحات بتلاقح الثقافات فى أزمنة انفتاح على معارف البلاد المفتوحة، فرضها الظرف الموضوعى حينذاك، إلا أن ذلك كان استثناء ظرفيا، انتهى بدول المنطقة إلى الخضوع لسلطة خليفية استمدت مشروعيتها من الرداء الدينى، وواكبتها مظالم تنوء بها كتبنا التراثية والتاريخية الإسلامية. فى وقت كانت فيه الدنيا قد تحركت إلى فضاء معرفى آخر، بينما انتهى أمرنا إلى تخلف كامل فى الزمن المملوكى والعثمانى، الذى كانت نتيجته المحتومة إعمال فلسفة القوة والضعف، باحتلال دول الغرب لبلادنا.

ومع استيلاء العسكر المحلى على مقدرات الوطن كان الصدام مع المجتمع الغربى ومعارفه وأساليب حياته باعتباره المستعمر، هو الأساس فى التمسك بخطاب دوجمائى كاره لكل ما هو مخالف حتى لو كان وسيلة تقدم، لذلك لم تنتج مغامراتنا الثورية تغييرا جذريا فى المناهج ولا فى المفاهيم، وغاب النقد بالتحديد، بتأثير عسكرة المجتمع من أجل المعركة المقدسة التى سلت فوق الأدمغة والألسن، التى دونها كانت الخيانة الوطنية القومية الدينية معا بوثوقية كونية جاهزة تربط الوعى كله برؤية السلطة وحدها، عبر المتوسط الشارح المبرر الجاهز دوما لخدمة السلطان عبر العصور... رجال الدين المحترفين. الأمر الذى منع أى تفاعل أو جدل

تجابه فيه الذات وعى الآخر، بحيث كان التخلص من الوجود الأجنبى فى البلاد، مدخلا إلى عبودية كاملة للماضى وطرائقه فى التفكير، سواء كانت عبودية نصية، أو عبودية لأفكار هلامية عن أمة كبرى على غرار الأموية والعباسية وغيرها، وهو ما تخلفت معه بنى الأجهزة الثقافية للدولة على مستوى المفاهيم والمعارف والقيم والعادات والسلوك والذوق، هذا رغم أنه ليس هناك شىء اسمه ثقافة أصلية خصوصية، فأى تراث كان هو حاصل تفاعل حضارات إنسانية شتى. والخصوصية التى كنا نعنيها وما زلنا هى التى يشهد الواقع أنه قد امتنع معها أى تجديد أو ابتكار، وكل ما ظهر للعيان دون جهد فاحص تخلف يقاس بالقرون بيننا وبين العالم المتقدم.

والتساؤل البسيط بهذا الصدد، ما هى الخصوصية التى نعنيها مقابل التقدم؟ لا يبقى على مستوى الرؤية الواقعية الحادثة سوى التخلف، ومن هنا كان الحرص الدائب على تلويث الفكر المدنى الحداثى لا لعيب ذاتى فى الفكر، لكن لأسباب أولها أنها منتج الغرب المكروه البغيض، ولأنها لا تتفق وثوابت الأمة وخطوطها الحمراء، بغض النظر عن النتائج التى أفرزتها هذه الأفكار من تقدم عظيم أينما تم العمل بها، ثم لأنها تحمل مع التقدم فيروسات الانحلال الخلقى، رغم أن الأخلاق مسألة معيارية ومجموعة قيم متغيرة دوما بتغير البنى التحتية، أما السبب غير المعلن والأساسى فهو تناقض تلك الأفكار مع مشاريع السلطة وتكوينها فى بلادنا، التى هى فى نهاية الأمر شكل حديث المظهر لذات السلطة الخليفية الممتدة فى تاريخنا التليد.

ومع المزيد من اتساع الهوة بيننا وبين العالم المتقدم، لم يكن بيدنا سوى نظرية المؤامرة نبرر بها أحوالنا، تلك التى بدأت مبكرا منذ اختراع شخصية اليهودى اللئيم المقتدر عبدالله بن سبأ، الذى تمكن بدهائه من جعل صحابة الرسول الله يقتلون بعضهم بعضا، إلى يومنا هذا الذى نتحدث فيه عن المؤامرة الاستشراقية الصليبية اليهودية العلمانية الإمبريالية كله معا. مع إشاعة الوهم وتكراره حتى تصديقه، أن العالم يبيت ساهرا يدبر لنا نحن بالذات المؤامرات، فى تصوير مهين يجعلنا على الدوام مفعولا بنا قابلين طوال الوقت لتنفيذ مؤامرات الأعادى دون أن نستفيد مرة من المؤامرة السابقة ودروسها إن كانت هناك مؤامرات. ومن جانب آخر فهو تصوير يضخم الذات المهانة ويصيبها بمرض النرجسية، فيتضخم شأنها ولكن فى الوهم المرضى الذى انتشر بشكل وبائى خطير، حتى بات يقينا لدينا أن العالم لا يشغله غيرنا.❖

❖ كتب هذا الموضوع قبل الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لكن بعده من الطبيعى أن نكون مركز اهتمام العالم (؟!).

وحتى لو لم يوجد عداء حقيقى فإنها تخترعه اختراعا وتفتعله افتعالا حسب الظروف والطوارئ الممكن استثمارها لترضى الغرائز المبثوثة بين الناس، ثم تتصدى للأعداء بالزئير، الزئير فقط، بالكلام والشعارات ، لتبرز لمواطنيها دورها التاريخى فى حماية الهوية والانتماء والتراث والأخلاق والدين. وبسبيل ذلك تستخدم الثقافة المحنطة وكل ما فى جعبتها من تثوير الغرائز الطائفية والعنصرية والنفخ فيها باستمرار، ليتوحد الجميع فى ذاتها، مما انتهى، خاصة منذ ١٩٥٢، إلى إزالة الطبقة الرقيقة للمفاهيم الليبرالية التى كانت قد نمت فوق طبقات الماضى وهو ما أدى إلى تشويه كامل لوعى المواطن باستخدام أحدث تقنيات الغرب المكروه، حتى أصبحت لغة الحرية هى اللغة الفاسدة الخائنة التى تتم محاكمتها وتشويهها فى تناغم سيمفونى بين الشارع والمايسترو الحكومى.

وبسبيل ذلك استخدمت السلطات لغة واحدة يغيب عنها التنوع مكرره منمطة، ذات إيقاعات محدودة ومحددة، تستعيد من التراث أسوأ ما فيه وتخفى إمكانات الفعل الحر بداخله، لا تحتمل أى تناقض ولا تقبل بأى تحليل عقلانى يتخطى السائد الثابت، فتكافئ الصبية من حفظة القرآن وتحتفى بدعاتها المحترفين فى كرنفالات موسمية تمنح فيها العطايا والهبات، أكثر مما تخصص لدعم البحث العلمى بما لا يقارن بالمرة.

وهكذا.. كلما انحط المنهج تزايد قمع التفكير والاختلاف، لذلك لم تسع السلطات فى بلادنا قط لتنمية المعرفة نظرية أو علمية أو تقنيه إلا بما يدعم وجودها عن طريق تحويل المثقفين الملتحقين بها لضرورة لقمة العيش إلى موظفين بيروقراطيين، مع إهدار وتهميش وحصار وتشويه سمعة أى مثقف يرفض القيام بهذا الدور أو حتى يصر على استقلاليته. بل يصل الأمر ـ حسب تجربة شخصية وتجارب مشاهدة تعلمونها ـ إلى تحريف نصوص هؤلاء وتزويرها لاغتيالهم جماهيريا بأساليب رخيصة وأسلحة فاسدة رديئة، لإحداث القطيعة بينهم وبين الجماهير التى يكتبون من أجلها، وإلغاء دور العقل الواعى فى إصدار الأحكام الصادقة، لأن لديها كل الإجابات الجاهزة التى لا تحتمل أى احتمالات، مع خطاب طائفى عنصرى عصبى قبلى عشائرى فاشى، لإغلاق أى منافذ على الخطاب المغاير.

ويقول لنا علماء الأنثروبولوجيا حول جذور التشكيل القبلى، إن الشكل القبلى أفقر التشكيلات الاجتماعية وأكثرها تخلفا، فالقبيلة فقيرة فى قدرتها على إنتاج ما تحتاجه، وتعتمد على الخطف والسطو والنهب كلما أمكن. فقيرة فى قدرة المرور عبر الزمن، فهى تحتاج دوما إلى تلاحم أفرادها لذلك يتم إمساكها من فوق بقيادة قدسية قامعة صارمة تجعل

الأفراد التحتيين بلا فكاك. مع إشاعة مساواة بدائية فى عالم الفكرة وليس فى الواقع، بذوبان كل الأفراد فى الكلية القبلية/ الأمة المعنوية/ ومن أجلها، فيكون الفرد من أجل الكل وليس العكس، ومن هنا لا تحتمل هذه التركيبة أى اختلاف أو تمايز أو تعدد فى الآراء حيث الكل فى واحد.

المقصد من ذلك هو إيضاح أن المشكلة معقدة ومركبة، فلم تعد الأنظمة فقط هى مالا تقبل المخالفة أو التغيير، بل الناس الذين فقدوا وعيهم ومعه حريتهم بعد أن تمكنت مؤسسات الحكم من الأرواح والعقول بآلة الإعلام الجهنمية التى اخترعها أصحابها لغرض آخر، هو مزيد من العلم والحرية، أما هنا فقد تم استخدامها لتنميط وتأطير العقل حتى أصبحت النفس عبدة، ورأينا المرأة المثقفة ترد علينا بالتكفير لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لها بحقوق مماثلة لحقوق الذكور، مما يفصح عن استشراء الوباء تحت قشرة حداثة ظاهرية لم تمس الجوهر.

وإذا كان المفترض أن الدولة مؤسسة سياسية تعبر عن علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع، وأنها التعبير الرسمى عن المجتمع كله، فإن الدولة فى بلادنا لا تخضع لهذا التعريف ولاتعترف به وتعلم أنها لا تعبر عن مجتمعها، لذلك تمارس وجودها الفوقى واستمرارها بغسل العقول ونشر أيديولوجيا القبلية الطائفية العنصرية مع القمع بالطبع. المأساة أن تلك ليست مجرد أدوات فى يد الدولة، بل تحولت إلى خلايا تكوينية عضوية فى بنيتها، تتخلل كل مجالات التخطيط، والعمل والإدارة والتوجيه والإعداد والتنفيذ. حتى مثقفوها، ومعهم مثقفو الأحزاب يختزنون بدورهم أوبئة الكذب ويتنفسون فى هواء راكد قديم ضمن النسق المحدد الذى أجمع عليه الجميع فى تعريفه البسيط، والبديل يصبح هو الكفر الدينى والوطنى عند اصطدامه الحاد بخطوط الأمة الحمراء وثوابتها الواحدة المصمتة.

ورغم الوضوح الجهير للمساحة الهائلة التى تفصلنا عن العالم المتقدم، وأن الأنظمة العربية عاجزة بين الأمم لكنها قوية القمع والتنكيل مع مواطنيها، فإنها قط لم تلجأ للأدوات التى أثبتت نجاحها عالميا لتجاوز هذه المساحة، لأنها لا تعترف بشىء اسمه البحث العلمى، وتحتسب القضايا الاجتماعية أمورا بسيطة من التوافه الهينات التى لا تحتاج كثيرا من العبقرية أو عناء البحث أو تصنيف المشاكل وتبويب الحلول ورسم الخرائط الاجتماعية. لأن إعلامنا يؤكد دوما أن كل سلطة عربية هى سلطة ملهمة ليست بحاجة لباحثين، وعلى هذا الأساس تصدر قراراتها. مما يكشف أن المشروع الأوحد لهذه الأنظمة هو البقاء والاستمرار، مع

إيهام الناس بوجودهم فى سياستها وأنهم الأهم فى مشاريعها وأنهم شركاء معها، خاصة أنها المحافظ على ثوابتهم العزيزة. وهكذا لا يفرز المجتمع بل لا يملك قدرة فرز أى جديد من أصولى قديم متفق عليه بين الرعية والحاكمين، ويستمر المواطن خاضعا لاستمرارها كسلطة، وهو وضع لا شرعى بذات القياسى الأصولى، لأنه إذا كانت السلطة حسب هذا الفهم موجودة بشرعة طاعة الله والرسول وأولى الأمر، فإن هذه الثوابت تم ترتيبها بحيث تأخذ صفاتها من بعضها وتتبادلها، إضافة إلى تزوير عملية التبادل فتصبح شخوص الآن هى شخوص الزمان المقدس السالف، برؤية متجمدة عند لحظة الطاعة التاريخية الأولى، وتظل مشاركة المواطن طاعة لأمر مقدس تم تزويره، يتصور أنه مشارك بوعى، رغم أن الوعى الحقيقى ليس مجرد عملية إجرائية، فبإمكان أى إنسان أن يظن نفسه العريف الفهيم، فما بالك لو قيل له ذلك من سادته، ليقدم كل فروض الطاعة مقابل القرب من مناطق السلطان من أجل الحصول على منجزات ومكاسب رخيصة وبأساليب عطاء السيد للمولى بحل بعض المشاكل والمعاملات لنفسه أو لمن حوله لإثبات أنه شريك سلطة، وهى المشاكل الناشئة عن تكوين النظام برمته، والتى استفحلت واستشرت فى كل مناحى حياتنا بفوضى شاملة، هذا عن المواطن البسيط، أما المواطن الشريك الحقيقى، فهو عضو فى جهاز السلطة بالطبع.

وإعمالا لكل هذا فإن النتيجة ستكون ترديد ومضغ اللامعرفة مع انعدام وجود أى آليات لإنتاج المعلومة/ المعرفة. ومن ثم فقر معرفى وثقافى مدقع بالضرورة. لذلك أصبحت المعلومة بمعناها العلمى والمعرفى غريبة، ولكثرة ما استهلكنا من منجزات الآخر المعرفية، أصبحت المعلومة/ المعرفة هى ما ينتجه الغير المكروه. الذى نسطو عليه لاستخدامه فى غير أغراضه التى أنتج من أجلها، ثم نسطو عليه فكريا بالعادة القبلية لنؤكد أننا من أنتج هذه المعرفة لتحليلها شرعيا كى يمكن استخدام منتجها بنسبتها إلى ربنا الذى عرفها مسبقا فى المقدس. أما أن نعرف أو ننتج معرفة فليس هنا أى مشكلة، فما دام الآخر يفكر وينتج ونحن نستهلك على الجاهز فلماذا وجع الدماغ؟

ومع هذا الفقر المعرفى كان لابد أن تمارس السلطة شحا شديدا فى دعم أى بحث علمى أومعرفة، مما انتهى بمثقفيها الذين تختارهم لأداء هذا الدور الوظيفى إلى خطاب اتهامى إزاء أى جديد مخالف، ونصحى إرشادى دوما. وعندما يظهر مثقف يقدم معرفة جديدة. بمعناها العلمى فإنه على الفور يصبح آخر، عميلا معاديا كافرا وطنيا ودينيا.

ومجرد ظهوره يستحث آليات الخوف ودفع الخطر لأنه نافذة يتسرب منها الأعداء لشق الصف الوطنى أو إهانة المقدسات. لذلك يتم تجريم أى جديد ويصبح كل إبداع بدعه تستدعى المحاكمة السريعة وإصدار الحكم حتى قبل أن تتم محاكمته قضائيا، فى عملية إطلاق صفارات إنذار مسبقة ودمغه بعلامات واضحة منعا لأى تواصل بينه وبين مجتمعه، كالصليب القديم الذى كان يسم القبطى بالعظمة الزرقاء تمييزا له وتحقيرا. وهكذا تكون مؤسسات السلطة شديدة الاطمئنان رغم شدة ضعفها وهوانها بين الأمم، عملا بالشطر الشعرى العربى (أسد علىّ وفى الحروب نعامة) باستنادها إلى قناعات رجل الشارع الذى أصبح متوجسا من أى مخالف مبتدع إعمالا لخطه النظرى وسوره المانع. فيمد السلطة دوما بالاطمئنان لأنها تعلم أنه غير قادر على تخطى أسوار الكتراز، غير قادر على نقد خطابه النظرى أو حتى محاورته أو تحديث الممكن فيه. لذلك تشجع الدولة هذا الخط النظرى عبر وسائل إعلامها وتعليمها وتدعمه بدأب رغم أن الإيمان مسألة قلبية، وأنها بهذا المسلك تسىء لنفسها دوليا بدعمها دينا على دين بين مواطنيها، ولا تترك لكل دين فرصة ظهوره وبروزه بقدرته الذاتية، وتفسد المساواة بين رعيتها وتخلق كثيرا من الحساسيات والإشكاليات المزمنة، ثم تنوح بعد كل هذا على عدم وفاء أقباط المهجر، وما يزعمون على الإنتاج المتردى لتهاون المواطن فى الإنتاج، وتصعر خدها مقابل استجداء مليارى دولار أمريكى سنويا معونات لها شروطها، ثم تترك المؤمنين يحملون مثليها سنويا إلى بنوك السعودية المباركة كل عام.

٢- الخطاب الاتهامى فى قضية ابن خلدون نموذجا تطبيقيا:

لنقرأ معا نماذج عشوائية مما نشرته الصحف المصرية بشأن مركز ابن خلدون ومشاريعه وبشأن اعتقال سعد الدين إبراهيم، للمطابقة بين ما سلف إيراده وبين تلك النماذج.

فى ١٩٩٩/٥/٧ نشرت صحيفة (الشعب) الخبر التالى "أحال فضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوى، المقترح المشبوه للتربية الدينية الذى وضعه مركز ابن خلدون إلى د. محمد رجب البيومى عضو مجمع البحوث الإسلامية ليبدى رأيه الشرعى فى مدى صلاحيته للتدريس فى دولة دينها الرسمى هو الإسلام. وقد أكد التقرير أن المشروع يثير الفتنة الطائفية.. وأضاف واضع التقرير د. البيومى: "إنى أكاد أحس برائحة خبيثة يبعثها مركز ابن خلدون. يبث الوقيعة بين عنصرى الأمة لتشفى

صدور قوم آخرين". وبغض النظر عن الموقف العلمى السليم والنقدى الصحيح لمشروع التعليم والتسامح الخلدونى الذى يطيب لنا مناقشته ويحتاج إلى قول آخر، لكن فى مقام آخر غير مقامنا المحدد هنا، نقف مع ما قالته (الشعب) غير دهشين لمدى مطابقته النموذجية لما أوردناه فى العجالة النظرية.

الملاحظة الأولى عدم مراعاة الصحيفة للحياد المفترض فى عرض الخبر الصحفى، بنعتها للمشروع بدءا بالمشبوه، أنها الدمغة للتمييز والتحذير وإطلاق صفارات الإنذار.

أما الثانية فهى أن (الشعب) صحيفة معارضة للحكومة ومناهجها التعليمية، وطالما تحدثت كثيرا بهذا الشأن، وهى صحيفة لحزب معارض هو العمل، استولى عليه الإخوان المسلمون بنخرة وتسويسه من الداخل وهو المؤسس على مبادئ يسارية عمالية تحت سمع وبصر السلطة، ولم تتدخل مؤسسات السلطة القمعية بل سهلت لهم الاستيلاء الكامل على الحزب.

لكن الحزب وصحيفته وهما بسبيل منافسة السلطة على امتلاك أرواح الناس عبر الوسيلة المعتمدة تاريخيا فى بلادنا، الدين، دخلت الصحيفة صراعا علنيا مع مؤسسات الحكم لتثبت التزامها بصحيح الدين، واتهمتها جهارا بالفساد، فقط لتثبت للجماهير أن حزبها هو الأحق بدور الراعى الرسمى للإسلام، ومن ثم يكون حزبها هو الأحق بأمر سياسة الرعية، لذلك دخلت فى مزايدات طالت أعمدة النظام الحاكم إلى أن غامرت بالنشاط الحركى لتثوير الشارع بدءا بتثوير طلبة الأزهر تحديدا، بسبب رواية لكاتب سورى (وليمة لأعشاب البحر)، الأمر الذى انتهى بصدام مع أمن النظام سالت بسببه دماء بريئة، وهنا اختتم الراعى الرسمى الأقوى المباراة بإغلاق الصحيفة. لكن الغرض لكليهما كان واحدا، والوسائل لكليهما فاشية، تعتمد ذات الأسلحة الفاسدة بالإشاعة والتخوين المتبادل، والعقل الذى تم الصراع على امتلاكه كان على ذات الخط النظرى الواحد. وهنا الغرابة أو اللاغرابة، حيث شارك بعض أساتذة الأزهر فى عملية التثوير بتحريض الطلبة وتوزيع ألوف النسخ من مقال محمد عباس المطبوخ فى معمل غرائزى، بل وشاركت الوجوه الأزهرية فى مؤتمر الحزب للمبايعة على الموت. هذا علما أن الأزهر هو مؤسسة الدولة الرسمية منذ أقامه الاستعمار الفاطمى، ومن يومها ظل مؤسسة التبرير لكل الأنظمة على تباينات مظالمها، لأنه المالك المحترف والمقتدر للوسائل والأدوات التى تخاطب خط الجماهير النظرى، والضامن لتقاطع مطالب

الأنظمة المتغيرة مع هذا الخط، لذلك هو المؤسسة التى تمولها الدولة ببذخ قل نظيره، وتسمح له بالتمويل اللامحدود واللامعلن من خارج البلاد، ويتم تكريم رجاله فى كرنفالات فصلية، دون أن نعلم له إنتاجا حسب المفهوم من معنى المؤسسات الإنتاجية التى تستأهل كل هذا التمويل الكريم، ومن جانبها تمكنت مؤسسات السلطة من غرس رهاب الأزهر واليونيفورم المشيخى فى نفوس الناس حتى كاد يكون معبرا عن الإسلام أو هو الإسلام رغم أنه لا يوجد فى آية قرآنية واحدة أو حديث نبوى واحد شىء اسمه الأزهر أو رجال الأزهر!!

أما صحيفة الشعب التى كانت تتطهر دوما بإسلامها المتميز عن إسلام الدولة وأزهرها، وتقف بعنف ضد مؤسسات الدولة ودستورها، فإن ذلك لم يمنعها من الانتهازية الرخيصة فى النص السابق ذكره حيث رفعت المادة الصدر فى هذا الدستور التى يتكئ عليها جميع الفاشيست عند الحاجة "دين الدولة هو الإسلام". لأنه ظهر مخالف تحديثى للخط الواحد للدولة والحزب المعارض، لتتفق الصحيفة مع مؤسسة الدولة الدينية (الأزهر) وكلامه البيومى، على أن ابن خلدون يوقع الفتنة بين عنصرى الأمة. ورغم أن الأزهر نفسه بذاته وقوامه وعمله وأهدافه هو الطائفية العنصرية المجسدة فى مواده التى تنص على عدم دخوله لغير المسلمين، رغم أن النص الدستورى المستند إليه "دين الدولة هو الإسلام" يستبعد ملايين المواطنين غير المسلمين من المواطنة بصريح العبارة ودون مواربة ولا خجل، فإن كليهما وقف على ذات الخط النظرى ليعلن أن من يشق الصف الوطنى ويثير الفتن ويوقع بين عنصرى الأمة هو مركز ابن خلدون وهى ذات التهمة التى سبق ووجهها الطرفان لكاتب هذه السطور فى محاكمة مشهودة قبل ابن خلدون، فى تزوير فاضح كامل فصيح البنود وغير محتشم اللسان ولا عفه. أما الرائحة التى أحسها مركز البحوث الأزهرى فيبدو أنها تنبعث من تحته لأنها عبارته الدائمة فى مواجهة كل من لا يبدأ من مسلماته المشيخية كمرجعية أولى تامة الصدق، بغض النظر عن صحيح تلك المسلمات فى دين المسلمين، فهو يحمل اسم مركز البحوث ولم نعلم له بحثا واحدا حتى الآن من أجل قضايا المواطن أو المجتمع، فقط يستمد قوته ومشروعيته بإشاعة كذبة كبرى يدعى فيها لنفسه أن قراراته منحة سماوية ودستورية على التبادل والتساوى. بحسبانه مؤسسة من كبرى مؤسسات الدولة، وشيخه الأكبر يتم تعيينه بقرار سيادى من الدولة، ليقوم بتشغيل السماء ووحيها حسب المطلوب منهما من قبل الدولة وحاجاتها اللامستقرة، ليعطيها ديمومتها

ومشروعيتها. أما القوم الآخرون الذين يريد مركز ابن خلدون أن يشفى صدورهم بسعيه للفتنة فهم أى آخر بإطلاق من غير المسلمين، حزب الشيطان الذى يتربص بنا الدوائر لا يكل ولا تفتر همته خاصة فى بلاد الغرب المغتاظ لما بأيدينا من أسلحة التقدم السرية المخفية تحت العمائم صيانة لها حتى يأتى الله بأمره. إن هؤلاء الآخرين ليس لديهم مركز يعلن أنه للبحوث ويعمل فقط لمصادرة الفكر وقمع الرأى والحريات، وليس فى بلادهم مركز مثله ذو سلطان مبين يستند فى ظاهره إلى مرجعية دينية وفى حقيقته هو الرأى الإنسانى أو الكهنوتى المتاجر الانتهازى بالدين. وليس عنده مراكز قوى تستمد قوتها من السماء ومن المعتقلات لتخوين مواطنيه وطنيا وتكفيرهم دينيا لأنهم أنشأوا فى بلادهم مؤسسات مدنية أو بالقول الأدق علمانية. تلك الصفة المكروهة فى بلادنا لأنها تساوى بالعدل بين البشر بغض النظر عن الجنس أو الملة أو العنصر، فيجتمع فى أمريكا وحدها كمثال وافدون من كل بقاع الأرض، منهم ما يزيد على خمسة ملايين نسمة من بلاد العرب، ويشكل هؤلاء الوافدون من الدنيا مئات العقائد والعناصر، لا مرجعية لهم جميعا سوى ذلك الوثن الأعظم الذى نكرهه بشدة: القانون المدنى. ولأن الطائفية والعنصرية لا تفرز إلا فاشية دموية، فإننا سنجد بأيدينا نماذج مثالية لهذا الفرز فى صحف تزعم التمايز والتغاير. نسوق منها الأمثلة التوالى:

صحيفة الأحرار مثلا لسان حزب معارض هادئ الطبع إزاء مؤسسات الحكم فتحت صدرها لأزهرى معلوم من أشد المعارضين صرامة وأعلاهم صوتا، ولا مفارقة إن شاهدته وجها لامعا فى تلفاز الدولة هو الشيخ يحيى إسماعيل حبلوش، الذى قال للأحرار فى ١٩٩٦/٦/١١ بشأن أحد باحثى ابن خلدون دون أن يطرف له جفن: "إن آراء هذا الرجل.. تتطلب إحالة أوراقه إلى فضيلة مفتى الديار المصرية فورا"، إنها خفة الظل السوداء القاتلة حيث يرى صاحب الفضيلة (!؟) وجوب شنق هذا الباحث لإسكات صوته، والحبلوش نفسه هو من أفتى بإهدار دم المفكر فرج فودة هو وجماعته المعروفة بجبهة علماء الأزهر، ويطلب الآن شنق باحث خلدونى بقرار مختوم بختم دار الإفتاء، ختم الدولة الرسمى. فهل تمت محاسبة هذا الرجل وعصابته قانونيا بعد أن وضعوا الرشاش بيد القاتل لذبح المفكر فودة؟ وماذا لو كان هذا الرجل فى دولة تحترم القانون وتقدس الإنتاج وتجل المفكرين؟ إن بقاء هذا الرجل وعصابته فى مناصبهم دون محاكمة عادلة يتقاضى راتبه ضرائب من جيوبنا دون أن ينتج سوى الكراهية والإرهاب والدم، لأنصع تصديق على ما قدمنا فى

العجالة النظرية، مع تساؤل ساذج: إذا كان هؤلاء هم العلماء فى مفاهيمنا فكيف نصنف روسو وإديسون ونيوتن ودور كهايم وأينشتين؟

لنترك هذا المكفراتى لنذهب نطالع الشيخ الطيع اللطيف السائر دوما فى ركاب السلطان، الذى أعطاه مشروعية التسلطن زمن الاشتراكية والحرب المقدسة، ثم أعطاه إياها زمن اقتصاد السوق والسلام، وترقى فى المناصب فى المرتين، أزهرى نموذجى يضع بصمته حسبما يشار إليه بأدب جم، لكنه هذه المرة يتفق وزميله العصبى المعترض دوما، صورة كربونية، يسير على دربه بالنعل حذو النعل، هو الدكتور فؤاد مخيمر الذى قال **لصحيفة عقيدتى فى ٢٠٠٠/٧/١١** وهى من الصحف القومية، الاسم الحركى للصحف الحكومية: "وقد حدد الإسلام جزاء المفسدين أمثال زبانية ابن خلدون بقوله: إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويعيثون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف". وهكذا كان الرجل واضح التحديد، فباحثو بن خلدون زبانية، وهم بالتحديد من قصدتهم الآيات. والمطلوب تقطيع أوصالهم أحياء. أما صحيفة الأسبوع وهى من الصحف القومية ذات الخط الناصرى، فقد كتبت بشأن سعد الدين إبراهيم فى ٢٠٠٠/٧/٣: "وإذا كانت الوقائع كثيرة ومتعددة فإنها تحوى حجما من الفضائح توجب شنق هذا الرجل فى ميدان عام". كل هذه المشانق وكل هذا الدم، والأرض المفروشة بالسعادة والحبور والسرور، بالأيدى المنزوعة والأرجل المقطوعة، تم إصدارها قبل أن يتم توجيه أى اتهامات رسمية للدكتور سعد أو محاكمة قانونية، كل ما حدث أن الدولة مارست فاشيتها باعتقاله وفق قانون الطوارئ، ودون إصدار لائحة اتهام، وأعطت الضوء الأخضر لمختلف الفاشيات لتحاكم وتشوه وتذبح قبل المحاكمة الرسمية وقبل صدور حكم القضاء بالإدانة أو البراءة. وفى هذا المناخ لا يأخذنا العجب أبدا عندما نجد عضو حزب الحكومة وعضو المجلس التشريعى الموقر محمود الفران، المفترض أنه ممن يصادقون على القوانين، ويعلمون أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، حين يعلن لصحيفة عقيدتى ٢٠٠٠/٧/١١ عن سعادته الغامرة بالقبض على سعد الدين، تلك السعادة التى بناها على حكمه الخاص بعد حملة التشويه بإدانة سعد بالخيانة العظمى، حيث قال دون تردد أو ترو: **"أنا كنت شخصيا سعيدا جدا عندما علمت بخبر القبض على صاحب هذا الوكر المشبوه الذى حاول بيع وطنه للأعداء"**.

ومن الأحزاب اللطيفة المستأنسة إلى الأحزاب الزاعقة الفلوت نقلب صفحات **العربى الناصرى** نستمع إلى تحليل رجل قانون وذى دراية

هو اللواء صلاح سليم حيث يشرح لنا فى عدد ٢٠٠٠/٧/٩ معنى المعلومة ومعنى حرية تداول المعلومة فى أزمة ابن خلدون بقوله السديد: "إن المجتمع المصرى معرض للخطر اقتصاديا ومخترق إعلاميا ولابد أن يباشر الأمن القومى نشاطه الذى نص عليه القانون، وأن تنتظم اجتماعاته كى يسيطر على عملية جمع المعلومات التى تقوم بها جهات أجنبية لا تحترم إلا مصالحها" ثم تنبه الصحيفة إلى "الدور المشبوه الذى لعبه سعد الدين إبراهيم فى إذكاء نار الفتنة الطائفية. وفى تقديرى أن ما حدث قد أنهى الرجل، ليس بتوجيه التهم وتقديمه إلى المحاكمة، لأنه فى تقديرى أن أى محام من المرصوصين على كراسى المقاهى يستطيع أن يسقط التهم الساذجة الموجهة إليه".

هكذا كل شىء واضحا أو بالأحرى فاضحا، وأنهم جميعا فى سلة واحدة على خط نظرى واحد فى قبيلة واحدة، فالصحيفة تعلم أن كل التهم الموجهة إلى الدكتور سعد وابن خلدون عند اعتقاله ساقطة سلفا لشدة سذاجتها، لكنها قط لم تتطرق لحماة أمن الوطن الذين يسكنون الفيللات ويقضون الصيف فى الشاليهات والمارينات (جمع مارينا دام عزكم) ويمارسون القمع حسب النزوات، كلها بضرائب جيوبنا ومرتبات من عرقنا. لم يتطرق إلى مناهج تفكيرهم وهم من قام بإعداد الاتهامات التى وصفتها بالسذاجة. السافر فى الأمر هنا أن السيد اللواء يزكى هذه الاتهامات الساذجة ويصدر الحكم على المتهم قبل المحاكمة، لأن الأهم ليس تأكيد التهم وإدانته قضائيا، الأهم أن عملية الاغتيال الجماهيرى قد تمت، ألا ترون الصحيفة تقول: (إن ماحدث قد أنهى الرجل) وهو غاية المراد من رب العباد. لقد تمت عملية التشويه والتلويث التى لابد أن تلحق الأفكار التى نادى بها سعد الدين ورددها، من أجل استتباب الأمن فى مجتمع الأمان.

لكن ماذا عن أمن وطننا القومى العزيز الذى يتعرض للخطر فى إعلان اللواء الفهيم العريف؟ هنا تكشف مجلة المصور الحكومية بدورها فى ٢٠٠٠/٧/٢٨ فى مانشيت كبير ما صرح به مصدر أمنى رفيع" ١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومى"، فى إيعاز مبطن أن هذا المبلغ دخل جيب سعد الدين ليخترق به أمننا القومى، وهو الجانب المتروك للمحكمة للفصل فيه، لكن ما يشغلنا هو مأساة العقلية الأمنية التى صرحت بالخبر المهول وفيه هذا الأمر المرعب، والتى كشفت كم هو هزيل أمن هذا الوطن وكم هو ضعيف حتى يمكن لـ١٥ مليون دولار أن تخترقه وتنال منه.. يا بلاش يا وطن!!

يبقى حزب الوفد المفترض حسب إعلانه أنه امتداد الزمن

الليبرالى قبل يونيو ١٩٥٢، لذلك لا تفوت صحيفته الفرصة لتثبت أنها على ذات الخط السائد، وأنها مع العربى الناصرى والشعب الإسلامى والمصور الحكومى فى قفة واحدة، فتقول فى ٢٠٠٠/٧/٨ موضحة إمكاناتها المعرفية فى عصر المعلومات "ورغم عنف الحملة التى شنتها الصحافة المصرية مبكرا على الأبحاث الأجنبية منذ عام ١٩٨٣ إلا أن كتائب البحث العلمى لم تتوقف عن النهب المعلوماتى".. بالله عليكم ماذا تعنى بالنهب المعلوماتى؟ وهل المعلومة الموجودة بالضرورة تنهب أم أنها مرة أخرى عقلية القبيلة النهابة؟

هكذا تصبح حركة المعلومة وحرية البحث العلمى فى عصر ثورة الاتصالات جريمة، بينما ثورة المعلومات التى أدت إلى سيولة وحرية انتقالها وعدم احتكارها كانت هى الناتج الضرورى لتطور مجتمع الحريات الأرقى الذى لم يعد يسمح بإخفاء الأسرار والتحفظ عليها إلا فى حدود شديدة الضيق، وهى الحدود التى تذوب وفى طريقها إلى زوال كما فى مسأة الجينوم البشرى مثلا. وهذا النادر جدا يعرفون فى بلادهم كيف يحافظون عليه، ولا يخشون عليه ولا على أمنهم القومى من مراكز بحثية صغيرة، بل إن المؤسسات والشركات والدولة فى بلد كأمريكا مثلا تقوم بتمويل مؤسسات البحث العلمى الأهلى فى بلادها بمبلغ ١٣٥ مليار دولار سنويا (انظر رضا هلال الأهرام ٢٠٠٠/٧/١٧) ولا يخشون تلك المراكز على أمنهم القومى حتى إن لديهم برامج سياحية تثقيفية TOURS لزيارة البنتاجون وناسا والمكتب البيضاوى بالبيت الأبيض. ففى المجتمعات الحرة مسموح لأى مواطن بالحركة الواسعة وتكون إمكانات الضرر المحتملة عالية، ومع ذلك لا يقع الضرر لأن "السيستم" الحضارى والقانونى يضبط كل الأنغام المتحررة المتمايزة فلاتحدث أضرار تقاس بما نتوقعه من تخريب لأمننا القومى مقابل ١٥ مليون دولار! بينما لو حاولنا هذا التحرك داخل هامشنا الضيق فإن ذلك يضايق الخطوط الحمراء لا المحبوسين داخلها، ومن ثم يهدد الأمن القومى. النتيجة أن المعلومة بيد الأمم سبيل وعى وتقدم بينما هى فى بلادنا مازالت امرا يخص الأمن ولابد أن نأخذ به تصريحا، ويمتنع هذا التصريح دون إبداء أسباب، وهو ما حدث مع شخصى الضعيف عندما قررت أن أطبع كتبى بنفسى بعيدا عن الناشرين الذين يخلصون لمنطق القبيلة بالخطف والسلب، ورفض الأمن منحى هذا الترخيص. ولكن بعد موافقة السجل المدنى المبدئية وكذلك الغرفة التجارية، الأمر الذى شجعنى على بيع ما أملك لإنشاء دارى الصغيرة، وبعدما تأكدوا أنى لم أعد أملك سوى غرفتين للنشر

منعونى التصريح من باب خراب البيوت وقطع الأرزاق والحصار والتركيع.

المعلومة بيد الأمم معرفة ووعى وتقدم وفى بلادنا مازالت أمنية، يتم بسببها الحصار والقمع والاعتقال والتجريس والسجن كما حدث مع سعد الدين لأنها تتسرب مع بحوثه إلى الخارج رغم أن هذا الخارج يعلم بموافقة الدولة على كل شىء عنا، لأنها تفتح كل أبوابها وملفاتها لتقديم القروض والمعونات وفق خرائط وجداول اجتماعية واقتصادية ودراسات لكل كبيرة وصغيرة من شئوننا ووفق حاجات لنا تم درسها عندهم قبل عندنا حتى جيشنا وتسليحه وتدريبه وكل ما يتعلق به معلوم لديهم فى مشاركات ميدانية مدروسة بالتمام والكمال.

إن المعلومة المقصودة إذن بالخطورة على الأمن القومى تلك التى إذا تسربت إلى الخارج أساءت إلى النظام الذى يتجمل أمام العالم بتوقيعه مواثيق دولية لا ينفذ منها فى الداخل شيىء. أما فى الداخل فلا معلومة ولا معرفة.. إذن فالأمن مستتب. تلك الفلسفة التى اعتقناها منذ الزمن الخليفى وحرمنا الناس المعرفة حتى المعرفة بالأعداء، ووصل الأمر بأهل الحكم أنهم حرموها على أنفسهم إمعانا فى الإخلاص للمبدأ فجهلوا كل أمر عن العدو حتى جاءهم على حدود الدلتا الشرقية ١٩٦٧ ودمروا بنية الوطن التحتية وأزهقوا أرواح مئات الألوف من أبناء الوطن الأبرياء فى صراع كبارهم الأماثل على السلطة فيما صرح به أكثر من مصدر من بينهم، كان أوضحها حديث حسين الشافعى إلى قناة الجزيرة فى شهادته الفضيحة على العصر، وجلبوا العار لتاريخهم وفلسفتهم. ورغم كل هذه النتائج المخجلة مازلنا عند المبدأ نرفع أعلامه ونحرسه بسيوف الأمن منعا لأى معلومة أو أى معرفة، لأى وعى، حتى يستتب الأمن. هذا رغم أن المعلومة موجودة بالضرورة، خاصة فى هذا الزمن. والوعى بها حادث حادث، ووضعها فى إطار معرفى يعيه سيكون سيكون.

٣ـ ألغام الفتنة:

ما دمنا فى مقام مناقشة طروحات الخطاب الاتهامى والتعرف على منطقه، نقف مع مؤرخ مصرى مسيحى مستنير، هو أحد أعلام الفكر المحترم فى مصر الدكتور يونان لبيب رزق، لكن أنظره معى وهو يدفع الجزية حين يقول للعربى بتاريخ ١/٧/٢٠٠٠: "لكن إذا كانت هناك مشاكل، فذلك لا يعنى أن تكون الحلول واردة من الخارج".. إنها عبارة لا تصدر عن مثله إلا لدرء الأذى ودفع الجزية بالوقوف تحت الراية الرسمية منافحا. لأنه لا شك وهو أستاذ تاريخ حديث متمرس، يعلم جيدا اننا لم

نملك بأيدينا أية حلول من الداخل بسبب مناهجنا التليدة. فحركة النهضة التى بدأها محمد على تمت باستقدامه خبراء أجانب وإرسال الوفود لطلب العلم والمعرفة فى بلاد الغرب، ولم ينزعج أهل الغرب لذلك ولم يحتسبوه نهبا معلوماتيا. ومفكرو عصر النهضة العرب أنتجوا معارفهم بالتماس مع المعارف فى الغرب المتقدم والتفاعل معها. وخرج الإنجليز من مصر برعاية أمريكية، حيث تم توقيع اتفاقية الجلاء فى بيت السفير الأمريكى (كافرى بالقاهرة) عام ١٩٥٤ . وعندما كان عبدالناصر يعلن فى الأزهر أنه قد كتب علينا القتال ولم يكتب علينا الانهزام كانت الهزيمة قد وقعت بالفعل قبل هذا الإعلان، وكانت إسرائيل قد احتلت كل شبر فى سيناء، ولم تنته معركة ١٩٥٦ بسبب القتال الذى كتب علينا (رغم البطولات العظيمة لشعبنا المصرى آنذاك)، بل بتدخل روسى أمريكى. وكان تسليحنا أجنبيا، وبناء السد العالى بتمويل وخبرة علمية أجنبية، وكانت مبادرة روجرز أجنبية، ومن ١٩٧٣ حتى الآن وكل الحلول المتعلقة بأمننا القومى تأتى فى الولايات المتحدة الأمريكية.. إنه الفرق بين المعرفة واللامعرفة، بين القوة والضعف.

ولا شك أن الدكتور يونان بماله من خزائن معلوماتية يعلم أن المعلومة ليس لها داخل ولا خارج ولا وطن لها، وأننا أصبحنا اليوم نحصل على ما نريد من معلومات ونحن جلوس فى بيوتنا، وأن مجتمع الشفافية فى بلاد الحريات هو ما جعلنا فى بلادنا نعلم ما يحدث لرئيس أكبر دولة فى العالم علنا (محاكمة كلينتون وقبلها ووترجيت وغيرهما كثير). أما إذا كانت معلوماتنا بهذه الخطورة العالمية التى نحتاج إلى حفظها وإخفائها فى لفائف محنطة، فهو الأمر الذى يفسر ما آلت إليه أحوالنا بين الأمم.

وفى سياق الخطاب الاتهامى، يطل علينا رجل آخر هو من المستنيرين والمتفتحين وذوى الرصيد العلمى، لكن ليهاجم مركز ابن خلدون وباحثيه، ويقف إلى جانب جوقة التكفير الوطنى، بعبارة تشككنا فى مساحة صدق مفكرينا المستنيرين، مع كل احترامنا له هو الدكتور نور فرحات، إذ يقول: "إن تبنى بعض المثقفين للخطاب الأجنبى يمكن أن يؤدى إلى إشعال الفتنة الطائفية فى مصر/ انظر الأهرام العربى بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٨"، أو هذا ما نسبته إليه الصحيفة. ومسألة الفتنة الطائفية تلك ستأتى فى موقعها من هذه الدراسة، لكن ما يحير الفهم هو هلا يعلم سيادة الدكتور أن الخطاب الأجنبى المكروه من العامة، هو الذى يفهم منه الخاصة من أمثال سيادته أنه خطاب ديكارت ونيوتن وكانط وفرويد وهيجل وفيبر وماركس.. الخ؟!.

على ذات الخط يصب الدكتور حمدى عبدالعظيم مدير مركز

البحوث بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية جام غضبه على المؤسسات الأجنبية الداعمة للمراكز البحثية فى دول العالم الثالث بقوله: "تحاول هذه المؤسسات إشراك الشركات المصرية فى برامجها التدريبية والبحثية بمقابل مالى ضخم، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات التى لو أرادها أحد الباحثين أو الصحفيين المصريين ما استطاع إليها سبيلا" (انظر العربى فى ٢٠٠٠/٧/١).

الرجل المؤسسى الكبير فى واحدة من مؤسسات الدولة الأكاديمية البحثية يعترف ـ من حيث أراد أن يدين ـ أن دولته تحجب عنه المعلومات بعد أن عينته لهذا العمل مديرا لمركز معلوماتى كبير، وبصرف النظر عما يعانيه أمثالنا من الباحثين المستقلين الغلابة للحصول على المعلومة، فإن هذا الكبير تكمن معاناته فى وضعه الوظيفى وحلمه البحثى، ويعترف بتقاعسه عن العمل والإنتاج فى مؤسسة تصبح بلا معنى وهدرا لمال الوطن فى اللاشىء، لأنه إما أن يحتفظ بمركزه المرموق، وإما أن يجازف بطلب المعلومة. ولم يسأل الرجل نفسه: إذا كانت هناك معوقات تضعها الدولة أمام الباحث المصرى للحصول على المعلومة، فهل يكون ذلك ذنب المؤسسات الأجنبية التى تحصل عليها من مؤسساتنا دونه؟ وهل هى من يستحق غضبه؟ ولابد هنا أن يبرز السؤال: لماذا الحرص على إخفاء ما يخصنا من معلومات عن الغير؟ وكيف تتم لعبة الإخفاء؟

هنا نستأنس بأكثر من مرشد لنعرف السر العظيم الذى نحرص على إخفائه عن العالم وعن باحثينا، لنسمع الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير "الأهرام" يردد "إن حرية توفير المعلومة الدقيقة وحرية تداولها، لا ينبغى أن تمس الأمن الداخلى لأى دولة تحت أى مبرر"، و "أن حرية البحث العلمى مكفولة شرط ألا يمس ذلك الأمن القومى المصرى".

لابأس من التكرار حتى نتأكد من حكمة الإخفاء وخطورة المعلومات التى لو فشت أضرت بأمننا القومى، فتتفق صحف المعارضة مع صحف الحكومة لتسمى العربى الناصرى فى ٢٠٠٠/٧/٩ تلك المعلومات بالألغام فى مانشيت (ألغام البحث العلمى فى مصر)، وهو ما كررته المجلة القومية روز اليوسف فى ١٩٩٩/٣/١٣ تحت مانشيت (الألغام المؤجلة)!!

الأمر هنا يصيب الفهم بحيرة شديدة، فهل ما نخفيه من معلومات فى شكل ألغام هو أسرار كشوف عسكرية غير مسبوقة سنستخدمها فى المكان المناسب والوقت الذى نحدده ضد من يعادينا، أم أنها معلومات أجنبية تم دفنها فى بلاد فى غفلة منا لتفجيرها فى وجوهنا وقت اللزوم؟ وإذا كانت ضدنا ونعرف أمرها فلماذا نخفيها بدلا من تعريتها ونزع

فتيلها؟ الأمر هنا فى غاية الالتباس والاضطراب والاستعصاء على الفهم.

أنظر معى ذات التعبير المرتعب فى تعليق كاتب من لون آخر هو الكاتب الإسلامى الأستاذ فهمى هويدى على مؤتمر الأقليات الذى عقده ابن خلدون، وذلك فى ٦ مايو ١٩٩٤ حيث قال بصحيفة الوطن العربى "لست مطمئنا لأهداف هذا المؤتمر، وأظن المؤتمر قد جمع ألغام الأمة العربية كلها وأراد أن يعبث بها".

وتتتالى التساؤلات تقفو بعضها بعضا بعد أن علمنا أن تلك الألغام ستنفجر فى وجوهنا.. فمن زرعها؟ الأجانب الذين يحيكون لنا المؤمرات ليل نهار دون كلل ولا ملل، أم نحن الزارعون؟

الكارثة أن حديث الألغام هذا كان عن وضع أقليات البلدان العربية، خاصة وضع أقباط مصر الذى استشاط لوضعه على بنود المؤتمر كل السدنة والكتبة، ومجيئه فى وقت متأزم بعد أن رفع الأقباط مطالبهم مرة تلو أخرى لأولى الأمر منا دون جدوى حتى أصابهم القنوط. فنزحوا عن الوطن فى هروب جماعى وهم زهرة شبابه المنتج، أعطيناهم لبلاد الغرب المكروه لدينا بشدة بلا ثمن، ليعلو هناك صوتهم بمطالب الأقباط، وليشكلوا للدبلوماسية المصرية فى بلاد الحريات أرقا مزمنا. بينما فضلنا من جانبنا طوال الوقت دفنها وتغطيتها رغم تسميتهم لها الألغام، وهو الأمر الذى بدت بوادره عندما وصل الصوت القبطى إلى المحافل الدولية، مما دفع بالباحثين المستقلين إلى محاولة المساهمة فى تفهم الأزمة ووضع البحوث بشأنها بغرض حلها ونزع فتيل ألغامها. فقام العناتر يتهمونهم بالعبث بالألغام التى لم يزرعوها، ولازرعها الغرب المكروه، إنما كانت وراءها طائفيتنا وعنصريتنا وفاشيتنا.. كنا نحن الزارعين.

فهناك إذن ألغام حقيقية لا مجازا، لكن أى محاولة لتعريتها هى خيانة للوطن وشق للصف الوطنى ونشر للفتنة الطائفية وإضرار بالأمن القومى (؟!).. رغم أن الدنيا قد أصبحت غير الدنيا، وأصبح هناك أكثر من مليونى قبطى يتحدثون خارج البلاد بلا تحريمات ولا حرج، ونحن نصر على عدم الحراك خارج زمن الخيمة والقبيلة والبعير، ولا نفعل شيئا مطلقا لتطهير أرضنا من الألغام بل نستمر فى زرع المزيد.

لماذا؟... لماذا يا خلق؟!!

الإجابة البسيطة الواضحة لكنها المؤلمة حقا تكمن فى مواد الدستور الأولى الطائفية تماما العنصرية بالكامل، حيث للدولة دين هو الإسلام، وحيث الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، فماذا ستفعل دولة تعلن أنها دولة إسلامية بهذه المواد؟ وبعد أن نفت من دستورها

KMH

مـواطنين لا يدينون بالإسـلام، بل نفتـهم من المواطنة؟ مـاذا سـتـقـول لجماهيرنا المؤمنة الطائفية صاحبة الدين الرسمى بعد أن زرعت فيهم الطائفية والعنصرية زرعا نما وترعرع عبر وسائل إعلامها وتعليمها وأزهرها الميمون صباح مساء وغدوا وعشيا؟ وبعد أن ظلت تبكى عدالة الإنسانية المهدورة فى أفغانستان ثم فى البوسنة والهرسك بانتماء إسلامى شق المواطنة المصرية شقا، حيث انتمى المصرى المسلم لطوائف خارج وطنه، ووضع الإثم كله على رأس الطائفة المتاحة أمامه من بين بنى وطنه ليدفعوا ثمن ما يحدث فى بلاد الأفغان وبلاد تركب الأفيال، وهو منطق يعنى بوضوح أن غير المسلم فى وطنه قد أصبح رهينة لأنه ينتمى إلى طائفة معادية.

هل يمكن أن نصدق أن فى العالم اليوم دولا (عدانا بالطبع) تفكر هكذا؟ وتبنى سياستها داخليا وخارجيا على أسس كتلك؟

المهم أن الرد الدائم على مطالب الأقباط هو الكذب والإنكار الذى ما عاد يمر فى زمن سيولة المعلومات، بزعم يردده الجميع طوال الوقت: أن المصريين مسلمين ومسيحيين كانوا وما زالوا سبيكة واحدة، فماذا عن تلك السبيكة؟!

٤ـ السبيكة الوطنية:

إثباتا لوجود السبيكة المسبوكة يستشهد المسبكاتية بالأقباط أنفسهم فى أمثلة تاريخية نادرة المثال فى الوطنية، فتعيد صحيفة الشعب ٩٤/٥/١٨ المتأسلمة تذكير المصريين، أو بالأحرى تذكير الأقباط المحتجين بعبارة مكرم عبيد الشهيرة عندما قال زمن الاحتلال الإنجليزى "إننى مسلم وطنا قبطى دينا"؟! وبصرخة القمص سرجيوس فى ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال: "إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم فى مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول: ليمت الأقباط وليحيى المسلمون أحرارا".

ومن نماذج أقباط اليوم نقرأ رد بعضهم على ما سمى فتنة أقباط المهجر من قبيل "نحن مصريون إلى آخر الزمان، لا حب ولا انتماء لغير مصر".. وكلام شبيه لكثير من الوجوه القبطية الرسمية يدلك الغرائز، ومنه قول البعض فى الأهرام الحكومية "فنحن لا ننتمى إلى الدولار الأمريكى ولا إلى الحضارة الغربية".. لا بأس أيضا رغم المغالطة بكلام إنشائى، فالعالم اليوم نظام إن شئنا الانخراط فيه فلابد أن ننتمى بكل طوائفنا، ولابد أن نصبح دولة منتجة يترجم إنتاجها ويسلع ويصنف ويقيم ويوضع بسعر عملة موحدة، هى بورصة الأوراق المالية العالمية. كذلك حتى لو لم نشأ. وتبقى المجاملات الإنشائية بعيدة عن الموضوع.

ويتم الانطلاق من مقولات الأقباط الذين رفضوا وصفهم بالأقلية لأنهم مواطنون أصلا (لكنهم أقلية حقوقية)، لتخوين دعاة المجتمع المدنى ووصمهم بشق الصف الوطنى وزرع الشقاق بين عنصرى الأمة، بمثل تلك الشهادات القبطية الإنشائية الهلامية الزئبقية..

وهنا يتقاطع موضوعنا مع قضية سعد الدين مرة أخرى، عندما نقرأ فى صحيفة الجمهورية الحكومية فى ٢٠٠٠/٧/٣: "روى مصدر أمنى للجمهورية قصة تورط سعد الدين إبراهيم فى علاقات مشبوهة ببعض الدول الأجنبية، وكيفية القبض عليه، فقال: إن تحريات أمن الدولة وبعض الأجهزة الرقابية أكدت أن رئيس المركز المقيم بالمعادى يحصل على أموال طائلة من جهات أجنبية فى مقابل إمدادها بمعلومات مشبوهة عن اضطهاد الأقباط فى مصر".

لنستمع إذن، مادامت الشهادات مطلوبة حول السبيكة، إلى أقباط يقولون قولا آخر، ونحكم أى القولين يدفع الجزية حديثا خطابيا فى الهواء الطلق للحفاظ على مكاسب أو مناصب أو رضا رسمى، ومن يعلن سخطه الكامل بحقائق نرجو من أصحاب نظرية السبيكة أن يقدموا وثائق جحدها وإنكارها ليستبين لنا الخيط الأسود من الخيط الأبيض. وإبان ذلك نتأسى بذكرياتنا عن مكرم عبيد والقمص سرجيوس وموقف الأقباط التاريخى مع إخوانهم المسلمين ضد الاستعمار، وكيف تم رد الجميل لهم بعد طرد الاستعمار واستيلاء الخفر المحلى فى يوليو ١٩٥٢ على حكم البلاد.. وحتى الآن.

يقول نبيل عزيز عبدالملك: "بينما بدأت الدولة عهد عبدالناصر فى التوسع فيما يعرف بالتعليم الأزهرى بدءا من المراحل الأولى للتعليم وحتى الجامعة من خلال مؤسسات تعليمية مقصورة على المسلمين، استولت على كل المدارس القبطية التى كانت تضم تلاميذ من المسلمين والمسيحيين. كما بدأت زيادة تدعيم المؤسسات الدينية الإسلامية، فأقامت مجمع البحوث الإسلامية، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والإدارة العامة للدعوة الإسلامية.. هذا إضافة إلى إنشاء المكتبات الإسلامية بطول البلاد وعرضها، وفى مراكز الشباب والنقابات، كما أنشأت محطة إذاعة دينية إسلامية، وكل ذلك بدعم مالى ضخم، فى الوقت الذى لم تقم فيه الدولة المعاهد الدينية أو الثقافية القبطية على الإطلاق.. وبعد أن أممت الدولة كل المدارس القبطية ومدارس الإرساليات فى أواخر الخمسينيات، أضافت إلى مادة اللغة العربية المقررة على جميع الطلبة بصرف النظر عن انتمائهم الدينى وفى كل مراحل التعليم، كمية كبيرة من

النصوص القرآنية، بها العديد مما يتعارض مع عقائد المسيحيين ويسىء إليهم. بل فرضت على التلاميذ المسيحيين حفظ القرآن كنصوص لغة عربية.

وفى الثمانينيات والتسعينيات تطورت الأمور إلى ما هو أخطر. وذلك بسماح الدولة بإقامة مدارس خاصة مقصورة على الأطفال المسلمين، وفيها يلقنون الأطفال ما يحض على كراهية غير المسلمين، واللافت للنظر أن إيراد هذه المدارس معفى من الضرائب.

أما فى مجال الإعلام المرئى والمسموع.. فيتمتع المسلمون بساعات البث الدينى والثقافى الدينى يوميا.. ولم يعط الأقباط إلا نصف ساعة لإذاعة جزء من قداس الأحد، وحوالى ساعة لإذاعة جزء من عيد القيامة وأخرى لإذاعة عيد الميلاد السنوى. ونلاحظ نفس التمييز فيما يتعلق بالإعلام المقروء، فبينما لاتوفر الصحافة القومية أية مساحة عن الديانة المسيحية أو الثقافة القبطية إلا فى العيدين المشار إليهما.. تخصص الصحف والمجلات شبه الرسمية الصفحات الأسبوعية للثقافة الإسلامية.

وعلى مستوى الجامعة بينما وجد قسمان للآثار أحدهما مصرى قديم والآخر إسلامى، لم تنشئ الدولة قسما للآثار القبطية، هذا على الرغم من أن الفترة القبطية تمتد لأكثر من ألف ومائتى عام (من القرن الثانى قبل الميلاد إلى القرن العاشر الميلادى). فى الوقت الذى تهتم فيه معظم جامعات العالم بالثقافة القبطية وحضارتها. وكان المؤتمر الدولى للدراسات القبطية ومقره بروما قد طالب الدولة على مدى العشرين سنة الماضية بإنشاء مثل هذا القسم، كما طالب الأقباط بإنشائه لكن دون جدوى.. وقد شهدت السنوات العشرون الماضية على وجه الخصوص سيلا عارما من الكتب والمجلات الصادرة عن الأزهر.. وكلها تهاجم العقيدة المسيحية، ليس فقط بأسلوب بعيد عن أمانة البحث بل وبعيدا أيضا عن أدب الكتابة.. كما دأبت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمملوكة للدولة على السير فى نفس الخط.. لتصل الإباحة والاستباحة إلى نشر أحاديث صريحة مسجلة على أشرطة فيديو يطالب فيها قائلوها جموع المسلمين بعدم التعامل مع المواطنين الأقباط ولا مجرد تحيتهم".

هذه شهادة باحث تفرش لنا الأرضية الواضحة للاحتجاج القبطى، ومن نماذجها شهادة مريت بطرس غالى فى مذكراته التى رفعها للدولة فى ١٩٧٩ يقول فيه: "فضيحة منكرة واعتداء على النظام العام أن يعتنق مسلم واحد الديانة المسيحية، وجائز ومقبول ومستحب أن يعتنق الإسلام مئات من الأقباط فتقدم لهم التسهيلات والعلاوات والهدايا وتقام لهم حفلات الزفاف

والأفراح فى الشوارع.. ومن يعتنق المسيحية طواعية من المسلمين يتعرض للسجن والتعذيب والتطليق من زوجته وفقدان حضانة أولاده.. هذه أمثلة لانتهاكات حرية العقيدة وهى حرية من المفروض أنها مصونة حسب نص الدستور المصرى، ومع ذلك تلغيها المادة ٩٨ف من قانون العقوبات فى حال تغيير المسلم دينه بادعاء أن هذا التغيير يعتبر تحقيرا للأديان، كما أنه ينطوى على تهديد للوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى".

مثال آخر نموذجه الباحث المسيحى سامح فوزى الذى لاحظ ما جاء فى هامش مجلة الوعى الإسلامى فى العدد ١٧٤ الصادر فى ابريل ١٩٧٩ ص ١٠٨، ١٠٩ فى فتوى مرعبة حقا وكريهة ومنفرة وبشعة تقول نصا "إن المسيحى الذى يقتل فى الحرب إلى جوار المسلمين ليس له من آخرته شىء من الإيمان بالله ورسوله.. والمسيحيون.. أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، لأنهم آثروا الكفر على الإيمان وتركوا الحق واتبعوا الباطل فكيف يتشرفون بالشهادة".

كما رصد الفتوى المنشورة فى عدد روز اليوسف الصادر ١٩٩٣/٤/ ٥ بعدم جواز تهنئة المسلم للمسيحى بعيد القيامة لأن فى ذلك اعترافا بقيامة المسيح، وعدم جواز مشاركتهم أفراحهم ومآتمهم لأنها تجرى داخل الكنيسة.

ولاحظ الصحفى المسيحى سليمان شفيق أمورا أخرى منها "اختصار فترة التجنيد فى القوات المسلحة إلى ستة أشهر لمن حفظ القرآن الكريم.. ولا تختصر نفس المدة للمسيحى الذى يحفظ الإنجيل.. والميزانية السنوية للأزهر والدعوة الإسلامية بشكل قانونى من المال العام الذى يساهم فيه الأقباط دون أن ينالوا نصيبا، مع عدم قبول جامعة الأزهر للطلاب المسيحيين وعدم السماح للمسيحيين بإقامة جامعة مثيلة.. وفى قضايا الأحوال الشخصية أى نزاع ينشأ بين زوجين مسيحيين بسبب اعتناق أى من الطرفين للإسلام بعد الزواج تطبق معه أحكام القانون الإسلامى".

ثم يحيطنا الباحث المسيحى محب زكى علما أنه قد "أصبح عرفا لا استثناء فيه الامتناع الكلى عن تعيين الأقباط فى بعض الإدارات الحساسة مثل المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية حيث ينظر لهم على أنهم خطر على الأمن القومى.. واختيار وزيرين من الأقباط من باب المحافظة على الشكل لتولى وزارتين هامشيتين، ومن بين حوالى ٦٠٠ وكيل وزارة فإن عدد الأقباط منهم لا يزيد على ١٥ كما يوجد عشرة أقباط بين رؤساء الشركات المملوكة للدولة والتى يزيد عددها على ٣٦٠٠ شركة. ويوجد

سفير لمصر معين فى دولة لا أهمية لها مطلقا لمصر.. ونسبة موظفى وزارة الخارجية من الأقباط حوالى ٢,٥٪، ولا يوجد من الأقباط محافظ واحد أو مدير منطقة أو مدير جامعة أو عميد أو حتى وكيل كلية أو مؤسسة تعليمية عليا من مجموع هذه المؤسسات التعليمية التى يفوق عددها المائتين".

وإزاء كل هذا الحديث عن السبيكة المسبوكة يرى الدكتور إبراهيم كروان أن الفضيلة الغائبة عن دولتنا هى فضيلة المصارحة مع خداع النفس تحت دعوى حماية الذات الوطنية والقومية. ثم يتساءل: "هل من الصحيح أن مواطنين مصريين مثل المسلمين تماما مستبعدون عمليا من قيادات الوزارات السيادية للدولة، ليس بسبب اعتبارات تتعلق بانعدام الكفاءة إنما بسبب انتمائهم الدينى. أم أن مجرد طرح السؤال هو جزء من المؤامرة؟"

يبقى أن نعلم أن تلك الشهادات جميعا مأخوذة من تقرير مركز ابن خلدون (الملل والنحل) الصادر فى ١٩٩٥ ومن كتاب هموم الأقباط الصادر عن المركز ذاته، وهو ما يفسر لنا سر الغضب الرسمى على المركز وصاحبه إضافة للأسباب الأخرى التى سبق الإشارة إليها. (أنظر التقرير صـ ١٢٤،١٢٥،١١٩،٢٠٤،٢٠٥،٢٠٦،٢٠٧،١٣٣،١٣٥).

هذه أمثلة قليلة من كثير مفجع، ومع ذلك فإن مؤسسات السلطة ومثقفيها ينفون وجود المشكلة أساسا بل ويعمدون لإثبات أن الأقباط أكثر أقلية سعيدة فى العالم.

وهكذا لن نحتاج إلى جهد كبير لاستخلاص أن دولتنا تفكر بعقلية القبيلة العربية الغازية المستوطنة فى غير وطنها، بعقلية السيد الفاتح الذى يستبعد من تاريخ البلد المفتوح كل ما سبق الفتح، عقلية تستبعد من تاريخ مصر الحقبة القبطية بالكامل من مناهج الإعلام والتعليم لأنها كانت حقبة مسيحية غير عربية رغم أنها حقبة مصرية وجزء لا يتجزأ من تاريخ مصر المتصل. دولتنا تفكر بعقلية الغازى المغتصب حتى اليوم، كما لا ترى فى مصر مشاكل للأقباط بل ربما هم غير موجودين فى قاموسها اليومى أصلا. ولا غرابة أن تتفق بذلك مع زعيم جماعة الإخوان المسلمين ومرشدها العام السيد مشهور الذى أعلن منذ سنوات أنه يجب عدم تجنيد الأقباط فى الجيش تحسبا لخيانتهم مع وجوب دفعهم الجزية، فهل ثمة جزية بعد كل هذا؟!

المصيبة فى مناهج مثقفينا اتفاقهم على العويل لما يجرى للأقليات المسلمة فى أوروبا أو بلاد تركب الأفيال، لكنهم لا يرون أبدا حقوق أهل

الوطن. هو ذات المنطق الصهيونى عندما كانت إسرائيل تنفى وجود شعب فلسطين فى أرض فلسطين.. ويلعنون منطق الصهاينة بكرة وأصيلا رغم شاعرنا الذى وبخ من ينهى عن فعل ويأتى مثله، لأنه عار علينا إن فعلنا عظيم.

٥- عن ضرورة المراكز البحثية:

فى ثقافتنا المنشورة يظهر لدينا مع أزمة سعد الدين إبراهيم اتجاه آخر، يرى أنه لا حاجة بنا إلى باحثين مستقلين، ولا مراكز بحثية أهلية، لسبب واضح مقنع هو أن الدولة لديها مراكزها البحثية، وفيها كفاية وغنى (؟!) هذه ليست ملحة ولا نادرة فكهة.. تعالوا نقرأ معا مجلة آخر ساعة المملوكة للدولة فى ٢٠/١٠/١٩٩٩ فى نص لطيف ظريف لا يعرف ما هو البحث العلمى ولا معناه لكنه يصول ويجول فى صحف الدولة ومجلاتها، يقول فيه المثقف العريف الفهيم: "علماؤنا يؤكدون أن فى مصر مركزا قوميا للبحوث الاجتماعية تابعا للدولة، ولديه خطط ومبادئ وخطوط فاصلة، تغنينا عن أية مراكز بحثية خاصة تمس أمننا الاجتماعى والقومى، فهذه المراكز الخاصة تحتضن عقولا مشغولة.. بجميع العملات الصعبة، أكثر من انشغالها بمشاكل المجتمع".

وهكذا فالدولة عند مثقفيها هى صاحب الحق الأوحد فى البحث، وغيرها مشغول بجمع الأموال بحجة البحث العلمى.. وهذا توجه وفهم وطرح بحاجة إلى مناقشة.

لنستمع إلى باحثى هذا المركز القومى التابع للدولة إذن.. مستشار المركز الدكتور أحمد المجذوب يقول لـ"آخر ساعة" بذات التاريخ فى ذات الموضوع: "إن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى أنشئ منذ عام ١٩٥٦ قد أنجز كما هائلا من الدراسات والبحوث فى كل المجالات التى تخطر لك على بال. مما يغنينا عن أية مراكز بحثية تمس الأمن الاجتماعى والقومى".

حتى الآن لا مشكلة (لو سلمنا دون مناقشة)، لكن المشكلة تظهر عندما نقرأ للدكتور المجذوب نفسه لكن فى تصريح آخر لصحيفة العربى بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٠ تحت مانشيت (ألغام البحث العلمى فى مصر) يقول فيه قولا آخر، لابد أن يكون فيه أحد القولين كاذبا وملفقا ومزورا.

لنستمع إذن: "إن تبعية المركز المباشرة للدولة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية قد وضعت له خطوطا حمراء لا يتجاوزها البحث العلمى، لذلك لا تجد دراسة موضوعية عن واقع الأوضاع السياسية فى

مصر. بل رغم وجود المركز فى قلب أحداث إمبابة الشهيرة لم يقم حتى الآن بدراسة ميدانية عن الإرهاب. ولقد تقدمت بمشروع دراسة عن ذات الموضوع عندما كانت آمال عثمان وزيرة للشئون الاجتماعية، وكانت مديرة المركز د. ناهد صالح، وتم رفض المشروع بحجة عدم وجود ميزانية كافية. ولطابع المركز الحكومى لا يمكن إذن أن ننتظر فيه دراسة كالتى قام بها سعد الدين إبراهيم عن الوعى لدى الناخب المصرى. ويضيف د. المجذوب: هناك عوامل أخرى تقيد نشاط المركز البحثى أهمها على الاطلاق طبيعة المناخ السياسى الديمقراطى العام. فكما أن الحرية مفقودة فى الحياة السياسية والإعلامية فهى أيضا غائبة فى الحياة العلمية.. فلا يستطيع باحث من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية جمع بيانات من خلال استمارة استبيان إلا بموافقة جهاز التعبئة العامة والإحصاء على موضوع البحث والدراسة. بل إنه لا يستطيع الحصول على تقارير مصلحة الأمن العام أو أى بيانات أو معلومات أخرى متعلقة بالجريمة تصدرها تقارير وزارة الداخلية دون إذن وزير الداخلية شخصيا ودون أن يمر موضوع الدراسة على مكتبه ويحصل على تأشيرة الموافقة".

وفى حركة إدانة مبطنة للرأى المخالف تنشر "آخر ساعة" فى العدد المشار إليه قول الدكتور سينوت حليم (وهو مسيحى كما يظهر من اسمه) وهو عضو فى مؤسسات هامة منها المركز القومى الذى نحن بصدده: "المركز القومى تمويله قليل فنحن لا نستطيع أن نشترى الدوريات العالمية بل نحصل عليها إما بالاقتراض أو بالتصوير.. أنا عايز معلومة معينة، من الذى يمولها؟ الأمر لا يهمنى".

نستمر ننقب وراء المركز القومى الذى يغنينا عن أى بحوث فردية أو مستقلة أو أهلية، لنستمع إلى قول منسوب إلى مستشار المركز السابق على فهمى يقول لصحيفة العربى بذات التاريخ، ردا على الدكتور المجذوب (؟!): "ليس صحيحا أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أهمل قضايا خطيرة مثل الإرهاب أو عمل استطلاعات رأى من قبل جهات سياسية مباشرة، فمثل هذه الدراسات يتم تكليف المركز بها من قبل جهات سيادية أو صانع القرار، وفى هذه الحالة تتخذ تلك الدراسات طابع السرية، حيث لا يعلن عن نتائجها لأسباب متعلقة بالأمن القومى.. وليس معنى رفض مشروع لدراسة الإرهاب للدكتور أحمد المجذوب أن هذه القضية لم تدرس، فهناك عشرات المشاريع التى ترفض".

إذن لا يحزن المجذوب على مشروعه وحياته العلمية وشهاداته لأن

قواعدنا فوقية وليس مشروعه فقط هو لم يدرس فهناك عشرات المشاريع ترفض، وفى الوقت ذاته فإن المركز لا يهمل قضايا(؟!).. هذا قول منسوب لباحث كان مستشارا للمركز (؟!).

ونتابع مع الصحيفة حوارها مع المستشار السابق فتقول عنه "لكن الدكتور على فى ذات الوقت يؤكد حقيقة أخرى هى ضعف المستوى العام وضعف أداء الباحثين الجدد، ويقول إن عنصر الواسطة قد دخل فى اختيار الباحثين.. ويمكن عد الباحثين المتميزين على أصابع اليد الواحدة، ويضيف على فهمى: إن مركز البحوث يعانى خللا خطيرا فى هيكله الإدارى، حتى إنه عندما قامت د. زينب رضوان بتقديم استقالتها وكانت رئيسة وحدة البحوث الدينية، ألغيت هذه الوحدة.. ويكمل تقييمه للمركز قائلا: إن ميزانية المركز معقولة والباحثين متوافرون بشكل جيد، لكن الناتج النهائى ضعيف من ناحية الكيف".

الكلام ليس بحاجة لشرح ولا تعليق، فمركز الحكومة البحثى مثله مثل كل لافتات الدولة المرفوعة كواجهة تجميلية أمام العالم، لهذا لا يتم حل المشاكل ولا تفكك الألغام التى يتحدثون عنها. حتى يكاد الظن يذهب بنا إلى أن ترك هذه الألغام كما هى أمر مقصود كى يظل المواطن رهينة عند السلطة، وكى يبتعد الجميع عن حقول الألغام خوفا ورعبا. أما الخلل الذى أشار إليه المدافعون عن مركز الحكومة البحثى فمعناه عدم الأداء، اللاعمل، وعندما يأتى باحث من خارج السلطة ليعمل ويحاول نزع فتيل الألغام يصبح من الخونة الذين يشقون الصف الوطنى.. يعنى لا نور ولا ماء ولاهواء، ويصبح حجب المعلومة خارجا وداخلا واجبا وطنيا، وبالطبع حجبها بالأساس عن المواطن المزروعة تحت قدميه.

أما الملحوظة التى تفرض نفسها بقوة أن مراكز الحكومة البحثية لا تبحث لأنها تنتقى مشكلات وطن يستحق عناء الباحثين لكن لأنه يتم تكليفه بموضوعات البحث من جهات سيادية وتتخذ طابع السرية لأسباب تتعلق بالأمن القومى، فى وقت تركت فيه ذات الجهات السيادية المرحوم الشيخ الشعراوى يكفر بنصف الأمة فى تليفزيون الدولة لسنوات.. فماذا عن الأمن القومى هنا؟! ومن يثير الفتنة الطائفية؟ أم أن الحكاية تشبه حكاية الفتوة الذى لا يستطيع أن يخفى قبحه فيخيف الناس برفع الغطاء عن عورته؟

٦ـ عن المعلومة والأمن:

فى مذكرة الدفاع التى تم تقديمها إبان التحقيقات الأولية مع سعد الدين إبراهيم، برزت عدة ملاحظات جديرة بالعرض، وهاكم تلك

الملحوظات حتى يمكن لمن أحب إقامة سرادقات العزاء لنقول لبعضنا البعض: عظم الله أجركم فى مصر!!

انظر معى: الزمن وقت الاستعداد لانتخابات برلمانية جديدة، بعد دوى هائل أحدثه حكم المحكمة الدستورية بعدم شرعية البرلمان السابق. هو أيضا الزمن الذى أعلن فيه سعد الدين إبراهيم عزمه على توسعة التجربة السابقة لمراقبة الانتخابات، ولقت دعوة الدكتور سعد صداها فى عدد كبير من وسائل الإعلام العالمى، التى لم تعد بحاجة إلى دعوة لحضور حدث الانتخابات. أيضا هو الزمن الذى يشهد تداعيات المشاكل مع أقباط المهجر وصوتهم العالى فى مهجرهم، وتعالى اللغط حول الحريات فى مصر بالكونجرس الأمريكى.

فى هذا الزمن تحديدا، وليس قبله وليس بعده، تقرر السلطات اعتقال سعد الدين بعد اتفاق واضح تم إبرامه سلفا مع معظم الصحف المصرية إن لم يكن جميعها لتشن حملة تشويه وتشنيع واسعة النطاق وغير مسبوقة. هذا رغم كل ما لسعد من حول وطول. فهو رجل علم اجتماع معروف دوليا، وناشط سياسى عريق، وداعية ديمقراطية معلوم الشأن، وجنسيته الثانية أمريكية، وذو علاقات دولية واسعة، إضافة لصداقته لعدد كبير من الوزراء والمتنفذين فى مصر، وكان من خيرة مساعدى النظام عند الاحتياج إليه. ورغم كل ما لدى سعد اعتقلوا سعدا وتم تشويهه بالكامل، والنتيجة المنطقية التى لابد أن يصل إليها أى مفكر أو باحث خارج السلطة "لقد هلك سعد، انج بجلدك يا سعيد". وكانت هذه هى الرسالة الموجهة إلى الداخل بعد بيان المائة الذى وقعه المثقفون إبان أحداث قرية الكشح..

وكان أبرز الاتهامات فى صحافتنا وبأقلام مثقفى السلطة أن سعداً أساء إلى سمعة مصر فى الخارج، وصحب الاتهامات زفة التجريس المعلومة فى بلادنا منذ زمن المماليك، أيام كانوا يحلقون رأس المحكوم ويضعونه عكسيا على دابة تطوف به المدينة فى زفة تجريس علنية.. واستمرت الزفة لاغتيال سعد مدنيا رغم تلاحق التقارير المصورة فى وكالات الأنباء الدولية لرجال الشرطة يضربون الناخبين، ولما حدث فى الجولة الثالثة للانتخابات التشريعية الجديدة، دون أن يحتسب ذلك بالطبع إساءة لصورة مصر فى الخارج.

مرة أخرى يتساءل العقل عمن يسىء إلى سمعة مصر فى الخارج، وهو يتذكر أيام كان العالم المتحضر يستعد فى ديسمبر ١٩٩٨ للاحتفال باليوبيل الذهبى للإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى باريس

١٩٤٨، عندما اختار جهازنا الأمنى التوقيت المناسب لاعتقال حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى وقت كان ينتظره فيه الرئيس الفرنسى شيراك لأنه بين المكرمين فى المناسبة التاريخية.

وبينما كانوا يبدأون عندنا زفة التجريس بحلق شعر رأس أبو سعدة بدرجة (زيرو) كما يقول أهل المدن أو (ظلبطة) كما يقول أهل الريف (حيث إن ثقافة الإذلال الإنسانى فى بلادنا أصبحت لها لغتها الخاصة لعراقتها)، كان الرئيس الفرنسى يتصل بالسلطات المصرية مستفسرا عن صحة ما بلغه، لتفرج عنه السلطات وتضعه على أول طائرة إلى باريس ليتسلم الرجل نيشانه ولم تزل آثار المهانة على رأسه تلمع.

الملاحظ فى الحالتين غياب منهجى تعتم معه رؤية متغيرات العالم، وغياب كامل للمعلومة المفترض أنها مهمة جهاز الأمن الأولى.. لقد آمن جهاز الأمن بأن المعلومة خطر فمنعها على الناس وجرمهم بسببها، وإمعانا فى الإخلاص منعها على نفسه.

وتتوتر العلاقات الأمريكية المصرية فيكون الرد العاجل اتهام سعد بالتخابر لصالح أمريكا فى تحقيق يوم السبت ٢٠٠٠/٨/٥ .. وقامت التهمة على دعوة تم العثور عليها فى أوراق سعد للمشاركة بورقة بحثية، وجهها إليه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية. وهنا أيضا تغيب المعلومة فى موقف دبلوماسى مع أكبر دولة فى العالم، حيث يكشف سعد فى التحقيق أنه كان مدعوا ضمن وفد مصرى يضم عددا من السفراء وضباط الجيش المصريين، وأيضا الوزير الحالى على الدين هلال، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام الدكتور عبدالمنعم سعيد، واللواء أحمد فخر، إضافة إلى أن أعمال هذا المؤتمر قد تم نشرها هنا فى كتاب... (!؟) وتتراجع الدولة بعد الاكتشاف ويعلن النائب العام أنه لم يتم توجيه تهمة التخابر لسعد بعد أن تم نشرها فى كل الصحف ووكالات الأنباء مع زفة التجريس المعتادة لمرتكب جريمة الخيانة العظمى (!!؟).

فمن الذى يسىء إلى صورة مصر أمام العالم؟

مثال أخير من نماذج كثيرة بهذا الصدد، يتمثل فى اتهام سعد الدين إبراهيم بتلقى أموال من الاتحاد الأوروبى نظير معلومات تضر بالأمن القومى المصرى، لكن ليعلن الدفاع أن مركز ابن خلدون لم يتعامل أو يتعاقد على الإطلاق مع كيان أو هيئة تسمى الاتحاد الأوروبى منذ تأسيسه وحتى الاعتقال، إنما تعامل مع الجماعة الأوروبية وهى كيان كونفيدرالى سيادى له مفوضية مستقلة بالقاهرة، وله أمانة عامة فى

بروكسيل، ويرتبط مع مصر باتفاقات ومعاهدات أصبحت جزءا من القانون بعد أن أقرها مجلس الشعب، وهذه الجماعة الأوروبية تتعامل مع الحكومات ومع تنظيمات المجتمع المدنى والقطاع الأهلى. وأن مصر وقعت معها اتفاق برشلونة الذى يتضمن اتفاقا على مخصصات من هذه الجماعة تمنح للجماعات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى بموافقة الحكومة المصرية. ومع بدء اعتقال سعد واتهامه أصدرت الجماعة الأوروبية بيانا من بروكسيل فى ٢٠٠٠/١٢/١٣ تؤكد هذه المعانى وأن الحكومة المصرية شريك موقع على الاتفاق بدعم دعاة الديمقراطية والمجتمع المدنى، ثم أضافت نصا له مغزاه ودلالته يقول: "إن مشروعى مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات قد خضعا لمراجعة خارجية أثناء تنفيذه، ولم تشر تقارير المراجع الخارجى إلى ما يمكن أن يثير أى تساؤل مالى. أو مضمونى"!! ولا تعليق إلا علامات التعجب والدهشة.

٧ـ التمويل المحلى والأجنبى:

فى هذه المنطقة الحساسة عند صحفيينا ومثقفينا الأشاوش الذين لا يجدون أى غضاضة فى التمول من أى نظام عربى فاشى، ويقيمون الدنيا ولا يقعدونها على أى متمول من المؤسسات الأهلية فى بلاد الغرب الحر، لابد أن أوضح أن كاتب هذه السطور بالتعبير المصرى العامى الدارج راجل فقرى، لا يملك لحب الفقر دفعا، فلم يتمول لا من أجنبى ولا من عربى ولا من مصرى، ويعيش كفافا كافيا نفسه شر المتطهرين من مثقفينا المحترمين، وسعيد بما لديه. هذا رغم أن هذا الأسلوب فى الحياة لباحث يحمله فوق الطاقة للحصول على مصادر مادته العلمية، لأن أى بحث علمى يحتاج إلى تمويل يجب أن تقدمه الدولة والمؤسسات حكومية أو أهلية أو أفرادا قادرين للباحثين المتفرغين للعمل العلمى. لكن تجربتى الشخصية أثبتت أنه إذا أردت أن أكون مستقلا تماما حتى أقول ما أريد دون قيد أو تحريمات أو ضغوط فى بلادنا كبلادنا فعلى أن أتحمل وحدى نفقات عملى نأيا بنفسى عن الاتهامات والتشويهات، وأهدى ما أعمل لأبناء وطنى حبا وكرامة بينما يترصدنى بعضهم ليدخل بدمى جنات الرحمن.

هذا على مستوى البحث العلمى النظرى، فماذا عن مستوى آخر هو مستوى البحث الميدانى والحركى النشط، الذى يحتاج إلى عدد من الباحثين فى فريق وعاملين وإداريين إضافة إلى الأنشطة الميدانية والندوات والمؤتمرات ليحقق وجوده المسموع والمؤثر؟ هنا يصبح حديث

الرهبان عن الباحث الزاهد كلاما أقرب إلى الخرافة قد يصح مع شخصى الضعيف الذى ينشغل فى عمله بالخرافة والأسطورة، لكنه لن يصح أبدا بحال مع العمل الحركى النشط، ويصبح التمويل ضرورة دونها العبث.

وتعالوا نناقش المسألة، نسمع من الدكتور سعد الدين إبراهيم إجابته عن السؤال حول تمويله من الخارج، فى صحيفة الأحرار / ٢٠٠٠ ٧/٥، بقوله المبرر والمتطهر: "إن الهدف من عملنا دائما هو مصلحة مصر". وبغض النظر عن تثمين هذه الإجابة، يشغلنا رد الصحفى المستنكر "ومصلحة مصر بأموال أجنبية؟!". ورد سعد بشكل ربما أفضل بعض الشىء من رده السابق: "المهم أبحاثنا هل تخدم الناس أم لا؟"

هذا الصحفى نموذج للعقل الغائب أو الفصامى، فهو يستغرب الإجابة، لكنه يثير الاستغراب والغرابة، ولا يستذكر أن مصر أكبر دولة ممولة من العالم إذ يصل حجم تمويلها إلى خمسة مليارات دولار سنويا من مختلف دول العالم. وهو باستغرابه وعدم استنكاره يعبر عن أخلاق مجتمع لا يريد معرفة ذاته بمثل تلك الأبحاث بل ويهرب من مواجهة نفسه، بعكس المجتمعات المتقدمة التى تسعى لمعرفة ذاتها ونقد مناهجها وبيان أخطائها بكل أنواع التمويل لمراكزها البحثية التى تقدم لها هذه المعلومات.

هذا مستوى، وهناك مستوى ضمنى فى رد الصحفى المستنكر المستغرب، لأن التمويل يصبح خطيئة أخلاقية عندما لا تعطى المقابل، عندما لا تنتج، وسعد أنتج، فماذا عن مؤسسات دولتنا الممولة جميعا؟ وماذا عن الديمقراطية فى بلادنا وهى المقابل المعلن للتمويل الغربى، لتمكيننا من إنجاز الإصلاح الاقتصادى ومن ثم ديمقراطية سليمة. لقد قبضت الدولة الفلوس فهل سلمت البضاعة؟ هذا منطق السوق. هل أقمنا ديمقراطية مقابل الفلوس؟

إضافة إلى مقارنة واجبة بهذا الشأن أن مركز ابن خلدون والجهات المانحة لا تعمل فى السر بل تعلن عن مشاريعها وأهدافها وقيمة التمويل وتنتج المقابل وتنفذ بل وتدفع عنه الضرائب للدولة (؟!)، لكن هل بيد أحدنا أى تفاصيل حول المعونات الأجنبية للدولة ومشاريع وجهات صرفها؟ ناهيك عن كون التمويل على مستوى الحكومة مشروطا وغير شفاف، فهل المعنى فى عقل المثقف الذى يمثله صاحبنا الصحفى هنا أن الأفضل أن تضلل وتلتبس وتزيف ويكون هذا مقبولا، أما أن تكون واضحا شفافا فإنك تصبح مصدرا للقلق. هو ذات الخط النظرى الذى حول

مواطنينا إلى شيوخ يتطهرون بالشعارات والحديث المتوضئ بالنصوص المقدسة، بينما السلوك على كل المستويات فى الاتجاه النقيض.

إن المقارنات الواجبة أكثر من أن تحصى، لذلك نستذكر فقط الأمثلة، وما أوضحه فى الذكرى مؤتمر القاهرة للسكان الذى كان ممولا من الألف إلى الياء، وحاربت الدولة من أجل عقده بالقاهرة، لتجميل وجهها أمام العالم المتحضر.

ومن ذكريات ذلك المؤتمر الطريفة أو الحزينة، أن الدولة المصرية جهزت ورقتها التى ستلقيها فى المؤتمر كبقية التقارير الخطابية المعلنة على شعبها فكل شىء تمام فى نظام مثالى أنجز ما لم ينجزه آخر. لولا عاقل فى النظام تنبه للورقة الفضيحة فذهب يسعى باحثا عمن يستطيع أن يكتب ورقة تناسب لغة العالم المدنية ليخاطب بها العالم، وفى اللحظات الأخيرة تمت كتابة الورقة من جديد، وكان كاتبها هو الدكتور سعد الدين إبراهيم (فيما أحاطنى به شخصيا ـ ولتوثيق الأمر سجلت هذا الحديث على شريط كاسيت) لتقدم باسم الحكومة المصرية. فالنظام فقير معرفيا ومنهجيا، وليس لديه مثقفون بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه أختار من يكتبون له ما يحب ويريد وما يضمن استمرار الولاء له والدفاع عنه، لذلك لم يتم العثور على واحد فقط بين مثقفى النظام يمكنه أن يفهم لغة الخطاب المطلوب أمام العالم.

وتكررت المأساة الملهاة مرة أخرى فى مؤتمر المرأة فى بكين. وكان الأداء الدولى المصرى مثارا للسخرية لأنهم ذهبوا يجملون وجه النظام فى بكين. وكاد العار يلحق مصر جميعا لولا نشاط الجمعيات المصرية الأهلية المتهمة بالتمويل جميعا، وكان دورها هناك ممولا بدوره، لكنه كان الإنقاذ، لكن حتى تكون الفضيحة بجلاجل، فإن من هاجم الأوراق المقدمة من الجمعيات الأهلية المصرية داخل المؤتمر، كانوا هم العناصر التى اختارتها الدولة المصرية لتمثيلها هناك، فكشفوا عن وجه عنصرى طائفى فاشى متطرف أساء لوجه مصر إساءة تحدث بها الركبان.

السؤال هنا إزاء قبول الدولة للتمويل أو السماح به كما فى مؤتمر السكان ومؤتمر المرأة، ما الحكمة إذن فى تجريمه مع ذات الجماعات الأهلية عندما تتحدث عن حقوق الإنسان بينما تمويل الدولة نفسه هو من أجل ديمقراطية سليمة ومن أجل حقوق الإنسان؟ أين المباح؟ وأين الممنوع حتى نفهم ولا نخطئ ولا نجرم ونحاكم ونسجن؟

إن ما تفعله الدولة تدينه، وهذا يشوشنا فلم نعد نعرف ما هو المسموح به وما هو غير المسموح، ولابد للدولة من قواعد واضحة، وما

ينطبق على الأفـراد لابد أن ينطبق أولا على سـيـاسـة الدولة التى هى النموذج المثالى للمواطن. ثم ألا يصح فى مقامنا هذا أن نتساءل عن حجم التمـويلات التى تصل إلى مـؤسـسـة كـالأزهر الظاهر منهـا والخفى، أم أن الأزهر منطقـة حـرام؟ التسـاؤل يلحـقـه بالضـرورة سـؤال آخـر: مـاذا ينتج الأزهر؟ إننا نعلم أن الدين ليس إنتاجـا إنسـانيا بل هـو وحى إلهى، إذن لا إنتاج يقدمه الأزهـر. وفى حسابات الفلوس والتمويل لابد أن نتسـاءل عن العائد والإنتاج المضاف إلى رصيد الوطن.. فما هو؟

إن قـراءة مادة واحدة تدرس فى كلية الدعوة بالأزهـر تكفينا لمعرفة مـصـدر الإرهـاب الفكرى والدموى. وعندما يقـوم مـركـز ابن خلدون بإعـادة تأهيل التـائبين من الإرهـابيين يصبح فعله جريمة وفضيحـة وسـرقـة، رغم أنه كـان يقـوم بتـأهيل ضحـايا الدولة وأزهرها، وهذا ممول وهذا ممول، لكن الأزهـر هو المبـرراتى الشـرعى لتـصـرفـات السلطة والمصـدق الدينى لقراراتها.

ومع الخـط النظرى للدولة ومـواطنيـهـا، وعـمليـات تزييف الوعى والتجهيل الإعلامى والتعليمى، نجد الدولة والأفـراد غاية فى الكرم عندما يقيمون آلاف المسـاجد ويستوردون لهـا الرخام والسـيراميك والأخشـاب النادرة من البـلاد الشـقـراء الحـسناء، لكن يصـيبهم العطب والشح عندما يكون ذلك من أجل البـحث العلمى. ولا نـعلم كـيف لا يخـجل من يعلنون نسبة البحث العلمى فى ميزانية الدولة (سـتة من عشرة بالمائة) بينمـا هـى ثلاثة بالمائة فى دولة إسـرائيل، وهـو التفسـير الواضح الفصيح لخيبـاتنا إزاءهـا. وهو ما دفع مجدى يعقوب وفاروق الباز وأحمد زويل وغيرهم كثير لتـرك الوطن إلى بلاد العلم، حيث التمـويل من أجل الإنتاج والإنجاز وليس مقايضـة الفساد بـالفسـاد. فـالدولة هنا شـديدة الكرم فقـط فى العمولات المقننة لحـراسـهـا ومثقفيـهـا ومؤسسـاتهـا الدينية الذين يرفلون فى النعيم العظيم لأنهم فى النهاية يردون الجميل.

السـؤال البـسـيط هـنا عن وضع سـعـد الدين إبراهـيم فى المعـتـقل لتمويله أو لأنه تحـدث عن تزوير الانتخـابات ووجوب مـراقبتهـا (رغم حكم المحكمـة الدسـتـورية ببطلان شـرعـيـة المجلس المنحل)، فـمـاذا عن تقنين الرشوة باسم العمولات؟ انظر ما نشرته العربى الناصرى فى ١٠ سـبتمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان (حاكموا سليمان متولى أو حاكمونا)، تؤكد أن العمولات التى تلقـاهـا المسئولون عن قطاع الاتصـالات فـى مـصـر الذى رأسـه الوزير سليمـان متولى بلغت ستة عشر مليار دولار عـمولات زمن وزير واحـد فى قطاع واحـد. ترى كم عـمولات الآخـرين فى مـخـتلف القطاعـات؟ ترى كم

كان بإمكانها تمويله من بحوث علمية ومراكز بحثية أرقام خيالية كتلك؟

فى ضوء هذا البذخ لماذا لم تمول الدولة مركز ابن خلدون؟ وهل كانت ستموله حقا وفق أهدافه المعلنة؟ تعطيه ثمن عملة ليعطيها إنتاجا فى شكل معرفة؟ بالطبع هذه اسئلة افتراضية لأن الدولة لديها مثقفوها الذين يبررون كل قرار وبدون إثارة مشاكل. لكن المواطن خارج سلطانها ليس له سعر، وليس لعمله سعر. إما أن يعمل ما تريد ويكون تابعا أو لا يعمل، وإن عمل وتمول خارجيا يعتقل لأنه ليس هناك تقييم عمل من أى نوع. التقييم الأزلى الأصيل الموروث هو الوحيد الباقى: سادة وبطانتها، والبقية عبيد وموال، ووجهة نظر الدولة هى الحلال المشروع وغيرها هو الحرام والضلال والخيانة الوطنية والقومية والدينية. ألم نقل إنها امتداد للزمن الخليفى؟

وليمة لأعشاب البحر
وحلف خراب مصر

إن رجال الدين فى جميع الأمم والعصور يطلبون الحكم ويريدون أن يكون بيدهم زمام الناس يأمرون فيهم وينهون، ويحرمون عليهم ويحللون. فإذا لم يستطيعوا أن يكونوا هم أنفسهم ولاة الأمر وأرباب السلطان التجأوا إلى رجال الحكم السياسى يستمدون منهم القوة، ويتخذونهم وسيلة إلى الحكم. والحكام السياسيون من الجهة الأخرى يريدون أن يكون لهم على قلوب الرعية سلطان دينى، يثبت لهم الحكم ويمكن لهم من رقاب الأمة، لذلك كانوا يزعمون أنهم ينوبون فى الحكم عن الله.. وعلى هذا الأساس أرادت القوة السياسية من قديم الزمان أن تحدث لها فى مصر قوة دينية تؤيدها وتعاضدها، فأنشأت الجامع الأزهر وأسبغت عليه اسم الدين وعلى أهله بردا دينيا، وما برح الأزهر منذ يومئذ ربيب السياسة وآلة الحكام السياسيين وسندهم.

"الشيخ على عبد الرازق"

هناك أمور تحدث فى الوطن، قد يتم التوافق على مرورها بهدوء منعا لنتائج أفدح وأوخم. لكن هناك أمورا أخرى لا يمكن السكوت عليها مهما كانت النتائج، لأن الصمت، أو الحديث الحذر، ستكون نتائجه مدمرة، لأنها تتعلق بمصير الوطن ووجوده على صفحة التاريخ. وأهم تلك الأحداث الخطيرة الوخيمة العواقب، تلك الهزة الكبرى التى أحدثتها رواية (وليمة لأعشاب البحر)، الصادرة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة إحدى هيئات وزارة الثقافة، وما لحق تلك الهزة من توابع متلاحقة شديدة الزلزلة. وهو الأمر الذى سنستثمره لدراسة ما هو أبعد وأجدى بالبحث فى جذور المسائل ومسبباتها الكامنة. لذلك سنبدأ بالوقوف مليا، نعمل قوانين الفكر فيما حدث، وما قد يحدث نتيجة امتداد الحدث فى جذور عميقة تحت السطح الظاهر. نحاول الفهم والتحليل، وإعادة ترتيب الأحداث، للوصول إلى نتائج واضحة حول الأسباب والدوافع والأدوار الكامنة وراء الأحداث، وأصحاب تلك الأدوار. حتى لا يتكرر الحدث الهائل مرة أخرى وأخرى، فيجر على البلاد خرابا ودمارا، ومصر فيها ما يكفيها. فهو نوع من الأحداث التى لم يعد بالإمكان السكوت عنها أو على اللاعبين بنيرانها. وحيث إن صاحب هذا القلم لا يخشى أحدا وليس على رأسه أى بطحة من أى نوع، ولا يملك أموالا يخشى ضياعها ولا تمويلا يخاف عليه من الانقطاع، ولا يحتاج لعلاقات بذوى نفوذ يخشى خسارة منافعهم، ولا يملك سوى قلمه وأوراقه وحريته التى يصر على تفعيلها بشجاعة لا تهاب أحدا ولا تستأذن أحدا، ويثق بأنه صاحب نصيب فى تراب هذا الوطن سيأخذه حيا أو ميتا، لهذا جميعا سنلقى فى هذه الدراسة قولا ثقيلا، لا يضع بحسبانه أية حسابات لأى شخص أو هيئة أو مؤسسة، سوى مستقبل يعيش فيه أبنائى زمنا أفضل مما عشت، ومصلحة وطن هو فوق كل المصالح وفوق جميع الشخوص وفوق كل المقامات، وأغلى من كل القباب المقدسة.

وحتى نفهم، ونحلل، ونستنتج، لنكتشف أدوار اللعبة واللاعبين، علينا أولا إعادة ترتيب الأحداث الأخيرة المؤسفة، وفك خيوطها المتشابكة، حتى نكتشف أين تكمن العقد الرابطة بينها، وإلى أى أيد ينتهى طرف الخيط، والعقول المدبرة التى تقف وراءه.

ظللنا طويلا نختبر مدى صلابة الهامش الديمقراطى المسموح به فى مصر إزاء ما كانت تقوم به صحيفة الشعب. ومع كل فتنة كبرى كانت تثيرها تلك الصحيفة كنا نطمئن النفس أحيانا على ذلك الهامش وإمكانات اتساعه يوما بعد يوم. مع صبر مفهوم من مؤسسات الدولة إزاء صحيفة لا تنشغل إلا بإشعال الحرائق فى الوطن. وأخص بالذكر مقالات الطبيب (محمد عباس) الذى استمر ما ينيف على عقد من الزمان يكتب ما لا يمكن تصنيفه ضمن أبواب النقد المثمر أو الأغراض الإصلاحية، بقدر ما كان لونا من السفه والبذاءات المتكررة الدائمة. حيث كان يوزع الاتهامات الشنيعة دون وثائق إدانة ثبوتية واضحة على الجميع، بلون يشير إلى قلم مصاب بلوثة غير مسبوقة ولم يسلم من لسانه لا الصحفيون ولا المبدعون ولا المثقفون ولا المفكرون ولا الوزراء ولا حتى رئيس الجمهورية ذاته.

ومع ذلك لم نسمع أن أحدا قد قبض عليه وأودعه حبس المخابيل بسبب ما يكتب، ولم يتم إيداعه معتقلا، وكان استمراره فيما يكتب حقيقة ليس طمأنة بقدر ما كان بيانا وإيضاحا لمساحة السماح للطرف الآخر فى الحلف. واستمرأ هذا (العباس) لذة السعار فقام ينهش الناس فى شخوصهم وشرفهم وأعراضهم بسب وقذف علنى. وفى الوقت ذاته كان هذا العباس مع جوقة عصابة الإخوان بحزب العمل لا يملون رفع عقيرتهم بالغناء لما تحقق من إنجازات كبرى ودولة كاملة مثالية فى السودان الممزق، مع الدفاع الحار عن بلاد الأفغان ورجال طالبان.

وفجأة تكتشف صحيفة الشعب أن رواية (الأعشاب) بها عبارات تتطاول على الذات الإلهية وعلى القرآن وعلى نبى الإسلام، ومن ثم قامت بإطلاق مسعورها الملتاث ينفث سمومه فى صفحة كاملة، زرع فى كل سطر فيها قنبلة.

لكن السيد (عادل حسين) أمين عام الحزب (الذى اصبح مقر نشاط جماعة الإخوان المحظورة، تحت سمع الحكومة وبصرها) يفاجئنا مفاجأة أخرى. وهى أن أمر رواية (الأعشاب) كان معلوما لديهم منذ صدورها أول مرة. لكن رد فعل الحزب كان مؤجلا إلى حين، حيث كانت لديهم معارك تمهيدية يجب أن ينتهوا منها كمراحل تكتيكية. كمعركتهم مع اللواء الألفى والدكتور والى والدكتور صبور، ليصلوا إلى العمل الأعظم،

حيث حان الوقت ودقت الساعة معلنة بداية المعركة الحقيقية والهدف المرتجى. وأن تلك البداية سيكون ظاهرها مع وزير الثقافة، وأن التأجيل الذى صبروا عليه طويلا كان تكتيكا مرحليا قبل الوصول إلى الهدف الاستراتيجى، الذى تمت دراسته بتأن وعمق من أجل تثوير شعب بكامله، بعد شحنه فى المراحل التكتيكية السابقة، باستغلال العواطف الدينية المعلومة لهذا الشعب منذ رع وآمون مرورا بيسوع المسيحية وإله الإسلام، وذلك بتأكيد السيد عادل حسين القائل: "إننا لا نعبر عن أنفسنا بل عن مبادئ الإسلام، والخارج عليها لن ترحمه الأمة" وقوله: "إن حزبنا يحتكم إلى شرائع الإسلام ومبادئه الأساسية"، لذلك كان تكراره لنداء عباس الملتاث "من يبايعنا على الموت والدم والاستشهاد"!!

إذن فالهدف لم يكن إسقاط وزير الثقافة، بل إسقاط نظام الدولة برمته. وهكذا تصور حزب العمل وعصابة الإخوان وحلفاؤهم من أصحاب العمائم (الذين أثنى على مواقفهم زعماء جماعات الإرهاب الدموى فى بيانات تأييد علنية) أن الثمرة أمست ناضجة وحان قطافها. لاستلام إدارة شئون البلاد وإقامة الدولة المقدسة بعد إقصاء الحليف الحاكم، على ردم من الخراب بطول الوادى، وبالخوض فى بحار الدم، وهو الأمر الذى نطقت به صحيفة الحزب ومؤتمره الحاشد دون تحفظ.

وكان تكتيك ساعة الصفر يعتمد أساسا على حلف الإخوان وزعماء الإرهاب (بدليل بيانات التأييد)، مع رجال الأزهر بالذات وبالخصوص، وهو الأمر الذى يعنينا هنا، فالآخرون وجوههم مكشوفة وأمرهم معلوم، أما الأزاهرة فهم من يحتاجون وقفة طويلة، بعد أن تجلى تحالفهم فى أكثر من مشهد:

● مشهد تواجد أكثر العمائم نكارة ودموية على منصة القيادة فى مؤتمر الحزب الحاشد. وتحريضها السافر للجماهير على الانفلات والعصيان المدنى، دون أن تكن أو تحتشم ولو من باب التقية التى مارسوا فنونها طويلا. فكرسى السلطان قد بات قريبا ولا خوف من حذر. وضمن تلك الوجوه الأزهرية سواء على المنصة أم بين الحشد الجامع، كان مشايخ المنسر الذين كانوا وراء اغتيال الشهيد فرج فودة ببيان ندوتهم الذى أفتوا فيه بارتداده، وبالكتاب الذى أصدروه بعد استشهاده بعنوان (من قتل فرج فودة؟) يشرحون فيه مبررات الاغتيال. وكانوا وراء سيل الدم وقنابل الغدر بعد فتواهم باتجاهات الدولة غير الحلالية، وحرمة أموال السياحة وربوية أموال البنوك. فتفجرت القنابل عند البنوك، وانطلقت رصاصات الغدر تعجن طين مصر الطاهر بدم ضيوفها لتلطخ به وجوهنا أمام العالم. وتخرب بيوت مئات ألوف الأسر التى تعتاش من أرزاق السياحة، وتدمر

KMH

اقتصاد الوطن وسمعته أمام العالمين، ناهيك عن استباحة دماء أشقائنا فى الوطن من مسيحيين، وما جره على سمعة الوطن والإسلام نفسه أمام الرأى العام العالمى.

● مشهد العمل السرى لنسخ ألوف الصور من مقال عباس، وتوزيع الأدوار بين من يقومون بالنسخ ومن يقومون بتوزيع النسخ على طلبة وطالبات الأزهر. فإذا لم يكن هناك تحالف وعمل تحت الأرض، فلماذا تم ذلك فى جامعة الأزهر بالذات؟، ولم يتم فى جامعات مصر الأخرى؟ ويقفز السؤال يطلب إجابة من الجهات الأمنية: من الذين خططوا؟ ومن الذين نفذوا وصوروا ووزعوا؟ ومتى وكيف تم تحديد ساعة الصفر؟

● مشهد قيام رئيس جامعة الأزهر الدكتور أحمد عمر هاشم بوصفه رئيسا للجنة الشئون الدينية والاجتماعية بمجلس الشعب، بإذاعة بيان تحريضى سافر تحت قبة المجلس لتثوير أعضائه بالمرة، أقل ما يوصف به مع كل الأدب الممكن بأنه بيان هستيرى، أدان فيه الجميع، وطالب بمصادرة الرواية ومحاسبة مؤلفها وناشريها، بل والمطالبة بحرقها (؟!)، وهى العادة المألوفة فى أمر رعاة شئون التقديس مع الثقافة عبر العصور الطويلة المظلمة، منذ المعتزلة حتى ابن رشد مرورا بمصادرات هذا الزمان وقائمتها الطويلة.

● اكتشفت العصابات المتحالفة خطأ حساباتها، بإعلان السيد عادل حسين فشل الخطة وانحسار نهر الدم المنتظر، فى سوء تقدير للزمن ، حيث كان الطلبة فى جامعات مصر الأخرى منشغلين بأداء الامتحانات السنوية، ولولا هذا الخطأ لنجحت الخطة وغرقت مصر فى دماء أبنائها. وساعد إفشال الخطة التحرك الأمنى السريع بينما كانت بقية الوزارات تتخبط فى إدارة الأزمة.

● بعد فشل خطة التثوير الكامل لم يترك الحلف غير المقدس الفرصة دون تحقيق مكاسب فى بدائل تم ترتيبها مسبقا، فقد أصدر الأزهر عبر مجلسه البحثى بيانا تم توزيعه فى ذات اليوم على كافة وكالات الأنباء والمحطات الفضائية بسرعة قياسية مذهلة، وقد استثمر البيان ما حدث، ليضع مطالب أو ربما (أوامر) للحصول على مكاسب سريعة. بوضع مبدأ فرضه على الحكومة وعلى الناس، بطرق الحديد وهو ساخن، بفقرة تتحدث عن ضرورة عرض أى عمل أدبى أو ثقافى أو فنى على الأزهر قبل نشره لبيان رأى الدين فيه (؟!). ولم تعد مهمة الأزهر قاصرة على مراقبة الأعمال الدينية. لإعلاء سلطان الأزاهرة أحد أضلاع الحلف فوق كل سلطان فى الوطن، ليصبحوا المرجعية الأولى والأخيرة فى كل شأن. وبعدها صرح شيخ الأزهر لمجلة روز اليوسف فى ٢٠/٥/٢٠٠٠

بأن القانون ١٠٣ لسنة ٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها يقول: "إن الأزهر وحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص، أو رفض الترخيص للمصنفات"... وهو كلام ألقى على عواهنه إلقاء لأن هناك كلاما كثيرا حول هذا القانون بالذات لا يعطى الأزهر هذا الحق.

● ومع الفشل الذريع الذى منيت به خطة خراب مصر جاءت بدائل أخرى جاهزة من نوع آخر، من قبيل رفع ستين عالما أزهريا نداء للسيد رئيس الجمهورية، يفزعون إليه بعد الله تعالى حماية العقيدة من العبث. وحماية الأخلاق الفاضلة من الكتابات المغرضة التى تحاول إصابة الأمة فى أثبت ثوابتها.

● هذا ما كان عن تكتيك حلف العمل والإخوان والجماعات الإرهابية والأزاهرة، فى تذكرة فقط لم نناقشها بعد، فماذا عن موقف مؤسسات الدولة إبان الأزمة؟

بعد ارتباك معهود ناتج عن خلل أزلى فى فن إدارة الأزمات فى حكومتنا الرشيدة. كلف وزير الثقافة لجنة من أكفاء نقاد الأدب فى مصر، لكتابة تقرير حول الرواية النكبة. وتمت دعوة السيد الدكتور عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر ليكون عضوا باللجنة، بعد أن أرسل إليه المجلس الأعلى للثقافة نسخة من الرواية للاطلاع. لكن سيادته لم يحضر، وسيادته لم يعتذر حتى عن عدم الحضور، فقد كان فيما يبدو مشغولا بصياغة بيانه التثويرى داخل مجلس الشعب دون أن يجهد نفسه بقراءة الرواية (؟!). وما حدث بعد ذلك كان أنكى وأمر، فقد قام السيد رئيس الوزراء بتحويل تقرير الأساتذة المتخصصين إلى رعاة التقديس الأزاهرة (؟!).

ولا نعلم: هل كان السيد رئيس الوزراء يطمح إلى إقناع الضلع الأزهرى فى حلف خراب مصر، (الذى ما عاد يعلم من شئون الكون سوى حفظ النصوص وشروح المتون وفقه الحيض والنفاس وتوريث الرقيق)، بالتقرير الأكاديمى الرفيع، أم كان يطلب موافقة الأزاهرة على التقرير ووضع بصمة الأزهر الكريمة المباركة بجوار توقيعات أساتذة الأدب الكبار، أم تراه كان يطلب الرضا والسماح من أهل السماح على الحكومة وغفران خطيئتها المبينة؟ وبدلا من أن يتم تحويل أعضاء حلف خراب مصر إلى التحقيق، بوثائق إدانة معلنة بأفواههم فى مؤتمرهم وبأقلامهم فى صحيفتهم، تم تحويل أديب كبير مثل إبراهيم أصلان مع زملائه إلى المحاكمة بحسبانهم المسئولين عن نشر الرواية.

إن هذه سقطة أخرى وكبرى من سقطات الدولة إبان إدارتها للأزمات يجب الوقوف عندها طويلا لتقصى أسبابها، ولاستيضاح الأسباب الكامنة وراء ما آل إليه حال البلاد والعباد فى مصر.

فى الأزهر تحديدا تم تصوير ألوف النسخ من مقال (محمد عباس) المنشور بصحيفة الشعب، حول رواية (وليمة لأعشاب البحر). وفى الأزهر بالتخصيص تم توزيع هذه النسخ على الطلبة والطلبات، ومن الأزهر بالذات انطلقت مظاهرات الغضب لطلبة لم يقرأ أحدهم الرواية التى خرج يتظاهر ضدها. وهو ما يشير إلى بشر تم انتزاع عقولهم وتحولوا إلى كائنات يكفى أن تصدر لها همس التحريض أو مجرد الصفير ليصبحوا وحوشا كاسرة. ترى هل هم من ظلموا أنفسهم أم نحن الظالمون؟

السؤال جد هام وخطير ويحتاج إلى إجابة واضحة ستأتى فى موضعها من هذه الدراسة.

● وأساتذة الأزهر هم من حرضوا الطلبة ثم جلسوا على منصة قيادة حزب العمل لتثوير مصر، ينادون جماهير مصر أن تبايعهم على الدم والهدم.

● ورجال الأزهر هم من أسسوا ندوة تحولت إلى جمعية لها ملف طويل من المواقف المعلنة إلى جانب الإرهاب الدموى، ومن الفتاوى القادمة من قبور المحتضرين وثقافة موتى التاريخ، لقبر أى تجديد أو اجتهاد أو أى محاولة للتكيف مع واقع الدنيا المتغير. وهو ما نتج عنه بالضرورة - وهم يعلمون سلفا - إسالة الدماء الزكية، مع خراب للاقتصاد المصرى فى مرحلة تحول مأزومة. مما يشير إلى الارتباط تحت الأرضى بين أصحاب الفتاوى والأوامر الدموية وبين المنفذين.

● ورجال الأزهر هم من شكلوا القسم الأعظم فى عصابة الإخوان المحظورة منذ نشأتها الأولى، بل كانوا أعضاء فى تنظيمها الدموى المعروف بالتنظيم السرى، وهو ما يفسر لنا الارتباط الوثيق حتى اليوم مع جماعات الإرهاب ومع حزب العمل الإخوانى.

● والأزهر هو من تقلب فى انتهازية رخيصة فاضحة مع تقلبات المؤسسة السياسية، فكان مع الحرب مرة ومع السلام أخرى، ومع الاشتراكية مرة ومع اقتصاد السوق أخرى. مما يشير إلى عدم احترام حقيقى وصادق للإسلام، بقدر ما هى منافع اقتصادية ومكاسب سياسية لا علاقة لها بدين ولا بوطن. فلا يزعمن لنا اليوم أنه راعى الدين المخلص بحلفه مع زعماء الإرهاب وإخوان حزب العمل.

● ورجال الأزهر اليوم، هم النجوم اللوامع فى سماء المحطات الفضائية التى تدفع لهم بسخاء، وهم أصحاب الجاه والوجاهة الاجتماعية، حتى باتوا يطلقون أسم من يدفع أكثر على قاعات أزهرهم، ويتهمون غيرهم بالفساد والارتشاء والعمالة للأجنبى.

● ورجال الأزهر هم من أصدروا البيان الأخير القاضى بتحويلهم

إلى مجلس رقابى أعلى على كل حركة أو سكنة فى عقل الوطن. مستندين إلى نص القانون المدنى القاضى بمعاقبة ازدراء الأديان، رغم أنهم لا يعترفون بالقانون المدنى لأنه وضعى، فى انتهازية رخيصة، لمحاكمة المبدعين والمفكرين. علما أن هذا القانون يدين ازدراء الأديان وليس الإسلام وحده، ومع ذلك يؤلفون الكتب ويقررونها على طلبة الأزهر، وهى كتب تزدرى كل دين أو فكرة خارج حدود فكرهم، إن جاز تسميته فكرا. ويغرسون فى أرواح طلبتهم كراهية إخوانهم فى الوطن عبر دراسات يتم تدريسها خاصة فى كلية الدعوة تزدرى الدين المسيحى علنا. فهل هناك انتهازية فاضحة كتلك؟ فينهون عن المنكر ويأتون بما هو أنكر منه (!!) ويستخدمون نصوص قانون وضعى لا يعترفون به، لنهش من يخالفهم، بينما يكسرونه عيانا بيانا وبكل بجاحة؟

● وبيانهم الأخير بعد أزمة رواية (الوليمة) يعنى أنهم يطلبون لأنفسهم الوكالة عن الله فى الأرض. بحسبانهم ممثلى الإسلام ونواب السماء، والمالكين وحدهم لمفاتيح الفهم الصحيح الوحيد لنصوص الدين. ليتحولوا إلى بابوات بيدهم مفاتيح الجنة والنار. يؤسلمون ويكفرون، ويطلعون وحدهم على المقاصد الإلهية إزاء أى مسلم يرى رأيا يخالفهم فى فهم نصوص الدين.

● هم باختصار يطلبون كهانة رسمية ليست فى الإسلام السنى ولن تكون، ويطلبون عصمة لا نعترف أبدا إلا أنها لله وحده لا شريك له. ومعلوم أن دار الإفتاء لم تقر بعصمة اجتهادات الأزهر ولا صحتها أصلا فى أكثر من موقف، وكلاهما من الرجال الأزاهرة.

والآن انظر معى قارئى إلى مدى الخبث والدهاء فى مؤسسة تزعم أنها المعبر الطاهر للدين وللرأى المعصوم، بشكل لا يمكن توصيفه - مع كل الحذر الممكن - إلا بالاحتيال غير المحترم. فمنذ سنوات طلبت هذه المؤسسة الدينية مصادرة كتابى (رب الزمان) ومحاكمتى معه، بتهمة ازدراء الأديان، فبرأنى القضاء وأفرج عنى وعن كتابى، فماذا فعلوا بعدها إزاء الحكم النزيه؟

هناك أمر لا أفهمه ولا أفهم معاييره، حيث لا يمكن السماح فى جمارك مصر بتصدير أى كتاب للخارج إلا بعد موافقة الأزهر (؟!) لماذا؟ هل يخشون مثلا تصدير ما يرونه كفرا إلى بلاد الفرنجة فى أمستردام ولندن ونيويورك حرصا على الدين فى تلك البلاد؟

وعندما تقوم مؤسسات التصدير الرسمية كالأهرام مثلا (وهو ما حدث فعلا) برفع قوائم بأسماء الكتب المطلوب تصديرها من تأليفى وتأليف غيرى إلى الأزهر لأخذ الموافقة. فإن الأزهر يقوم بشطب كل

أعمالى من بين الكتب الموجودة بالقائمة. وعندما طلبنا منهم إعطاء إفادة رسمية مكتوبة بالمنع وأسبابه رفضوا. وحتى تاريخ كتابة هذا الموضوع ما زالت أعمالى تمنع من التصدير بهذا الأسلوب الرخيص فى محاربة الأرزاق وبهدف آخر أهم هو التعتيم على أعمالى ومنعها من الانتشار. رغم المعلوم أن ذلك لا يتم إلا بحكم محكمة، ومع ذلك فهو يتم بمعرفة جهات التصدير والجمارك والأمن معا (؟!) فهل أفادنا المسئولون يرحمهم الله ما السبيل إلى الفكاك من هذا الفخ اللئيم، أم سيظلون فى صمت القبور؟

انظر معى قارئى إلى لون آخر من رخص الأساليب التى يستخدمها نواب الله فى الأرض، فى بيانهم الأخير الذى طلب محاكمة رواية (الأعشاب) وناشريها. مشفوعا بإشارة إلى أن كاتب الرواية يسب فيها كل الملوك والرؤساء العرب، فى تحريض وخبث فلاحى مضحك، رغم المعلوم أن الرواية تروى أحداثا يفترض تخيليا أنها قد حدثت فى حقبة الستينيات (!!).

وهو ذات الرخص والابتذال فى التحريض الذى تضمنه تقريرهم ضد كتابى رب الزمان، حيث أشاروا للقاضى الذى سيحاكمنى إلى أننى قمت بسب القضاء وقذفه بسبب حكمه فى قضية نصر أبو زيد، وهو ما يعلمنا بوضوح أى عقل يسكن تحت العمامة، وأى ضمير يتمتع به العاملون تحت القباب المقدسة.

ثم أنظر معى قارئى إلى الشيخ عبد المعز الجزار الذى كتب تقرير الإدانة لكتابى المذكور، يصرح فى ١٩٩٦/٨/٢٩ لصحيفة المصور تصريحا مذهلا يقول فيه: "أنا حققت خلال الثلاثة شهور الماضية خمسين ألف كتاب" وضمنها كتابى (رب الزمان). وبحسبه بسيطة نجد الرجل الصادق ابن الأزهر (الشريف) قد قرأ خلال هذه الأشهر الثلاثة عدد ٥٥٥ كتابا يوميا، واستوعبها ونقدها واتخذ القرار بشأنها (؟!). وبحسبه أخرى نجده قد قرأ كتابى وطلب إدانته ومصادرته ومحاكمتى وما قد يجره ذلك إلى مجزرة اللئام، فقط فى دقيقتين وعشرين ثانية (؟!).. هذا بالطبع مع عدم احتساب أوقات راحته وقضاء حاجات فضيلته البيولوجية ولذائذه الضرورية. فهل رأيت قارئى مدى أمانة وصدق الأزاهرة فى إصدار الأحكام على الكتاب والمفكرين؟

وعلى الجانب الآخر نجد أعضاء حلف خراب مصر المنتشرين فى كل مكان، يأخذون تقرير الأزهر ضد كتابى وينشرون بعضه بمجلة اللواء الإسلامى (التى يصدرها الحزب الوطنى) قبل إجراء المحاكمة أو الإدانة أو البراءة، ليعلنوا لحراس العقيدة من حملة الرشاشات والسيوف فى

سبتمبر ١٩٩٧ تحت عناوين جذابة تلك الإعلانات: "رب الزمان: أحدث صيحة للفكر الضال، مشحون بالإسفاف والتجريح، ولم يسلم منه الأنبياء ورجال الدين". ولك أن تلاحظ مساواة التقرير بين الأنبياء ورجال الدين، ذلك التقرير الذى وصل إلى مجلة اللواء الإسلامى بمجرد صدوره، وظللنا نلهث وراءه لنعرف تهمتنا ولماذا نحاكم، فلم نظفر به وطاشت جهودنا ولم نعرف بالتهم إلا أمام القاضى ونيابة أمن الدولة العليا.

ثم هناك أمر آخر علمته صدفة بالممارسة، وهو أمر شفاهى لا يتم أبدا بشكل رسمى مكتوب، لأنه ببساطة غير قانونى ولا دستورى. فعلى أى مطبعة فى مصر أن تقوم بإحالة أى كتاب يصلها خاصة من أمثالى، إلى مباحث أمن الدولة، التى ترفعه بدورها إلى الأزهر ليوافق عليه أولا، وبعد ذلك يأذن أمن الدولة تليفونيا لصاحب المطبعة بالطباعة. ويا ويله وظلام ليله لو لم ينفذ صاحب المطبعة تلك الأوامر الشفاهية، فهل من إجابة يا أصحاب السيادة المسئولين عن تفعيل مواد القانون والدستور؟.. لقد كانت هذه تجربتى الخاصة عندما قررت طباعة أعمالى بنفسى، ووقع صاحب المطبعة بينى وبين أمن الدولة فى حيص بيص، ولولا زيارة من جانبى لأمن الدولة لتوقفت أعمالى داخل أروقة الأزهر تنتظر الرفض المؤكد، ولا أظن أن أمن الدولة قرر السماح للمطبعة بطباعة أعمالى لسواد عيونى وهيبة مشهدى المتواضع، إنما بعد مناقشة جادة واضحة لا تقبل لبسا، أوضحت فيها معرفتى لحقوقى وكيف يمكننى الدفاع عنها بشكل علنى سافر..

إن هذا جميعه ليس عرضا لأمور شخصية، بل هو الأمر الذى يتعرض له جميع مثقفى هذا الوطن دون سند من قانون ولا دستور، وهو أيضا محاولة للوصول إلى الأسباب التى أدت بالأزهر إلى بلوغ هذا السلطان العظيم ليصبح بهذا التورم الهائل القابع فوق قلب الوطن وعقله مصيبا إياه بالشلل التام. ومن هنا وجب البحث عن العلة، والتعرف على أسبابها.

لولا ظروف تاريخية بعينها لكان المسجد الأزهر كأى مسجد آخر فى الديار المصرية، فقد أنشأه الاستعمار الفاطمى لمصر، حتى يكون بوق دعاية سياسية للسلاطين الفاطمية، ومذهبهم الشيعى، وكان ذلك عام ٩٧٠ ميلادية.

وبزوال الاستعمار الفاطمى، وعودة الاستعمار العباسى السنى المذهب على يد الكردى العرق (صلاح الدين الأيوبى)، تم إغلاق هذا المسجد بالضبة والمفتاح. وإبان صراع العبيد المصطلح على تسميتهم المماليك، (المستجلبين من بلاد الترك والديلم والألبان) على الحكم والسلطان فى مصر. تمكن العبد (الظاهر بيبرس) من حكم مصر سنة ١٢٦٠ميلادية. ولما كان بحاجة سريعة لمسجد يدعو له ويضع لحكمه

المشروعية، قام بإعادة فتح المسجد الأزهر مرة أخرى لنفسه، كى يتم الدعاء له فيه كحاكم شرعى باسم الإسلام ومشايخ الإسلام الأزاهرة. وجعل منه الجامع الأول الرسمى فى مصر، المتحالف مع السلطة السياسية. إلى أن جاء إلى البلاد احتلال آخر باسم الإسلام هو الاحتلال العثمانلى سنة ١٧٦٠ ميلادية. لكن هذا الاحتلال ظل مؤرقا بنفوذ وقوة المماليك الذين بنوا مساجد لأنفسهم مثل مسجد قلاوون ومسجد برقوق وغيرهما، مما اضطر العثمانيين بعد ١٥٠ سنة من الاحتلال إلى إصدار فرمان سلطانى بتحويل المسجد الأزهر إلى المؤسسة الدينية الأولى فى مصر، وإعلانه المسجد الرسمى التابع للسلطنة مباشرة، ويدعى فيه فقط للسلطان العثمانى، وأقيمت فيه مشيخة ذات تراتب وظيفى عين على رأسها أول شيخ رسمى للأزهر هو الشيخ الخراشى. وحددت وظيفته بالولاء للسلطان، وتنظيم أمور المسجد والإشراف على أوقافه ورئاسة شيوخه، لتمكين السلطان من استخدام الدين للسيطرة على البلاد فى مواجهة التمرد المملوكى الدائم.

وعند دخول الحملة الفرنسية مصر شارك الأزهر فى مناهضتها لكن نابليون أدرك أهمية هذه القيادات الدينية فأشركها فى ديوان الإدارة الذى أسسه، ومن بينهم من كتب قصائد الشعر الغزلى المكشوف، غراما وصبابة فى ضباط نابليون وعيونهم الزرق وشعرهم الذهب. وجاء الإنجليز ليحتلوا مصر بعد الفرنسيس، والأزهر على حاله ومكانته، حتى استولت حركة عسكر الجيش على السلطة فى عام ١٩٥٢، وهنا بدأ عهد آخر للأزهر وبدأ نجمه فى الارتفاع والسطوع. حيث احتاج العسكر إلى الأزهر اكتسابا للمشروعية، وحدث بينهما الزواج والوصال. وهكذا تقلب الأزهر ما بين شيعى وسنى وبين مملوكى وعثمانلى، وبين فرنساوى وإنجليزى وملكى وبين محافظ وثورى، لكن مع يوليو ٥٢ أصبح شأنه شأنا، فقد أصبحت مشيخة الأزهر تتم بالتعيين من رأس المؤسسة الحاكمة، وأصبحت مهمته تبرير توجهات الجهاز الحاكم السياسية، مقابل منح وأعطيات ومقامات رفيعة عالية. إضافة إلى قوانين تعطى الأزهر بعض السلطات، مثل القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر. ومعلوم أن تلك الأعطية بالذات وبالتحديد كانت مقابل سكوت الأزهر عن القوانين الاشتراكية بل ودعمها وتأسيسها فى جذور الإسلام.

وقد نص هذا القانون على حق الأزهر فى "البحث فى الدراسات الإسلامية وتجديد الثقافة الإسلامية، وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسى والمذهبى. وتوسيع نطاق العلم بها وتحقيق التراث الإسلامى ونشره".

أما الفقرة التى يستند إليها أزاهرة اليوم فى حق الرقابة

والمصادرة، فتستند إلى آخر نص مبهم فى هذا القانون يقول: "وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية واجتماعية تتعلق بالعقيدة". وهو ما لا ينطق بما نطق به شيخ الأزهر الدكتور طنطاوى لمجلة روز اليوسف فى قوله إن القانون ينص على "أن الأزهر وحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامى للترخيص أو رفض الترخيص للمصنفات الفنية". وهو الأمر الذى يذكرنا دوما بدور الأزاهرة فى ألاعيب السياسة، وهو ما تكرر مثله عندما أطلق السادات يد الأزاهرة والإسلاميين المتشددين فى كل ساحات مصر تمهيدا لقبولهم صلحه مع إسرائيل، وقام بتوسيع فقرة الشريعة الإسلامية بالدستور لتصبح هى المصدر الرئيسى للتشريع. وهى التى يستند إليها كل من هب ودب من اللاعبين بالدين والمشتغلين بالسياسة وبالنار، رغم أن هذه الفقرة مع قانون ٦١ بشأن الأزهر قرارات ذات أسباب مرحلية مؤقتة كان يجب أن تزول بزوال أسبابها.. لكن الأزهر كان قد أصبح أزهرا آخر ولم يعد ذلك المسجد الذى أغلقه صلاح الدين بكل بساطة، وهو ما يحتاج منا إلى وقفة أخرى شارحة مفصلة.

نتابع إذن ما حدث من زواج ووصال بين العسكر وأصحاب العمائم الأزهرية منذ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن، حيث تم منح شيخ الأزهر لقبا عظيما فخيما هو (الإمام الأكبر) فأصبح هو الإمام فوق كل إمام، وصار هو صاحب الرأى فى كل ما يتصل بشئون الإسلام، وباختصار أصبح هو المسئول عن الإسلام فى الأرض.

وقبل عقد الزواج المتين هذا، لم يكن فى مصر كلها سوى سبع مدارس ابتدائية وثانوية تتبع الأزهر فى كل أصقاع مصر، أطلق عليها من بعد (تفخيما) لقب (المعاهد الأزهرية). ولك أن تندهش أو تصعق إن شئت عندما تعلم أن عددها الآن قد أصبح ينيف على ستة آلاف معهد، إضافة إلى ٢٨٠ معهدا عاليا للعلوم الدينية وحدها (؟!)، مع ملاحظة هامة وخطيرة هى عدم تبعية هذه المدارس أو المعاهد لوزارة التربية ونظمها على الإطلاق.

ثم لك أن تعلم أن عدد تلاميذ المراحل قبل الجامعية بهذه المدارس قد بلغ مليونا ونصف مليون تلميذ، تم احتضانهم فى عمليات عسكرة إلى معسكرات مثل معسكر عمر بن الخطاب ومعسكر أبى بكر الصديق بالإسكندرية.

ثم تم تحويل الأزهر من جامعة لاهوتية تختص بأمور الدين وعلومه إلى جامعة كاملة فيها كل ألوان العلوم الدنيوية من كليات الهندسة إلى الطب إلى العلوم إلى الصيدلة، إضافة إلى ثلاث عشرة كلية لها فروع

أخرى بالمحافظات، وشرطها الأول لقبول الطالب أن يكون مسلما. وبذلك قامت بتخريج ألوف الخريجين الموزعين فى مؤسسات الدولة على أساس عنصرى وطائفى كامل.

أما عدا ذلك فليست هناك أية شروط، فمصروفات تلميذ المرحلة قبل الجامعة فى المعاهد الأزهرية ٢١٠ قروش، وتصل المصروفات السنوية الجامعية للطالب إلى خمسة جنيهات.

وأقام الأزهر لنفسه لائحة نظام خاصة غير مسبوقة ولا مكررة فى أى دار علم أخرى. فلطلاب الثانوية الأزهرية الحق فى دخول امتحان دور ثان فى أربع مواد بالإضافة إلى مادة القرآن الكريم (؟!) وذلك إذا فشل الطّالب فى اجتياز الدور الأول. أما جامعات الأزهر فتستوعب جميع الناجحين فى مدارس الأزهر حتى لو بلغت درجاتهم الحد الأدنى فقط للنجاح. ومن ثم ضم الأزهر جميع الفاشلين علميا ليلقنهم فنون التطرف والعنصرية والطائفية، ويخرج ١٢٪ من نسبة خريجى التعليم فى مصر جميعا، مشكلا بهم بنيته التحتية وميليشياته وقت الحاجة، الذين يدينون له بالفضل والولاء العظيم، ويمكن تحريكهم بإشارة أو بصفارة كما حدث فى فتنة (الوليمة) التى دبرها حلف خراب مصر.

وإبان الأزمة الانتقالية التى مرت بها مصر من اقتصاد ملكية الدولة الملقب بالاشتراكى إلى نظام السوق (وهى الأزمة التى كان لابد أن يمر بها أى وطن فى نفس الظروف)، استشعر رجال الأزهر مدى حاجة الدولة إليهم لتبرير توجهاتها الجديدة. وزاد الطين ظهور جماعات الإرهاب الدموى، مما دفع الدولة أكثر إلى قبضة الأزهر فى حاجة لمؤسستها الدينية لإثبات أن الدولة أكثر حرصا على الدين من المتطرفين. بينما كان الأزهر يستشعر كل يوم قوته، ويلعب لعبة مزدوجة، يصدر معها بيانات التأييد للدولة، ثم بيانات التأييد للإرهاب.

وهكذا أدرك الأزاهرة مدى ضعف مؤسسة الحكم وهشاشتها فى تلك الفترة الانتقالية، وأدركوا فرصتهم السانحة ليفرضوا وجودهم على الدولة كقوة مشاركة فى صياغة القرار السيادى وليس فقط مجرد مشايخ للتبرير، وكان مشهد الشيخ شعراوى ـ تجاوز الله عن سيئاته ـ وهو يربت فجأة فوق كتف الرئيس مبارك بعد محاولة الاغتيال الآثمة فى أديس أبابا أمام عدسات التليفزيون العالمية ليحمل أكثر من مغزى ومعنى ودلالة، فهى حركة لا يسمح بها أبدا لا موقع الرئيس ولا أصول البروتوكول، ومررها الرئيس بتسامح وحكمة احتاجهما الموقف، ثم أخيرا جاءت أحداث الوليمة ليجازف الأزهر بمشاركة بعض رجاله فى حركة التثوير الفاشلة التى تمت تحت رأيه حزب العمل.

ولنا أن نلاحظ أن طلاق بينونة صغرى بين المؤسستين السياسية والدينية قد بدأت بوادره عندما بدأ الأزهر يصدر بيانات وفتاوى تخرج تماما على إرادة الدولة وسلطتها (رحم الله شيخ الأزهر جاد الحق وتجاوز عن سيئاته)، كما أصبح بإمكان مشايخهم فى كل القرى والنجوع الوقوف ضد إرادة الدولة فى تحديد النسل والسياحة والبنوك. وأصبح بإمكانهم صناعة مؤسسات بديلة لمؤسسات الدولة كندوة علماء الأزهر التى تحولت لتحمل اسما له مغزى فأصبحت (الجبهة). وتمكنوا من إنشاء مدارس دينية مستقلة، إضافة إلى عشرات الصحف والمجلات ودور النشر وشركات الكاسيت، بل وإقامة شركات اقتصادية متكاملة. بعد أن حصلوا على الاستقلال الاقتصادى بخروج شيوخهم إلى دول النفط وحصولهم على التمويل اللازم ببذخ قل نظيره. ثم إنشائهم منظمات عالمية كمنظمة رابطة العالم الإسلامى، ناهيك عن التمويلات الشخصية السرية.

وكان التزايد العددى الهائل مع التسامح فى قبول الفاشلين فى الدراسة الثانوية العامة وتأهيلهم عنصريا وطائفيا فى معهد الإعداد والتوجيه، ثم التحول بهم إلى تخصيصهم سنة تمهيدية بالأزهر قبل الانخراط بالكليات العلمية بالأزهر أيضا لتلقينهم فنون العنصرية الطائفية.. كل هذا كان له دوره فى إيجاد منظومة كبرى قوية تشبه منظومات العسكر. التى لا تملك عقلا للتفكير بقدر ما تطيع فقط الأوامر. وهو ما يذكرنا بالضباط الذين كانت تخرجهم الكليات الحربية بعد قبولهم فيها بأدنى المجاميع من الدرجات العلمية، فكان ما كان من خسائر ودمار أمام عدو جاءت به مثل تلك السياسات إلى حدود الدلتا الشرقية فى عام ١٩٦٧ .

وللعلم، فقد وصل عدد الشيوخ الأزاهرة فى مصر إلى خمسمائة ألف شيخ، ينتشرون فى ١٩٠,٠٠٠ مسجد وزواية حسب إحصاء عام ١٩٩٢، إضافة إلى ١٢٠,٠٠٠ أزهرى يقومون بالتدريس فى مدارس الأزهر قبل الجامعية، إضافة إلى خريجى الكليات الأخرى كالهندسة والطب الذين يدينون بالفضل فى وظائفهم وألقابهم إلى الأزهر (*).

فهل تعلم الدولة هذه الحقائق المرعبة، أم هى لا تدرى بها؟ وهل الثمن المدفوع للدولة من قبل الأزهر يقابل ما كان يمكن حدوثه لو انفلت أمر المظاهرات ونجح حلف خراب مصر، وهو الأمر الذى يمكن حدوثه فى أى لحظة؟

وهل الأكثر أمنا وأمانا أن تظل الدولة بحاجة لمشايخ التبرير

(*) للمزيد حول هذه الحقائق المرعبة ارجع إلى أعمال الدكتور كمال مغيث.

الدينى، أم إلحاق كل تلك المعاهد بوزارة التربية وعودة الأزهر لدوره الدينى، مع تواصل الدولة مع شعبها تمنحه الحقائق وتطلب منه المشاركة فى تجاوز الأزمات؟ وهل الأسلوب المتبع حتى الآن فى الإعلام والتعليم العام والذى يقوم بالتخديم على ذات المبادئ سواء ذعرا (وهنا مصيبة) أو إيمانا بها (وهنا المصيبة الأعظم)؟ هل هذا الأسلوب يمكن أن يخدم أهداف الدولة المدنية المرتقبة المترافقة بالضرورة مع نظام السوق؟ إن الملاحظ والمتابع سيكتشف أن الإعلام والتعليم قد هيأ الشارع بعد أن محى وعيه لأى انفلات قد تقوده أحلاف الخراب، بعد أن ظل هذان الجهازان يزايدان على تيارات الإسلام السياسى لإثبات التحاء الدولة وتدينها.

ويبقى السؤال الأخطر: هل كانت المظاهرات وكل ما حدث بسبب كلام فلوت فى رواية لكاتب سورى؟ أم أن المناخ كله (نتيجة سوء السياسات) قد تهيأ لخراب مصر؟

وبعد صدور بيان الأزهر الأخير إزاء المثقفين والكتاب نقف نتساءل: هل يملك الأزهر بالفعل الحقيقة الكاملة والمطلقة فى كل قضية، وأن مثقفى هذا الوطن معتوهون ومعوقون بالكامل وبحاجة إلى هذه الوصاية البغيضة؟ وهل يتصل الأزاهرة بالسماء عبر وحى متصل مازال يحمله الملاك جبرائيل، أم أنه قد رفعت الأقلام وجفت الصحف؟

لقد كانت سلسلة المصادرات السابقة تحتج باجتهادات المفكرين فيما يخص البشر من شرائع الدين، لكن الأستاذ عادل حسين أعلن على قناة الجزيرة الفضائية فى برنامج الاتجاه المعاكس بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٠ أن ثورته مع حزبه وأزاهرته كان لها سبب آخر، حيث إن الروايات تطاولت على الله نفسه، وهو الأمر غير المسبوق، لهذا كانت المبايعة على الموت والدم والهدم والخراب.

وهنا لا نجد سوى استفسار شديد البراءة: ما دمتم تحتجون قبل ذلك فى المصادرات بالدفاع عن الشريعة، وما دام الأمر وصل هذه المرة إلى الاعتداء على الله نفسه، فلماذا لا تتركون الله يدافع عن نفسه؟ ولنا فى عبد المطلب بن هاشم أسوة حسنة عندما قال لأبرهة الحبشى: "رد على إبلى فللبيت رب يحميه".. لماذا إذن لا تتركون الله يدافع عن نفسه بنفسه حتى يعود عصر المعجزات والطير الأبابيل؟ ولماذا تعكسون الأوضاع بعد أن قال تعالى فى كتابه الكريم إن الله يدافع عن الذين آمنوا/ ٣٨/ الحج" وليس العكس (؟!) ولماذا تصرون أن عليكم حقا جهاديا بتوحيد كل الألوان والأفكار والتباينات بينما القرآن الكريم قد أقر أن التعددية

والاختلاف والتمايز قرار إلهى بحقوق الإنسان، فى قوله تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء لجعلكم أمة واحدة/ ٤٨/ المائدة".

وهنا لابد أن يطرح المؤمن إيمان العوام أسئلته المترتبة على ما سبق:

لماذا يا أزهر وقد أنعمت عليك مؤسسة الحكم وأغدقت، فرفل رجالك فى النعيم، وأصبحوا نجوما ذوى أبهة ومنازل اجتماعية رفيعة؟

لماذا يا أزهر وقد أنعموا عليك بلقب (الشريف) وجعلوك رمزا للإسلام، رغم أنه لا يوجد فى صحيح الإسلام رموز، ولا يوجد فى القرآن كله ولا فى الحديث كله شىء اسمه الأزهر ولا رجال الأزهر؟

لماذا يا أزهر وقد سمحوا لك بجعل معاهدك وجامعتك مأوى لكل فاشل دراسيا، ثم أنعموا على خريجيك بلقب العلماء، ومن يومها اختفى من بلادنا علماء الفيزياء والكيمياء والأحياء ولم يبق سوى علمائك. ورضينا بهم قسمة وحظا ونصيبا؟

لماذا أيها (الشريف) وأنت تتقلب كل مرة فى النعيم مع تقلبات المؤسسة السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وبالعكس، ولم يسألك أحد يا شريف عن تقلباتك أو سؤالك عن موقعك من صحيح الإسلام؟

لماذا يا أزهر؟

أسئلة إجاباتها لا شك معلومة لدى جهاز الدولة الحاكم، وهو بها أدرى.

القسم الثانى:

شكراً.. بن لادن!!

تنويه وعرفان

تنويه:

الموضوعات التالية تم نشر بعضها فى دوريات مصرية، لكن مع تدخل الجهات الناشر تدخلا سقيما أحيانا، ولئيما أخرى، ومريضا أو جبانا ثالثة. دون حتى استئذان المؤلف، مما شوهها تشويها فظيعا، يليق بالعقل الواقف وراء التدخل المقيت، ولم ينج منها إلا ما نشر فى مجلات شديدة التخصص لم تصل إلى مساحة أوسع من القراء، لذلك وجب نشرها مرة أخرى. هذا إضافة إلى موضوعات لم يسبق نشرها من قبل.

عرفان:

كان لرصد السيد مرتضى العسكرى للوقائع فى سياقها التاريخى ولتحليلات جبران شامية، ولمفاتيح على حرب النقدية، دور لا ينكر أثناء قراءة وقائع الحاضر وأحداث الماضى، وتحليل وتركيب النصوص ودلالاتها، لذلك وجب التنويه، حفظا للأمانة.

الآن.. أو الطوفان

إن العصبية هى أن يرى الرجل
شرار قومه خيرًا من خيار قوم آخرين
"أحمد بن الطيب"

أصبح "الإسلام المُعدل المطلوب أمريكيا" عنوانا لمناقشات منوعة فى الإعلام العربى والإسلامى والعالمى بعد ضربة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وعزم الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل فى ثقافات المسلمين، ضمن حملتها الدولية الموسعة على الإرهاب العالمى، من أجل إعادة صياغة المفاهيم التى يسلك بموجبها المسلمون مع أنفسهم أو مع العالم. لضمان ما تراه استقرارا أمنيا لها ولنا وللعالم من وجهة نظرها، بعد أن عاشت زمنها السابق وفق حسابات مصالحها ومصالح شعبها فقط، فحالفت شرار الأرض كما هو حالها مع العنصرية الإسرائيلية، وصادقت أعتى الأنظمة القمعية فى دول العالم الثالث بغض النظر عن أحوال شعوبه. وأدامت سلطات هذه الأنظمة التى نشرت الفساد فى مواطنها مع قهر العباد، وشجعت عزل تلك الشعوب عن الحداثة وحجبتها عن التطور بتشجيع السلفيات المنوعة، وهى الخط النظرى الذى يجمع الشعوب مع سلاطينها استجابة لحميمية رغبة هذه الشعوب فى عدم تسرب أى غريب إلى خصوصيتها الثقافية العزيزة عليها. بغرض إبقاء تلك الشعوب فى حالة سكونية خارج حركة التاريخ المتسارعة، مع الاعتماد على الأنظمة الحاكمة للحفاظ على المصالح الأمريكية فى مناطقها. وهو ما أدى إلى انتشار الجهالة المعممة الضامنة للاستبداد السياسى، لكنه زرع فى الوقت نفسه حقدا حضاريا متناميا فى تلك المواطن، خاصة مع مواقف الحليف الأمريكى من القضايا العزيزة على الشعوب.

ومولت المخابرات الأمريكية ببذخ الحركات السلفية الفكرية والمسلحة، وأقامت فى العواصم الإسلامية المؤتمرات المغذية للخصوصية الثقافية كمؤتمرات ما يسمى العلوم الإسلامية. فكان أن أفرزت لها تلك المواطن إرهابا دوليا عقرها فى عقر دارها الذى تصورته آمنا من كل سوء، مما وضعها للمرة الأولى أمام مسئولياتها كسيدة للعالم، من أجل

KMH

تجانس هذا العالم ثقافيا، وربما سياسيا، لتكون العولمة صادقة المعنى والمضمون، وحفاظا بالطبع على أمنها ومصالحها فى المقام الأول.

وإزاء هذا الهول العظيم "الإسلام المعدل المطلوب أمريكيا" الذى ما خطر على قلب مسلم (وإن خطر لنا وكتبنا بشأنه وحذرنا على مدى العقد الماضى لإصلاح البيت من الداخل دون سامع ولا مجيب حتى أزفت الآزفة) يجدر وضع الأمر على مائدة بحث مكشوفة وعلنية فى بيت أصحابه، لمناقشته واتخاذ المناسب بشأنه بيد أصحابه، للوصول إلى مشتركات بين المختلفات تؤدى إلى النتائج الأقرب إلى مصلحة الوطن والمواطن قبل أى أمر آخر.

وكان الأساس الذى سبق وطرحته ولم أسلم بسببه من الأذى (من محاكمات رسمية إلى محاكمات أمام أمن الدولة إلى إدانات أزهرية إلى تعتيم وحجب ومنع نشر إلى تشنيع صحفى مصحوب بالتخوين الوطنى والتكفير الدينى) هو الذى مازلت أصر عليه، وهو وجوب إعادة النظر فى مناهجنا سياسة أو تشريعا أو اجتماعا أو إعلاما أو تعليما، والأهم فى فهمنا للإسلام وطرق تدريسه وشروحاته وقواعد التعامل معه وبه من تشريع وتحليل وتحريم وقواعد فقهية بل وثوابت نظنها كذلك، أو نريدها كذلك. وعلاقة هذا كله بالعصر الذى نعيشه باعتبار ذلك مطلبا وطنيا قبل أن يكون أمريكيا، وأنه قد أصبح ملحا وضروريا لصلاح أحوالنا، وفى الوقت ذاته - ببعض الواقعية - توقيا لعصف الدولة العظمى الكبرى القادرة الغاضبة ومعها كل دول العالم تقريبا، إزاء أوطان ضعيفة متهالكة لا تملك لنفسها ردا ولا دفعا سوى استمطار اللعنات من رب السماء بالدعاء على الأمريكان آناء الليل وأطراف النهار، وهو مالم يغن عنا شيئا خاصة أن أصحاب منهج الدعاء لم يحسموا لنا الموقف حتى الآن ويحددوا لنا موعدا نهائيا لهذا التدخل الإلهى، وحتى يحدث هذا التدخل أو لا يحدث فلا سبيل إلا ما بأيدينا وما فى مستطاعنا.

وإن مخاطر عدم الوضوح وصراحة الطرح والمناقشة رهبة أو خوفا ستكون نتائجها على الأجيال المقبلة هى الأوخم والأسوأ، خاصة مع ما وصلت إليه أحوالنا النفسية والعقلية وأوهامنا الرافضة لأى تغير مهما حدث من كوارث، غير العابئة بأى نتائج مهما تراكمت النوازل والمصائب والتراجعات، ناهيك عن أولئك النفر المستفيد من استلقائنا الخامل خارج التاريخ نجتر أساطيرنا، وهم نفر كثير وله نفير، وهى الأمور التى أدت بنا إلى عدم التحرك إلا إلى الخلف وإلى مزيد من الخسائر مطمئنين إلى حصوننا الكلامية ووعودنا العقدية متعثرين من منزلق إلى منحدر، حتى أصبح من مواهبنا بين الشعوب اتخاذ القرار غير المناسب فى التوقيت

غير المناسب، وأمست القضايا العربية بين قضايا العالمين هى النموذج الأمثل للخسائر الأمثل. رفضا لمواجهة الذات بعوراتها، وإيمانا بأننا شعوب مختارة بعناية فهى لا تخطئ، وغيرنا دوما هو المخطئ.

وعندما يصبح الأمر هو البقاء فى ساحة الفعل التاريخى أو الخروج من التاريخ إلى الزوال الحتمى، فإنه لا يبقى لدينا وقت للمراوغة اللغوية واستخدام الشراك اللفظية للتحايل على القول، فى ظل تحريمات سائدة ما أنزل الله بها من سلطان، ولا التعامل بالأساليب الملتبسة للإجابة على الأسئلة المصيرية المطروحة علينا، لملاطفة رأى عام غير سوى ولا رشيد، أو توقيا لعصف سلطة سياسية أو غضب سلطة دينية.

وإذا كان النوم ثقيلا فإن الصحو سيحتاج إلى النهر والزجر وتشديد النكير، لأن الهزيمة التاريخية المروعة التى نعيشها لا تتمثل فقط فى الهزائم العسكرية أو التراجع الحضارى، لكنها تكمن فى كوننا لا نصدق أننا شعوب مهزومة على كل المستويات حتى النخاع، ومتخلفة على كل الأصعدة، وفى كوننا لا ندرى لماذا هزمنا ولا كيف هزمنا، لأننا لا نملك فضيلة المكاشفة والشفافية والصدق مع الناس ومع الذات، وهى الآن أبرز الفضائل الكونية فى الدنيا المتقدمة المتفوقة. علما أن البداية الصحيحة والناجحة هى الاعتراف بالهزيمة المروعة وأن بدء العلاج يكون بقبول النقد والاتهام، الذى ربما كان علقما أو موجعا أو يحتاج لجراحات كبرى، لكنه الضرورى بلا بديل آخر، محاكمة للذات وفحصا للمسلمات، للوعى من خدر الغيبوبة ونقد ما نظنه بدهيات لاسترداد العافية، لأنه ـ وهذا هو الأخطر ـ لا توجد خدمة يمكن أن نقدمها لقوى العنصرية الإسرائيلية أكثر من الاستمرار فيما نحن فيه من هلاوس، ناهيك عن كون تلك الأسباب هى التى حالت بيننا وبين التوصل إلى لغة يفهمنا بها العالم ونفهمه، هذا مع الأخذ بالحسبان أننا لا نفهم بعضنا بعضا.

وجذر المشكلة يتموضع فى نظرتنا لكل شأن من خلال الهويات (دينية، قومية، عرقية، لغوية، ثقافية.. إلخ)، ومدى اتفاق الآخر معنا أو اختلافه وفقها وحسب شروطها. وتتحزم هذه الهويات جميعا برباط الدين الإسلامى الذى لا نرى أمرا إلا من خلاله، حتى اصطبغت به حياتنا حتى فى تفاصيلها الدقيقة (كيف نأكل وماذا نقول عندما نشرب أو عندما ننتهى من هذا أو ذاك، وبماذا ندعو ونستعيذ عند الغائط وعندما نتجشأ، مع دعاء الركوب سواء كانت الركوبة حمارا أو طائرة لا فرق، وبم نبدأ الجماع من أدعية وبم نحمد عند الانتهاء.. الخ)، ثم نتعامل مع المختلف وفق رأى ديننا فيه وليس كما هو، لذلك ننفيه ولا نعترف له بحق أن يكون

مختلفا عنا، بحسبان ديننا مصدر كل حق وكل معرفة ممكنة وكل فضيلة كاملة، ومن ليس تحت مظلته فاقد لكل هذا بالضرورة.

وبينما العالم لا يرانا إلا فى تخلفنا المزرى، نطلب منه أن يتعامل معنا باعتبارنا أصحاب أرفع الأديان أو بالأحرى أصحها على الإطلاق، وبحسباننا وارثى مجد حضارة كبيرة، بينما لكل الأمم والشعوب أديانها ومآثرها وحضاراتها السالفة، ولا يعطيها ذلك مزية أو أفضلية على غيرها بالدين والمآثر السوالف، إنما هى تصنع أفضليتها بتأمين حريات المواطنين وإحقاق حقوق البشر التى تصنع مناخا يسمح بالتوسع المعرفى والابتكار والاختراع والمساهمة فى المنجزات الإنسانية لاحتلال موقع كريم تحت الشمس. أما نحن فانشغلنا عن العلم والمعرفة بحسبان كل معرفة قد تمت معرفتها مسبقا فى مقدسنا، ومن ثم خضعنا بالكامل للنصوص المقدسة ولم نضع ضمن أهدافنا السعى لمعرفة مالم نكن نعرف، قدر ما سدرنا فى إعادة إنتاج ما سبق وعرفنا، لتبرير ثوابتنا وثباتنا عند نقطة زمنية تبعد إلى الوراء ما ينوف بقرون على عشرة قرون. لذلك لم ننتج أى معرفة حية سواء حول النص أو الواقع، وكيف ذلك وشاغلنا وهمنا يفصح عنه دعاؤنا المرعوب إلى رب السماء "أللهم لا تجعل مصيبتنا فى ديننا" (؟!!).. أليست تلك هى المصيبة عينها؟!

وكى نثبت جدارتنا فى عالم يسجل كل ليلة آلاف الكشوف والاختراعات قام جهابذتنا اللوازع يشمرون عن همتهم لتعريفنا معلومة واحدة فيها الكفاية والغنى، وهى أننا علماء الأكوان لآخر الأزمان. بالكشف فى مأثورنا عن كل علم سبق اكتشافه. والصرعة الجديدة الآن هى ظاهرة الشيخ الدكتور زغلول النجار الذى تعدى القرآن إلى الحديث النبوى يستكشف فيه آخر النظريات العلمية، رغم ما فى علوم الحديث من مآخذ على الحديث. ليس لفائدة البلاد والعباد بكشف مالم يسبقنا إليه المتفوقون فى، لكن ليثبت لنا صدق ما بيدنا من مقدسات وتقييمها بقيمة العلم الغربى الذى يكفرونه سلفا. ويؤكد لنا عبر حلقات طوال أن الله قد أنزل الحديد من السماء إلى الأرض إنزالا عملا بظاهر الآيات "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد/ ٢٥ الحديد"، وبعمليات حسابية حول عدد ذرات الحديد والألفاظ القرآنية بأساليب الحواة البهلوانية، إثباتا لجدارتنا بين الأمم، بالخبيىء داخل نصوصنا النظرية الذى كان ينتظر كل تلك القرون مجىء السيد زغلول ليكون بطل الكشف ونجم العلم ودرة الإيمان. وجعل زغلول من نزول الحديد قضية كبرى يبسمل حولها المؤمنون ويحوقلون، بدلا من أن يستخدم إجازته العلمية لدخول المختبر

وتقديم ما يمكن أن يفيد به وطنه من هذا الحديد، بغض النظر عن كونه قد هبط أم صعد أم قعد، خاصة أن النصوص الدينية ليس من وظائفها إنجاز الكشوف والاختراعات والنظريات العلمية، لأن زمنها وبيئتها لم تكن بعد مهيأة لهذه المعانى، ولأن مثل هذه المنجزات تتم بجهد الإنسان وكده وراء المعرفة ولا يمطرها الله على أحبابه من السماء. ثم إن لها منهجا يعتمد على الملاحظة والمشاهدة الحسية والتجربة المخبرية ولا يحكم فيها إلا العقل الإنسانى وحده ولا محل فيها لغير الإنسان.

والتذاكر والتذاكى باستذكار سالف العصر والأوان بعلماء كانوا فخر زمانهم فى العصر الذهبى للإمبراطورية الإسلامية (الرازى، الخوارزمى، ابن سينا.. الخ) لا يصنع شيئا فى أى شىء، ناهيك عن كون المنتج العلمى لهؤلاء لا علاقة له بدين الإسلام بل لمكان المسلمين فى الشرق حينذاك، وتمازج علوم ومنجزات حضارات البلاد المفتوحة داخل الإمبراطورية الإسلامية، فأثمرت علوما ليس من العلم أن نصفها بأنها كانت علوما إسلامية فليس للعلم جنسية ولا دين ولا وطن.. كانت علوما فقط.

وقبل زغلول كان أصحاب لعبة العلم والإيمان قد أرسوا فى عقول شبابنا خلطا عظيما بين مفهوم القدرة الإلهية وبين القدرات السحرية، بمحاولاتهم تفسير كسر قوانين الطبيعة بالمعجزات فى مأثورنا على ضوء ما انتهت إليه النظريات العلمية، وهو ما كان كفيلا بإسكان صوت العقل، لأن قدرة الله تتجلى فى ثبات قوانين الطبيعة وليس فى كسرها، ولأن من يزعم خرق هذا الثبات هو العقل السحرى السابق للعقل الدينى زمنا وكيفا وفهما. وهو ما يعنى أننا انتكسنا إلى مراحل ما قبل ظهور الأديان. ولم يعد هناك فرق بين مشايخنا وعلمائنا وبين عوام الناس الذين كانوا يخرجون عند تأخر فيضان النيل خارج أبواب قلعة محمد على، يتلون صحيح البخارى ويختمونه احتسابا لتأثير الكلام فى قوانين الطبيعة، ومازلنا نتصور أن مجرد الكلام لابد أن يؤثر حتى فى كبرى قضايانا السياسية مع العالم. بينما الإسلام يعد أبرز الأديان التى حاربت السحر والسحرة، ولا يرى أفاضلنا هؤلاء أى تناقض بين الموقف الإسلامى وبين ما يفعلون، ولا يلتفتون إلى أن علوم الصواريخ والأجنة والهندسة الوراثية هى منجزات متراكمة لجهود إنسانية من كل ملة وموطن، ولم يعرفوها من القرآن، ولم يعلموا بوجودها خبيئة طى ألفاظ تحتاج من يؤولها ويسقط عليها ممكناته المعرفية التى تعلمها من زمننا وليس من زمن القرآن، فهى فى النهاية ممكنات المفسر وزمنه وليست أبعد من ذلك.

ولا شك أن إخيولتنا التى تركبنا وتصور لنا أننا قد حققنا فى

ماضينا كل ما حققته البشرية من تقدم هائل كما ونوعا فى حاضرها، تعمل على تخليق مستمر للعامل القديم الجديد فى تخلفنا، بالركون إلى وهمنا فلا نرى ما نحن فيه حاضرا ولا ماضيا، وهو ما يؤدى إلى عدم بذل أى محاولة للانتفاع بما لدى المتقدمين من فلسفات ونظر ومناهج أدت إلى تقدمهم، وظلت اجتهاداتنا محصورة فى كيفية الحفاظ على ما نحن فيه حرصا على أصالتنا، وهو حاضر موحش أصبح رميما منذ أزمان.

وآخر إنجازات شبابنا المسلم المهاجر الذى عاش ثقافة البلدان الحرة، هو ما يسمونه الإعجاز الرقمى (الديجيتال) للقرآن في الكمبيوتر، ذلك الجهاز الذى لم يساهم فيه عباقرتنا بأى شىء بدءاً من التيار الكهربائى (الذى سيدخل صاحبه جهنم لأن اسمه إديسون وليس أحمد أو على) وانتهاء بالتصنيع والبرمجة. لكن نصيبنا فيه أو قل مصيبتنا هى اجتراح المعجزات السحرية من خلاله، بينما اخترعه أصحابه لتسهيل تخزين وتسريع المعلومة وسيولتها وتحليلها وتركيبها وتصنيفها.. الخ. ومن الأمثلة الفواضح لهؤلاء الأفذاذ ما نشرته صحيفة العالم اليوم فى يناير ٢٠٠٢، وكيف أمكن لعلمائنا أخيرا إعلان العالم بمكتشفاتهم باستخدام كمبيرتر علاء الدين السحرى، ومعرفة أن الآية (١١٠) فى سورة التوبة وترتيبها (٩) بين سور القرآن، قد تنبأت بتحريق الأمريكان داخل الأبراج جزاء وفاقا لما قدمت أيديهم. ويحيطوننا علما نافعا مفاده أن عدد كلمات سورة التوبة (بعد إسقاط أحرف الجر والعطف والذى منه حسب المطلوب) هو (٢٠٠١) كلمة بالتحديد المبين، ولو رتبنا الأرقام لنطقت بالمعجزة وهى (٢٠٠١/٩/١١) يوم ضرب أشاوسنا مركز التجارة العالمى بنيويورك. والآية المقصودة تقول: "لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبة فى قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم والله عزيز حكيم"، وفى أسباب النزول نعلم أنها قيلت فى شأن بعض الصحابة الذين بنوا مسجدا بغير رضا النبى فأسماه مسجد ضرار وأمر أصحابه بهدمه وتحريقه فوق رؤوس المجتمعين فيه، ولأن الأمريكان مثل أصحاب مسجد ضرار (لا تعرف كيف؟) فقد استحقوا الموت حرقا داخل بنيانهم كأصحابهم الذين بنوا مسجد ضرار. ويبدو أن جهابذة بحور علمنا الديجيتال لم يعلموا أن الترقيم الذى اعتمدوه للآيات وترتيب السور لا علاقة له بالشأن الإلهى ولا بصلب الآيات ولا تاريخها، لأن عملية الجمع والترقيم والتبويب كانت كلها بشرية من الألف إلى الياء. اللهم إلا إذا نسبنا المعجزة إلى اللجنة التى شكلها الخليفة عثمان برئاسة زيد بن ثابت لتدوين القرآن وترتيبه فى مجمع واحد.. واللجنة التى شكلها الحجاج بن يوسف الثقفى من بعد.

الأهم فى تلك الأمثلة هو إقرارنا بالعجز عن الفعل الإنسانى المبدع المنتج... فقط حضراتهم يقومون بتأكيد صدق مقدسنا، مما يعنى شكهم العميق والمسبق فى هذا الصدق، وإلا ما بذلوه وراءه جهدا بلا طائل سوى التباهى بما لم ننجز وما لم نبدع. هو إقرار فصيح بعجزنا عن استخدام العقل فى إنجاز مبدع خلاق، لأن المبتدعات فى بلادنا أول المكروهات، ولأنه لا مجال لعلم لم يعلمه ربنا وكفانا بذلك احتسابا.

وهكذا نروح ونجىء لتأكيد أنه لا جديد خارج ما علمه ربنا وأسلافنا من الأصحاب والشراح والفقهاء من موتى التاريخ، غير مدركين أن إنجاز المجتمعات القديمة لابد أن يكون متخلفا بالضرورة عما أنجزته عجلة التطور فى المجتمعات الحديثة، وأن من يقول بغير ذلك هو معتوه كبير. وغير عابئين بأوضاع التاريخ وشروط سيره وتعاقب أطواره، ولا مكترثين بالتمييز بين الصور البسيطة للأفكار التى أنتجها الأسلاف وتمت صياغتها فى عموميات وبين الصور المعاصرة المعقدة والمركبة من متراكمات وتفاصيل تند عن الحصر فى جمل مأثورة، ولا قادرين على التمييز بين النصائح الدينية الأخلاقية المرسلة التى لم تجد طريقها إلى إصلاح الواقع فى زمانها وبين الصيغ القانونية الحديثة التى تناسب تعقيدات مجتمعنا الحديث.

وهكذا تعززت نظرتنا للغرب المتقدم بكراهية أصيلة فينا له منذ الاستعمار التقليدى حتى الآن، وزكاها الخطاب القومى للعسكر المحلى عند استيلائه على السلطة فى بلادنا، حتى أمست كراهية أمريكا على وجه الخصوص هى مقياس وطنية المواطن، وهى كراهية يفخر عناترنا بإعلانها بسفور مدهش، فهذا صحفى يدعى (زياد أبو غنيمة) يعقب على ضرب أمريكا فى قناة الجزيرة بقوله: "إننا نكره أمريكا ونكره أصدقاء أمريكا.. ونعمل على محاربة أمريكا، وهذا أمر لا نستحى منه ولا نخجل منه/ فى ٢٠٠١/١٢/١١" ولا تفهم سر اختيار أبوغنيمة أكبر قوة فى العالم ليعلن الحرب عليها.. ولا تعقيب!!

ان ما يجب نلتفت إليه ونحن فى نشوة الكراهية التفريق بين هذه الكراهية وبين مناهجهم فى التفوق، رغم أنى لا أظن شعبا لديه المبرر لكراهية أمريكا أكثر من الشعب اليابانى الوحيد فى العالم الذى تعرضت مدنه لتجربة الإبادة النووية على يد الأمريكان. ومع ذلك فإن الشعب اليابانى تبنى المنظومة الفكرية للغرب المنتصر، لإدراكه أنها كانت عامل انتصاره، ولا أحد يمارى فى أن أهل اليابان قد فازوا بها فوزا عظيما، وفزنا نحن فقط بالكراهية إضافة إلى أصالتنا.. التخلف.

ونظرا لما يسره المنتج التكنولوجى الغربى وإبداعاته من راحة ورفاه وعلاج وسعادة لبنى الإنسان، فقد قبلنا منتجه التقنى فى كل مناحى حياتنا، لكننا رفضنا الأهم، منهجه الذى أدى به إلى هذا الإنتاج والإبداع الهائل والرفيع، حرصا على تخلفنا أن تصيبه جرثومة الغير بالتلوث، ورفضنا الأساس التحتى لحضارته المتمثلة فى حريات مدنية فردانية كاملة، كانت هى ما أفرز تفوقه، لا لشىء إلا لأن مبادئ الحريات عنده لا تصلح فى بلادنا على إطلاقها. فماذا ـ مثلا ـ سنفعل بمساواة الجنسين فى الحقوق؟ وكيف سنسمح بحرية الاعتقاد مع مبدأ قتل المرتد؟ أو كيف سنسمح بحرية النقد أن تطال ما نظنه ثوابت غير قابلة حتى للفحص؟.. وإن حدثتهم عن ثقافة الغرب المتقدم كمطلب للتقدم أجابوك بأنه الغزو الثقافى، فثقافة التقدم مرفوضة لأنها تمارس علينا عمليات غزو... أن تصبح المعرفة محايدة يمكن أخذها والاستفادة منها دون أن ندفع فيها المليارات... هذا غزو (؟!!).. ولا يلتفت الصناديد الواقفون لمواجهة هذا الغزو صفا مرصوصا للحفاظ علينا حفرية حية لكائنات انقرض مثلها.. لا يلتفتون إلى كون موقفهم هو اعترافا للثقافة المرفوضة بأنها الأقوى، رغم كل التطبيل والتزمير لثقافتنا الفريدة فى العالمين. وأحيانا لا يفهمنا البعض لإصرارنا على ثقافة لا تستطيع مواجهة الجديد بقواها الذاتية ولا أن تفرض ذاتها على ثقافة الآخرين وتغزوهم كما يغزونا.

ولأننا على يقين من وهننا الثقافى أمام الثقافات العصرية المتفوقة فى الغرب، نضع للثقافات الأخرى مناطق حظر استيراد جمركية تفتش فيها العقول عن أى مهربات ثقافية ونحاكمها ونديها. والحل لدينا لما آل إليه حالنا هو الانتظار، لأننا سنسود الدنيا بالتأكيد بحسباننا خير أمة أخرجت للناس، ليس بعملنا وإنجازنا ولكن لأن الغرب المتقدم سينهار (انظر غاية أمانى الكراهية لدينا... أن ينهار المتقدم؟!) وسوف ينهار فى فلسفة فلاسفتنا بسبب تخمته المادية، ومثالا لذلك نستمع إلى الدكتور عماد الدين خليل أستاذ التاريخ بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة دبى يحيطنا علما نافعا يقول: "إن الحضارة الغربية بتجاوزها للقيم ذات العمق الروحى الوجدانى الإنسانى الخلقى الدينى.. ستؤول إلى نوع من التفكك والعجز والشلل/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/١٦" ومن ثم تعقب الدكتورة الجامعية (؟!) نوره السعد على ما قام به تنظيم القاعدة فى أمريكا بقولها: "إن الإسلام هو الوحدانية التى يحتاجها العالم المعاصر ليتخلص من متاهات الحضارة المادية المعاصرة التى لابد لو استمرت أن تنتهى بالإنسان إلى ضياع.. وكان لابد من هذه المواجهة... الآن بدأت الصحوة

الحقيقية/ الجزيرة/ فى ٢٠٠١/١٢/٣" وهو الوهم المريض الذى تكذبه كل الظواهر الحادثة والتى تشير إلى أن كل من يتعامى عنها هو بلا شك يعانى من خلل عقلى ولأنهم كمن يرفض الاعتراف بشروق الشمس لأنها لم تشرق من قريته.

. باختصار اخترنا التخلف حرصا على الموروث وعلى الأخلاق الحميدة وعلى الشرف الذى لابد كى يسلم من الأذى أن يراق على جوانبه الدم، فهم يعلنون توجسهم من أساليب الحضارة الحديثة لأنها حضارة مادية شريرة، هى انحراف وضلال وفجور، مع تفاؤلهم الشرير الذى يتمنى أن تقتلها حضارتها المادية وعطشها الروحى حتى يعلو الإسلام دون تعب أو مشقة أو علم ولا هم يحزنون، ويظل التمنى مجرد نبوءة كاذبة لأن حضارة الغرب تملك كل عناصر الاستقرار والقوة وأهمها ذلك الذى لا نفهمه: قدرتها على نقد نفسها باستمرار. وفى سياق أحاديثنا عن الشرف والأخلاق نتغافل عن المستور فى سلوكياتنا غير العلنية وأننا أكثر مادية من أهل الغرب وأوغل فى الحسية. وأننا ننفق الأموال فى أدنى ألوان المتع المادية واللذات الجسدية منذ فجر إمبراطوريتنا تحت مظلة الشرعية الدينية العلنية وتغص به مأثوراتنا التاريخية.

ويبدو أن تشديدنا على الفارق الأخلاقى يعود إلى عدم امتلاكنا ما نتميز به من فعل أفضل أو إنتاج أو علم، لذلك نلجأ إلى العامل الوحيد المحايد الرجراج الذى لا يمكن تحديد مقاييسه وضبطها لأنه معيارى قيمى تتوقف مقاييسه على وجهة نظر كل مجتمع حسب ظروفه وثقافته ودرجة تطوره أو اختلافه عن المجتمعات الأخرى. ولو راجعنا الأمر على أصوله لوجدنا الرقى الخلقى والمسئولية عن الفعل وهى الجانب الأهم فى فلسفة الأخلاق والتى تبنى على الاختيار الحر، تترافق مع التقدم لا مع التخلف والتقييد والتحريم والمنع، وهو ما يعنى تفوق المتفوقين حتى فى ما نريد سلبه منهم تميزا وترفعا. خاصة أن الدنيا تعرفنا بخصائصنا التاريخية وعلاقتنا بالمال والسلطة والجنس، هذه الشهوات الثلاث التى حارب المسلمون بعضهم بسببها عبر التاريخ. وعن الهاجس الجنسى وهو الكامن وراء كل نقد للغرب، فحدث عنه فى بلادنا وتاريخنا ولا حرج، فقد أباحت الشريعة لذكورنا مساحات اللذة على مصراعيها، من بعد الزوجات الأربع ملك اليمين والتسرى والاستمتاع بأى عدد، وأقمنا من قبل إمبراطورية للمال والجوارى، وسخرنا المساحة الروحية التى نزعمها لتحقيق شهواتنا الدنيوية وإكسابها الرضى القدسى. هذا ناهيك عن كون المبادئ الأخلاقية المطلقة غير موجودة بالمطلق لا عندنا ولا عند غيرنا إلا فى السجلات النظرية، وأن هذه السجلات لم تضع لها القواعد إلا لأن البشر يخالفونها، وكل ابن آدم خطاء.

وإضافة للعامل الأخلاقى كأساس لنبوءة دمار المتفوقين حتى يتخلفوا مثلنا، يتحدث مفكرونا عن أسباب أخرى ليقينهم، فالدكتور خليل المشار إليه آنفا، يشرح لنا هذه العوامل والأسباب بما لديه من أثقال علم على كاهله يحملها أسفارا فيقول: "هذا حدس يبنى النتائج على أسبابها ومقدماتها فى الفعل التاريخى.. فهل شهد التاريخ البشرى نظاما يقوم على القطبية الأحادية؟.. وفى المنظور القرآنى عندنا: ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة". فحدس الرجل ينبنى على أن التاريخ لم يشهد العالم محكوما بقوة كبرى واحدة (وهو أستاذ التاريخ؟!)، ومع هذا فإن مؤرخنا أسكت الله له حسا يصبح مع القطبية الأحادية الواحدة المسيطرة على العالم إذا كانت إسلامية لأسباب وهمية لفظية طقسية نرجسية سحرية تتضح فى قوله المتسائل: " إلى متى تظل العقول الوضيئة (؟!!) والأيدى المتوضئة والحضارة الطاهرة النبيلة التى تليق بإنسانية الإنسان.. منسحبة من العالم؟.. إننا الأمة الوحيدة التى تحمل القدرة على إعادة التوازن لعالم انحرف به المسار ومال بثقله وبعينه العوراء الواحدة، كالمسيخ الدجال باتجاه كل ما هو مادى فى هذه الحياة.. ورغم أننا أمة مهزومة لا تملك حضارة ولا حتى كيانا سياسيا يؤهلها لأن تقف فى مواجهة الآخر بخطاب أشد قوة وأكثر إحكاما، فإن فى هذا الدين من القدرة ما يجعله يخترق كل التحديات. لأن كل المذاهب والنظريات والأديان المحرفة وصلت إلى طريق مسدود.. لذلك سيكون المستقبل لهذا الدين بالتأكيد.. بقوة هذه العقيدة وقدرتها على الإقناع وقدرتها على اختراق عقل الآخر بغض النظر عن مستواه الحضارى".. مؤرخنا مشغول ليس بالإنسان لكن بالدين الذى له رب يرعاه، كذلك عامة المثقفين فى بلادنا، أما السبب الأهم لسيادة الإسلام المقبلة فهو ما أورده الصحفى زياد أبو غنيمة وهو يقول: "تزخر آيات القرآن الكريم بالعديد من الآيات التى تطمئننا بل تبشرنا بأن المستقبل للإسلام مهما كثر أعداؤه".

ويرى حامل الأسفار من جانبه أن الإسلام عندما يسود بعد انهيار الغرب لن يقبل الشراكة فى حكم العالم من أى قطب ثان، ناقضا بذلك استنتاجاته ونظريته فى عدم سلامة عالم يقوم على القطبية الأحادية، فيقول دون أن يشعر بأى صدع مخى عمن يطلبون إسلاما مشاركا قويا وسط القوى العالمية: "فى تحليلات هؤلاء يدخل الإسلام مشاركا فى المصير.. ليس مزيحا للآخرين ولا محتكرا.. هذا منظور الغربيين، أما منظورنا نحن الذين نتعامل مع النص القرآنى فإن العقيدة الأعلى الأقوى الأكثر مصداقية هى التى ستحكم فى نهاية الأمر". أما لماذا نحن بوجه خاص دون البشرية المؤهلون لسيادة العالم وقيادته فى قطبية واحدة، فهو ما يفسره لنا الدكتور (أحمد التويجرى) صاحب المناصب فى السعودية

العربية بقوله: لأن "هذه الأمة أقل الأمم تطرفا وأكثر الأمم تأصيلا للاعتدال والوسطية.. ولا يمكن أن توضع فى مصاف الآخرين/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/٣"، وهو ما يعنى ببساطة أننا كالرجل الأبيض عنصرى النزعات الذى يعتبر لون جلده مبررا كافيا وشرعيا لسيادته وتفوقه.

بهذا، ولهذا فضلنا أن نظل عالة على من نكره، وأن نكون فى حالة تبعية له، ننتظر دوما سبقه الكشفى والإبداعى لنستفيد منه بعده، بدلا من أن نقف مع الدنيا عند مستوى المنجزات على قدم وساق، بتبريرات من رجال الدين فى بلادنا هى الأكثر إدهاشا، إذ غير مطلوب من المسلمين بذل الجهد والعنت والمشقة وسهر الليالى طلبا للعلى، وغير مطلوب منا إثارة مشاكل لا داعى لها حلول الحريات والديمقراطيات اللازمة لفرز مناخ علمى، لأن ربنا قد أعفانا من هذا وسخر لنا أهل الغرب كما سخر لنا بهيمة الأنعام من البغال والحمير لنركبها وزينة، هم يكدون ويخترعون ونحن نستهلك على الجاهز، بعد أن منحنا الله المال بلا مشقة متفجرا تحت أقدامنا فى شكل حيض جيولوجى اسمه النفط، حتى لا نكد أو نتعب فنحن أحباب الله المدللون، هذا موجز ما قال المرحوم الشيخ شعراوى يوما فى حلقاته التلفازية، رحم الله شعراوى وتجاوز عن سيئاته.

هذا بينما وقف المرحوم الصادق النيهوم يصرخ فى البيداء يقول: "إن العرب فى لغتهم الشرعية لا يعترفون بقدسية الوطن، ولا يموتون طائعين فى سبيله، بل يموتون فى سبيل الله، وهى فكرة مختلة جدا، لأنها قد تعنى أن يرفع المواطن سلاحه باسم الشرع فى وجه ما يدعى بوطنه المقدس... وكلمة دولة تعنى أن تكون للدولة حدود وتكون لها هوية ونشيد قومى وعلم مرفوع فوق سارية... ماعدا الدول العربية التى ترتفع فيها أصوات المؤذنين معلنة ولاءها لدولة خفية لا تعترف بحدود أو نشيد قومى أو قيادة".. رحم الله النيهوم وأكثر من أمثاله.

ويختصر الكاتب الإسلامى الأستاذ (غازى القصيبى) موقفنا من الغرب فى قوله: "بوسعنا أن نبغض الحياة الغربية أو نحبها، لكن ليس بوسعنا أن نزعم أننا نستطيع العيش بدون منجزاتها.. فإما أن نتابعهم أو نبقى متخلفين عن ركب المدنية. وقد علمتنا حرب حزيران ١٩٦٧ أن ثمن التخلف قد يكون كرامتنا وأراضينا واستقلالنا السياسى/ من هنا وهناك صـ٢٣".

هذه فقط بداية الكلام.. وتبقى التفاصيل.. سنقولها إن ظل مسموحا لنا بالقول، أو إلى حين إخراس الصوت، أو إلى أقرب الأجلين.

المستنير والمعتدل والإرهابى
أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان

"أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم"
٥٩/ النساء/ قرآن

"الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع"
الدستور المصرى

ضمن حملتها على الإرهاب الدولى؛ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية فوادح سياستها الخارجية التى أفرزت لها هذا الإرهاب، بعد أن أسهمت بباع وافر فى تنشئته وتربيته وتدريبه وتطويره، منذ دعمها بالمال والسلاح وخبرات المخابرات الأمريكية لمقاتلى الحرية، أيام كانت تسميهم كذلك فى حربهم ضد الوجود السوفياتى فى بلاد الأفغان. إلى بذل الأموال السخية لدعم الصحوة الإسلامية وإقامة مؤتمرات العلوم الإسلامية(!!) على صنوفها فى حسابات مخابراتها المعلنة. ناهيك عن الجريمة التأسيسية المتمثلة فى تحالفها مع أشد الأنظمة رجعية فى العالم، وأكثرها فسادا واستبدادا فى البلاد الإسلامية، بغرض تحقيق أسرع وأقل كلفة للأهداف الأمريكية فى الخارج بغض النظر عن البشر وحقوق الإنسان فى تلك البلدان. وهو ما قطع بين تلك الشعوب وبين المناهج الغربية فى الحريات والحقوق والمعارف والمناهج العلمية التى أدت إلى تفوق الغرب الهائل الفارق.

وكان واضحا أن غرض كل مؤتمرات الصحوة هو العزف على أوتار الماضى والانكفاء عليه بتغذية الخصوصية الثقافية والتخويف من ثقافة التقدم الغربى حرصا على الموروث الأصيل. وهو ما يعنى أنها كانت تستثمر فينا إسلامنا ووفاءنا له لإبقائنا خارج التاريخ المتحرك، لنبقى فى حال ثبات عند عشرة قرون ماضية برضا منا ورغبة، وامتنان من الأنظمة الحاكمة التى تقاطعت مصالحها لمزيد من طول العمر مع مصالح الحليفة الكبرى. ومن هنا أمكن لصموئيل هانتجتون أن يقول: "إن الصحوة قد أثبتت أن الإسلام هو الحل لمشكلات الأخلاق والهوية والاعتقاد، لكن ليس لمشكلات الظلم الاجتماعى والقمع السياسى والتخلف السياسى والضعف العسكرى" (١)· وكان قادة الغرب يعلمون ذلك يقينا، لكنهم كانوا فى الوقت ذاته "يدركون أن العمليات الديمقراطية فى المجتمعات غير الغربية غالبا ما تأتى

بحكومات غير صديقة" (٢)، لذلك ـ وبتعبير هانتجتون ـ كانت "ورطة التعامل مع جامعات العسكر والطغاة الذين كانوا معادين للشيوعية" (٣)، ومن ثم رصد فى كتابه من الوثائق ما يؤكد أن "أكبر مقاومة لجهود التحول الديمقراطى جاءت من الإسلام" (٤).

حتى جاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المهول...

وأدركت أمريكا أى مارد ربته وغذته وسمنته، لتجد نفسها فى مواجهة خطر عظيم يصعب تحديده أو الإمساك به للقضاء عليه. منتشر عبر أكثر من سبعين دولة يتناسخ ويتكاثر حشريا فى أى مكان ـ حتى فى بلاد الغرب القوى ـ ويتلبس أى شكل. تغذيه وتقف من ورائه أيديولوجيا عقيدية متكاملة، تضمن لمقاتليها الخلود فى جنات النعيم فى كرامة لا ترقى إليها رتبة أخرى. وهو الفارق الثقافى الهائل فى فهم قيمة الفرد الإنسان فى منظومة الغرب الليبرالية وفى منظومة المجاهدين المسلمين، فارق يجعل أحدهما دوما غير مفهوم للآخر ولا حتى معقولا.

واكتشفت الحرب الجديدة ضد الإرهاب أنه ليس بآلة القتل وحدها يمكن محاربة الإرهاب، إنما الحل الناجح هو بتجفيف منابعه، وأولاها وأهمها المنابع الثقافية، وهو ما يعنى أن الحرب قد دخلتها معان جديدة وبحاجة لأدوات مناسبة لميدان جديد. وهى المساحة التى لا يمكن تحقيق النصر فيها بصواريخ كروز والقنابل الذكية، إلا كعوامل تمكينية مساعدة كما هو متوقع بشأن العراق، التى لابد ستنتقل فيها الحرب من بعد تنظيف الأرض عسكريا إلى مساحة العقل والضمير.

هكذا جنت أمريكا ما زرعت فى مفاجأة ميلودرامية فاجعة، أما الإنسان فى بلادنا فكان دوما هو الضحية لتلك السياسات دونما ذنب جناه سوى حظه النكد ونصيبه بالميلاد فى شرقنا التليد. حيث أمكن استثمار الخط النظرى لجماهير المسلمين باستخدام أجهزة الإعلام الحديثة ليتحول تاريخنا عن الاستبداد الشرقى الشهير إلى استبداد من لون جديد تمت رعايته بالمؤسسة الدينية الرسمية الباذخة عبر أجهزة التثقيف المملوكة للحاكم أو للدولة.. لا فرق. استبداد اجتماعى يخضع فيه الفرد كليا فى تفاصيل حياته الدقيقة لإرادة المجتمع وتقاليده التى هى بالأساس مقدسات دينية. ليتشابه كل الأفراد فى تميز خاص عن البشر اليوم، كالتشابه فى الزى واللحية للرجل والخمار للمرأة، وفى لغة خطاب خاص مميز بمعجم مفرداته واصطلاحاته ومفاهيمه وأحكامه، وفى سلوكيات وشعارات واحدة متطابقة، ومثل هذا التشابه الشديد والتقارب بين الأفراد هو سمة بدائية

حدث فيها نكوص نحو الشكل القبلى، حيث تنعدم شخصية الفرد وتذوب فى الجماعة حتى تغيب عنه حقوقه ويتنازل عنها طائعا وراغبا بحسبان ذلك شأنا قدسيا وحفاظا على الهوية القبلية المتماسكة. وعندما يصبح الوجدان المشترك مطابقا للوجدان الفردى تكون العودة إلى البداوة قد تمت بنجاح، أيام كان الفرد والقبيلة شخصا واحدا. وهو الأمر الذى التقت عنده خبرات رجال الدين المحترفين والدولة القامعة والمتطرفين فى جماعات الإسلام السياسى، معا، بوفاق وتناغم عظيمين. وأمكن تدعيمه بظرف استثنائى دولى تمثل فى الصراع العربى الإسرائيلى الذى تم استخدامه انتهازيا طوال الوقت لتأجيل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن الذئب يقف للجميع على الحدود، فارضا على المواطنين الانكماش والتماثل القبلى والتماهى فى القبيلة وشيخها بوجود الطوارئ الدائمة. وهى ليست مجرد طوارئ اعتيادية إزاء عدو يحتل أرضا، لأن لهذه الأرض سمات مميزة تماما ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومن ثم كان بالإمكان العمل دوما بقاعدة لا صوت يعلو...

وتلخص د. هالة مصطفى الموقف على طريقتها بقولها: "فإذا أخذنا بالتعريف الغربى للثقافة الديمقراطية، والتى تتمثل بشكل أساسى فى الليبرالية الفكرية والإعلاء من الحرية الفردية والاعتقاد فى حكم القانون والعلمانية: أى تنظيم العلاقة بين المجال الدينى والسياسى وقوة المجتمع. سنجد أن كثيرا من التجارب التى تشهد عمليات التحول الديمقراطى سواء فى آسيا أو إفريقيا أو الشرق الأوسط تحديدا، لا تعرف بالضرورة هذه الثقافة، أو أنها تعرف بعض عناصرها ولكنها لا تتوافر فيها مجتمعة. كما أن الخصائص العامة للمجتمع المدنى فيها تختلف ربما جوهريا عن مثيلاتها فى التجارب الغربية.. إن كثيرا من المحددات الثقافية مازالت تشكل تحديا أساسيا أمام عمليات التحول الديمقراطى" (٥).

وحول المبادرة الأمريكية لدعم المقرطة فى بلادنا ضمن عمليات إصلاح سياسات أمريكا الخارجية بعد سبتمبر ٢٠٠١، تعقب د. هالة قائلة: "إن التطور الديمقراطى لأى مجتمع يصعب اختزاله فى مجرد إجراءات أو تشريعات ومؤسسات تنقل من مجتمع لآخر بشكل تحكمى، ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وأنماط سلوكياته.. إن استعداد المجتمعات العربية لدفع التطور الديمقراطى بها لا يعتمد فقط على قبولها بمبدأ توسيع المشاركة السياسية والتنوير الثقافى.. فإن متطلبات معينة مثل ترسيخ الحريات الفردية أو تمكين المرأة والتسامح وضمان حرية الفكر والتعبير واكتساب المعرفة وتطوير

التعليم وغيرها، سيصعب تحقيقها بحكم المتغيرات الثقافية المرتبطة ببعض عناصر التراث القديم والعادات والتقاليد" (٦).

وما تقصده د. هالة بالمحددات الثقافية التى تعوق المقرطة، وثقافتنا الخاصة التى تبنى مواقفها على عناصر التراث القديم، ربما يشرحه لنا لون من الخطاب الإسلامى، واضح القسمات صريح لا يلجأ للخداع والمراوغة، كما فى قول محمد مندورة الأستاذ بجامعة الملك سعود (وهو مصرى الجنسية فحاز الحسنيين!!): "إن الأسس التى تقوم عليها الديمقراطية هى: أولا فصل الدين عن الحياة. وثانيا: أن الأمة هى مصدر التشريع والسلطات، وهى التى تضع الأنظمة والتشريعات بحكم الأكثرية. وثالثا: تقديس الحريات الفردية وضمانها مثل حرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الملكية والحرية الشخصية. وهذا كله يخالف الإسلام جملة وتفصيلا، فليس فى الإسلام فصل للدين عن الحياة، والحاكمية لله وحده، ومصادر التشريع فيه معروفة.. وليس فى الإسلام تقديس للحرية بمفهومها الموجود فى الديمقراطية، فلا يستطيع المسلم أن يغير دينه مثلا. وليس فى الإسلام الحرية الشخصية بمفهومها الديمقراطى والخلاصة أن الديمقراطية ليست من الإسلام فى شىء وأنها تخالف الإسلام مخالفة صريحة لا يشك فيها أحد.. وأن مفهوم الديمقراطية وجميع ما ينبنى عليه من أحكام ودساتير وما ينبثق عنه من أنظمة، تتنافى تماما مع الفكر الإسلامى" (٧).

ولأن الإسلام يتميز بين سائر الأديان أنه كان يقيم دولة بالمعنى السياسى للعرب، فقد اختلط فيه العقيدى بالسياسى اختلاطا شديدا بل وارتبط به فى أدق تفاصيله، حتى غدا النموذج النبوى المحمدى هو أفضل نماذج الحكم فى تاريخ الإنسانية السابق واللاحق، لأنه كان الحاكم العدل الخالص لدولة إسلامية مركزية توحدت فيها جزيرة العرب جميعا. ومثل هذا الاعتقاد وحده فى فرادة النموذج المحمدى للحاكم كمطلب لخيال طوباوى لدولة يرأسها زعيم كالنبى، يشكل النقيض الكامل للديمقراطية، وانتظار مثل هذا النموذج اليوم هو رغبة نفسية عبدة فى الخضوع لديكتاتورية كاملة تامة، فالنبى بالنبوة وحدها جاز له أن يكون صاحب الأمر كله فكان هو الحاكم وهو مفسر الآيات وهو منفذ أحكام الشريعة وهو القاضى بين الناس وهو القائد الأعلى للجيوش وهو مدبر الغزوات وقائدها أحيانا وهو من يقوم بتوزيع الدخل القومى (الغنائم) على أفراد المجتمع، وهو القائم بالأعمال الدبلوماسية وهو مراسل الملوك. فجمع فى شخصه كل السلطات روحية وقضائية وتشريعية وتنفيذية وإدارية

وعسكرية ومالية. ولم يصلنا من تاريخ السيرة النبوية أن النبى شكل هيئة استشارية أو سياسية أو إدارية تساعده فى أداء مهامه. وهو نموذج إن صلح فى ظرفه التاريخى فإنه لا يصلح اليوم ممثلا فى دَعّى بالخلافة، لتبدل أحوال الزمن ومطالب المجتمع اليوم، وما اتفق للنبى ذلك إلا لظرفه التاريخى ولأنه كان نبيا، وبعده لا أنبياء.

ولكن؛ لأن الديمقراطية هى أفضل نظام حكم توصلت إليه الإنسانية حتى اليوم، فقد قررت كل الأنظمة والأحزاب والأيديولوجيات على تباينها أن تدعى الديمقراطية صدقا أو تجملا أو نفاقا، لاكتساب ما تحمله الديمقراطية من تشريف بدلالاتها حول الحريات الفردانية وحقوق الإنسان ومقدسها الأعلى: الكرامة الإنسانية. وأوغلت بعض الأنظمة فى العالم الثالث قليلا أبعد من الشعار والإعلان إلى تفعيل المبدأ الديمقراطى، لكن مع قصر المسألة كلها على الديمقراطية السياسية أو صندوق الانتخابات، على أن تخرج نتائجه بما سبق أن تقرر سلفا محسوبا بالتزييف أو التزوير، فانخرطت فى تمثيلية الديمقراطية ولكن بفعل محاكاة بدائى. وفى المقابل فقد قبل تيار الإسلام السياسى باللعبة الانتخابية مع محاولات مستميتة دؤوبة مكنته من نجاح ملحوظ على مستوى النقابات والحصول أحيانا على بعض كراسى البرلمان. وقد بدا واضحا فى خطاب هذا التيار أن الديمقراطية كأى اكتشاف إنسانى هام أو عظيم تستحق السطو عليها كعادتنا المعلومة وادعاء الأحقية التاريخية فى الاكتشاف، بحسبانها سبقا إسلاميا قررته آيات القرآن بقولها "وأمرهم شورى بينهم/ ٢٦ / الشورى" ثم تأكيدها على نبى الإسلام "وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله/ ١٥٨ / آل عمران"... وهنا نكون قد انتقلنا إلى الخطاب الإسلامى المخادع الذى يعيد اكتشاف المنجزات الإنسانية بأثر رجعى، لكن أهم دلالاته هنا هو الإقرار بأن الديمقراطية مبدأ عظيم يستحق نسبته إلى الله فى قرار إسلامى قدسى سماوى ربانى، وإن كان ذلك لا يعنى حقا أن الشورى الإسلامية هى ديمقراطية الغرب الليبرالية اليوم، وبملاحظات سريعة تكتشف فارقا هائلا، فمن غير الواضح على من يعود ضمير الغائب فى "وشاورهم" ولمن يتوجه بطلب الاستشارة؟ ولا من هم المستشارون؟ ولا هل طلب المشورة فرض واجب على الحاكم أم لا؟ وهل الحاكم ملزم بالتقيد بالمشورة؟ ولو ذهبنا للزمن الخليفى لمزيد من التيقن حيث مارس الحكم كبار صحابة النبى، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى كما لو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهمه عنه اليوم. فقد تولوا الخلافة بغير شورى بل

وبمصاحبة العنف عندما لزم الأمر(٨). ورغم أن خطبة أبى بكر عند توليه الخلافة تلمح إلى اعترافه بحق الأمة فى مراقبة أفعاله، فإنه لم يقم بأى جهد لإنشاء لجنة الرقابة المفترضة، كذلك خلت خطبته تماما من أى إشارة للشورى، أما عن قوله: "إن أسأت فقومونى"، فتعنى وجوب تقويم الناس له متى أخطأ، والإنسان لا يخطئ إلا بعد أن يقرر العمل وينفذه فعلا. وعلى ذات المنوال نسج عمر وعثمان.

وفى الحالات الحرجة التى قرر فيها الصحابة إبداء المشورة لضرورة فرضها الموقف كما فى حرب مانعى الزكاة عندما عارض الصحابة أبا بكر وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فإن الخليفة رفض مشورتهم وأنفذ رأيه وشن حربا ضروسا على معارضيه (٩). وعند وفاته لم يستشر أبو بكر أحدا بل اختار عمر ليخلفه، ولم يشر أى مصدر تراثى إلى أن أحدهما قد شكل مجلسا للمشورة من بين صحابة النبى، بل إن توليهما الخلافة كان برضا فريق من أهل المدينة دون بقية الفرق وبقية العرب فى مكة والبوادى والمضارب، أما عثمان فقد قضى على أى ظل باهت لمعنى الشورى المقصود بضربة واحدة عندما أعلن أن الخلافة قميص ألبسه له الله وليس الناس. ومهما بحثت فى ذلك الزمن فلن تجد أية إشارة إلى من هم أهل الشورى، لذلك قام الفقهاء فى زمن متأخر لسد تلك الثغرة باختراع اصطلاح (أهل الحل والعقد) بحسبانهم أهل الشورى، وهو اصطلاح لم يسبق له ذكر. قبل أبو الحسن الماوردى (٩٧٤ ـ ١٠٥٨). وبعد الماوردى ظل الاصطلاح كيانا غامضا غير معروف إلا نظريا كمدون فقهى مع بعض الاجتهادات النظرية حول عدد أهل الحل والعقد "فمنهم من قال إن أقله خمسة ومنهم من قال ثلاثة ومنهم من قال واحد" (١٠)!!. ولا تجد هنا المرجع المعول عليه فى تصنيف الناس للصلاحية لعضوية هيئة الحل والعقد دون غيرهم، ولا من المنوط به الإعلان عن ضرورة اجتماع تلك الهيئة ولا مواعيد اجتماعها ولا مكانه (سنقوم فى بحث مستقل بتفصيل أوضح لمبدأ الشورى فى الإسلام، فيما يلى من فصول).

وكالعادة مع المنجزات الإنسانية الكبرى، فإن العقل الإسلامى يتعامل مع الديمقراطية بعقلية الغزو وقاطع الطريق، بغرض الاقتناء النظرى وإثبات السبق الإسلامى للإنسانية فيما اكتشفته ومالم تكتشفه بعد، ليس لأن للمنجزات والمكتشفات قيمة فى ذاتها تستحقها، ولكن بحسبانها مجرد حلى للزينة ليس أكثر. ومن هنا لاندهش عندما نكتشف بعد كل الحديث الطويل العريض عن سبق الإسلام إلى الديمقراطية

بمبدأ الشورى أن المرشد السابق لجماعة الإخوان عمر التلمسانى يرفض الأحزاب السياسية لأن "كلمة الأحزاب قد وردت فى القرآن مقرونة بالشر" أو عندما نقرأ لحسن البنا الزعيم المؤسس "إن حزب الله هو الحزب المأمور بقيامه وعكسه حزب الشيطان الممنوع قيامه"، أو عندما يعلن المرشد مصطفى مشهور بلغة فصيحة غليظة "إننا نقبل بمبدأ التعددية الحزبية الآن، لكن عندما يقوم حكم إسلامى فإننا نرفضها ولا نقبلها" (١١). هذه التصريحات والمواقف لابد أن تصل إلى أن تيار الإسلام السياسى لا يؤمن إطلاقا بالديمقراطية كمبدأ إنما كوسيلة للوصول إلى السلطة لمرة واحدة ناجحة وبعدها ينقلبون على التعددية والديمقراطية ويغلقون البرلمان ليحكموا باسم الله.

ولو صرفنا النظر عن لا أخلاقية هذا المنهج (التقية) وانتهازيته وعدم شفافيته فى الوصول إلى السلطة، وتناقضه مع المبادئ الرفيعة لقيم الديمقراطية، ومع أى قيم لأى دين حتى يكون دينا، فإن خطاب الإسلام السياسى المعلن يقوم على تناقضية إزاء الديمقراطية، فهو من جانب يتخذها وسيلة لتمكين الإسلام فى الأرض بتمكين أصحابه من السلطة، وأصحابه ليسوا كل المسلمين وإنما من اختاروا أنفسهم ليكونوا كذلك دون بقية المسلمين. ويعمل بآليات الدورية الانتخابية حتى يوم التمكين بنصر كاسح يضعهم على الكراسى حيث آلة الدولة. لكنه من جانب آخر يرفض جانبها الاجتماعى وشروطها الحقوقية كحقوق المرأة، وحق تشريع البشر لأنفسهم، وحق الاعتقاد الذى أصبح مقدسا لا يمس لأنه علاقة الإنسان بضميره.

وهكذا يتفق الطرفان: الحكومات وحركات الإسلام السياسى على مبادئ أساسية ليس من بينها حقوق الإنسان وكرامة المواطن، فالأنظمة تتجمل بصندوق الانتخابات فى رقصة تعبيرية لجمع التبرعات لمرشحيها، بينما تكرس آلتها الإعلامية لخلق قمع داخلى ورقيب نفسى يكفر تلك الحقوق على أساس دينى. وهو ما يلقى بالطبع الاستحسان والتقدير من حركات الإسلام السياسى التى تتفق والحكومة على جانب وحيد من الديمقراطية هو صندوق الانتخابات كلعبة صراعية حول المساحات الممكنة من السلطة. ويتفقان أيضا على استبعاد أى مكون آخر فى بنية الديمقراطية. وعبر إعلام الحكومات أمكن للإسلام السياسى ضخ مفاهيمه ومواقفه لتنميط العقل الجماهيرى بموجبها فى اتفاق وتحالف معلن، عبر أسماء لدعاة حولهم إعلام الحكومات إلى مشاهير أعلام وجعل بعضهم يصل إلى رتبة القداسة كما فى حالة متولى شعراوى حيا

KMH

وميتا. وبعضهم الآخر إلى شخص كلى القدرة والمعرفة مثل مصطفى محمود وتابعه زغلول النجار. وضمن تلك المفاهيم المنشورة المبثوثة قام خطاب الإسلام السياسى بخداع ورياء ونفاق بإعلانه الموافقة على الجانب السياسى للديمقراطية لكن مع تبديع وتكفير بقية جوانب الديمقراطية، مع التأكيد بالاستخدام المستمر والمتكرر لمصطلح الديمقراطية كدال على معنى واحد هو الجانب السياسى. أما بقية جوانب الديمقراطية التى تندرج تحتها كل المعانى الحقوقية الليبرالية وهى الحريات التأسيسية للديمقراطية كى تكون ديمقراطية، فقد استخدم لها اصطلاح (العلمانية)، مع تحميل مصطلح العلمانية كل المعانى السلبية الممكنة إزاء القواعد الإيمانية فى الإسلام، وهو الأمر الذى يسعد به عبيد كما سعد به زيد، ولا يبقى من الديمقراطية غير صندوق الانتخابات الذى لن يأتى أبدا لا بحريات ولا بحقوق إنسان، لهذا يلاحظ كل المراقبين فى هزلية الدورية الانتخابية فى بلدان العالم الثالث الإحجام الشعبى الواضح عن المشاركة فى التمثيلية.

وبسبيل تنفير ضمير المؤمن من العلمانية يرجع الباحثون المشاهير من التيار الإسلامى بالمصطلح Secularism إلى جذور نحته اللفظى فى الأصل اللاتينى Seaculum، وهو ما كان يعنى فى لاتينية العصور الوسطى الإنسان العادى مقابل رجل اللاهوت، والعالم المحسوس أو الدنيا مقابل عالم الميتافيزيق، لكن لتتم إحالتها إلى ترجمة واحدة مباشرة هى "اللادينية" كما يشرحها الداعية يوسف قرضاوى (١٢) الملقب بالمعتدل وفهمى هويدى الذى يستطيب وصفه بالمفكر الإسلامى المستنير (١٣) بينما لو أردنا توصيف العلمانية أو تعريفها بشكل دقيق فسنجد أنها ليست عقيدة جديدة كالدين ضد أديان أخرى، إنما هى مجموعة تدابير تنظيمية وقانونية للمجتمع، وصل إليها البشر عبر مراحل طويلة من الصراع لتقنين السلطات ورفع يد رجال الدين عنها، ففكت اشتباك سلطان الدين بسلطان الدولة بما يضمن حياد الدولة تجاه أى دين، وبما يضمن حرية المواطن فى الاعتقاد والرأى. ومنعت رجال الدين إعلان آرائهم إزاء بقية الآراء المختلفة كمقدسات يسيطرون بها على الناس والدولة باسم الدين، لهذا يتهمها رجال الدين بالإلحاد رغم أنها تضمن لكل المؤمنين من كل دين حق صيانة معتقداتهم وضمان أداء طقوسهم بحرية تامة. وهو ما يعنى أنها صيغة تنظيمية تستبعد عوامل النزاع والمشاحنة فى المجتمع والدولة باسم الدين بما يهدد أمنه وسلامته، بشهادة تاريخية تؤكد أن عدد من تم قتلهم فى حروب دينية أعظم بما لا يقارن بمن تم قتلهم فى جميع ألوان الحروب الأخرى منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ومن جانبه يلجأ فهمى هويدى إلى أسلوب آخر فى إدانة العلمانية، فيؤكد أننا قد جربنا فى بلادنا جميع أنظمة الحكم بما فيها العلمانية، وأثبت الكل فشله ولم يبق سوى العودة إلى نظام الحكم الإسلامى الذى يناسبنا بالضرورة!! أما متى عرفت بلادنا العلمانية فهو ما يراه الأستاذ هويدى قد حدث فى الزمن الناصرى وتجربة يوليو وتوابعها فى دول العرب من حكومات العسكر المحلى من الطغاة، لينتهى إلى أن "تجربة العلمانية العربية ظلت على الدوام نقطة سوداء فى السجل العلمانى، ليس فقط من زاوية موقفها من الدين، إنما أيضا من زاوية موقفها من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان" (١٤) وهو "الأمر الذى وجد فيه الدارسون دليلا قويا على أن التلازم بين العلمانية والديمقراطية ليس ضروريا" (١٥).

ويبدو أن هذا اللون من الخطاب يعتمد إلى حد كبير على فقد الذاكرة العربى المشهور تاريخيا لأن العودة القوية للإسلام كفاعلية موضوعية واضحة فى شئون السياسة والقانون والحرب والمجتمع، إنما كانت مع قفز العسكر المحلى على السلطة، للحصول على شرعية المقدس عبر المؤسسة الدينية التى كانت قد تراجعت بشدة إبان التجربة الليبرالية المصرية قبل حركة خفر يوليو، ليعاد بعثها من جديد، وتدعم بإقامة المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٥٤، ثم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٦٠ التابع مباشرة لرئاسة الجمهورية، وأصبح مقر رئيس الجمعية الشرعية أيضا بمقر الرئاسة. ومع تطوير الأزهر تم منحه صلاحيات رقابية واسعة على ضمير الأمة مع تبعيته المباشرة لرئيس الجمهورية. كذلك تم إنشاء مجمع البحوث الإسلامية وأصبح للأزهر وزير لشئون الأزهر. ومن سبعة معاهد أزهرية فى المحافظات قبل يوليو إلى ستة آلاف معهد الآن، وتم إنشاء دار القرآن سنة ١٩٦٤ لنشر التراث وفى نفس السنة افتتحت إذاعة القرآن. وأصبح هناك شيخ رقيب فى أى لجنة إذاعة أو سينما أو تلفاز، هذا غير المواد الطائفية بالدستور.. وغيره كثير، أكثر من أن تحصيه دراسة قصيرة كتلك. باختصار كان زمن حكومات العسكر هو الزمن الذهبى للبعث الإسلامى ورجاله، وهو ما أفرز فى النهاية ما وصلت إليه أحوال البلاد والعباد، ابتداء بالهزائم وتأبيد الفقر والجهل والمرض والفساد وانتهاء بالإرهاب، وليس آخرا، ولا تعلم أين العلمانية من كل هذا!!

وبحسبان استخدام الخطاب الإسلامى لمصطلح العلمانية كدال على الحريات الليبرالية، يقرر الداعية المشهور بالمعتدل (يوسف قرضاوى): "إن العلمانية لا اعتراض لها على الجانب الأخلاقى فى الإسلام بل لعلها

ترحب به وتدعو إليه" (١٦)، بل إن "العلمانية لا تجحد الجانب العقدى فى الإسلام، ولا تنكر على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله واليوم الآخر انطلاقا من مبدأ مسلم به عندها هو تقرير الحرية الدينية لكل إنسان، فهذا حق من حقوقه أقرته المواثيق الدولية ومضت عليه الدساتير الحديثة" (١٧)، هى أيضا "لا ترفض الإسلام باعتباره عبادة وشعائر" (١٨).

إذن أين المشكلة؟.. يجيب قرضاوى: "إن العلمانية لا تقف مع الإسلام موقفا محايدا" (١٩). أما كيف ذلك رغم تقريره على حياد العلمانية إزاء الأديان، فهو ما يشرحه بقوله: "إن العلمانية لا يمكن أن تكون محايدة كما زعم بعض العلمانيين العرب، فهذا بالنسبة للإسلام مستحيل. لأن الإسلام يواجهها بشموله بكل جوانب الحياة الإنسانية.. وهى لا تسلم له بهذا الشمول، فلا مفر من الصدام بينهما. إن النصرانية قد تقبل قسمة الحياة والإنسان إلى شطرين: شطر لله وشطر لقيصر.. أما الإسلام فيأبى إلا أن يواجه الحياة كلها بأحكامه ووصاياه وأن يصبغها بصبغته.. إن طبيعة الإسلام أن يكون قائدا لا مقودا وسيدا لا مسودا.. يعلو ولا يُعلى" (٢٠).

ولمزيد من الإدهاش يقول الشيخ المعتدل قرضاوى: "إن الإسلام فى داره دار الإسلام لا يكتفى بأن تكون عقيدته مجرد شىء مسموح به.. ولا يقبل فى مجتمع مسلم أن يكون الإسلام وهو فى قلب داره وعز سلطانه مجرد شىء مأذون فيه لا غبار على من آمن به، كما لا حرج على من تركه، أو أن الدين لله والوطن للجميع كما قالوا!!" (٢١).

وحتى يكشف لنا عدم حياد العلمانية يقول: "تريد العلمانية من الإسلام أن يقنع بركن أو زاوية له من بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها ولا يتعداها. وهذا تفضل منها عليه لأن الأصل أن تكون الحياة كلها لها بلا مزاحم أو شريك. فعلى الإسلام أن يقنع بالحديث الدينى فى الإذاعة والتلفاز، وأن يقنع بالصفحة الدينية فى الصحيفة يوم الجمعة، وأن يقنع بحصة التربية الإسلامية فى برامج التعليم العام، وأن يقنع بقانون الأحوال الشخصية فى قوانين الدولة، وأن يقنع بالمسجد فى مؤسسات المجتمع، وأن يقنع بوزارة الأوقاف فى أجهزة الحكومة" (٢٢).

وللكلام هنا دلالات مكنية تحتاج إلى فكها لتصرح بما تريد، ففى ضوء الفقرة الأخيرة لا شك سنتذكر النغمة السائدة فى الخطاب الإسلامى عبر مجلاته وصحفه المتعددة، وعبر مقاره التى تتعدد بتعدد المساجد والزوايا ألوفا ألوفا، ترسل نواحها وعويلها وهوانها تندب توارى الفكر الإسلامى فى إعلام الدولة وتعليمها، بعد أن فتحت أبوابها للفكر العلمانى

على مصراعيه، وهو ما أجمله المستنير فهمى هويدى فى عبارة واحدة توضح أنه "تطرف علمانى يمارس الإرهاب عبر وسائل الإعلام" (٢٣).

وتصحب تلك الشكوى أمثلة بالمسرحيات التجارية والأفلام الخلاعية والأغانى الفيديوكليب وما شابه كما لو كانت هذه هى العلمانية. هذا بينما لا تجد مجلة ولا صحيفة واحدة مخصصة للفكر العلمانى على غرار عقيدتى والدعوة واللواء والنور والأزهر.. الخ.. الخ.. الخ، ولا حتى مساحة فى بريد قراء الصحف المسماة القومية (الاسم الكودى للصحف الناطقة بلسان الحكومة). بل المعلوم أن أى مفكر علمانى يعانى كل المعاناة فى إيجاد منفذ يعبر منه إلى وعى الناس، ويتحايل فيما يكتب، ويلتف ويحاذر كى يقول بعض فكره، هذا إن وجد المنفذ، حتى أصبحت لغة الإعلام بل لغة الدولة والمجتمع جميعا لغة إسلامية، لا يبرز فيها سوى تجليات الفكر الإسلامى ومفاهيمه ومصطلحاته وحده.

ورغم ما عدده المعتدل من مساحات استولى عليها رعاة الفكر الإسلامى كالإذاعة والتلفاز والصفحات الدينية ومناهج التربية الإسلامية بالمدارس وقانون الأحوال الشخصية فى القضاء ووزارة الأوقاف فى الحكومة، فإنه لا يبدو محتجا بقدر ما يبدو غير قانع بكل هذا سوى السلطة ذاتها، ليقيم دولته الإسلامية الثيوقراطية على إنقاض الدولة القائمة.

وهنا يتدخل المستنير فى مقاربة دفاعية عن فكرة الدولة الإسلامية قائلا: "تعرضت فكرة الدولة الإسلامية لعملية اغتيال معنوى باشرها العلمانيون المتطرفون، واستخدموا فيها غير الاجتراء والافتراء مختلف أساليب التدليس والتزوير. إذ حاولوا أن يثبتوا فى الأذهان أنها دعوة إلى الحكم الإلهى محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوروبية فى العصور الوسطى. وفى مختلف كتاباتهم وحواراتهم، فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارا وصياغات تضفى على التطبيق الإسلامى مختلف صفات الكراهية والنفور، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهى ويباشر بدعوى التفويض الإلهى، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة ويحيل الحكم إلى كهنوت يحتكره القابضون على أسرار الشريعة القائمة على السلطة الدينية. وهم فى ذلك ما فتئوا يحتجون علينا بتاريخ لم ينبت لنا فى أرض، ويخوفوننا بعفاريت لم تدخل لنا بيتا، ويصطنعون أوهاما وكوابيس ما أنزل الله بها من سلطان، لا فى ماضى المسلمين ولا فكرهم ولا فى تعاليم دينهم" (٢٤).

ويعود المعتدل شارحا أن ذلك كله وإن عرفته أوروبا فى عصورها

الوسطى فهو ما لم تعرفه ديار الإسلام، وذلك لأن "تاريخ الكنيسة غير تاريخ الإسلام.. فقد وقفت الكنيسة مع الجهل ضد العلم ومع الخرافة ضد الفكر ومع الاستبداد ضد الحرية ومع الملوك والاقطاعيين ضد الشعب حتى ثارت الجماهير عليها.. واعتبروا عزل الدين عن الدولة كسبا للشعوب ضد جلاديها.. فهل يمكن أن يؤاخذ الإسلام بمثل ذلك؟" (٢٥).

ومع هذا الخطاب المخاتل المخادع لا تدرى أين تضع فظاعات جيش أبى بكر الصديق مع المسلمين الذين خالفوا بيعته وامتنعوا عن أداء الزكاة إليه، والوحشية التى عومل بها الأسرى من تحريق بالنار مقموطين إلى الإلقاء من شواهق الجبال إلى التنكيس فى الآبار (٢٦). وهو من حكم بحسبانه خليفة رسول الله وباسم الله وحاز من تراثنا قدسية عظمى حولت مواقفه وتصرفاته وأقواله إلى سنة، حتى قال قرضاوى بشأنه هو والخلفاء الموصوفين فى تاريخنا بالراشدين تمييزا لهم لعدلهم ورحمتهم كأبى بكر: "فما أجمله القرآن من أمور الإسلام بينته السنة النبوية وهى قول النبى وفعله وتقريره، وأكدته سنة الراشدين المهديين الذين اعتبرت مواقفهم فى فهم الإسلام وتطبيقه من السنن الواجب اتباعها لأنهم أقرب الناس إلى مدرسة النبوة" (٢٧) وهو ما يعنى أن أفعال أبى بكر إنما هى تأكيد لسنة النبى التى هى بيان للقرآن؟! لكن الرؤية المتأنية الفاحصة وراء تلك الأهوال التى حدثت للمسلمين على يد حكامهم المقدسين لا يمكنها أن تفهم ما حدث إلا على ضوء متطلبات السياسة فهى مما لا يبرره أى حس أخلاقى ناهيك عن أى دين، وإن كان يبررها سدنة الدين ويشرعونها كما يفعل المعتدل والمستنير.

أيضا لا تعرف أين تضع العهود التى نكثها الصحابة والرؤوس التى قطعوها وطافوا بها البلاد، والقبور التى نبشها الحكام والأحلاف التى عقدها المسلمون مع أعداء الإسلام ضد المسلمين، ولا اغتيال الأب والعم والأخ صراعا على السلطان.

أيضا لا تعرف أين تضع سلوك الخليفة الراشد عثمان فى تحريق المصاحف، ولا نهبه مال بيت المسلمين وتوزيعه على أحبائه وأهله، ثم قمعه كل من اعترض على قراراته بكل عنف كما فعل مع عبدالله بن مسعود حبيب رسول الله الذى أوصى بحبه، وكيف سبه علنا سبا قبيحا وضربه حتى كسر أحد أضلاعه ومنع عنه غطاءه ثم جلده بالسياط عندما قام بدفن صحابى جليل كان معارضا لعثمان هو أبو ذر الغفارى.

وأيضا لا تعرف أين تصنف سلوك عائشة بنت أبى بكر التى اشتغلت بالسياسة والفتوى كأرملة للنبى، وقامت تحرض الناس ضد الخليفة عثمان

عندما أنقص من عطائها واتهمته بالكفر الصريح، مستثمرة وضعها كأم للمؤمنين تناديهم: "اقتلوا نعثلا فقد كفر"، ولا موقفها من الإمام على عندما اتهمته بدم عثمان وخوضها ضده حربا مزقت صفوف المسلمين ومات حول جملها ألوف المسلمين، وما سلم شأن معاوية معها إلا عندما سدد عنها ديونها ودفع لها ثمانية عشر ألف دينار (٢٨).

أيضا لا تعرف أين تضع كل سلوكيات معاوية الذى تعتبره فرق السنة إماما مجتهدا أو صحابيا جليلا، خاصة وهو يحول الخلافة إلى ملك عضود ويخاطب الناس: "الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذت فلى وما تركته للناس فبفضل منى". ليؤسس فى التاريخ مملكة الأمويين الذين دشنوا حكمهم بقتل حفيد الرسول الحسين ابن الزهراء، وبضرب كعبة المسلمين بالمنجنيق وحرقها. ومن بعد معاوية أفتى الفقهاء لولده يزيد بأنه "ما على الخلفاء حساب ولا عذاب" (٢٩). ثم جاء العباسيون ليبزوا الأمويين فى الظلم والاستبداد والذبح والحرق، وكله باسم الله وخلافة رسول الله. وظل ذلك ديدن حكام المسلمين المتوشحين بالدين ومشرعين حكمهم برجال الدين المحترفين.

وكانت بشاعة الفعل تصل إلى أقصاها عندما يتسربل القرار السياسى بالدين لإسكات رأى سياسى معارض يدعم نفسه بقراءة جديدة للدين، كما حدث مع الجعد بن درهم أول من قال بخلق القرآن وقدرة العبد على الفعل بنفسه. فأرسل الخليفة الأموى هشام بن عبدالملك إلى واليه على العراق خالد القسرى يأمره بقتله. فوقف القسرى على منبر المسجد يوم عيد الأضحى وأنهى خطبته بقوله: "أيها الناس انصرفوا وضحوا تقبل الله منكم؟ فإنى أريد أن أضحى اليوم بالجعد بن درهم فإنه يقول ما كلم الله موسى ولا أتخذ إبراهيم خليلا، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا". وكان الجعد مربوطا فى السلاسل تحت المنبر فنزل إليه خالد القسرى وذبحه بيده فى المحراب مفتتحا للناس عيد النحر.

ومثل الجعد بن درهم كان غيلان الدمشقى المصرى، الذى كان يقول بالقدر وأن الإمامة لكل الناس وغير قاصرة على قريش، فتم صلبه وتقطيع أوصاله وهو حى بفتوى من الفقيه الأشهر والأنشر (الأوزاعى) (٣٠). ومثلهم عمرو المقصوصى الذى دفنه الأمويون حيا، ومثلهم ابن المقفع المفكر الحكيم الذى قطع المنصور أصابع يديه وشواها أمامه على النار وأطعمه إياها، ومثله كثير يصعب إحصاء ما ورد بشأنه ووجد طريقة إلى التسجيل. لنسأل المستنير: هل هذا هو التاريخ الذى لم ينبت لنا فى أرض؟ وهل تلك عفاريت لم تدخل لنا بيتا؟ وهل تلك مجرد أوهام وكوابيس لم توجد فى ماضى المسلمين؟

نعـود نفك دلالات الكلام المكنى فى الخطاب القـرضـاوى، لنجـده يروج العلمانية كما لو كانت دينا أو عقيدة جديدة نقيضة للإسلام، تريد منه أن يقنع بركن أو زاوية فى بعض جوانب الحياة لا يتجاوزها.. إلى آخر ما قال. وأنها تتربص بالإسلام تحديدا لأنها تقوم على حرية المواطنين فى اعتقاد ما يشاؤون وهو ما لا يقبل به الإسلام. ومن ثم فهو يسرب حولها فهما قديما كانت توصم به العقائد الفاسدة أو الباطلة أو الشيطانية. ليدعمه المستنير مؤكدا أنها بالفعل عقيدة إذ يقول: "إنها عقيدة تحول دون الوفاق الوطنى" (٣١). والسر فى حيلولتها دون الوفاق الوطنى هو أنها تضع المواطنين جميعا على مستوى واحد من الحقوق والواجبات بغض النظر عن عقائدهم. ولما كان الإسلام هو السيد الأعلى فإن وضعه على مستوى واحد مع بقية الأديان يعنى النيل من سيادته التى يعيش المواطنون فى بلادنا بسببها فى وفاق وطنى (؟!!).

أما الأوضح فى خطاب سادتنا أهل الدين وسدنة العقيدة، ومنهم المعارض لكنه يشتهر بأنه معتدل كالقرضاوى، ومنهم من هو من مفكرى الدولة وأبرز الكاتبين فى صحفها لكنه يشتهر بأنه مستنير مثل هويدى، فهو أنه خطاب لا يلتفت بالمرة لمعنى المواطنة وحقوق المواطنين. فالخطاب عندما يعلن أن الإسلام "فى داره لا يكتفى بأن تكون عقيدته مجرد شىء مسموح به" فإنه لا ينشغل أن يكون ذلك شأن قسم آخر من المواطنين لا يدينون بالإسلام، فهم أهل ذمة سيتسامح معهم الإسلام والمسلمون السادة. لذلك يكون المبدأ الليبرالى مزعجا تماما لهؤلاء السادة لأنه يقوم على مبدأ المساواة التامة بين المواطنين، وأنه ليس هناك من يملك حق أن يتسامح مع الآخرين أو لا يتسامح. بل إن الخطاب يؤكد عدم اعتراف الإسلام لغير المسلمين بأى حقوق لأن طبيعته أن يكون "قائدا لا مقودا، سيدا لا مسودا". بل أنه لا يعترف بالمواطنة والانتماء الوطنى ويسخر منه ويترفع عليه، بدءا من ازدرائه الواضح لشعار الزمن المضىء: "فالدين لله والوطن للجميع.. كما قالوا؟!" (٣٢) و"إن العلمانية وإن قبلت عقيدة الإسلام نظريا.. فإنها ترفض ما تستلزمه العقيدة من معتنقها، ترفض اتخاذ العقيدة أساسا للانتماء والولاء.. بل تقدم عليها رابطة التراب والطين.. وهذا مناقض تماما لتوجيه القرآن.. الذى يلغى كل رابطة مهما يكن قربها وقوتها إذا تعارضت مع رابطة الإيمان.. ويحذر المؤمنين من اتخاذ أعداء الله: ومن يتولهم منكم فإنه منهم/ ٥١ / المائدة" (٣٣). وهكذا فإن "المسلم إذا فرضت عليه العلمانية فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه.." (٣٤) والسبب الأوضح لذلك التحلل "هو أنه لا يستطيع أن يوالى أو يعادى على

أساس العقيدة لأن العلمانية ترفض العقيدة أساسا للولاء والانتماء" (٣٥).

وهنا لا يتخلف المستتير عن المعتدل ليتساءل هويدى إزاء دعاة الحريات يائسا منهم قائلا: "هل هناك جدوى من الحوار؟ أحيانا يتسرب اليأس إلى أعماق المرء ويستعيد الآية القرآنية التى ترشدنا إلى أن اليهود والنصارى لن يرضوا عنا إلا إذا اتبعنا ملتهم. ويبدو أن ذلك دأب المخالفين جميعا بمن فيهم العلمانيون" (٣٦). وهكذا تخرب العلمانية الوفاق الوطنى كما يرى هويدى، وهو ما يشرحه الأزهرى التليفزيونى محمد المسير فى المجلة القومية (عقيدتى) بقوله: "إن سورة المائدة من السور التى تناقش اليهود والنصارى وتلزمهم ضرورة الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم الذى جاء بالحق وصدق المرسلين، ولكن أهل الكتاب حرفوا وبدلوا وطمسوا البشارات فكانوا أحق الناس باسم الكفر" (٣٧). وعليه لا حل للوفاق إلا بأسلمة غير المسلمين أو إخضاعهم لسيادة الإسلام والمسلمين وهو أضعف الإيمان. وتكون أى محاولة لتغيير الأوضاع السائدة نحو الليبرالية هى علمانية كافرة تحول دون استتباب الوفاق الوطنى.

فلنذهب نبحث عن الوفاق الوطنى فى خطاب أبعد عند الإرهابى شكرى مصطفى نستمع إليه وهو يشرح موقفه من قضية الديمقراطية والوحدة الوطنية فى وثيقة الهجرة إذ يقول: "إن الإحسان فى التعامل مع غير المسلمين معناه التسوية بين المسلم والكافر فى نهاية الأمر سواء محياهم أو مماتهم. فيما يسمونه ديمقراطية الإسلام أو تسامح الإسلام أو الوحدة الوطنية وسائر الشعارات الماسونية فى ثياب الإسلام أو أن يكون للكافر بالله عزة فى أرض الله، نرفض ذلك ونرفض ما ينادى به أولئك الذين يبيعون الإسلام بالبخس" (٣٨).

فهل اختلف المعتدل والمستتير والأزهرى عن الإرهابى الدموى؟ وهل اختلف جميعهم عن زعيمهم أسامة بن لادن وهو يفتتح حربه الدينية معلنا "إن الذين يحاولون أن يغطوا حقيقة أنها حرب دينية إنما يخادعون الأمة.. فهى مثبتة فى كتاب الله سبحانه وتعالى: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم. فالمسألة مسألة ملة.. وإن موالاة الكافرين ومظاهرتهم على المسلمين من نواقض الإسلام الكبرى" (٣٩).

لكن لأن مبادئ الديمقراطية الاجتماعية تفرض نفسها على أى ضمير، ولأن اختيار العقيدة بلا إكراه هو من علامات الرقى الإنسانى، فإن قرضاوى يفاجئنا بكلام جميل يؤكد أن الإسلام قد جعل للإنسان "حقوقا يجب أن ترعى، حقه فى أن يختار دينه بلا إكراه أو ضغط، وأن

يفكر بلا حجر ولا إعنات وأن يعبر عن رأيه بلا خوف ولا إرهاب" (٤٠). لكنك ستكتشف أن هذا الكلام مجرد لطائف تنثر فى الهواء لتلطيفه ليس أكثر لأنه يعود ليقول فى الصفحة المقابلة مباشرة: "لكن المجتمع المسلم ليس مجتمعا سائبا ولا مجتمعا علمانيا لا دينيا، بل هو مجتمع يلتزم بعقيدة يعيش لها.. لهذا يرفض الردة ويعاقب عليها حفاظا على هويته" (٤١). بل إن إقرار الليبرالية (العلمانية) بحرية الاعتقاد ينتقص من سيادة الإسلام لأن للإسلام سيادة وسلطانا يتمثلان فى تطبيق حدوده وأبرزها حد الردة، ويشرح ذلك بقوله: "إن المسلم الذى يقبل العلمانية أو يدعو إليها وإن لم يكن ملحدا لا يجحد وجود الله أو ينكر الوحى.. قد تنتهى به علمانيته إلى الكفر البواح والعياذ بالله إذا أنكر معلوما من الدين بالضرورة.. بل إن العلمانى الذى يرفض مبدأ تحكيم الشريعة.. هو مرتد عن الإسلام بيقين ويجب أن يستتاب.. ويفرق بينه وبين زوجه وولده وتجرى عليه أحكام المرتدين المارقين فى الحياة وبعد الوفاة" (٤٢).

وإن سيف الردة الذى يرفعه هذا الخطاب فى مواجهة حرية الاعتقاد هو سيف مغلول لا علاقة له بدين الإسلام كما سيأتى فى الفصول التالية، حيث أثبتنا بطلان الحديثين المنسوبين للنبى محمد بهذا الشأن وسقوط السند ناهيك عن المتن. وأن الأمر جميعه كان تبريرا لقرار الخليفة أبى بكر بإعلان الحرب على مسلمين رفضوا الاعتراف بإمارته لعدم اشتراكهم أو أخذ رأيهم فى الأمر، وعبروا عن ذلك بمنع ضريبة المال/ الزكاة، فكان أن تم وصمهم بالردة لتبرير قتالهم وقتلهم (٤٣). ويلحق بذلك قاعدتان فقهتان هما: "لا اجتهاد مع نص"، وأن من أنكر "معلوما من الدين بالضرورة فقد ارتد" واستحق الحد بالإعدام والتى يصر عليها المعتدل والمستتير والإرهابى وهى من أكثر قواعد علم أصول الدين ضراوة، تضعنا برأينا مباشرة فى مواجهة المقدس، إما هذا أو ذاك، فى مصادمة صريحة لا معنى لها سوى إيقاف العمل العقلى إن حاولنا التوفيق بين النص الثابت والواقع الحى المتغير. بل والحكم على الواقع المتغير بالفساد لأنه تغير دون إذن منا وتحرك دون أن يراعى شروط مأثورنا القدسى.

وهنا لا تفهم كيف يتفق الإصرار على هذه القواعد مع مواقف وآراء وفعال وقرارات صحابة النبى الكبار الذين عاصروا الوحى وكانوا مادة الإسلام وهو يتحرك فى واقع زمنه ويتشكل من حال إلى حال. وكيف كانوا أول من خالف نصوصا واضحة قاطعة ثابتة لا متشابهة ولا منسوخة. بل خرجوا عليها وألغوا العمل بما لم يعد يناسب الزمان منها. حتى إن

بعضهم خالفها لمصالحه الشخصية ومكاسبه الدنيوية علنا ودون مواربة. كذلك عطلوا أحكاما وألغوا فرائض وحرموا حلالا دون أن ينظروا قبل القرار فى قواعد فقهائنا التى لم تكن قد اخترعت بعد. فقط كان هناك نص ثابت وهناك واقع حى يتغير ويتطلب حكما جديدا يخالف النص، فخالفوه برأيهم الإنسانى ببساطة ودون تعقيدات أو تعقيدات وشروط.

ووصل الرأى بكبار الصحابة إلى تعطيل حدود ومخالفة نصوص قاطعة بل والعمل بعكسها دون عبرة بفقه الثبات وقواعده الدموية فلم يلتزموا شروطا لما يفعلون سوى المصلحة بغض النظر عن قول النص فى الأمر، ناظرين إلى الغايات لا إلى ظاهر النص؛ وأن العبرة بالغايات لا بالوسائل، لأنه إذا ما تخلفت الوسيلة عن غايتها أدت إلى نقيض الهدف من التشريع الذى هو نفع الناس وتحولت إلى الضرر. ولم يجلسوا يتقعرون يتساءلون هل هذا منسوخ أم ناسخ وهل هو من المتشابه أم من المحكم؟ بل غيروا وبدلوا وألغوا تبعا لمصالح الناس المتغيرة بتغير الأيام لأنهم كانوا على يقين واحد هو أن غاية الله والدين والنصوص هو سعادة الإنسان بتحقيق مصالحه وتيسير حياته وإقامة العدل. وهو كله ما يعنى أن سادتنا رعاة المقدس وسدنته من مستتير الدولة إلى معارضها المعتدل إلى معارضها الإرهابى يرفعون فوق رؤوسنا سيوفا ما أنزل الله بها من سلطان، ولا علاقة لها بالناس ولا بالدين ولا بالديان.

ومع ما يقدمه هؤلاء السادة عن الإسلام وداره حيث عز سلطانه يبدو الإسلام هو الحاكم الوحيد المناسب لبلادنا بتطبيق شرائعه، وهى فيما يقول المعتدل: "شرائع الإسلام القطعية فى شئون الزواج والطلاق والمبراث والحدود والقصاص ونحوها من نظم الإسلام التى ثبتت بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، فهذه الأمور ثابتة تزول الجبال ولا تزول، نزل بها القرآن وتوافرت بها الأحاديث وأجمعت عليها الأمة. فليس من حق مجمع من المجامع ولا من حق مؤتمر من المؤتمرات ولا من حق خليفة من الخلفاء أو رئيس من الرؤساء أن يلغى أو يعطل شيئا منها لأنها كليات الدين وقواعده وأسسه" (٤٤).

ولا يسعك مع مثل هذا الخطاب سوى الدهشة إزاء جرأته على الحقائق وعلى أحداث التاريخ. لأن تلك الشرائع التى ليس من حق خليفة من الخلفاء أن يلغى أو يعطل منها شيئا، قد تعرضت للتعطيل والإلغاء على يد خلفاء رسول الله الراشدين وصحابته المقربين. وأن بعضها قد زال وانتهى ولم تزل الجبال ولا كثيب من الكثبان بقرارات سيادية من صحابة النبى المبشرين بالجنان، ولما يمض على رحيل صاحب الدعوة أشهر.

وهناك مازال وانتهى ليس بقرار مجمع ولا مؤتمر ولا رئيس ولكن بفعل الزمن ورقى البشرية الأخلاقى، مثل أحكام ثلاث وعشرين آية تتحدث عن الرق وملك اليمين، مع أبواب فقه كامل فى أحكام الرق وتفاصيله فى مختلف الجوانب كالميراث والدية والحدود والعقوبات وهى ما كان يضع فيها فقهنا للعبيد نظما تختلف عن نظم الأحرار.

من وجهة نظر مدعومة بالوثائق والمستندات التاريخية من أحداث ووقائع وشهادات موثوقة كتلك التى نطرحها، لا تجد من الخطاب الدينى السائد سوى ما يرفعونه فى وجه المختلف كالعادة من سيوف تكفير دون حجج مماثلة وبيانات مفحمة بخطاب صريح غير مخاتل ومداور ومخادع. وليس لهم من سند سوى اعتياد الناس على فكر دون آخر وسيادة وجهة نظر حتى لو كانت خطأ بمنظار الدين دون وجهات نظر أخرى حتى لو كانت هى الأقرب لكليات الدين ومعقوله والحرص عليه. وظل تاريخنا حتى اليوم يطلق على المختلفين عن السائد اللقب الأشهر (المعطلة) الذين يريدون تعطيل شرائع الدين وحدوده وأحكامه. ونموذجا لردهم على الاجتهاد ما جاء فى وثيقة اتهام ابن رشد قائلين: "فخطر هؤلاء المعطلة أهم من خطر الأسبان.. وأضر من أهل الكتاب، لأن الكتابى يجتهد فى ضلال ويجد فى كلال، وهؤلاء جهدهم التعطيل.. وقف لبعضهم على كتب مسطورة أسياف أهل الصليب دونها مغلولة" (٤٥). لذلك لا حل مع المختلف حتى لو كان واقفا على أرض الإسلام سوى توقيع حد الردة كما قال ابن عبد البر، لأن أهل السنة "مأمورون بعداوة أهل البدع والتشريد بهم والتنكيل لمن انحاش إلى جهتهم بالقتل فما دونه" (٤٦).

وإعمالا لذات المبادئ يعلن فقيه زماننا المعتدل قرضاوى: "وقد أجمع العلماء على أن من أنكر معلوما من الدين بالضرورة.. فإنه يكفر بذلك ويمرق من الدين وعلى الإمام أن يطلب منه التوبة والإقلاع عن ضلاله وإلا طبقت عليه أحكام المرتدين" (٤٧).

وإزاء هذا الموقف التاريخى العتيد يطرح السؤال نفسه: هل كان الإسلام هو الحاكم طوال تاريخنا الطويل الرهيب التليد؟ وهل كان هو المسئول عما لحق بالعباد من ظلم وتنكيل وقتل وسحق؟

كما أن الحق يدعونا إلى عدم الاعتراف بسادتنا المشايخ المستنير والمعتدل والإرهابى وكل من اشتغل بأمور الدين، كممثل وحيد صحيح للرأى الإلهى، ولأن القصد الإلهى أعلى من أن يزعم أحد الاطلاع التام عليه، فإن الحق يدعونا أيضا إلى تأكيد أن بداية الفصل بين الدين والسياسة فى التاريخ الإسلامى لم تبدأ مع الملك العضود الذى أقامه

الأمويون، إنما كان قبل ذلك واضحا بلا التباس. فاللافت للنظر فى تاريخ الدولة الإسلامية هو فصلها المبكر بين الدين والسياسة على مستوى القرار العملى منذ أن مرض نبيها مرض الموت سواء صرح بذلك رجال الفقه والحكام أو لم يصرحوا، وحتى لو تسربلت السياسات بثوب الدين، لأن تلك السياسات كانت فى تباعد متواتر ومتصاعد من لحظة تيقن الصحابة أن نبيهم فى مرض الموت، عندما وصف عمر بن الخطاب كلام النبى بأنه لون من الهذيان "دعوا الرجل إنه يهذى"، وهو يطلب منهم صحيفة ودواة يكتب لهم كتابا لا يضلوا بعده أبدا" (٤٨)، لأن صاحب الدين كان ذاهبا ولأن الدنيا كانت هى الآتية. ثم ما تلا ذلك من سياسات بكرية وعمرية وعثمانية. .الخ.. كانت كلها صراعا على الدنيا ولحوقا بمتغيراتها فى ابتعاد واضح عن ثبات النصوص، وهو ما دعا قرضاوى ليقول: "إن أخطاء المسلمين وانحرافاتهم على مدار التاريخ إثمها على أصحابها ولا يتحمل الإسلام وزر شىء منها" (٤٩).

والدارس للتاريخ الإسلامى سيلحظ دون جهد أن تحالف أهل الدين مع أهل السياسة كان دوما لحسابات مصلحية دنيوية، ولتمرير القرار السياسى وتبريره دينيا، أما القرار نفسه فكان من اختصاص الحاكم الذى كان غالبا مالا يأبه لرأى الدين فى الموقف أو القرار. وبعد أن يبرم الأمر يعود للفقهاء يطلب منهم فتوى تبرر القرار. وفى النهاية يعود الموقف بمكاسب وجاه وبلهنية على أهل الدين ورعاته ومشاركه ولو تابعه فى حكم البلاد والعباد. وهو ما سمح لهم بالبحث والتأليف فى شئون الشريعة والفقه، وأحيانا كان الخليفة يستمتع بلذة الفكر والفقه وعلم الكلام مع فقهائه بعد لذة الشعر والشراب والطرب. وربما سمح الخلفاء لفقهائهم ببعض النقد للولاة أو الرعية، وبعضهم عندما كان يريد دخول التاريخ من باب الدين يلجأ إلى قطع يد سارق أو ذبح مفكر أو إراقة بعض زجاجات الخمر فى مناسبات خاصة. ومقابل الجاه والمال والسلطان الذى حظى به العاملون على شئون الدين تركوا للحكام شئون السياسة مقابل الاعتراف دوما للدين بالسيادة النظرية، بل لقد شارك الفقهاء أنفسهم فى الاحتيال على أحكام الدين بعلم ابتدعوه هو علم الحيل لتمكين الحكام والرعية من التهرب من الله وأحكام شريعته دون أن يبدو تهربهم هذا غير شرعى. ومازال المسلمون يستفيدون حتى اليوم من هذه الذرائع. وفى تراثنا العشرات من كتب الحيل على المذهبين الشافعى والحنفى للتحايل على أحكام الشريعة حتى يبدو المسلمون ملتزمين بطاعة الله وإن خالفوه (٥٠). أما الظلم الاجتماعى والقهر الفكرى وسحق المخالف، فقد اجتمع عليه كلاهما: السلطان والفقهاء.

وحتى اليوم يجد معاوية مؤسس الملك العضود وبنو أمية قتلة آل بيت الرسول من يدافع عنهم من فقهائنا، فهذا المعتدل القرضاوى يقول: "إن معاوية وبنى أمية بصفة عامة ظلمهم الإخباريون من رواة التاريخ الإسلامى. ولو كان معاوية بالسوء الذى تصوره بعض الروايات ما تنازل له عن الخلافة راضيا رجل مثل الحسن بن على رضى الله عنه حرصا على وحدة الكلمة وحقن الدماء، ولهذا سمى المسلمون ذلك العام عام الجماعة. بل جاء فى الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن والثناء عليه حين قال جده صلى الله عليه وسلم: "إن ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين" (٥١).

ولا تعلم كيف تتأتى للبعض هذه الجرأة على الحق والدفاع بالباطل عن مواقف تشين من يفكر بالدفاع عنها، وإلى حد الاستشهاد بالأحاديث المختلقة والباطلة والمعروفة بذلك، فحتى اليوم لا يجد الفقهاء بأسا من الاستشهاد بالباطل لدمغ الحق وإفساد التاريخ. والمدهش أن يتخذ قرضاوى من تنازل الحسن بن على حقبة متفق عليها يتولى بعدها الخلافة (ولم يتأت له ذلك بعد أن أوعز معاوية لزوجته بقتله بالسم) مقياسا لصلاح معاوية، دون النظر إلى فعال معاوية نفسه.

إن هذا الفقيه نموذج لفقهائنا عبر التاريخ، فهو يعلم جيدا حجم الانحرافات الهائل عبر التاريخ عن الدين وشريعته، ويؤكد "أن الإسلام شىء والتطبيق شىء آخر" (٥٢)، لكنه يزور علينا تاريخنا قائلا: "إن المسلمين التزموا بهذه الشريعة قرونا طويلة فاستطاعوا أن يقيموا دولة العدل والإحسان وأن يشيدوا حضارة العلم والإيمان وأن ينشروا الإسلام فى الآفاق، فى فارس والروم ومصر وغيرها فلم تضق شريعتهم بجديد ولم تمنعهم من الحركة والانطلاق.. وأنا لا أنكر أن هناك من أساء إلى الشريعة على امتداد التاريخ فهما وعملا، لكن هذا ليس ذنب الشريعة فهى منه براء" (٥٣). هذا رغم علم سيادته الذى لا ننكره أن كثيرا من الانحرافات كانت على حساب حقوق العباد وحريات الناس وأقواتهم. وأن تجاوب الفقهاء كان مع رغبات السلطان حتى اخترعوا له الأحاديث النبوية كالحديث الذى استشهد به منذ قليل عن الحسن بن على. ولجأوا لكل الحيل الشرعية لتبرير أهواء السلطان ونزواته وأدانوا بالمطلق كل موقف معارض حتى لو انطلق من آيات الله وشرائعه ووصموه بالرافض المعطل المرتد الكافر، حتى لم يبق للإسلام قراءة تفسيرية عبر التاريخ سوى قراءة كهنة السلطان كتفسير أوحد وحيد معتمد، لأنه يحافظ على تماسك الجماعة باتفاقها حوله ويضمن طاعتها للحاكم حفظا للأمة من الفتن

والانقسامات. فاحتكروا فهم الدين وتفسيره وتأويله ليس بدافع الدفاع عن الدين بل تحقيق أمن النظام الذى بدونه تسود الفوضى، فدافعوا عن خلفاء ضربوا الصحابة وجلدوهم وركلوهم بالنعال وأعدموهم حرقا منذ حروب أبى بكر مرورا بدرة عمر وتجسسه على العباد حتى سوط عثمان وتكسيره أضلاع الصحابة إلى تقطيع أوصال المفكرين علنا وسلخ جلودهم بفتاوى فقهية سحقت كرامة بنى آدم الذى قال الله بشأنه "ولقد كرمنا بنى آدم". وكانت البداية بخلط سلطة النبى بخلفائه مما أدى إلى هدر حقوق الناس بعد أن لبس الخليفة لباس النبى واستبد بالناس باسم الله. منذ أبى بكر حتى طالبان وفقهاء زماننا من المعتدل إلى المستنير.

وهكذا، وفى مواقف تاريخية حاسمة غير صحابة الرسول وبدلوا وعطلوا أحكاما وشرائع، وفى مواقف أخرى فلسف الفقهاء مواقف السلطان وبعضهم سكت وقنع بالجاه، وكان التغيير أحيانا بما يناسب الأوضاع الجديدة وأحيانا أكثر بما يناسب المنافع السلطانية. ورغم أننا اليوم نحتاج إلى جراءة وشجاعة على التقليد اقتداء بالسلف الصالح كما يطلبون هم منا، خاصة فى أمور لم تعد تحتمل تأجيلا كموضوع المرأة وتكفير المسلم المختلف بالردة وتكفير غير المسلم وقتاله بالجهاد، كذلك مسألة لم تعد تحتمل تأجيلا هى حرية الاعتقاد وأيضا العقوبة البدنية وكراهية المختلف، فإنك لا تجد منهم إلا ثباتا عجيبا وتعنتا أعجب، رغم ممكنات إعادة القراءة والفهم بما يناسب الزمن دون تسجيل أى خروج على الدين شريطة إلغاء قراراتهم الفقهية المصلحية التى سبق لنا وناقشناها وأثبتنا بطلانها كقاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، أو لا اجتهاد مع نص، أو عقوبة الخروج على معلوم من الدين بالضرورة (٥٤). مصورين للناس أن تلك قواعد الإسلام وأصوله، رغم أنها أبدا ليست كذلك بل هى من وضع بشر لم يكونوا فوق مستوى الشبهات، وأنها كانت لصالح حلف العمامة، والسيف السلطانى وليس لصالح الإسلام ولا المسلمين عبر تاريخ طويل من القهر والاستعباد لم يحكم فيه الإسلام يوما ولا حكم الله الناس بنفسه يوما.

وحتى نفهم سر هذا الإصرار على التوحد بالإسلام وعلى قواعد فقهية صارمة لا تقبل تحولا، ننتقل من الاستماع إلى قرضاوى، بعد أن دافع عن معاوية والأمويين وهو عالم بحجم التحول الذى حدث على أيديهم إلى الاستماع للداعية المرحوم محمد الغزالى وهو يقول: "ومع أن هذا التحول كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتى:

أ ـ أن الخلفاء والملوك الذين ولوا أمر المسلمين بطريقة غير صحيحة أعلنوا ولاءهم للإسلام.. واستأنفوا الجهاد الخارجى كما تركوا للفقهاء حرية الحركة.

ب ـ ان العلم الدينى مضى فى طريقه يوسع الآفاق ويربى الجماهير ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية" (٥٥).

لكنه لا ينسى أن يؤكد لجماهير المؤمنين أن هذا التحول الذى كان هزيمة للحق وضربة موجعة للمثل العليا كان بقرار إلهى فيقول: "وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك" (٥٦).

فلم ينشغل الفقيه بأمر المسلمين الذين حكمهم الأمويون ومن تلاهم بطريقة غير صحيحة (بتعبيره اللطيف) وإنما غاية ما شغله أن الحكام أعلنوا ولاءهم للإسلام ولو نظريا، أما الأهم فإنهم تركوا للفقهاء حرية الحركة ولم ينقصوا من سلطانهم على أرواح العباد، ثم إنهم استأنفوا الجهاد لمزيد من احتلال البلاد الذى لابد أن يعود بالضرورة بمزيد من الغنائم التى تزيد من عطاء رجال الدين المخلصين بالتبعية. وهذا كله إنما تم بإرادة الله ومشيئته التى لا يصح الاعتراض عليها.

وتتضح الأهداف بشكل أوضح فى خطاب قرضاوى الذى لا يقبل من الديمقراطية سوى صندوق الانتخابات ويرفض كل ما يرتبط بها من أنظمة حقوقية مؤسسية، حيث نفهم سر انزعاجهم الشديد من المفاهيم الليبرالية فى طرحه المسألة على هيئة قياس منطقى يبدو صحيحا من حيث القواعد لكنه شديد البطلان من حيث المصداقية، فهو يقول: إنه "لا كهانة فى الإسلام.. ولا توجد فيه طبقة كهنوتية.. إنما كل الناس فى الإسلام رجال لدينهم.. فليس للإسلام سلطة دينية بابوية، على أن العلمانية إذا فصلت دين المسيحى عن دولته لا يضيع دينه ولا يزول سلطانه لأن لدينه سلطة قائمة لها قوتها ومالها ورجالها.. بخلاف ما لو فعلت ذلك دولة إسلامية فإن النتيجة أن يبقى الدين بغير سلطان يؤيده ولا قوة تسنده.. وهذا لا يعنى إلا انقراض سلطة الدين الإسلامى بالمرة" (٥٧).

وبطلان المصداقية هنا يبدأ مع المقدمة الأساسية للقياس وهى أنه "لا كهانة فى الإسلام"، وأنه ليس فيه رجال دين لأن كل المسلمين رجال لدينهم، فما هى وظيفة قرضاوى نفسه؟ وبماذا يعمل ويشتغل؟ ومن أين يحصل على أرزاقه العظيمة، وسع الله علينا كما وسع عليه؟ والعجيب أن يعود لينقض ما قال فى الصفحة ذاتها إذ يقول: "وعلماء الدين ليسوا إلا خبراء فى اختصاصهم يرجع إليهم كما يرجع إلى كل ذى علم فى علمه، ولا ينبئك مثل خبير/ ١٤ / فاطر، فأسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون/ ٤٣ / النحل" (٥٨).

أما المصيبة التى ستسببها العلمانية هنا فهى أن الدين سيبقى بغير سلطان، والواضح هنا أن سلطانه لا يستمد من قدرته على الوجود والاستمرار بقواه الذاتية بل برجال الدين أو الأكليروس الإسلامى الذين هم ليسوا أكليروسا (؟!!)، لأنه فى حالة فصل الدين عن الدولة سيصبح الإسلام بغير سلطان أو قوة. ويكرر ذات المعنى فى صفحات أخرى حيث يقول: "إن العلمانية عندهم لم تمح سلطة رجال الدين ورجاله وإنما فصلت بين السلطتين.. أما نحن فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة (لاحظ مقتدرة هذه)، فالعلمانية عندنا تعنى تصفية الوجود الإسلامى" (٥٩).

وهكذا يبدو الرجل هلعا على دين الإسلام الذى ستقضى عليه العلمانية بدون سلطته وحماية رجاله فى الدولة، رغم أن ما بدا واضحا عبر التاريخ أن الأمر كان دفاعا عن سلطة رجال الدين ومكاسبهم وليس الدين نفسه، وهو ما بدا لنا واضحا فى خطاب قرضاوى ذاته، الذى يفصح عن علاقة التيار الإسلامى اليوم بالأنظمة الحاكمة فى الدولة الإسلامية، وسر الصراع العجيب الجديد الذى يقوده المذهب الحنبلى وامتداده الوهابى ضد السلطة رغم أنه كان طوال التاريخ مع السلطة ضد الناس، ليظهر لنا الآن أنه مع السلطة إن أطاعت رجال الدين وأصبحت تابعة لهم وليست مقدمة عليهم، بغض النظر عن الناس أو مصالحهم "فلا انقسام للناس ولا للتعليم ولا للقوانين ولا للمؤسسات، فكلها يجب أن تكون فى خدمة الإسلام" (٦٠). وليس فى خدمة الناس، وإن كانت "خدمة الإسلام" هذه تبدو فصيحة فى خطابه أنها "خدمة رجال الإسلام" ولنستمع إليه وهو يشرح لنا معنى الشورى الإسلامية عنده مقابل العلمانية المرفوضة: "يقول الإمام ابن عطية فى تفسيره: إن الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، ذاك ما لا خلاف فيه" (٦١)، ومن ثم أحل الفقيه نفسه فى مبدأ الشورى الإسلامى محل الأمة كلها فى المبدأ الليبرالى الديمقراطى أو العلمانى. وفسر سقوط رايات المسلمين بهذا الرأى الواضح بشأن سيادة الفقهاء "أهل العلم والدين" فيقول معطيا معنى جديدا لكلمة الاستبداد: "إن تاريخ الإسلام فى الماضى البعيد والحاضر القريب ينطق بأن الاستبداد بالرأى هو الذى قوض دعائم القوة والخير فى حياة المسلمين وجرأ الطغاة على أن يعبثوا بمقدرات الأمة كما يشاؤون دون أن يخشوا شيئا أو توجه لهم كلمة لأنهم غير ملزمين بمشورة أحد" (٦٢) من "أهل العلم والدين" بالطبع!! لهذا فإن العلمانية وهى "تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها وتعرض عما يخالف هواها.. فإن الإسلام يناصبها العداء

أيضا لأنها تنازعه سلطانه الشرعى فى قيادة سفينة المجتمع" (٦٣)، مع ملاحظته المتحسرة على أن العلمانية "لا تجعل للالتزام بفرائض العبادات أو إهمالها مكانا فى تقديم الناس وتأخيرهم عند الترشيح لمناصب القيادة" (٦٤).

ولأن أيسر السبل اليوم أمام الفقهاء للوصول إلى مناصب القيادة هو صندوق الانتخابات بعد أن تم تزييف وعى الناس خلال نصف قرن انصرم بأجهزة السلاطين التثقيفية، فإن سادتنا من أهل الدين يعضون على هذا الصندوق بالنواجذ، إذ يقول المعتدل: "فالعلمانية.. مرفوضة فى أوطاننا عامة وفى مصر خاصة بأى معيار احتكمنا إليه، وأول هذه المعايير هو الدين، فإذا احتكمنا إلى الدين، أعنى الدين الذى تؤمن به الأغلبية وتنزل على حكمه وهو الإسلام، نجده يرفض العلمانية" (٦٥). لكن العلمانيين "فى قضية تحكيم الشريعة يخونون مبدأهم.. ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به.. فتحكيم شرع الله مطلب شعبى.. ثم إن الديمقراطية فى العالم كله تحتكم إلى عدد الأصوات" (٦٦).

إنها ديمقراطية صندوق الانتخابات حيث الطريق إلى السلطة، وبعدها يكون لكل مقام مقال.

المصادر

١ـ صامويل هانتنجتون: صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، سطور، صـ١٩٩ .
٢ـ نفسه: صـ٣١٨ .
٣ـ نفسه: صـ٣١٧ .
٤ـ نفسه: صـ٣١٠ .
٥ـ مجلة الديمقراطية، العدد التاسع.
٦ـ مجلة الديمقراطية، العدد الثامن.
٧ـ صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٥/٣/١٩ .
٨ـ ابن الأثير: ٣٢٥/٢، وابن هشام:٣٣٦/٤ .
٩ـ ابن كثير: ٣١١/٦ وما بعدها.
١٠ـ الماوردى: الأحكام السلطانية صـ٩ .
١١ـ رفعت السعيد: ضد التأسلم صـ٧٢، صـ٢١٠، صـ٢١١ .
١٢ـ يوسف قرضاوى: الإسلام والعلمانية وجها لوجه، مكتبة وهبة مصر، صـ٤٢ .
١٣ـ فهمى هويدى: المفترون، دار الشروق مصر، صـ٢٤٥ .
١٤ـ نفسه: صـ٢٥٩ .
١٥ـ نفسه: صـ٢٤٤ .
١٦ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٠٣ .
١٧ـ نفسه: صـ٩٥ .
١٨ـ نفسه: صـ١٠٢ .
١٩ـ نفسه: صـ٩٣ .
٢٠ـ الموضع نفسه.
٢١ـ نفسه: صـ٩٥، صـ٩٨ .
٢٢ـ نفسه: صـ٩٤ .
٢٣ـ هويدى: مرجع سابق، صـ٥٦ .
٢٤ـ فهمى هويدى: أكذوبة الحكم الإلهى، الأهرام، ١٩٨٦/١٠/١٤ .
٢٥ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ٥٠، صـ٥١، صـ٥٣ .
٢٦ـ ابن كثير ج٦ وكنز العمال ج٣ واليعقوبى ج٢ .
٢٧ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٨، صـ١٩ .
٢٨ـ الذهبى: سير أعلام النبلاء ١١٣/٢ .
٢٩ـ السيوطى: تاريخ الخلفاء، صـ٢٢٩ .
٣٠ـ الشهرستانى: الملل والنحل ٢٧٧/١ والزركلى: الأعلام، ٢٦٤/٧ .
٣١ـ هويدى: المفترون، صـ٧ .

٣٢ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ٩٨ .
٣٣ـ نفسه: صـ٩٨، صـ٩٩ .
٣٤ـ نفسه: صـ٧٦ .
٣٥ـ نفسه: صـ٧٧ .
٣٦ـ هويدى: مرجع سابق، صـ٢٨٤ .
٣٧ـ صحيفة عقيدتى، ٣٠/٣/١٩٩٩ صـ٥ .
٣٨ـ رفعت سيد: قرآن وسيف، مدبولى مصر، صـ٩٩ .
٣٩ـ قناة الجزيرة: ٣٠/١١/٢٠٠١ .
٤٠ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ٢٩ .
٤١ـ نفسه: صـ٢٨ .
٤٢ـ نفسه: صـ٦٧ .
٤٣ـ مجلة روز اليوسف الأعداد من ٣٨٧٨ وحتى ٣٨٩٤ .
٤٤ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٤١ .
٤٥ـ ابن عربى: الفتوحات المكية، ١/١٥٤ .
٤٦ـ ابن القيم: أحكام أهل الذمة.
٤٧ـ قرضاوى: مرجع سابق، صـ١٣٤ .
٤٨ـ البخارى باب جوائز الوفد/ كتاب الجهاد، ومسند أحمد الحديث رقم ٢٦٧٦ وابن سعد فى الطبقات الكبرى ٢/٤٤ .
٤٩ـ قرضاوى: صـ٢٣ .
٥٠ـ حسين أحمد أمين: حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة، دار سعاد الصباح مصر، صـ٣٩: صـ٤٣ .
٥١ـ قرضاوى: صـ١٥٧ .
٥٢ـ نفسه: صـ١٦٩ .
٥٣ـ نفسه: صـ١٤٤، صـ١٤٥ .
٥٤ـ ارجع إلى كتابنا: الفاشيون والوطن، وللتوسع ارجع إلى كتابنا: الإسلاميات، وكذلك: الأسطورة والتراث.
٥٥ـ الغزالى: مائة سؤال عن الإسلام، ج٢، صـ٣٥٢، صـ٣٥٤ .
٥٦ـ نفس المرجع.
٥٧ـ قرضاوى: صـ٣٦، صـ٣٩، صـ٥٠ .
٥٨ـ نفسه: صـ٣٦ .
٥٩ـ نفسه: صـ٩٠ .
٦٠ـ نفسه: صـ٣٦ .
٦١ـ نفسه: صـ١٢٠ .
٦٢ـ نفسه: صـ١٢٢ .
٦٣ـ نفسه: صـ٧٤ .
٦٤ـ نفسه: صـ١٢٠ .
٦٥ـ نفسه: صـ٧٤ .
٦٦ـ نفسه: صـ٧٨ .

خدعوك فقالوا:
إن الشورى والبيعة هما الديمقراطية

"إن الخلافة فى الإسلام لم ترتكز
إلا على أساس القوة.. وكانت ولم تزل
نكبة على الإسلام والمسلمين
وينبوع شر وفساد".

" الشيخ/ على عبدالرازق"

KMH

يحلو لبعض المتأسلمين الذين انخرطوا فى اللعبة السياسية الحزبية أن يؤكدوا أن الدين الإسلامى قد أسس للمبدأ الديمقراطى قبل أن يعرفه عالم الغرب بقرون طويلة، بقرار إلهى ورد فى آيتين: الأولى تقول: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم/ ٢٦ / الشورى"، والثانية تقول: "وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله/ ١٥٨ / آل عمران". ولهذا، ومن باب الأصالة، فإنهم يستخدمون اصطلاح الشورى كبديل إسلامى لمصطلح الديمقراطية دالا على الخصوصية وأصالة سبقنا التاريخى إلى أمر جهدت عليه البشرية وكافحت وضحت فى سبيله بالغالى والنفيس عبر قرون طوال.

ومن جانبه لا يرى (د. رفعت السعيد) فى انخراط المتأسلمين فى اللعبة السياسية، تصديقا بالمبدأ الديمقراطى وإيمانا به، لسببين:

الأول: أنهم يحصرون المبدأ الديمقراطى فى التعددية الحزبية وتداول السلطة، وهو تضييق شديد لا يفى بمعنى الديمقراطية الواسع.

والثانى: أنهم حتى فى هذه المساحة الضيقة غير صادقى النوايا، فهم إنما يقبلون بالعملية الانتخابية كارهين، فإذا ما أوصلتهم إلى السلطة انقلبوا على التعددية وألغوا الأحزاب وأغلقوا البرلمان.

ويستشهد (السعيد) على تلك النوايا بظواهر ما ينطقون أحيانا فى فلتات لسانية، كقول المرشد السابق للإخوان (عمر التلمسانى) ـ وهو محسوب بين المعتدلين!! ـ "إن كلمة الأحزاب وردت فى القرآن مقرونة بالشر". وقد سبق لمؤسس جماعتهم (حسن البنا) أن قال جهارا: "إن حزب الله هو الحزب المأمور بقيامه، وعكسه حزب الشيطان الممنوع قيامه". والمرشد (مصطفى مشهور) أعلنها فصيحة فى قوله: "إننا نقبل بمبدأ التعددية الحزبية الآن، لكن عندما يقوم حكم إسلامى فإننا نرفضها ولا نقبلها". ومن ثم يكون (السعيد) محقا إذا استنتج أنهم يستخدمون اللعبة الديمقراطية كوسيلة لغاية، كلعبة فقط، بغرض

الاستيلاء على السلطة وبعدها يكون لكل مقام مقال (انظر كتابه: ضد التأسلم صـ٧٢، صـ٢١٠، صـ٢١١).

وتؤكد هذه النية المبيتة، ما ستواجهه من صعوبة مع قولهم: إن الشورى هى السابق الإسلامى للديمقراطية، ولا شك أن الشورى بذلك ستكون الأرقى والأفضل لأنها من مصدر إلهى، ولأنها تناسب المجتمع الإسلامى، ناهيك عن كونها المعبر الأدق عن الديمقراطية، وهم يعلمون يقينا تناقض الكثير من مبادئ الديمقراطية تناقضا صريحا مع مبادئ الإسلام الواضحة، فالمبادئ الإسلامية المقررة فى المذهب السنى المعمول به فى مصر تحتسب السلطة مشيئة إلهية لا بشرية، ولا تكون بالإرادة الجماعية لجماهير المواطنين ولا بالمجلس التشريعى/ البرلمان، إنما تكون بالشريعة الإسلامية، لأن البشر حسب هذا المذهب لا يملكون حق التشريع لأنفسهم إنما فقط ينفذون الأوامر الإلهية. كما أن سيادة الدولة لا تستمد من موافقة المواطنين إنما من الله، والحاكم/ الخليفة/ الأمير هو صاحب ولاية مطلقة، له فى دولته وفى رعاياه الأمر والنهى وحده دون بقية الناس. هذا علما أن الخلافة فى المذهب السنى لا تستتبع بالضرورة أن يحسن الحاكم تطبيق الشريعة (؟!!).

والجذور عندما نفحصها تفصح لنا عما أفرزته وأنبتته فى بنية الإسلام، الجذور المجتمعية التى كانت الظرف الموضوعى لنشأة الإسلام ودولته فى وسط قبلى متشرذم فى قبائل، بذل النبى محمد (ص) فى سبيل توحيدها كل طاقاته لصهرها فى دولة مركزية واحدة. لذلك أصبح الإسلام ضد كل ألوان التعددية فى السماء أو فى الأرض، ضد أى مخالفة للأمة، لأن قراءة الظرف التاريخى توضح أن الدولة الوليدة كانت معرضة دوما للتمزق بالقلاقل القبلية ونزعات القبيلة الطبيعية فى الاستقلال، وأنفة البدوى وكبريائه من الخضوع لحاكم فرد من خارج نسب قبيلته. إلى أن تمكن النبى محمد من تجميع هذا الشتات المتنافر تحت حكمه، بخطو مدروس ومدقق، استخدم فيه كل الأساليب السماوية والأرضية، وضحى بكثير من الدماء على الجانبين، حفاظا على هذا التوحد المركزى. وكان معنى أن يخرج فرد على السيادة الواحدة أو يختلف معها أو يعترض عليها، هو أن تخرج معه قبيلته بالعصبية المعهودة. وهو ما تمثل من بعد فى حركات انشقاقية كبرى لقبائل كبرى بمجرد موت النبى، ومنها ما حدث فى أثناء حياته، كما فى حركات المتنبئين الذين استقلوا بقبائلهم مثل حركات مسيلمة وسجاح والأسود العنسى.

وحرصا على تماسك الدولة الطالعة أكد القرآن والحديث بشدة

وحدة المسلمين وانصهارهم وفق قواعد زمنه، ولأسباب تاريخية ولظروف التشكيل القبلى للعرب إضافة للظرف البيئى الجغرافى الذى كان عاملا مساعدا طول الوقت فى التفكك كنتيجة للتباعد المكانى بين مواطن القبائل وبين المركز والأطراف.

وقد اعتبر المقدس الإسلامى أن أى إخلال بهذا التوحد هو جريمة عظمى تستحق معاقبتها بكل قسوة، وباتت تلك الوحدة هى القيمة الأعلى من أى قيمة أخرى حتى لو كانت حق المواطنين فى المخالفة، أو حتى فى ارتكاب الإثم كى يتم وعد الرب بحساب اليوم الآخر. ومن ثم أصبح واجبا دينيا الخضوع للحاكم حتى لو كان مستبدا مكروها من الناس مذموما، رعبا من فرقة قبلية فى مجتمع مازالت قبليته بعد طازجة.

وبهذا الشأن قال النبى: "من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة فيموت إلا ميتة جاهلية"، أما ابن تيمية فكان يؤكد "أن ستين عاما من حكم سلطان غشوم، خير من فتنة تدوم". ورغم أن ذعر التفرق القبلى لم يعد مبررا اليوم فى بلد كمصر مثلا، فإن طاعة النص المصمتة استدعت من (حسن البنا) القول: "إن الإسلام دين الوحدة فى كل شىء، ويجب أن تظهر الأمة والقادة إلا مجتمعين، لذلك فالإسلام لا يقر نظام الحزبية السياسية ولا يوافق عليه ولا يرضاه/ الرسائل/ صـ١٦٨".

ولا يفوت الفطن أن يستنتج ببساطة أن وراء سنواتنا السوداء السوالف عبر قرون أسود، وعناوين القمع الكبرى والاستبداد التى يتميز بها تاريخنا بين الأمم، يقبع رهاب الخوف من الفتنة وانفراط العقد. واستتبع هذا المبدأ أن صار هاجس المسلم أن تظل أمته أمة موحدة أو أو أن تظهر بمظهر الإجماع ولو بالإكراه، أما الهاجس الديمقراطى فهو شأن آخر مباعد تماما، لأنه الحرية الفردانية المستقلة فى جميع شئونها.

ورغم ما تلحظه من إجماع طويل عريض بين الكتاب المسلمين على أن الحكومات الإسلامية بعد انتهاء زمن الخلافة الراشدة، لا تعبر عن قيم الإسلام، وليست المثال الإسلامى ونموذج الحكم المطلوب، فقد تم قبول هذه الأنظمة الحاكمة عبر القرون من باب تجنب فتنة تدوم وانشقاق وحروب أهلية. بل كانت طاعة الحكام أهم الواجبات التى يحرص الفقهاء على تلقينها للناس كأوامر دينية، ما لم تؤد طاعة الحاكم إلى معصية بالمعنى الدينى وحده، أو ما لم يظهر منه كفر بواح، فليس المواطن هو الشاغل إنما الدين وحقوق الله لا حقوق المواطنين، فاغتصاب السلطة، أو الفساد الإدارى أو المالى أو المعاصى الشخصية ليست أمورا تستحق النظر فى الخروج على الإمام لأنها ليست من الكبائر. ونلاحظ هنا أن هذا

الموقف من سدنة الدين موقف شديد العلمانية، لكنه **أحط أنواع العلمانية**، والنفاق فى الدين، والتفريط فى حقوق المسلمين، حيث كان يتم إعلان الطاعة للحاكم إذا قبل الالتزام بالشريعة وقيم الإسلام ولو قولا دون فعل، ويصبح حكمه شرعيا، لذلك ذهب الإمام (أبو حامد الغزالى) إلى وجوب الخضوع للحاكم ولو مستبدا طاغية غشوما مع الاعتراف بولايته، لأن ذلك فيه تحصين للأمة من انهيار أساسها القانونى والروحى.

وعليه؛ يبدو أن استخدام مصطلح الشورى بديلا عن الديمقراطية هو استخدام مقصود بغرض، ليس لأن الشورى هى الديمقراطية حقا، ولكن لأن الشورى ليست هى الديمقراطية. وأن مسألة كون الشورى هى الديمقراطية ليست أكثر من شرك خداعى ضمن الخطاب الإسلامى المخادع الذى اعتاد عليه الإسلاميون فى بلادنا، حتى صار خاصية دالة عليهم، معلومة عنهم، متوقعة دائما منهم، وللتأكد نقف هنيهة مع مفهوم الشورى فى ضوء ما نفهمه عن الديمقراطية.

كما سلف القول، فإن القرآن لم يذكر الشورى سوى مرتين، ثم اختفت حكاية الشورى تماما بعد ذلك من النصوص القرآنية، وقد فسر الإمام (البيضاوى) الآتية "وأمرهم شورى بينهم" بأنها جاءت فى الأنصار الذين استجابوا للدعوة "وأنهم كانوا قوما ذوى شورى، أى لا ينفردون برأى حتى يتشاوروا". وفى تفسير الجلالين لذات الآية "إنها موجهة للذين أجابوا ربهم إلى ما دعاهم إليه.. وأمرهم الذى يبدو لهم يتشاورون فيه ولا يعجلون". وهو ما لا يعنى أن الشورى أمر إلهى للحاكم بالاستماع للمشورة والتقيد بها، بقدر ما هى وصف قرآنى لحالة معلومة بين الأنصار الذين اعتادوا أن يتشاوروا فى الأمور الهامة. ومعلوم أن الأنصار لم يتفردوا وحدهم بهذا المبدأ بين العرب قبل الإسلام إنما كان المبدأ معمولا به على نطاق واسع بين قبائل العرب، وكان لقريش اجتماعاتها فى دار الندوة منذ أنشأها (قصى بن كلاب) للتشاور فى القرارات المصيرية.

وبالنسبة للآية الثانية "وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله" يشرح (البيضاوى) مفسرا "وشاورهم فى الأمر أى أمر الحرب إذ الكلام فيه، أو فيما يصح أن يشاروا فيه، استظهارا برأيهم، وتطييبا لنفوسهم وقلوبهم، فإذا وطنت نفسك على شىء بعد الشورى فتوكل على الله فى إمضاء أمرك". ومن غير الواضح على من يعود ضمير الغائب فى "وشاورهم" ولمن يتوجه بطلب الاستشارة ولا من هم المستشارون ولا هل طلب المشورة فرض واجب على الحاكم أم لا؟ وهل الحاكم ملزم بالتقيد بالمشورة؟ هنا يختلف الفقهاء فتقول الأقلية بالإلزام وتذهب الأغلبية مع كونها غير ملزمة. وفى مذكراته يقول الإخوانى (صالح عشماوى): "سألت

فضيلة المرشد فى أول عهدى بالدعوة هل الشورى ملزمة؟ قال: الشورى غير ملزمة ومن حق الأمير أن يقبل مشورة أهل المجلس أو يرفضها... لأنه قد يكون الأمير أحد بصرا من أهل المجلس/ ضد التأسلم/ ص٢٤٩".

وهكذا توضح التفاسير، التى لم تكن تعرف بعد ما هى الديمقراطية، أن الشورى كانت فقط "تطييبا لنفوسهم وقلوبهم" وليس للصالح العام، وتؤيد بقية الآية ما ذهب إليه (البيضاوى): "فإذا عزمت فتوكل على الله"، فى كون الشورى غير ملزمة للحاكم بشىء. ولو ذهبنا للزمن الخليفى حيث كبار الصحابة الأقربون بعد موت نبيهم، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى كما لو كان غير مقرر بما نفهمه عنه، فتولوا الخلافة بغير شورى بل بمصاحبة العنف عندما لزم الأمر.

ويلى ذلك استفسارات أخرى تترتب على الزعم بأن الشورى كانت مبدأ إسلاميا وأنها ذات الديمقراطية بل تعلو عليها بمصدرها الإلهى، إن الشورى الإسلامية بمفهومها فى مصادرها تحصر حق الاختيار فى المسلمين، وتحجبه عن باقى المواطنين الذين تسميهم تلك المصادر أهل الذمة، فهل هذا يشكل كمالا فى ديمقراطية الإسلام أم نقصا؟ ولو سلمنا لهم ونفينا أهل الذمة من العملية الديمقراطية وحصرناها فى المسلمين تبقى أسئلة أخرى ومنها مثلا: من هم أهل الشورى؟... المفترض شرعا أن يكون أهل الشورى بعد وفاة النبى هم صحابته من مهاجرين وأنصار، لكن التعصب القبلى العربى المعلوم أدى إلى تمزق وحدة المهاجرين والانصار، ووحدة المهاجرين وأهل مكة عموما، بعد عودة التنازع بين بنى أمية وبنى هاشم، ومهما بحثت فى ذلك الزمن فلن تجد إشارة توضح من هم أهل الشورى.

وفى زمن متأخر قام الفقهاء يسدون هذه الثغرة ويتلافون هذا النقص الحاد باختراع اصطلاح (أهل الحل والعقد) بحسبانهم أهل الشورى، ومرة أخرى مهما بحثت فى مصادرنا التراثية فلن تجد لهذا الاصطلاح ذكرا قبلما أورده (أبو الحسن الماوردى/ ٩٧٤-١٠٥٨) فى الأحكام السلطانية، والمعلوم أنه لم يرد به أى نص قرآنى أو حديث نبوى. وفيما بعد (المارودى) ظل أهل الحل والعقد كيانا ضبابيا غامضا غير معروف إلا نظريا فقط كمدون فقهى، ولم يوجد حقيقة بين العرب بعد انتهاء العصر الجاهلى، فقط يمكنك أن تجد اجتهادات نظرية - بدورها - حول عدد أهل الحل والعقد "فمنهم من قال إن أقله خمسة، ومنهم من قال ثلاثة، ومنهم من قال واحد"!!... ولا تجد فى تلك المساحة الاجتهادية النظرية ما هو المرجع المعول عليه فى تصنيف الناس للصلاحية ليكونوا من أهل الحل والعقد دون غيرهم من الناس، ولا من المنوط به الإعلان

عن ضرورة اجتماع تلك الهيئة الافتراضية، ولا مواعيد الاجتماعات ولا مكانها، كانت ومازالت مجرد وهم نظرى أو شرك خداعى أو مجرد سراب يلهث وراءه طالبو الحريات حتى تتقطع أنفاسهم دون أن يدركوه.

ومن الاجتهادات ما جاء كتعريف لأهل الحل والعقد الذى يضع ضمن الإشكال إشكالا جديدا، لأنهم "أهل الشوكة ومن بيدهم الأمر"، و(الأمر) كما نعلم هو الحكم والسلطان فى لغة العرب، فالتعريف يقول بذلك "إن السلطة هى لأهل السلطة"، إنه تعريف الماء بعد لأى بالماء، ثم لا تجد أى معايير تشرح لك كيف أصبح بيدهم الأمر أو السلطة. وبما أن الأمر كذلك فقد تصدى للقيام بهذه المهمة عبر تاريخنا فئات من كل لون، ترك لهم الناس مهمة السلطان سواء كانوا مماليك أو قطاع طرق أو كبار أفاقين، لتسيير شئون البلاد والعباد واختيار الحكام من بينهم تحقيقا لمصالحهم.

ويلحق بهذا الوهم مصيبة كانت نتائجها كارثية على المسلمين، فقد اتفق الفقهاء على أن الواجبات العامة مثل إقامة الحكومة وتنصيب الحاكم هى من فروض الكفاية وهو ما يختلف عن فرض العين، ففرض العين واجب على كل مسلم بغض النظر عما يفعله بقية المسلمين، كالصلاة والصوم فهى واجبة سواء صلى بقية الناس أم لم يصلوا. أما فرض الكفاية فهو الفرض الذى إذا قام به بعض المسلمين سقط عن باقى المسلمين، والواضح أنه قد تم تفصيل هذا الفرض وحياكته خصيصا على قدّ ومقاس الزمن الخليفى، لتبرير تنكب خلفاء رسول الله لمبدأ الشورى، فإن وافق بعض المسلمين على خلافة (أبى بكر) تكون خلافته جائزة حتى لو رفض آخرون، لأن بيعة البعض كافية (فرض كفاية)، مثلها مثل صلاة الجنازة يكفى أن يقوم بها أفراد لتسقط عن بقية المجتمع. والطريف فى هذا التفصيل والطراز الفقهى أنه إذا لم يتطوع أحد للقيام بفرض الكفاية يكون المجتمع كله آثما، وهو ما يعنى أن الأجر والثواب على الفريضة يكون لمن قام بها مشكورا، أما الإثم فى تركها فيقع على رأس الجميع، لذلك كان بإمكان أى أفاق أن يستولى على السلطان ويكون مشكورا لأنه رفع الإثم الجماعى عن المجتمع وما قد يجره من غضب إلهى على الأمة كلها. ويشير هذا التفصيل الفقهى إلى فرادة العقل العربى فى تصوراته لشئون الحكم بحسبانها ليست من شأن المجتمع والمواطنين، لأنها أولا وأخيرا شأن إلهى يتم تدبيره بليل، ويكفى أن يتولاها أى طامع لتنجو الأمة من الإثم، وهو ما يفسر خاصيتنا التاريخية المميزة لنا بين الشعوب، فى السلبية التامة تجاه الواجبات العامة (فيكفى أن يؤدى المؤمن فرض العين بالصلاة فى المسجد، لكن طفح مجارى المسجد أو عدم نظافته فهو فرض

كفاية متروك لآخرين.. دوما). وبالنسبة لمسألة الأمر/ الحكم/ تحديدا فإن السلبية تكون أعظم، لأسباب: أولها جانبها اللاهوتى، وثانيها أنها فرض كفاية، وثالثها أنها مهمة أهل الحل والعقد، ولأن الناس لا تعلم تحديدا من هم أهل الحل والعقد، فإن المسألة تصبح كما لو كانت اختيارا ربانيا ومن ثم تركت الواجبات العامة ملقاة على قارعة الطريق لقيطة، يتلقفها الهاب والداب ليتصدى لها، أما الناس فكانوا ينتظرون أن تحقق الفريضة نفسها بنفسها، لأنهم فى دواخلهم يؤمنون بأنه لا دور حقيقيا لهم فى الأمر إنما فى النهاية هى المشيئة الإلهية.

هذا ما كان عن الشورى.. فماذا عن البيعة؟

قبل الإسلام كانت رئاسة القبيلة غير وراثية، وكان لديهم طريقتان لاختيار شيخ القبيلة: الأولى هى طريقة الاستخلاف، وتكون بأن يسمى شيخ القبيلة فى حياته من سيخلفه بعده، والثانية هى الشورى، ويتم العمل بها فى حال وفاة الشيخ فجأة قبل تسمية خليفته. ونظرا للحجم العددى غير الكبير والمساحة المحدودة لتجمع القبيلة، أمكن للأفراد المشاركة الفعالة فى الشورى بشكل مباشر أو بنيابة كبار العشائر. وعن هذا الأسلوب اقتبس (أبو الحسن الماوردى) حكاية أهل الحل والعقد، فقال: "إن الإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما باختيار أهل الحل والعقد، والثانى بعهد من الإمام من قبل/ الأحكام السلطانية صـ٩". وإذا ما تم اختيار الرئيس الجديد بأى من الطريقتين، تتم له البيعة من جميع أفراد القبيلة، فالبيعة عرف بدوى معلوم قبل الإسلام. وبهذا المعنى فإن البيعة لا تعنى الانتخاب كما نفهمه اليوم، إنما هى اعتراف بقبول سلطة الزعيم الجديد، الذى عادة ما كان يصل إلى هذا المكان بإمكاناته الشخصية أو بنفوذه العائلى، أو بترتيبات تآمرية مع بقية وجهاء القبيلة وتوزيع المصالح، أو بفرض نفسه على القبيلة فرضا.

وقد حاول المجتهدون سل البيعة الإسلامية من أصولها الجاهلية وتمييزها بمعنى جديد، فقال (الماوردى): "إن البيعة عقد وكالة بين الأمة وبين حاكمها المسئول عنها، وإن عقد البيعة عقد مؤقت مشروط، فهو خاضع لمراقبة الأصيل (أى الأمة). فإن رأى الوكيل (أى الإمام/ الحاكم) ملتزما بالشروط المحددة أبقاه إن شاء". وهذا كلام نظرى جميل فى هواء طلق عليل. وتجاوز (ابن تيمية) رفيق همه (الماوردى) بقوله: "إن الإمامة تثبت بمبايعة الناس لا بعهد الإمام السابق/ منها ج السنة/ ج١/ صـ١٤٢". رافضا القبول بالإمام الجديد المختار من الإمام السابق إلا إذا وافق عليه الناس بالبيعة. لكنه بدوره قال كلاما جميلا.. مجرد كلام!! فلم يحدث مرة فى تاريخنا الطويل العريض الغليظ أن عزلت الأمة إمامها لمخالفته عقد

الوكالة، لعدم وجود أى مؤسسات تقوم على ذلك، بل إن فكرة وجود مؤسسة لتفعيل المبدأ لم تخطر على البال مما يشير إلى أن أصحاب الأفكار كالماوردى وابن تيمية كانوا لا يقصدون أكثر من الكلام. نعم تم عزل حكام كثر لكن بواسطة الجند تحت قيادة طامع جديد بكرسى السلطان، أما الأسوأ فهو أن تاريخنا لم يحدثنا مرة أن الناس قد اجتمعت وقررت رفض مبايعة الحاكم، وبقى الخلفاء والسلاطين عبر القرون يعينون المستخلف ويسوقون الناس لبيعته طوعا أو كرها. ومن لطائف طرائف البدايات لتأسيس هذه السياسة العربية الإسلامية، موقف (معاوية بن أبى سفيان) عندما عين نفسه خليفة!! وطلب البيعة لنفسه ولولده (يزيد) من بعده دفعة واحدة!!!، وقام يخطب فى الناس يقول لهم: "أما بعد، فإنى والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتى لكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة"، ليتبعه خطيبه المفوه (يزيد بن المقفع) ملخصا فلسفة الموقف للناس ببساطة عبقرية، قائلا: "أمير المؤمنين هذا ـ وأشار إلى معاوية، فإن هلك فهذا ـ وأشار إلى يزيد، فمن أبى فهذا ـ وأشار إلى سيفه"، وهى الفصاحة التى طرب لها معاوية حتى لقبه قائلا: "أنت سيد الخطباء".

وبهذا المعنى فإن البيعة هى إظهار المواطنين رضاهم بالحاكم وإعلان الخضوع له، وليست انتخابا ولا حتى استفتاء ولا توكيلا له حسب (الماوردى) إنما هى تسليم الناس بالأمر الواقع. وبما أن المسألة فرض كفاية فلم يكن مطلوبا من الجميع إعلان هذا الإذعان، فكان يكفى أن يقدمها أشخاص يتم اختيارهم بحيث تلزم بيعتهم الجميع بالإذعان.

وتم تعضيد البيعة الإسلامية بأحاديث نبوية لم تكن يوما فى صالح الناس، قدر ما كانت فى صالح الحكام، وخوف الفتنة والفرقة العشائرية، من قبيل "من أطاعنى فقد اطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد اطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى" ومن قبيل "من بايع إماما فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر"، وللتأكيد والترهيب يأتى الحديث "من مات وليس فى عنقه بيعة فقد مات ميتة جاهلية"، لذلك كان الأمر "اسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم حبشى كأن رأسه زبيبة"، ومن ثم "على المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره، إلا أن يؤمر بمعصية الله فلا سمع ولا طاعة".

ويتحفنا (ابن حزم) بكلام آخر ـ هو بدوره مجرد كلام ـ يقول: "إن طاعة الإمام واجبة ما قادنا بكتاب الله وسنة رسوله، فإن زاغ عن شىء منهما مُنع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق. فإن لم يؤمن من أذاه إلا بخلعه خُلع وولى غيره مكانه/ نقلا عن عبدالله النفيسى/ عندما يحكم الإسلام/ صـ١٦٢".

ويلاحظ (جبران شامية) فى كلام (ابن حزم) بناؤه الفعل للمجهول، كقوله: "مُنع، أقيم عليه الحد، خُلع وولى غيره) حيث لم يكن أمام ابن حزم أو غيره سوى المجهول، لأن المعلوم لم تكن فيه سلطة مؤسسية مشكلة لتمنع وتخلع وتولى وتقيم الحد على الحاكم. وعمليا ما تم خلع حاكم إلا بالسم أو بالسيف أو بالمؤامرة السياسية أو بانقلاب عسكرى. وبعدها تتم عملية اغتيال معنوى للمخلوع ليس لأنه ظلم الرعية أو سار بالفساد أو بعدم العدل، إنما بحجة فساد دينه، ذلك الفساد الذى لم يكتشف مرة إلا بعد موت الخليفة أو خلعه، وهى حجة عادة ما كانت ترضى عوام المسلمين وخواصهم رغم يقينهم أنها خطاب مخادع، كانت ترضيهم لأن حقوق الله عندهم أهم من حقوق العباد، وهو الأمر الذى كان جديرا بالاستثمار الانتهازى عبر تاريخنا غير الجميل، لحكم الناس بالحديد والنار عن رضا واستسلام لقدر الله، والاكتفاء بحلم عن ملك عادل آت لم يأت قط.

والسبب فى عدم الاعتراف بفساد الحاكم إبان حياته، إضافة للخوف منه، هو أن المدرسة السنية ترى أن الحاكم لابد أن يكون أتقى وأعدل وأشجع وأعلم وأفضل المسلمين، لأنه إنما يقوم مقام رسول الله، ولكن لأن (لابد) هذه كانت مطاطية فإنها سمحت بأن تكون تلك صفات نظرية ممنوحة للحاكم ما دام حيا، أما بعد خلعه أو موته فيمكن اكتشاف زيغه عنها. والمشكلة أن هذه الصفات المفترضة فى الحاكم كان (لابد) أن تحول دون أى لون من المعارضة أو المحاسبة، لأن بقية أفراد الأمة فى النهاية هم أدنى من محاسبة الأعلم.. الأتقى.. الأشجع.. إلخ. لكن تظل تلك الصفات رمزا ذا وجهين، الوجه الأول كرسى السلطة الذى يوحد الأمة ويجنبها الفتنة، والثانى أنها رمز للنموذج النبوى المفترض فى الحاكم الذى هو خليفة رسول الله، حتى وإن احتل الكرسى أكثر الناس فسادا وأعظمهم على الأمة بلاء. وتاريخ المسلمين حافل بالمجرمين الذين جلسوا فى هذا المكان الرمز وادعوا الحكم باسم الله وشريعته.

ورغم هذا الواضح المعلوم فى تاريخنا فلم يزل المسلمون المعاصرون يحلمون بالمستبد العادل الذى يستلهم النموذج النبوى فتؤيده السماء بعدلها ونصرها فيقيم لنا مدينة فاضلة قوية مقتدرة لياليها ملاح وأيامها سعد وأفراح، بعد أن أصبحت بلادنا نموذجا للتخلف والأحزان... إنه الحلم بالنموذج النبوى، دون إدراك أن هذا النموذج العظيم كان صالحا لزمنه ولظرف النبوة، لكنه غير صالح أبدا لزماننا.

وعبر التاريخ كانت مخاوف رجال الدين العظمى من الحريات أنها قد تشكل غواية للمسلم بالانحراف عن الإسلام، معبرين عن عدم ثقة أصيل فى المسلمين، لذلك اتكلوا على الله وعينوا أنفسهم أوصياء على الناس إلى ما شاء الله، وتاريخنا يخبرنا أن معظمهم كان فى وصف

الطغاة، وأن كلهم كانوا مع الحاكم لمجرد أن تصدر عنه بعض الروائح الدينية الإسلامية، لأنهم سيكونون السدنة المعتمدين، مع ضمان استمرار المكاسب، مع خشية معلنة مزعومة عن رعب من فتنة تدوم، وخير منها طاغة السلطان الغشوم.

وحتى الآن، ونتيجة هذا المنهج غير السياسى ولا الموضوعى ولا العلمى فى التفكير، لم يزل المسلمون يحلمون بالمستبد العادل حتى لو اضطر إلى سوق الأمة بالسياط إلى الصراط المستقيم، رغم أن الاستبداد هو جوهر وعنصر وأس الفساد الأصلى، والنقيض المطلق لفكرة العدل. وقد يبدو ذلك مفهوما وواضحا لكن الأهم منه هو أن تظل الأمة واحدة طائعة للشريعة وهذا هو الخير المطلق وعداه ليس بهذه الأهمية حتى لو كان حقوق البشر. ورغم الحرص المعلن على منع الناس من ارتكاب الآثام بالوصاية عليهم لحرمانهم من حرية ارتكاب الإثم، فإن هؤلاء الفقهاء يعيشون ويعملون ويتقاضون رواتبهم فى دول إسلامية هى شر دول الأرض من حيث انتشار الفساد وانتهاك حقوق البشر ومرتع عظيم لكل إثم ممكن. لذلك لم ير (أبو الأعلى المورودى) أى غضاضة فى وصف الدولة الإسلامية المرجوة بقوله: "وأسلوب هذه الدولة كونى شامل محيط بكل الميادين.. لأنها تسعى لتشكيل كل جوانب الحياة بقيمها.. وإذا نظرنا إليها بهذا المنظار تكون أشبه بالدول الفاشية والبلشفية/ كتاب القانون والدستور الإسلامى/ لاهور/ صـ١٤٠".

... وخير الكلام ماقل ودل!!

المعنى، والمراد، تأسيسا على ما سلف، أنه ليس من الضرورى أن نجد فى حقيبة الإسلام كل مطاليبنا مع دوران الأزمنة وتفاوت ألوان المطاليب، وأن علينا أن نعترف بهدوء وببساطة أن الدنيا فى تغير دائب لا يتوقف، وأن ما بيدنا من نصوص واجتهادات تبدو غير كافية لمواجهة ما لحق وجه الدنيا والإنسانية من تغير وتطور منذ زمن الدعوة وحتى اليوم.. وأنهم كانوا ناسا ونحن ناسا آخرين، وأنه كان لهم نوع من الحياة والمشاكل والحلول تباين حياتنا ومشاكلنا والحلول المطلوبة اليوم. وأن الديمقراطية هدف عظيم حتى لو خالف بعض ما فهمنا من ديننا، وأن الأمر لا يحتاج استبدالا للمصطلحات المعاصرة بمصطلحات تلبس العمامة أو تطلق اللحية من باب الحفاظ على الشكل ليس أكثر، فهذه عادات خداعية للذات وللآخر لا مفر من كشفها والتخلص منها، ولذلك لا يمكن أن تتفق المفاهيم الإسلامية كالشورى والبيعة مع الديمقراطية، لخاصية أساسية فى الديمقراطية وهى أنها ليست منحة ملكية ولا عطية ربانية، إنما هى تؤخذ أخذا، وإلا ما استحقت اسمها... الديمقراطية.

الدين الرسمى والإسلام الأصلى:
حول ضرورة إعادة النظر
فى المواد الدينية بالدستور

يختلف الشقيقان وهما مثل
ركبتى بعير، تقفان معا، وتقعان معا
"مثل عربي"

(١)

بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى أمريكا، ودخول الكوكب الأرضى تحولات هائلة ومتسارعة فى سعيه للحرب ضد الإرهاب، ولموقعنا الذى لا نحسد عليه اليوم ـ فيما حدث وما سوف يحدث ـ بين شعوب ودول العالم، بعدما فعل السفهاء منا، وجب علينا إعادة النظر فى كل شئوننا سياسة وثقافة وقيما، بعدما أنبتت لنا تلك الشئون إرهابا دمويا ظل يمتص كبد هذا الوطن زمنا، ثم توسع ليرتكب مجازره فى بلدان العالم القوى، لنحمل نحن وجماهيرنا البسيطة البريئة نتائج الفكر الآثم ووزر الفعل الإجرامى... ولأن الوقت لم يعد أبدا فى صالحنا على كل المستويات، فإنى أعتقد بضرورة طرح كل الأمور على مائدة بحث واضحة شفافة مهما كانت حساسة، لأن أى أمر يهون عدا مستقبل هذا الوطن الذى أصبح محل نظر على طاولة السادة الكبار فى العالم بعد جريمة القاعدة فى أمريكا. ولنبدأ على الأقل بتحاشى أى أسباب أو طوارئ قد تؤدى إلى محاولات تدخل فى بلادنا، بوقاية أسلم وأوقى من العلاج.

وربما أول ما يجب أن نلتفت إليه فى بلادنا على ضوء خريطة المبادئ العالمية الحقوقية المعلنة، هو أننا دولة متعددة الأديان والمذاهب والثقافات والعروق، ففينا العرق الحامى المصرى الأصيل منذ فجر التاريخ يتوحد مع عروق شرق أوسطية وأوروبية عديدة فيها العرق اليافثى منذ زمن اليونان والرومان حتى الترك والألبان وفيها العرق السامى القادم من بلاد العرب، ولدينا أديان قديمة عريقة تركت عاداتها وتقاليدها فى التدين الشعبى حتى اليوم، بعد أن أفسحت الديانات القديمة المجال لديانات أحدث كاليهودية والمسيحية والإسلام، ولدينا ثقافات أبرزها الثقافة المصرية القديمة ثم الثقافة القبطية التى امتدت ما يزيد على زهاء ألف عام والثقافة العربية السائدة إلى اليوم، هذا إضافة إلى تعدد مذهبى داخل الديانات القائمة، فالمسيحية بمذاهبها الإنجيلية

والكاثوليكية والأرثوذكسية المصرية، والإسلام بقطبيه السنى والشيعى، بل وبالمذاهب داخل الأقطاب كالحنبلى والحنفى والمالكى والشافعى داخل المذهب السنى.. الخ.

وبلد يموج بهذه الثقافات وتمور فيه هذه التيارات الفكرية وتتلاقح فيه هذه العناصر البشرية، كان يفترض أن يكون هو الأغنى والأثرى فكرا وسياسة واقتصادا وعلما وحضارة، لأنه مصهر لروافد عديدة كل ما فيها يغنيه ويضيف كل منها إلى رصيده الحضارى. وقد كان كذلك حقا وصدقا، عندما كانت ساحة الفكر والضمير حرة حرية مطلقة دون قيود أو تحريمات، لأنهم أدركوا مبكرا أنها الساحة الوحيدة التى لا يمكن رقابتها. لذلك كانت ساحة الفكر والضمير والدين فى مصر القديمة ساحة مطلقة السراح، فللمواطن أن يعبد أى إله يريد من بين مئات الآلهة، أو لا يعبد إن شاء، أو أن يصرح بإلحاده بالآلهة فى وجود سدنة الآلهة والكهنة وفى حضرة الفرعون ليلقى برأيه أو يقدمه غناء فى احتفالية عظيمة كما فى أغنية العازف على الهارب الإلحادية الشهيرة. لذلك تلاقحت الأفكار وأثمرت وأنتجت وأنجزت فنونا ومعمارا وعلما وهندسة ورقيا أخلاقيا وقانونيا ندر مثيله فى زمانه. وهو ذات الأمر الذى أنجزته شعوب أخرى فى مواطن أخرى تركت مساحة الضمير والعقل مفتوحة للتعدد الحر المطلق فأنجزت حضارات ماكان يمكن إنجازها لو سيطر فيها فكر واحد ورأى واحد وضمير واحد ودين واحد. وعندما بدأ هذا الواحد فى الظهور وفرض نفسه وحده وقيمه وحده على العقل والضمير، مُنحيا ما سواه مكفرا ما عداه، بدأ انهيار تلك الحضارات واحدة فأخرى. وتهاوت جميعا لتطويها يد النسيان والإهمال. فغابت فلسفة اليونان وديمقراطيتها الأولى العظيمة وانتهت حضارة روما عندما أصبح لها دين رسمى هو المسيحية حقا مطلقا وما عداه باطل الأباطيل، وهو الأمر الذى سبقت إليه مصر عندما قرر الفرعون إخناتون وهو يحكم إمبراطورية عظمى تركها له إجداده أن يستبعد كل رأى أو فكر أو دين عدا دينه وربه الأوحد (آتون) وأغلق كل المعابد وكفر كل الآراء المخالفة، لتتمزق إمبراطوريته أثناء حياته، وتعود مصر تتكمش داخل حدودها الإقليمية عند مماته بعد أن تسبب فى انهيارها بتعصبه الأعمى لربه الأوحد ورأيه الأوحد.

أما الإمبراطورية العربية الإسلامية فقد سجلت عبر خطوها ذات الأسباب وما أدت إليه من ذات النتائج، فكان انفتاحها على التعددية الثقافية وعلى ثقافات العالم وحرية التفكير عامل إنجاز أبدعت به

وأعطت الإنسانية علما ومعرفة وتقدما. ثم تقرر قوانين الكون صدقها عندما يتم إغلاق باب الحريات بإنهاء زمن الاجتهاد بعد المتوكل العباسى، فيسيطر الدين الواحد، لا بل القطب الإسلامى السنى دون بقية الأقطاب، لا بل الرأى الواحد فى الفلسفات الكلامية ليصبح الله جسدا والقرآن أزلا غير مخلوق وفعل الإنسان جبرا مسيرا لا مخيرا، ومن يقول بغير ذلك كافر يحل دمه، فتختفى كل المدارس لتبقى أجهلها وأبعدها عن العقل وأشدها تطرفا ونصية، مما كان سببا طبيعيا لانهيار إمبراطورية العرب انهيارا كارثيا، ليتلقف بلدانها من بعد أفاقو الترك وشذاذ الآفاق من السلاجقة إلى الألبان إلى الديلم. وتستسلم الناس وتستتيم الشعوب لحكامها ما دام مسلما موحدا واحدا، ويغيب الاختلاف ولا يبقى سوى رأى واحد أوحد بينما الآخر إما داخل المعتقلات أو تم ذبح أصحابه فى الشوارع علنا. وهكذا دخلنا نفق التخلف نحو العصور الوسطى المظلمة بالواحدية المصمتة القاهرة المتسلطة، بينما كانت بلاد الغرب تغادره من الناحية الأخرى نحو النور بالتعددية والحريات وحق الاختلاف المثمر المنتج.

ونصل إلى قاع مقلب نفايات الأمم نندب حظوظنا ناسبين ما آل إليه حالنا إلى الاستعمار الأوروبى ومؤامراته علينا، رغم أنه ما كان بالإمكان استعمارنا لولا ما وصلت إليه أحوالنا من ترد، وأن الاستعمار عندما جاء إلينا كان نعمة فتحت عيوننا على فارق تخلفنا المزرى من تقدمه الهائل. ومع ذلك لم ندرك أن الاستعمار الحقيقى الذى دمرنا ونهشنا كان من داخلنا، كان هو الرأى الواحد والدين الواحد والسيد الواحد والفكر الواحد والسلطان الواحد كله فى واحد.

ومع التطور العظيم على مستوى العلم والحضارة فى دول العالم، حدث أيضا تطور على مستوى القيم الإنسانية الحقوقية أرسى نهائيا حقوق الرأى وحقوق حرية الاعتقاد. وهى الحريات التى أصبحت مطلبا عالميا بترسيخها عبر الأمم المتحدة فى مواثيق دولية، وهى أيضا التى أصبحت تقف وراء أى احتمالات لأى تدخل أجنبى فى شئون الدول الداخلية ضمن خطة الحملة على الإرهاب الدولى. ولأن مصر كما قلنا بلد متعدد الثقافات والديانات والعناصر، فإن استمرار الأوضاع على ما هى عليه سيكون مدخلا سهلا لكل تدخل خارجى ممكن، لأن أوضاعنا تفرض دوما رأيا واحدا ودينا واحدا أو ثقافة واحدة على بقية أديان وآراء وثقافات المواطنين، وهو ما كان سببا فيما نحن فيه من تخلف عظيم على كل المستويات، وسيكون سببا لكل كوارث محتملة آتية إن لم نسرع بإصلاح بيتنا من الداخل.

وأعتقد أن أجلى صور الرأى الواحد ظهورا وفداحة أمام العالم هى تلك المواد الصدر فى دستورنا والتى تقول: إن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام وإن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع. وهو نص دستورى ليس هناك ما هو أجلى منه بيانا وسطوعا عندما تتطلب الظروف دليلا لمحاكمتنا أمام الضمير العالمى الذى يبحث الآن بأساطيله وطائراته وأقماره الصناعية ومعاهد أبحاثه بين ذرات رمال الأرض عن كل ما يحتاج تصحيحا أو ربما إزالة لارتباطه فكرا أو رأيا بما هو ضد حقوق الإنسان التى أصبحت الحجة الأولى للمعركة الدولية ضد الإرهاب.

وتعالوا نقف مع هذه المواد الدستورية نحاول أن نقرأها بعيون الآخرين، أو بالأحرى بعيون محايدة تماما.

والملحوظة الأولى بهذا الشأن أن الدولة ليست شخصا ماديا بقدر ما هى اعتبار معنوى، لذلك يصبح القول إن للدولة دينا قولا غريبا غير مفهوم فى ظاهره، ويستتبع البحث عن أغراضه المكنية والمستبطنة، فهو وإن كان يشبه القول إن المشروب الغازى الفلانى هو الراعى الرسمى للمباراة الكروية الفلانية، فإن المباراة لا تتم فعلا برعاية هذا المشروب والقصد تجارى بحت لا يحتاج بحثا وراء معناه، أما القول إن للدولة دينا رسميا فهو ليس إعلانا تجاريا ولا لمجرد تعليق اللافتات المميزة الواسمة فنحن لسنا محلا تجاريا ولا ملعبا كرويا، لذلك سيقف الدارس مع مواد الدستور فاحصا لا يفترض أبدا حسن نية واضع هذه البنود فهذا أمر لا مجال له فى دساتير الأمم التى يجب أن تكون لغتها واضحة قاطعة جامعة مانعة، ظاهرها هو باطنها لا تحتمل أكثر من تأويل أو فهم، ولن يكون هناك مجال للقول إن هناك بنودا قد تم وضعها لأسباب وظروف صاحبت زمن وضعها، كانتشار التيار الإسلامى السياسى فى الشارع المصرى، وأن تلك النصوص قد وضعت ثم طورتِ (كما فى نص الشريعة من "مصدر" إلى "المصدر") إرضاء لتيار شعبى غير رشيد منعا للفتنة وللحفاظ على تماسك الوطن. لا مجال لهذا القول لأنه لو كانت تلك أسبابا حقيقية وراءها فلماذا ظلت البنود قائمة حتى الآن نقدم لها حججا مضت وأسبابا انتهت؟!

ولا شك أن الفاحص لهذه المواد الدستورية التى تقول إن للدولة دينا بذاته وعينه هو دين الدولة الرسمى، سيفهم أن فى هذا البلد أديانا أخرى غير الإسلام يدين بها مواطنون غير مسلمين، ثم لابد أن يستنتج أن الدولة لا تعترف بأديان أخرى لأبنائها لأنها لا تعتبرها رسمية، فالدولة هنا تنفى جزءا من مواطنيها ليس لتقصيرهم فى المواطنة إنما بسبب

عقيدتهم، وأنهم منبوذون بسبب ذلك من اعتراف الدولة بهم مواطنين رسميين!!

وهكذا سنجد أن دستور الوطن يعلن للناس داخل الوطن، وللعالم الذى يؤمن بحقوق متساوية لأفراده بغض النظر عن لون أو جنس أو عقيدة، أنه دستور يفرق ويميز رسميا وعلنيا بين أبناء بلاده ويصنفهم درجات فى المواطنة حسب عقائدهم وليس حسب ولائهم وجذورهم الوطنية، عبر امتدادهم التاريخى فى عمق هذا الوطن الطبوتاريخى.

ثم إنه دستور يعلن انحيازه السافر لبعض المواطنين دون البعض الآخر انحيازا لعقيدة هؤلاء ضد أولئك، وهو ما يعنى أن الدولة تعلن بوضوح حمايتها ورعايتها لدين قسم من رعاياها، وتخلع مظلتها عن دين القسم الآخر بانحياز طائفى يترتب عليه بالضرورة عدم المساواة أو العدالة فى ترك كل دين يعمل ويظهر أو لا يظهر بقواه الذاتية، كما لابد سيترتب عليه ـ وهنا الأخطر ـ عدم المساواة بين الرعية فى الحقوق بعد أن تم سلبهم أول حقوقهم (حق الاعتقاد)، وما ترتب عليه من حرمانهم (حق المواطنة الرسمى). لأنه فى البداية وفى النهاية لن تجد تفسيرا آخر لهذه النصوص الدستورية العلنية سوى كونها قرارا رسميا من الدولة بنفى بعض مواطنى الدولة من المواطنة لأنهم لا يدينون بدين الدولة الرسمى، وأن الدولة تخلع عنهم رعايتها حتى يفيئوا إلى دينها الرسمى ويدينوا به، فهو قهر رسمى علنى لإجبار مواطنين على ترك عقيدتهم إلى عقيدة أخرى حتى يحوزوا المواطنة والرعاية الرسمية وضمان حقوقهم القانونية، وهو ما يشبه زمن الاحتلال الأموى وفرض العربية لغة رسمية بالدواوين، وهو ما انتهى باللغة القبطية وعاء ثقافة المصريين حينذاك إلى التلاشى والانقراض.

هذه قراءة أولية للبنود الدينية فى دستورنا وما تحتمله من معان فى زمن لم يعد يحتمل ذلك.. ومازالت لتلك القراءة بقية، سنجد فيها تلك المواد لا تنفى فقط غير المسلمين، بل وكثيرا من المسلمين أيضا.

(٢)

نتابع هنا تأمل المواد الدينية بالدستور المصرى التى تقول: إن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام وإن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، نحاول استقراء ما بين سطورها وحروفها من معان مكنية، وما تحتمله من معان وتفاسير، وما يستتبع ذلك من نتائج وآثار فى واقع المجتمع المصرى وأنظمته. والملحظ الهام هنا أنه ليس الدستور المصرى وحده هو ما يتميز بتلك اللافتة الطائفية، بل إن جميع الدول العربية قد حذت حذونا ووسمت نفسها بذات الإعلان الطائفى فى دساتيرها، عدا لبنان الذى وعى حرياته الديمقراطية مبكرا ودفع ثمنها غاليا ولم يزل، لوجوده فى وسط ومحيط مباين، وأيضا عدا السعودية فدستورها القرآن (لا تفهم كيف؟!)، كذلك ليبيا لأنها جماهيرية لا دستورية.

ورغم الدقة المتناهية المفترضة فى الدساتير بحيث تكون لغتها وتعريفاتها حاسمة قاطعة محددة جامعة مانعة تامة، فإن المواد الدينية فى الدستور المصرى تفتقد بالتمام والكمال لهذه المواصفات، فهى تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، دون تحديد أى إسلام بالضبط يقصدون؟.. وهو الأمر الذى يحيل إلى العقلية التى وقفت وراء وضع هذه المادة الدستورية، والتى يتضح من صياغتها أنها عقلية أحادية فاشية طائفية عنصرية لا ترى المختلف ولا تعترف بوجوده، كما لو كان هناك إسلام واحد معلوم للجميع، والأمر ليس كذلك، وهو ما يعنى أن تلك العقلية لا ترى هناك إسلاما غير إسلامها هى الذى لا يحتاج تعريفا وهو الذى يجب أن يسود بسيادة طائفته المذهبية، وتكفى الإشارة إليه بالإسلام فقط لأن ماعداه لا يمكن أن يكون إسلاما. هو الصحيح فى حال ظهور أى اختلافات أو ألوان أخرى للإسلام. إسلام واحد، وحيد، أحد، هو الصح المطلق، وهو السيد المطلق، تكفى الإشارة إليه بكلمة الإسلام فقط دون أى ملحقات تحديدية.

KMH

وهو الأمر الذى يستبطن طائفية من لون شديد التطرف، طائفية داخلية تستبعد أى إسلام غير الإسلام المعلن دينا رسميا، طائفية أنكى وأمر من نفى غير المسلمين من المواطنة، طائفية تنفى كل من تمذهب بغير إسلام الدولة الرسمى. وهو ما نجد صداه فى المطاردات الأمنية والمحاكمات لمن قال داخل الإسلام برأى مختلف، كما حدث مع كثير من المفكرين المسلمين، أو للمذاهب غير السنية كالشيعة الاثنى عشرية واعتقالهم فى أكثر من مناسبة، ناهيك عن تجريم ألوان أخرى كالبهائية والقاديانية وإنكار إسلامها عليها رغم اعتقاد أصحابها أنهم على إسلام سليم، وجريمة أصحاب هذه الألوان العقدية أنهم خرجوا على الإسلام الرسمى للدولة.

ولا تقف خطورة المواد الدينية فى الدستور عند هذه المعانى وهى كافية لإعادة النظر الفورى بشأنها، ولا فى إعلانها للطائفية المميزة بين المواطنين بإعلان رسمى فى عالم وفى زمن أصبح يعتبر ذلك اعتداء صارخا على حقوق الناس الشخصية، وضغطا على الضمير الإنسانى، ولونا شديد الفجاجة من التخلف فى الميدان الحقوقى الذى تقاس به حضارات الأمم، ووصاية بغيضة على أرواح الناس... لا تقف هذه المواد عند ذلك بل تتعداه إلى التطبيق العملى الفعلى لبنود الدستور، وتستخدم لسلب المواطن حقوقه بل وأحيانا تدميره بحجج قانونية وتحت لافتات تشريعية، وهو ما يحدث ويتكرر بتفعيل تلك المواد عند حدوث أى لون من ألوان الصراع الفكرى أو الاختلاف فى الرأى أو القول، أو عند أى لون من ألوان الحراك الاجتماعى، مما يعنى أن هذه المواد تصادر مقدما حقوق الإنسان التأسيسية: حق الاعتقاد وحق الرأى والقول معا ومقدما.

وأقرب مثال إلى الذاكرة ما حدث للكاتب الدكتور نصر حامد أبوزيد، الذى صدر بشأنه حكم يفرقه عن زوجته لغاية أسوأ من الوسيلة، وهى إثبات ردته عن الإسلام حيث تم تفريقه عن زوجته احتسابا لإسلامها ووجوب تفريقها عن زوج غير مسلم، فى التفاف قانونى دائرى يأخذ مقدماته من نتائجه وبالعكس. للوصول إلى الغرض وهو إعلان ردة الرجل عن الإسلام بوثيقة مدموغة بخاتم الدولة الرسمى وبحكم قانونى قضائى!! ولا ننسى أبدا أن القاضى قد أقام حيثيات الإدانة على بنود وأصول وثوابت من آيات قرآنية وتفاسير وأحاديث نبوية وآراء فقهية، مع تفسيره الخاص لهذه الأصول والثوابت واختياره تفسيرا دون تفسير وحديث دون حديث ورأى فقهى دون آراء، فى وثيقة قانونية لا علاقة لها بالقانون المعمول به فى محاكمنا المدنية، أو المفترض أنها كذلك. معلنا أنه

يملك كل الحق فى المحاكمة ببنود الإسلام لا القانون، لأن الدستور قد أعطاه هذا الحق.

وقد كان لكاتب هذه السطور شرف الرد الفقهى العقدى الإسلامى من بطون تراثنا وأمهات مصادرنا على حيثيات إدانة الدكتور أبوزيد فى دراسة مطولة موثقة بناء على طلب مكتب المحامية الأستاذة منى ذو الفقار. ورغم أنه قد تم إيقاف تنفيذ حكم التفريق بحكم جديد، فإن الحكم ذاته لم يلحقه الإلغاء وظل سابقة قانونية قائمة باقية بوجه أى خلاف فى الرأى داخل الإسلام ذاته، وصالحة للاستخدام إزاء أى حالات مشابهة مستجدة. وهو ما يعنى أنه فى ميدان العقيدة يمكنك أن تجد الحجة ونقيضها، لأن الأمر فى النهاية هو اختلاف فى الرأى والفهم والتفسير، لأن نصوص الدين لا تنطق بذاتها، بل تحتاج لمن يفهمها ويطبقها من البشر، وهنا لابد أن يظهر الخلاف، وهو الأمر الطبيعى السهل البسيط المفهوم. لكن عندما نحول الأمر إلى قاعدة دستورية، وهو شأن خلافى بالكامل، فإن أى خلاف سيصبح جريمة، وهو ما يعنى تكميم الأفواه وإخراس الألسن وإسكات صوت العقل وإخماد الرأى وبسط القهر على الضمير. هذا ناهيك عن الاحتمال الأكيد بفساد الأحكام التى تصدر على أساس دينى مساحته الضمير واختلاف الفهم بين الناس. ولا يبقى لحسم رأى دون رأى آخر سوى لمن بيده سلطة القرار والتنفيذ، فيتحول الأمر من منطق الحق إلى منطق القوة لتصبح هى الحق مطلقا لأنها القادرة على التقرير والفرض والتنفيذ. لأنه فى ميدان الاعتقاد لا يمكن التيقن أن رأيا أو فهما بعينه قد أصاب كبد الحقيقة، أو أنه حقق مراد الله من نصوصه، أو أنه اطلع وحده دون الناس على المقصد الإلهى الدقيق، وتوحد بالإرادة الإلهية العلية، وهو كله ليس سوى باطل الأباطيل، ولا يدعيه إلا الأفاقون والفاسدون والمنتفعون والمتاجرون بأرواح الناس وبالدين.

والأمثلة كثيرة على استخدام مواد الدستور الدينية فى معارك انتهازية ضد العقل وضد الحرية، واستخدامها سلاحا مرجعيا بيد البعض، فقد كانت هذه المواد حجة فى محاكمة كاتب هذه السطور أمام محاكم أمن الدولة ومحكمة شمال القاهرة فى محاكمة مشهورة مشهودة على أحد كتبه. كذلك تفصح هذه المواد عن قدرتها على تفعيل نفسها لتؤدى إلى مظالم فادحة فى محاكمات دون تمر أن يلتفت إليها أحد أو يهتم بها أحد رغم ما فيها من افتئات على العدل مع كثير من الظلم، خاصة فى القضايا التى يكون فيها أحد الطرفين مسلما سنيا والآخر غير سنى، أو يكون أحد الطرفين مسلما والآخر غير مسلم، وبالذات فى

قوانين الأحوال الشخصية، حيث تهدر هناك مواد القانون المدنى لصالح الشريعة ومواد الدستور الدينية، ومعها تهدر حقوق المواطنين باسم الدين الرسمى والإسلام الأصلى.

انظر معى (مثلا) الشيخ محمد حبش عضو لجنة الإفتاء فى ١٩٩٩/٣/٣٠ فى صحيفة عقيدتى قائلا: "إن الأولاد يتبعون خير الأبوين دينا كما هو مقرر شرعا، فإذا كانت الزوجة مسلمة ولا تعرف شيئا عن زوجها وظهر أنه بهائى كان الأولاد تابعين لأمهم". الشيخ حبش هنا يقرر فورا أن الإسلام هو خير الأديان إزاء قضية تختلف فيها الحالة المذهبية للأم السنية عن الأب البهائى، والإسلام عنده هو السنى أما البهائية فهى مذهب غير إسلامى رغم أن أصحابه يقولون إنهم مسلمون، ورغم أن الأطفال قد بلغوا مبلغ حضانة الأب فإن الفتوى حرمته منهم وأعطتهم للأم، لأنها صاحبة خير الدينين من وجهة نظر المفتى. هى وجهة نظر لكنها لا تقوم على عدل قدر ما تقوم على الفرض القهرى والقسرى بمنطق قوة المبدأ أو المذهب أو الدين السيد السائد الرسمى.

وفى أحكام مشابهة انتهى القاضى إلى أن المسلم هو الشخص الشريف وغير المسلم يفتقر إلى الشرف، وذلك فى قضية إنهاء حضانة أم قبطية لابنها عندما أسلم زوجها. وفى حكم آخر تم إلغاء وصاية أب قبطى على ولديه عندما أسلمت الأم، وجاء فى قول المحكمة: "يتعين أن يتبع الأولاد الدين الأصلح"، والغريب أن تقرر المحكمة نفسها ما هو الدين الأصلح فى نظرها بقولها "والإسلام هو أصلح الأديان". انظر نماذج تلك القضايا ٥٣/٢٤٧٣ السيدة زينب، ٦١/١٧ استئناف اسكندرية، ٥٨/٤٦٢ محكمة اسكندرية الابتدائية. هذه فقط أمثلة.. ومجرد نماذج سريعة، توضح كيف وضعت مواد الدستور الدينية أسسا تشريعية لمعاناة مواطنين بسبب عقائدهم، ومحاكمة مفكرين، وسجن أصحاب رأى، ونفى كتاب من بلادهم، وتفريق آخرين عن زوجاتهم، بسبب اختلاف فى فهم النص الدينى أدى لاستبعادهم من حظيرته ومحاكمتهم بمروقهم عن دين الدولة الرسمى وإسلامها الأصلى.

.. ومازال لنا مع مواد الدستور الدينية حديث وقول.. هو ضرورة لازمة، ومناقشة مطلوبة وضرورية، لصلاح أحوالنا بأيدينا قبل أن تصلحها لنا يدا العم سام.

(٣)

إذا كان تعريف الفساد السياسى أو الإدارى الاقتصادى بأنه عملية تحويل العام لصالح الخاص، فإن ذلك يعنى أن الطائفية هى المؤسسة الأم للفساد وتشريعه. لذلك لا يحرص على تأكيد الطائفية فى المجتمع ويصر عليها سوى المستفيدين من الفساد واستمراره ينخر فى المجتمع والدولة. وإعمالا لذلك تصبح إعادة النظر فى المواد الدينية بالدستور المكرسة للطائفية بإعطاء الدولة دينا رسميا وشريعة دينية مصدرا للتشريع القانونى، مطلبا ضروريا وأساسيا للقضاء على مفرزة الفساد الأولى بالوطن... (الطائفية).

هذا إضافة إلى ملحظ بالغ الأهمية، وهو أن تلك المواد الصدر بالدستور تتناقض وتتعارض مع مواد أخرى بذات الدستور تؤكد المساواة بين المواطنين فى الحقوق بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة، فالمواد الدينية تفرق وتصنف وتمايز بين المواطنين على أساس الدين الرسمى المعترف به، وتستبعد أديانا أخرى للمواطنين، مع أصحابها، بينما بقية المواد الحقوقية تؤكد المساواة التامة بينهم دون اعتبار لعقائدهم. ومثل ذلك التناقض فى دستور دولة كبيرة مثل مصر، شأن معيب، فهو تناقض منكور مستنكر يهز القيمة العليا لدستور البلاد وينتقض منها. هذا إضافة إلى تناقض مواد الدستور الدينية مع ما تعهدت به مصر الدولة ووقعت الالتزام به فى ميثاق شرف دولى أمام كل الدنيا، أقصد العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية الذى ينص فى مادته الثانية على "أن تتعهد كل دولة طرف فى هذا العقد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين فى إقليمها والداخلين فى ولايتها دو،ن تمييز بسبب اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسيا أو غير سياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. وتتعهد كل دولة طرف فى هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا

إعمال الحقوق المعترف بها فى هذا العهد، بأن تتخذ طبقا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد ما يكون ضروريا لهذه الأعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية".

ثم هناك تناقض تأسيسى ثالث بين تلك المواد الطائفية التمييزية بالدستور وبين المعلن المفترض أن مصر دولة مؤسسات ديمقراطية، وأساس المبدأ الديمقراطى الأول هو المساواة التامة بين المواطنين، فما بالنا بحق المواطنة الذى ينفيه دستورنا عن بعضنا لأنهم من غير أتباع الدين الرسمى؟ والمضحك المبكى أن تحوز إسرائيل اعتراف الدولة المصرية بدولتها والتطبيع معها بينما ملايين المواطنين المصريين تحول مواد الدستور الطائفية دون الاعتراف بهم على سواء مع بقية المواطنين، مما يضع حائلا دون تطبيع عناصر المجتمع وبعضه بعضا.

ثم هناك رابعة الأثافى (مزايدة على الأثافى الثلاث) عندما يحدث خلاف سياسى أو فكرى داخل الوطن، فبدلا من أن يحسمه لصالحه صاحب الحجة الأقوى والأكثر تعبيرا عن مصالح الوطن والناس، فإن أصحاب الحجة الأضعف والأكثر تعبيرا عن مصالحهم أو مصالح طائفتهم لا مصالح الناس، هم من يتمكنون من حسم الخلاف لصالحهم، برفع مواد الدستور الطائفية فى وجه الخصوم كحجة تشكك فى ولائهم للوطن كنتيجة لعدم ولائهم للدستور. وللتوضيح والشرح أضرب هنا مثلا تفسيريا من كتاب الأستاذ فهمى هويدى (المفترون) الذى كرسه للرد على العلمانيين الذين هم فى رأيه (المفترون)، سنجد الأستاذ هويدى قد استخدم مواد الدستور الطائفية كحجة فى وجه من احتسبهم علمانيين حسب فهمه للعلمانية أكثر من ست مرات (صـ٣١، ٢٧٢، ٦٦، ٧١، ١٠٨، ١١٥)، ونموذجا لذلك قوله "إنهم يدافعون عن أحكام الدستور والقانون التى تنص على كفالة حرية الاعتقاد والتفكير وهو موقف نقدره ونحترمه. لكننا نذكرهم بأن هناك مقومات أساسية للمجتمع ونظاما عاما مقررا فى الدستور يثبت بجلاء أن للدولة دينا رسميا هو الإسلام، ومن ثم فإن كل ممارسة يجب أن تحترم دين الدولة احتراما للنظام العام للمجتمع/ صـ٣١".

وهكذا فإن السيد هويدى يدرك بوضوح مدى التناقض بين مواد الدستور، ثم يستثمر هذا التناقض فيضع فى مواجهة المطالبين بتفعيل مواد الحريات مادة أن الدين الرسمى للدولة هو الإسلام، وهو ما يعنى من وجهة نظره المبطنة أن الإسلام دين لا يرضى بحرية الاعتقاد، لذلك يجعل الدستور كله ونظام المجتمع كله ليس قائما على مبادئ تلك الحريات الدستورية كما هو مفترض فى دساتير الدنيا ومعنى الدستور والقانون المدنى ذاته، بل يجعل كل

النظام العام قائما على المواد الطائفية الدينية بالدستور، وأنها وحدها كفيلة بإسكات أى نصوص أخرى بالدستور بل وإلغائها ومسحها مسحا ليس لأن الإسلام ضد تلك الحريات مطلقا بل حسب فهمه هو للإسلام. وهو الأمر الذى نكرر بشأنه ونزيد أن الدين قابل لتعدد أفهام البشر من حوله وأن تفعيله فى النهاية سيكون بفهم البشر ويد البشر ومصالح البشر، لذلك فإن وضعه كمصدر دستورى أو قانونى سيسمح دوما بسقوطه بأيدى أصحاب المصالح ضد مصالح الوطن والناس لأنه لا يفعل بذاته ولا بتدخل ربانى بل بالناس ومصالح الناس ومكان الناس فى سلم السلطة ومواضع القرار.

وإعمالا لفهم السيد (هويدى) للإسلام وهو فى ذلك ليس فريدا فهو فرد فى جوقة وبطانة تاريخية - فإنه يسحب الشرعية والمواطنة عن مواطنين يعتمدون حرية الاعتقاد حقا للجميع أساسا لكل الحريات، ويسمهم لهذا السبب بأنهم "علمانيون" مستثمرا شائعات جماعته ضد العلمانية ليكررها كما لو كانت قد أصبحت حقائق للقول إن العلمانية خصيمة للدين.. أى دين.. أى هى الإلحاد صافيا. ولا تفهم كيف تكون حرية الاعتقاد ضد أى دين أو أى اعتقاد؟ اللهم إلا بنظر الدين الديكتاتور الذى لا يقبل بغير ذاته دينا للناس، أو الدين الضعيف الذى يخشى مبدأ حرية الاعتقاد العلمانى خشية وضع حرية اختيار الدين بيد العباد ليختاروا بينه وبين غيره!! وبينما نحن نظن أن الإسلام ليس (كذلك) فإن كلام السيد هويدى يفصح عن يقينه أن الإسلام هو (ذلك) نفسه، وهو ما ينضح فصيحا فى قوله السالف مدعوما باستطراده: "وإذا كان لكل نظام أساسه الذى ارتضته الأمة وأثبتته فى دستورها، فمن حق النظام أن يمنع هدم ذلك الأساس.. إن كل تيار سياسى يحترم عقيدة الأمة ويلتزم بنصوص الدستور المعبرة عن ذلك، يصبح من حقه أن يكتسب الشرعية.. أما أهل التطرف العلمانى المخاصمون للدين فلا مكان لهم فى إطار الشرعية/ صـ٢٧٢".

إن هذا السيد يمتلك قدرا من الاجتراء على سلامة المفاهيم، هو اجتراء معتاد عند فريقه، لكن أن يصل إلى جعل ديانة قسم من المواطنين هى أساس النظام الذى ارتضته الأمة دستوريا، رغم أنها عقيدة ودين وليس نظاما صالحا لجميع المواطنين، فهو ما كان ممكنا لولا تجمل الدستور بهذه المواد الطائفية إرضاء لتيار غير رشيد، وضد كل المصطلحات والمفاهيم السياسية. بل إنه يرفع تلك المواد فى وجه أنصار الحريات الدستورية وضد الحريات الدستورية باسم الدستور، وهو يعلم حجم ما يرتكب من مغالطة واجتراء وذلك بفضل مواد الدستور الطائفية، ولنا أن نلاحظ أن السيد هويدى لا يجعل الأصل فى الدستور هو تأسيس

حريات المواطنين وضمانها بل يجعل الأصل هو عقيدة بعض المواطنين. ولا تفهم لماذا نضع إذن دستورا بالأساس إذا كان الإسلام هو أساس النظام السياسى والتشريعى للدستور وأى مواد أخرى بالدستور لا تتفق وهذا الأساس هى مواد غير شرعية؟ ولماذا لا نقول بقول جماعة الإخوان: القرآن دستورنا وننهى الإشكال ووجع الدماغ؟

وحتى لا نقفز على كلام السيد هويدى لابد أن نوضح أنه ضمن الفريق المتأسلم الذى يعلن إيمانه بالمبدأ الديمقراطى بينما يرفض فى الوقت ذاته أساس الديمقراطية التحتى ودونه لا ديمقراطية ألا وهو العلمانية، فالديمقراطية ليست مجرد صندوق انتخابات يتحايلون للوصول عبرها إلى سدة السلطة وبعدها يكون لكل مقام مقال، إنما للديمقراطية أسسها وجذورها ودونها تصبح وسيلة لأبشع ألوان الديكتاتورية وممرا للنازية والفاشية إلى سدة الحكم. وأبرز تلك الأسس هى أن البشر هم من يشرعون لأنفسهم حسب ظروف زمانهم ومصالحهم ولا يتلقون شرائع سماوية جاهزة لتطبيقها على واقع زمن مختلف عن زمانها ومباين لظروفهم بل مناقض لمصالحهم. وأن حرية الاعتقاد حق مقدس مطلق، سواء بالانتقال من دين إلى دين، أو بالانضواء إلى فكرة عقدية جديدة مبتدعة، أو حتى بعدم الاعتقاد فى هذا أو ذاك، ودون هذا الحق لا يمكن الحديث عن حريات، لأن حق سلطان الإنسان على ضميره دون قهر خارجى أو قسر من أى لون كان فهو مساحة الحرية الشخصية المطلقة. كذلك حق المساواة بين جميع المواطنين فى الحقوق بغض النظر عن اللون أو الاعتقاد أو الجنس، وهو ما يعنى أهلية كاملة للمرأة مع الرجل سواء فى الشهادة أو المواريث أو تولى الولايات العامة بألوانها أو كل ما يتعلق بتمامية الخلقه وعدم النقص الذى يلاحقها فى مأثورنا، كذلك لا يصبح هناك قبطى ذمى وسيد مسلم لأن الكل فى المواطنة سواء. هذه الأسس هى أهم أعمدة العلمانية التى هى الأساس التحتى للديمقراطية، لذلك فإن المهمة الأولى للعلمانية هى فصل الدين، أى دين عن نظام المجتمع السياسى حتى يبقى هذا النظام ميدانا بشريا بحتا، تتصارع فيه برامجهم الاجتماعية والاقتصادية دون أن يكون لطائفة منهم الحق فى الزعم أنها تمثل وجهة نظر الإله. وبذلك فإن العلمانية تترفع بالإله وتتنزه به عن عملية تشغيله عند كل طائفة ليؤكد لها وجهة نظرها أمام جماهير المؤمنين من بسطاء الأتقياء المضحوك على ذقونهم دوما والمستثمرين ضد أنفسهم بالدين وبالله دوما. فالعلمنة تحرر الدين من الانتهازيين والمستثمرين وتحرر العباد من استثمارهم باسم الدين، وتحرر نصوص الدين من رجال الدين المحترفين والكتاب والمؤلفين باسمه

الذين يتصورون أن كتاباتهم هى ما جعل عبادة الله فى الأرض ممكنة، يرحلون من النقيض إلى النقيض ويركبون كل وعر ممكن حتى أصبحت بيوتهم من زجاج، بل تحولوا هم برصيد ما كتبوا إلى رجال من زجاج. ومع ذلك ولشديد الغرابة يستمرون غير عابئين ما داموا يلتحفون عباءة الله والدين ويصبح كل قول عندهم جائزا وممكنا، فركبوا أعناق العباد ودمروا البلاد ونشروا فيها الفساد حتى تلطخت أيدى السفهاء منهم بدماء الشعوب الحرة المنتجة فى سبتمبر ٢٠٠١ فأزفت عليهم الآزفة ما لها من كاشفة.

ومن ثم فإن العلمانية تمكن النظام الديمقراطى من فضح أى أيديولوجيا تزعم القداسة وتدعى العصمة، حتى يستعيد الناس سلطانهم على أنفسهم الذى هو أساس الديمقراطية الأول. ومن هنا لا يمكننا أن نفهم عداء الكهنة وأصحاب الأقلام الكهانية للعلمنة إلا لأن تلك المعانى التأسيسية تهز عروشهم ومصالحهم... وما أشد افتضاحهم بلسانهم وهم يطلبون ديمقراطية منزوعة من جذورها العلمانية فى فضيحة كاملة المواصفات، مع اتهام العلمانية بكل التهم الممكنة وأهمها العداء للدين، تلك التهمة التاريخية التى كانت دوما سلاح الفاشية فى استثمار تعصب جماهير البسطاء للدين ضد مصالحهم..

وما زال للحديث بقية..

(٤)

مرة أخرى نعود لنسأل: أى إسلام تقصده مواد الدستور؟ وما هو الإسلام الواحد الأصلى الذى يتطابق مع الإسلام المعلن كدين رسمى؟ وهل هناك إسلام أصلى يجب علينا العودة إليه بعد طول بعاد بحسبانه الكمال التام المطلوب لخلاص الأمة والعباد؟

سيجيبنا هنا أحد البارزين فى قيادات تنظيم القاعدة (أبو حفص الموريتانى) أنه الإسلام الذى طبقته طالبان فى بلاد الأفغان، وأنه كان النظام الوحيد الذى يستحق اسم الإسلام (الجزيرة فى ٢٠٠١/١١/٣٠). ولا تفهم إذا كان ذلك حقا فلماذا تخلى عنهم رب السماء؟ أو بمنطقهم لماذا سلط عليهم الأمريكان وهو ناصر دينه إن كان حقا ما يزعمون؟ لذلك لا يرى الدكتور عبدالله التركى أمين عام رابطة العالم الإسلامى رأى أبو حفص الموريتانى، لأن الإسلام الحقيقى الأصلى إنما هو المطبق فى العربية السعودية (الجزيرة فى ٢٠٠١/١١/٢٥). ورجال الأزهر يعلنون فى كل مناسبة أنهم المعبرون عن الإسلام الحقيقى الأصلى، بل يصل الأمر ببعضهم لاحتساب الأزهر هو الإسلام نفسه وأن من انتقده فقد خرج على الإسلام، وهو ما عبر عنه الشيخ عبدالصبور شاهين فى لقاء معى ببرنامج مواجهة بقناة (أبوظبى) الفضائية. وجميع الدول العربية والإسلامية تعلن الأنظمة الحاكمة فيها بكل ثقة أن إسلامها الرسمى الدستورى الصحيح الأصلى المطبق فعلا بعد قول، وينفى الإرهابيون الإسلام الأصلى عن الجميع وينسبونه لأنفسهم. ورغم ذلك فما أبعد المسافات بين الإسلامات فى هذه الأنظمة والدول والتنظيمات وما أبعد القول المعلن عن الواقع السافر. مما يشير إلى خلل أصيل فى حكاية الدين الرسمى والإسلام الأصلى، ويطرح السؤال نفسه: هل ثمة ما يمكن تسميته إسلاما صحيحا مطلقا أصليا؟ وإذا كان ذلك كذلك فلماذا إذن كل هذا الاختلاف والتناقض؟

يبـدو لنا أن الحـديث عن إسـلام حـقـيـقى أصلى إنما يندرج ضـمن خطابنا المخادع المخاتل الكاذب حتى على الذات، لأنه لو كان هناك إسلام واحد تتطابق كل العقول فى فهمه، ما أفرز هذا الإسلام ذاته فرقا وشيعا ونحلا وطوائف ترى كل منها نفسها على الإسلام الصحيح وتنبذ ما عداها من فرق، وتكفرها وترفضها بوصفها بدعة وضلالة، وتحتسب ذاتها الفرقة الوحيدة الناجية دون سواها، الناطقة بصحيح الإسلام الأصلى، الأمينة على الإسلام والحارسة له، ومن ثم تطالب الناس باتباعها لأنها الضامنة لهم الخلاص الصادق، والنعيم عند أنهار الفراديس، والتلذذ بفض الأبكار على شطئان الأنهار فى ضيافة الجبار (بتعبير الإمام النسفى).

حتى على مستوى المفكرين المنعوتين بالإسلاميين نجد ذات النغمة المخادعة فهذا الأستاذ (فهمى هويدى) فى كتابه (المفترون)، يأتى بقول الأستاذ (محمود أمين العالم): "إن الأسلمة لا تعنى أن يصبح النص الدينى من قرآن وحديث مرجعا وحيدا بذاته للسلطة والمجتمع والعلم، إذ لا سبيل إلى ذلك. إنما يتحقق ذلك بالضرورة بقراءة النص وتفهمه وتفسيره وتطبيقه وفق هذه القراءة، وهكذا لا تصبح القراءة الخاصة لدعاة الحركة الإسلامية هى المرجع الذى يحتكر تطبيق الإسلام". وبدلا من أن يتفق الأستاذ هويدى مع هذا الكلام البسيط الواضح، فإنه يختلف معه لأنه لا يقبل أى اختلاف مع لوحته الخلفية عن الإسلام الحقيقى الأصلى، فيرد قائلا: "أيهما أقرب إلى الصواب: أن نحاكم الإسلام بممارسات المنسوبين إليه فند مغه ونديته ثم نستبعده، أو أن نحاسب هؤلاء بقيم الإسلام وتعاليمه؟". ورغم أنه ليس هناك دمغ ولا إدانة ولا استبعاد للإسلام فيما قال الأستاذ (العالم)، فإن هذا الخطاب المخاتل يضع ذلك بين سطوره مستعديا المسلمين على أى قراءة تخالف السائد الخامل. وإذا سألنا الأستاذ (هويدى) عن هذا الإسلام المعيارى الذى سنحاسب به الفهم المغلوط كفهم المتطرفين المنسوبين للإسلام (بتعبيره)، فإنه يرد علينا من فوره: "إن الموقف الصحيح والفهم الصحيح للإسلام، والمصدر الأساسى الذى يرجع إليه فى تحديد موقف الإسلام هو القرآن والسنة الصحيحة/ صـ٩١".

وهكذا لا تجد بين يديك شيئا بعد أن ساق الاستاذ هويدى اتهامات كبيرة ليحدد لنا الإسلام الصحيح المعيارى بأنه "القرآن والسنة الصحيحة".. ليفسر لنا الماء بعد كلام خداعى ولغة غليظة بالماء، لأنه لا أحد يختلف على مصادر الدين المدونة، لكن المصادر شىء، وتعدد الأفهام حولها شىء آخر لا يعترف به الأستاذ فهمى لأنه فيما يبدو الفاهم الوحيد الأصلى بدوره. مع الأخذ بالحسبان أن مسألة العثور على اتفاق بين

المسلمين حول السنة النبوية الصحيحة مسألة دونها خرق القتاد، بل إن القرآن نفسه محل تفسيرات خلافية حادة تتراوح بين النقيض والنقيض بين فرق المسلمين. لأن النص لا يفعل بذاته إنما يخضع لقراءة عقول مختلفة ومفاهيم متباعدة بحسب الأوضاع الاجتماعية للقارئين، واختلاف البيئات والفروق الزمنية والمعرفية، فكل قارئ يفهم النص بإعادة تشكيله وفق الزمن الذى يعيش فيه وبحسب لغته وثقافته وانتمائه ومصالحه ورغباته ومطامعه والأيديولوجيا التى ينتمى إليها.

ويحدثنا تاريخنا عن اختلافات حادة حول القرآن ونصوصه تتعدد بعدد المدارس الكلامية من معتزلة إلى سنة إلى شيعة إلى ما تريدية إلى مجسمة إلى مشبهة إلى منزهة إلى معطلة إلى مرجئة إلى صفاتية. كذلك اختلفت المذاهب فى القراءة والفهم والتفسير والتطبيق والتأويل باختلاف المذاهب الفقهية. وفى الفقه نجد مناهج تتباعد ما بين الرأى والاجتهاد والنص والسمع والإجماع والاستحسان والاستصحاب، بل هناك إسلامات معلنة لها أتباع كثر تتباعد رؤيتها وفهمها لدرجة التناقض إزاء النص الواحد، فهناك السنى والاثنا عشرى والإسماعيلى والأباضى والزيدى، وهناك إسلام الصوفية وإسلام العوام وإسلام الخواص وإسلام الفقيه وإسلام الفيلسوف. فأى إسلام بين كل هذا يقصد نصنا الدستورى بدين الدولة الرسمى؟ وألا يعنى ذلك تعميما فضفاضا لا يليق بلغة الدساتير؟ وهل هناك إسلام واحد حقيقى أصلى يمكن الإشارة إليه وتحديده بين كل هذا الرتل الهائل المتعدد المتنافر المتحارب المكفر بعضه بعضا؟

بل إنك يمكن أن تجد عند الفرد الواحد أكثر من إسلام حسب الظروف والمواقف التى ينتقل فيها من النقيض إلى النقيض، ليقوم بتشغيل الإسلام لصالحه لنكتشف أنه يؤمن بإسلامين أو أكثر حسب الأوضاع المطلوب فيها تخديم الدين انتهازيا للمصالح والمنافع أو لحسم خلاف أو سجال. ويمثل الأستاذ (هويدى) هذه الحالة بشكل نموذجى فى كتابه المذكور، نختار من بين إسلاماته العديدة مثالا واحدا.

فى موقف سجالى استدعى من الأستاذ هويدى أن يبرز للناس لباس الاستنارة والاعتدال، قام يؤكد أن الإسلام لا يعرف أكليروسا ولا مشايخ ولا أزاهرة ولا وساطة بين العبد والرب، بل رأى أن الإسلام الحقيقى هو فى هدم سلطة رجال الدين وقلبها قلبا، مستعينا بموقف الإمام محمد عبده، وذلك فى قوله: "لقد كان محمد عبده أصدق تعبيرا عن حقيقة الإسلام حين اعتبر قلب السلطة الدينية هو أصلا من أصول الإسلام.. ولم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطانا على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه/ صـ٩٣".

لكن فى موقف سجالى آخر كان الأستاذ (هويدى) يهاجم فيه العلمانيين، نسى ما سبق وقال بذات الكتاب ووقف يدافع عن سلطة رجال الدين ضد العلمانيين الذين يستهدفون "ألا يعلو للإسلام صوت ولا تبقى لرموزه ورجاله هيبة أو كرامة.. وأن مقام أهل العلم واجب التوقير لأن العلماء هم ورثة الأنبياء". وهكذا تجد إسلامين: إسلاما لا يعترف بالسلطة الدينية بل يعتبر قلبها قلبا أصلا من أصول الدين، وإسلاما لا يعترف فقط بهذه السلطة، بل يعتبر رجالها رموزا للإسلام وأنهم ورثة الأنبياء (؟!!).

ولتأكيد موقفه يقوم الأستاذ هويدى بتخوين العلمانيين المصريين وطنيا ودينيا وعلى الطرف الآخر لا يبقى مخلصا للوطن والدين سوى الكتاب الإسلاميين ورجال الدين المحترفين، فيقول: "عندما يكون الوطن جريحا والأمة مهزومة فإن تشتت الجهد فى الصراعات الداخلية الفكرية أو العرقية أو الطائفية لا يمكن أن يوصف إلا بأنه خيانة للأمة وجناية على الوطن والأمة/ صـ١١٥". وهكذا يعيدنا الأستاذ هويدى إلى زمن "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"؟!.

ورغم أن كاتب هذه السطور يعلن بالفم المليان وكله شرف أنه علمانى حتى النخاع، فإنه لم يرتكب مرة تخوين من خالفه الرأى لأن ذلك ليس من شرف العلمانية. وبحسبان علمانيته كان شديد الحذر فى كل ما يتعلق بالوطن والناس، فلم يشارك مرة فى مؤتمر مشبوه ولا تعامل مع أى موطن عليه علامات استفهام، ولم يلوث يديه يوما بأجر مشبوه لمحاضرة أو ندوة بل صرف على أعماله العلمية من قوت أولاده، فإننا نجد الأستاذ هويدى يعلن بعد انكشاف الدور الأمريكى إبان تحالفها مع الحركات الإسلامية ورعاية ماسمى الصحوة، ويقول لنا فيما يبدو معتذرا أو خجلا: "إن وكالة المخابرات الأمريكية قد مولت فى عام ١٩٨٧ وحده أكثر من ١٢٠ ندوة علمية عن الصحوة الإسلامية.. وقد أثار لى ذلك مشكلة شخصية لأنى شاركت فى أكثر من ١٥ ندوة تحت ذلك العنوان، وكانت لى فى بعضها أبحاث لا أعرف إلى أين تسربت ولأى هدف وظفت/ صـ١٠". ورغم هذا التورط والاعتراف فإن الأستاذ هويدى أحد المتمسكين بشدة بالنص الدستورى لدين الدولة يرفعه إرهابا فى وجه أى علمانى متهما إياه بالخيانة والعمالة؟!!

وإضافة لكل ما سبق فإن حكاية الدين الرسمى والإسلام الأصلى تجرد الإسلام من ميزته الأساسية التى عبرت عن نفسها فى جدل وتفاعل الوحى مع واقع زمنه والتى عبرت عنها ظاهرة النسخ فى الوحى،

وهو الأمر الذى يجرد الإسلام من الناس الذين أسهموا فى صناعته زمن الدعوة بفهمهم وانتصاراتهم وانكساراتهم ورغباتهم وأسئلتهم وتفاعل الوحى معهم أخذا وردا. فكان الإسلام نسيجا تاريخيا يرتبط بحركة المجتمع والناس فلم يكن مصمتا واحدا بل كان مرنا ديناميكيا..

أما الأخطر فى النهاية عندما يكون الدستور طائفيا والفكر مخادعا، وعندما يتصور فريق أنه يمتلك الحقيقة المطلقة مستندا إلى مواد الدستور فى تفعيلها رغم كل الأنوف، فإن ذلك يعنى عنصرية طائفية لا ترى بقية المواطنين موجودين أو مواطنين، وأحيانا يؤدى ذلك إلى قتله جسديا بعد قتله معنويا كما تفعل فرق الإرهاب، وباختصار خاتم: إن حكاية الدين الرسمى والإسلام الأصلى هى الباب لتمزيق الوطن، ومفرزة لا شك فيها للإرهاب، وحجة واضحة يمكن للعم سام إعلانها للعالم عندما يريد التدخل فى بلادنا.

تحديث الخطاب.. أم تجديد الدين؟!

ولكنه دين أردت صلاحه

أحاذر أن تقضى عليه العمائم

الشيخ محمد عبده

تأسيس (١): عقلية الاصطفاء :

الإسلام فى نظر أصحابه ليس مجرد دين أو خطاب دينى، بل هو مشروع إلهى تم وضعه لتحقيقه على الأرض وأوكل للمسلمين القيام بهذه المهمة العظمى، وأن بداية تحقيقه الناجحة كانت زمن النبوة وإقامة دولة الإسلام النواة فى يثرب، وأنه مشروع يتميز عن بقية المشاريع بقدسية مصدره التى وسمته بالصلاحية التامة والكاملة لكل مكان وكل زمان وكل شعب ولكل الكائنات حتى الخفى منها كالجن مثلا. وأن أهم واجبات المسلم هى العمل على تحقق هذا المشروع ونجاحه، أو ما لخصته دعوة سيد قطب المسلمين للتدخل فى شئون الدول الأخرى لفرض الإسلام عليها بالحجة والبرهان أو بالسيف والسنان، لأن هدف المشروع الإسلامى النهائى على الأرض هو إزالة الطواغيت منها حتى يعبد الله وحده. وتحطيم أنظمة هذه الدول وقهرها حتى تدفع الجزية للمسلمين وهى ذليلة صاغرة مستسلمة.

ولابد أن يلاحظ المراقب المحايد أن الفكرة التأسيسية للمشروع الإسلامى تعانى من أكثر من خلل، يترتب عليها مجموعة تناقضات لا تلتئم داخل المشروع نفسه، ناهيك عن تناقضاته مع الواقع اليوم وتطور البشرية أربعة عشر قرنا منذ بدء الدعوة الإسلامية، حدثت فيها تحولات هائلة شكلا وموضوعاً وكماً وكيفاً عن تجربة الإسلام الأولى.

ولعل أبرز تناقض للمشروع الإسلامى مع الواقع يثور فى شكل تساؤل يقارن بين أحوال المسلمين اليوم بأحوال الأمم المتقدمة والكبرى، وأيها أجدر بالاتباع، تلك الأمم التى حققت مالم يسبق أن حققته البشرية عبر تاريخها الطويل، ومراكمتها كل عام من المعرفة والكشف ضعف ما حققته البشرية عبر تاريخ الإنسانية على الأرض. أم تلك الأمم التى ترفع فقط سيفا ومقدسا، ولا تخترع ولا تكتشف، ولا تبدع، ولا تنتج، وتتسول قوتها من الأمم

الأعظم، وتريد أن تسود الدنيا لمجرد تصورات خاصة بالأفضلية على بقية الأمم. هنا لابد أن ينتهى المراقب إلى الدهشة وعدم الفهم إزاء أمر لا منطقى ولا معقول ولا يشير إلى بشر أسوياء نفسياً أو عقليا.

وربما كان أهم تناقض منطقى فى فكرة المشروع الإسلامى، هى أن الله لا يمكن أن يضع نصاً واحداً ثابتاً لا يتغير صالحا لكل زمان ومكان بمجموع شرائع وأحكام ومفاهيم تطبق على الواقع حيثما كان. ثم يضع فى طبيعة الواقع قانونا أساسيا هو التغير، ودونه لا تستمر الحياه ولا يوجد واقع أصلا، فالواقع موجود لأنه يتحرك ويتبدل ويتغير. وهو خلل لا يمكن حله إلا بأحد أمرين : تثبيت حركة الواقع وهو غير الممكن والمستحيل وإلا استحال عدما، أو تحريك النص والشرائع والأحكام والمفاهيم لتتغير وتتبدل وتقبل فى بعض المواقف الضرورية الإلغاء، ليظل مرتبطا بالواقع صالحا للتعامل معه، وهو مالا يقبل به أهل الإسلام خاصة منهم سدنة الدين ورجاله المحترفين. أو بصياغة أخرى: إما أن تعتبر الدين كلية ثابتة موضوع إيمان قلبى، وإما أن تعتبر الدين مشروعا أرضيا فى السياسة والقانون والاقتصاد (وربما أيضا فى العلوم كما يفعل البعض). وفى هذه الحال يجب أن يخضع الدين لما تخضع له المشاريع من قبول للتعديل والتغيير. لأن المشروع يفترض الانفتاح على الزمن وعلى التغير، كما يفترض الحوار مع المشاريع الأخرى لإثبات أفضليته وجدارته والتخلى عن موقعه للمشاريع الأكثر إثباتا للنجاح، كما يفترض بالأساس الحوار مع الواقع نفسه. علماً أن مبدأ الحوار يفترض نسبية الأفكار عند كل الأطراف المتحاورة، ولا يعترف بمطلقات ويرفض اليقين. لكن مشكلة المشروع الإسلامى أنه دين بالأساس، لهذا يشعر بكمال ذاته وعدم حاجته لأحد من العالمين، ولا يلجأ إلى الحوار إلا مضطراً، ليس من أجل حوار منتج خلاق لكل الأطراف، إنما لإثبات أنه الطرف الأصدق مطلقا والأرقى مطلقا. لذلك لم يحاول المسلمون وضع حلول علمية لمشاكلهم لأنهم يرجعون دوما إلى معيار تام الصحة فى نصوص جاهزة فيها الإجابة على كل سؤال.

ومثل هذه الطريقة فى التفكير سمة العقل الاصطفائى، الذى يرى أنه العقل الوحيد القادر على كل شىء، ولديه الحلول لكل المشكلات، والحق المطلق التمامى. لأن ما بيده من فلسفات ومناهج ونظر ليست من صنع العقل البشرى الضعيف القاصر القابل دوما للخطأ، إنما هو صنعة ربانية تتصف بكمال الصانع. ليس بالمنطق الرشدى أن الصنعة تدل على الصانع بكل ما فيها من سلبيات أو إيجابيات يجب أن تلحق بصانعها، إنما

بقلب منطق ابن رشد رأسا على عقب، ليصبح الصانع دالا على الصنعة، فلا يصيبه من نقصها انتقاص ولا من قصورها قصوراً، بقدر ما تصيب هى من كماله كل الكمال، وتصبح أثمن الأفكار بالضرورة وأصحها بالمطلق، ويصبح الدين أرقى الأديان، وأصحابه أرقى البشر طراً. وفى حال اكتشاف أى أخطاء فيجب البحث عنها خارج الفكرة وليس داخلها عند أعداء مفترضين، أو فى أخطاء التطبيق عند أصحاب الفكرة لأن النظرية صحيحة بلا جدال.

ومع مثل هذه الثقة بالكمال الذاتى ينمو شعور واهم بالسمو والاستعلاء والتميز عن بقية البشر، ليس لأننا أبدعنا واكتشفنا وأنتجنا وعم خيرنا الأمم الأخرى، ولا لأننا أمم قوية منتصرة، إنما لأنه قد تم اصطفاءنا واختيارنا لنحمل هذا الحق التام للبشرية، بما لا يضطرنا لأى جهد أو إنجاز، فلدينا الإنجاز الإلهى التام الممنوح لنا فى شكل هبة ربانية وعطية إلهية. فصاحب الدعوة قد اصطفاه الله باختيار قدرى من بين بقية البشر مصطفى لحمل رسالته للعالمين، ولم يضع الله بحسبانه عند الاصطفاء قدراته المعرفية، بل عمد إلى اختياره أميا يجهل القراءة والكتابة، لتأكيد عدم وجود أى دور إنسانى، ليصبح مجرد ناقل للمشروع الإلهى للناس ومبلغا ونذيراً. كذلك أصطفى أمته التى صدر بشأنها قراراً إلهيا يخاطبها بأنها "خير أمة أخرجت للناس ١٠/آل عمران". ويضيف العربيون هنا مزيداً من الاصطفاء العرقى للعرب باعتبار (النبى عربى) بشعار "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة". وأفكار كهذه (ويا للعجب !!) هى الحقيقة والكمال دون كل الأفكار على مر الأزمان.

ولأن الدين نصوص قدسية وحرم لا يجوز تبديل مواضعه ولا تغيير مفاهيمه حسب الرؤية الإسلامية لمعنى الدين، ولأن الواقع لا ينشغل يمثل هذه التصورات النظرية إنما يعمل وفق قواعده وقوانينه. فقد تحرك دون أن يستأذن المسلمين وتغير وتطور خلال سنوات قليلة بعد الدعوة، مما أدى إلى انقسام المسلمين الأوائل فرقا وشيعا فى فهم تفاصيل حقيقتهم الواحدة، واضطرهم إلى إعادة النظر فى النصوص بأساليب مختلفة حسب ضرورات الحركة والتغير فى ظروف متنافرة متبدلة لا تقف عن التحرك. ومع اختلاف البيئات فى الامبراطورية واختلاف المصالح بتباينها والظروف المجتمعية والاقتصادية افترقت المفاهيم وتباعدت قراءة النص من النقيض إلى النقيض داخل الأمة الواحدة وحول حقيقتها الخالدة.

ولأنه كان لا مفر من الاعتراف بأثر الزمن والمكان واختلاف الظروف فى فهم النص والتعامل معه وتفعيله، فقد تم هذا الاعتراف فعلا

KMH

لكن فى صيغة مراوغة تصر على الحقيقة الواحدة ضمنيا، لأننا لا نحتمل الخلاف والاختلاف خاصة حول نصوصنا القدسية. وذلك باختراع حديث نبوى يعبر بوضوح عن ظاهرة الانقسام الطبيعية والتعدد الضرورى والتاريخى والواقعى، لكنه فى الوقت ذاته ينفى الاختلاف ويدين الواقع المتحرك، بدمغ تعدد الأفهام بالزيغ عن العقيدة وعن الحق، وذلك فى قوله: "ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة الناجية منها واحدة والباقون هلكى". ولأن الحديث لم يوضح أى فهم هو الصحيح وأى فرقة هى الناجية، فقد وجد صداه لدى جميع المختلفين، فكل فرقة تبحث عن مصالحها حسب ظروفها وواقعها، لكنها تريد فى الوقت نفسه شهادة بالتزامها صحيح الدين، فقامت كل منها تعلن نفسها الفرقة الناجية وأن فهمها هو المتطابق مع المراد الإلهى، ومفاهيم الآخرين زيغ ومروق لأنهم من الفرق الهالكة.

تأسيس (٢): نفسية العار :

مع الاستعلاء الشديد بما يملكه المسلم من حقائق كونية وبحلفه مع الله فإن حدوث الأخطاء يصيب بحرج شديد ويتحول إلى مصيبة وعار لأن مرجع كل فعل وشأن سيكون إلى الله ومشروعه الإسلامى الخالى من الأخطاء والمنزه عن الشوائب. لذلك اتسم المسلمون بسمة خاصة وهى أنهم لا يلجأون إلى إصلاح الأخطاء أينما وجدت فى التطبيق أو فى النظرية، إنما يعمدون إلى أخفاء تلك الأخطاء وعلاجها بالمساحيق والأدهنة لتغطية المعايب خوف العار مع ما يزعمونه من اصطفاء. والعار فى العقل البدوى هو أبشع ما يلحق بامرء أو قبيلة لأنه يكشف المستور ويذيع الفضائح. لذلك يتبعون طريقة فريدة تنحو باللوم دوما على المسلمين البسطاء وتقريعهم بحسبانهم السبب فى هذا العار وفى الهزائم والانكسارات التى تعرضت لها خير أمة، لسبب لا سبب غيره وهو تفريطهم فى دينهم. دون تحديد واضح لمواضع هذا التفريط خاصة أنه ليس هناك مقاييس دقيقة لقياس كمية الإيمان وحجمة. ويعيرونهم بحاضرهم المزرى وأنهم لا يستحقون ماضيهم المجيد، دون أن يفسروا لهم لماذا ذهب هذا الماضى إذا كان مجيداً. وأنهم خرجوا على سنن الأولين الكرام البررة الذين أخلصوا لله الدين فصدق معهم وعده، رغم أن هؤلاء الأولين الراشدين بالذات وبالتحديد، هم أول من غير وبدل وخالف النصوص مباشرة وبوضوح علنى، لمصالح الناس أحيانا، ولمصالح الخلفاء الشخصية أحيانا أخرى. ومع ذلك كان ماضيهم مجيداً. ورغم رفض أى

تحرك معاصر عما وجدنا عليه آباءنا فحاضرنا لا يسر عدوا ولا حبيبا.
ورغم أن المقارنة النزيهة لمسلمى اليوم وتمسكهم بدينهم وفضائله بزمن الصحابة الأوائل فى مدينة رسول الله بحضور رسول الله وتواصل السماء مع الأرض ليل نهار، تعطى لنا الأفضلية عليهم بمقاييس الدين نفسه، فمع كل الحضور القدسى فى مدينة النبى كان هناك اللصوص والكذابون والمنافقون والأفاقون والغدارون ومن كانوا يغتصبون الصحابيات. (أنظر ما ورد عن أسباط بن نصر فى السنن الصغرى للبيهقى) والزناة والذين كانوا يركبون نساء المجاهدين عند خروجهم للغزو (وهى المعروفة بمشكلة المغيبات، أنظر السير الكبير للشيبانى ج١ ص١٤٨ ، ١٤٩ والسيوطى فى جميع الجوامع ج٣ ص٣١٠٣و٢١١٤) ومنهم من كان يتخابر لصالح المشركين (أنظر تخابر حاطب بن أبى بلتعة: البخارى ٧٤ / المغازى) وبعد زمن النبوة أثروا ثراء فاحشا على حساب أرزاق أهالى البلاد المفتوحة وقتلوا بعضهم بعضا بوحشية صراعا على المال والسلطان. وإن آثام بعضنا اليوم بعد طول بعاد عن ذلك الزمن القدسى يجعلها لا تقارن بالمرة مع آثام ذلك الرعيل الأول. وهو الأمر الذى يعمق الشعور بالعار، فالمصلون اليوم فى ديار المسلمين والأتقياء الركع السجود الصائمون، والأذان المرفوع فى كل متر من الأرض لاشك أكثر عدداً وأكثر معرفة من زمن الصحابة أو زمن هارون الرشيد، ومع ذلك فإن الهزائم والتخلف الذى تعانيه أمة المسلمين يقاس بفارق السنين الضوئية قياسا على المتقدمين. دون تفسير واضح لعدم تدخل الله لصالح أمته التقية، رغم تدخله من قبل فى أمور أهون مثل دفاعه بالطير الأبابيل عن مكة فى زمن كانت فيه من أعتى المراكز الوثنية فى العالم، وكان المهاجمون من أصحاب الفيل مسيحيين أى أصحاب أكثر الأديان شرعية حينذاك بمقاييس الإسلام وأفضلياته. ومع ذلك فإن الله لم يتدخل حتى تاريخه لحماية أولى القبلتين ومسرى النبى وثالث الحرمين. ولم يدافع عن عاصمة الرشيد أمام الأمريكان. ويبقى الحل الأسهل باتهام المسلمين الأتقياء المهزومين المنكسرين الطيبين بأنهم قد خسروا أرضهم وكرامتهم لأنهم لم يتمسكوا بدينهم كما تمسك الأوائل فنصرهم الله وهم أذلة.

ونفسية الشعور بالعار لا تعمد الى التحليل والتدقيق والنقد الذاتى والبحث عن الأخطاء لإصلاحها أينما وجدت، لأن ذلك يذيع الأخطاء ويشيع العار. فهى نفسية لا يخجلها وجود المشكلات ولا يزعجها تراكم الأخطاء وتتالى النكسات والهزائم والنكبات، بل كل ما يؤلمها هو افتضاح أمرها أمام الآخرين الذين أصبحوا يعرفون كل شىء عنا بعلومهم

المتطورة. لذلك فإن النقد أو كشف الأخطاء وتعريتها فى المنهج أو فى النصوص والأصول هو المصيبة التى تلحق بديننا من طابور خامس من المفكرين المسلمين الذين باعوا أنفسهم لأعداء الأمة وأخذوا يكيدون لها كيدا. أما الالتباس فى القول وخداع الذات بالخطابات المشيخية التى ما أصلحت أمرا والعنتريات التى ما قتلت ذبابة، فهو الأسلوب العربى الأمثل لدفن الرأس فى الرمال خوف العار. وإيهام الذات بالتفوق باحتفالات نصر كثيرة دورية، مع منهج يثبت تفوقنا فى عالم الوهم بما نملكه من معارف فى نصوصنا المقدسة، دون أن يضيف شيئا حقيقيا فى الواقع ولو مرة واحدة. ورغم يقيننا أن لعبة العلم والإيمان خداع للذات ومرض نفسى تتوحد فيه الذات بالله الذى سبقت معرفته كل معرفة ممكنة، ومع علمنا الأكيد أننا مدينون لمناهج الغرب المتفوق بكل أسباب عيشنا ومظاهر عمراننا وما نتمتع به من سلع ضرورية وترفيهية وعلاج وآلات وآداب وفنون. رغم كل هذا تصر مناهجنا على إدانة أى محاولة لكشف الأخطاء ونقد الأمراض لأنها تصرفنا عن حربنا المقدسة ضد أعداء الإسلام. ويبدو أن هذا العدو قد ظل مكتوبا علينا إن حقا أو باطلا طوال تاريخنا، وطوال ما بقى لنا من وجود فى التاريخ فى ملحمة دينية تجعل المسلم فى حالة عداء أزلى أبدى للعالم كله حتى تؤب الأرض جميعا لدين الإسلام. وتجعل الدنيا كلها عدوا افتراضيا يحوك لنا المؤامرات ليل نهار كى لا نبغته فى دياره عندما تحين لنا الفرصة، لذلك هو آثم لأنه لا يسمح لنا بامتلاك قدرات تمكننا من احتلال بلاده ونفل أمواله وسبى نسائه الجميلات ونشر كلمة الله فى أرضه.

ومع منهج كهذا لابد أن يغيب النقد وهو مفتاح التقدم وباب الحرية ونافذة الإبداع، بل ويصبح أى خطاب نقدى هو نكأ لجراح الأمة وهى مهزومة ويصب فى خانة التعاون غير المباشر مع أعداء الأمة فيما يرى الأستاذ فهمى هويدى، هذا رغم أنه لا يوجد فى الدنيا شعب بلا أعداء، فلكل شعب ظروفه التى تخلق له عدوا. ومع ذلك لا تتوقف الشعوب مثلنا عن نقد ذاتها وعن الإنجاز تكريسا للمعركة، فالأعداء موجودون وسيظلون، وربما يتغيرون بتغير موازين القوى والمصالح، بينما يظل عدونا الأكبر هو ذاتنا وخطنا النظرى الذى يعادى كل الدنيا من أجل العقيدة، وغياب العقل النقدى، وسيادة الدين وحده وتغطيته كل مساحات حياتنا وتفاصيلها فى كل كبيرة وصغيرة، مما أدى إلى عزلتنا عن حركة العالم وتخلفنا المهين. وهو التخلف الذى لم ينتج عن الابتعاد عن الدين، فهذا قول يطلقه سادتنا المشايخ وهم يرفلون فى بلهنية النعيم يتهمون به بسطاء المسلمين وجياعهم،

قول باطل يراد به باطل، فلا توجد أمة فى العالم أكثر تمسكا بدينها من المسلمين، ولا يوجد اليوم فى العالم كله شخص يفجر نفسه إيمانا وتصديقا بمصير عظيم موعود به بعد الموت سوى المسلم (؟!)، تعبيرا عن يقين إيمانه الذى لا تشوبه شائبة. كل ما فى الأمر هو نفسية العار التى تفضل إخفاء العار عن إظهاره والتطهر منه بعلاج أسبابه.

ومع تسارع عجلة التقدم والعلم فى العالم بدأ المتخلفون يتخلفون أكثر مما أدى إلى هزائم عسكرية وحضارية كانت وراء مزيد من التمسك بالدين خشية على الهوية، فالمهزوم يميل الى الانغلاق على نفسه والمحافظة والإنشداد للماضى. حتى فرش الدين ظله السحرى على كل تفاصيل حياتنا مما أحدث شللا عاجزا عن طرح أى حلول علمية لمشاكلنا. ليس لأن الإسلام كدين يمنع ذلك، لكن لأننا نتعامل مع الدين ليس كعقيدة محل تصديق وإيمان، لكن بحسبانه وسيلة للمعرفة وأداة للفهم ومرجعية للسلوك ومعيارا للسياسة وهو وحده الفاصل بين الحرام والحلال وهما المعيار وليس الصواب والخطأ. وعندما يكون مرجع الأمم فى زمان كزماننا كتابا واحدا أو كتابان فيهما كل علم ممكن سبق للبشر معرفته أو لم يعرفوه بعد، فإن من الطبيعى أن يؤول أمرهم إلى ما نحن فيه.. ولا فخر !!

ومع الإصرار على التعامل مع الإسلام كمشروع حياة شامل، فقد أدى هذا اليقين إلى الشعور بعار عظيم إزاء عجز المشروع ومعه النبى والقرآن والبخارى وجبريل والملائكة ورب الأكوان والمؤمنون فى المشارق والمغارب. وكل ذلك ظهيرا، عن إقامة دولته المنشودة عبر تجربة ألف وأربعمائه عام، بل والحفاظ.. مجرد الحفاظ على ما بقى من الأوطان.. أو حتى ما بقى من الكرامة المبعثرة المهدورة المهلهلة. بينما لو تعاملنا مع الدين كعقيدة محل إيمان واعتبار واحترام لها مساحتها ودنيا لها مساحتها المفارقة، ليعود الدين إلى داخل حدوده ومكانه الطبيعى، فإن عبء العار سينزاح عنا ليحمل سدنة الدين مسؤليتهم. وأعتقد أن ذلك سيكون أكثر احتراما للدين بالصدق فى معاملته، وألا يظل رمز العرض الرفيع الذى لابد كى يسلم من الأذى أن يراق على جوانبه الدم.

وبصلابة المؤمن يقفون وراء هاجس العار بحديث "إذا بليتم فاستتروا" بالتغطية والإخفاء والخطاب الخداعى الذى يرمم ليصبح كل شىء تمام. وقد يصل هذا الستر الى البلادة المعممة مع عدم الاعتراف، ونقل هذا العار للآخرين واتهامهم بكل المعايب الممكنة، وربما يصل الستر وهو يستبعد ويقصى إلى قتل المخالف درءا للشبهات.

تحديث الخطاب.. أم تجديد الدين ؟!

تثار الآن قضايا عديدة حول مسألة تجديد الخطاب الدينى أم تحديثه دون أى أبحاث حقيقية تقترب من الدين نفسه تفكيكا وفهما وتحليلا وتركيبا أو لمجرد تقديم قراءات نقدية بشأنه على غرار المدارس الأوروبية لنقد الكتاب المقدس فى كل بلاد الدنيا. هذا رغم أن المشكلة فى الخطاب الدينى لا يمكن ألا تكون إلا بمشكلة أعظم فى الدين نفسه، خاصة أن فى تكوين الإسلام مفردات تكوينية يتفرد بها عن معظم الأديان الأخرى، كانت سببا مباشرا فى احتواء الدين على كثير من التناقضات الداخلية سواء فى المفاهيم أو فى الأحكام.

وقد سمحت تناقضات النصوص بمحاولات مبكرة لرأب الصدع وإزالة التناقضات بربط النص بمتغيرات الواقع زمن الدعوة لتفسير هذه التناقضات بأسباب تؤكد سلطان الواقع والاعتراف بالتغير الذى حدث فى النصوص استجابة لمتغيرات الواقع، لكنها من جانب آخر سمحت بمهمة أخرى كانت هى الأكثر ضررا بالدين وبالناس، وهى التى قام بها المشتغلون بأمور الدين من محترفى الكسب وعقد التحالفات وفضها وفق مصالح خاصة لم تتشغل لا بالدين ولا بمصالح الناس قدر ما كانت انتهازية اسخدمت أبعد خطاب ممكن عن أخلاقيات الدين. فاتسم خطابهم بالخداع والانتهازية والمخاتلة والتبرير المتناقض ليظل التناقض قائما، حتى يمكن استثمار أحد طرفى التناقض فى أحوال والطرف الآخر عند تغير هذه الأحوال.

ولأنه ما كن ممكنا تحديد الفرقة الناجية التى هى على صحيح الإسلام، فإن من أمكنه التحالف مع السلطان هو من تمكن من إقصاء الآخرين بالقوة والقهر ليفرض نفسه فرقة ناجية، لذلك كان حلفاء السلطان هم الفرقة الناجية التى تعرف ما هو صحيح الإسلام.

وهكذا وبحسابات مصالح دنيوية بل وبأكثر هذه المصالح فسادا، تحالفت العمائم مع السلطة لتثبت وجهة نظر واحدة دون وجهات نظر أخرى مطروحة يفرضها تكوين النصوص وظروف هذا التكوين وتطورها خلال ثلاث وعشرين سنة هى عمر تفاعل الوحى مع الواقع وجدله مع متغيرات حقل الأحداث حينذاك. وكان ممكنا أن تؤسس متغيرات الوحى وتبدل الأحكام لتعددية فكرية ناضجة فى ظل الإسلام وتحت رايته، لكن الحلف المبكر الانتهازى الذى قرر جر الناس من أعناقهم بالدين بوجهة نظر واحدة هى الصادقة المطابقة لمراد الله من دينه وعداها باطل كافر، قد أصدر فرمانه المبكر أنه وحده الفرقة الناجية والآخرون هلكى. وساد تصور مفاده

أن هذه الرؤية هى الإسلام ذاته وأن أى انتقاص منها أو نقد لها أو طرح يخالفها هو كفر وخروج على جماعة المسلمين يستحق القتل القدسى.

التناقضات الداخلية :

حتى أوضح المقصود بالتناقضات الداخلية سأضرب هنا مثلا واحدا، هو أكثرها حساسية لدى المؤمن المخدوع بخطاب الحلف التاريخى الانتهازى، وهو أيضا أبعدها أثرا فى حياة المسلمين. أقصد تلك التناقضات الناشئة عن طريقة جمع المصحف العثمانى، ولنفرق مبدئيا بين أمرين : الأول هو القرآن الذى تلاه النبى على الناس فى مناسبات متفرقة لها أسبابها، وجاء بالإجابات وحل المشكلات فى حينه، والثانى هو الكتلة الموجودة فى كتاب يجمعها هو المصحف العثمانى.

والتناقضات المقصودة هى تلك التى نشأت عن طريقة جمع المصحف العثمانى، وعدم مراعاتها أى قواعد فى عملية التصنيف والتبويب للآيات والسور وترتيبها. وكان أبسط هذه القواعد المعمول بها منذ فجر الكتابة جمع الآيات التعبدية معا والحكمية معا والوعظية الإرشادية معا وما فيها من ترغيب وترهيب معا والقصصية معا والأخلاقية معا والتشريعية معا والتأريخية معا.. الخ. بل أنها لم ترع خاصية القرآن التاريخية وارتباطه بحركة الزمن فى الواقع وانفعاله بها وفعلها فيه وتأثرها به وتأثيرها فيه وتغيرها وتبدلها حسب هذه المتغيرات. وهى سمة فارقة تميز النص القرآنى عن جميع النصوص المقدسة فى الأديان الأخرى. الحكمة الوحيدة (إذا كانت هناك حكمة) هى السير فى ترتيب السور من أطولها إلى أقصرها دون أى رابط زمنى ولا موضوعى، هذا بينما كانت السور الأقصر هى الأولى زمنا، بحيث لو أنك أردت قراءة القرآن قراءة شبه مرتبة فعليك أن تبدأ بآخر المصحف العثمانى رجوعا إلى أوله.

وقد ترتب على هذه الطريقة فى الجمع ارتباك فى تفاصيل الجمع وكوارث فى نتيجته، فعلى مستوى التفاصيل تجاورت الآيات الناسخة مع الآيات المنسوخة، وسبقت أحكام، أحكام أخرى تالية لها فى الترتيب الزمنى، واختلطت آى السلم بآى الحرب، وآيات حرية الاعتقاد بآيات فرض الإسلام دينا صحيحا نهائيا ومن يعتقد بغيره فلن يقبل منه.

ولا عبرة هنا بقول من يصرون على أن ترتيب المصحف العثمانى كان فى الأصل توقيفيا، أى كان وقفا على النبى وأخيه جبريل وأنهما من رتباه على هيئته التى جاءت من بعد فى المجمع العثمانى. لأنه لو كان

الأمر كذلك ما ظلت مصاحف الصحابة على اختلافها بعد موت نبيهم وحتى زمن خلافة ابن عفان، ولأنه حتى لو كان الأمر كذلك فإنه يظل بحاجة لإعادة نظر.

وبتجاور المتشابه والمحكم، والناسخ والمنسوخ، مع عدم ترتيب زمنى يوضح ما رفع وما بدل وما ثبت وما أنسى وما فقد (مثلا : آيات رضاع الكبير والرجم، وسور مثل : الحفد والخلع)، أصبح المسلم فى حيرة من أمر دينه والتبست عليه أحكامه وتناقضت مواقفه. وهو ما أدى إلى بروز دور رجال دين محترفين فى دين لا يعترف أصلا بوجود رجال الدين، وقد أصبح لهم مبرر وجود ضرورى كمتخصصين، تكون مهمتهم التوسط بين الله وبين الناس لشرح كلمته لهم وإيصالها إليهم، ليحل المتوسط الشارح بفهمه وشرحه محل النص القرآنى ويتحول كلامه إلى نص جديد مقدس، بل وتلتبس القدسية بأصحاب الشروح من سدنة الدين عبر التاريخ. رغم أن هذا التوسط مرفوض ومدان إسلاميا. ومع ذلك لم يستح هؤلاء من استثمار وضع المصحف العثمانى لصالح أنفسهم بالعمل رجال دين محترفين، وصنعوا لكل مذهب يونيفورم يميزه كالزى الشيعى للملالى والأزهرى للمشايخ السنية.. لإثبات تميزهم عن بقية المسلمين، وإثبات أنهم طبقة من نوع خاص.

وعمد هؤلاء - و هم الأسوأ بين المسلمين - الى ايهام المسلمين أنهم رعاة الدين وحماته، وإشاعة قدسية الأحبار والأحرف والورق وترتيبها بالمصحف العثمانى. وبسبيل هذه القدسية وجد رجال الدين فرصا ونهزا عظيمة لتبرير هذا الوضع بعلوم اخترعوها ومفاهيم وضعوها وقواعد استنوها لاتسمح للمسلم العادى بمعرفتها والتعاطى معها، فأصبحت هى طلاسم المشايخ الخاصة لفك سحر الألفاظ، وأصبح كلام الله لعباده هو لغز الألغاز وسر الأسرار المستغلق على الأفهام، بدلا من أن يكون واضحا بسيطا سهلا ساطعا للمؤمنين به.

وضمن تلك العلوم جاء ت علوم القرآن لتضع لنا الحكم البواهر فى استمرار وجود آيات تحمل أحكاما بطل العمل بها فى حياة النبى نفسه، وعن الاسرار الربانية فى وجود أكثر من حكم إزاء فعل واحد، ولماذا نأخذ بحكم من بينها ولا نأخذ بآخر رغم وجوده فى آيات تتلى يتعبد بها المسلم. أو لماذا الإصرار على تفعيل أحكام ضاعت آياتها من المصحف العثمانى كحكم رجم الزانى المحصن. ولأن الله قال :" إنا نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"، فإنهم يأخذون دور الله هنا كنواب له فلا يعترفون بهذا الضياع الذى حدث، وأيضا لا يضيفون الأية للمصحف وهى معلومة بعلوم

القرآن ومتكررة حرصا على قدسية الأحبار والورق،وبدلا من هذا وذاك يأخذون حكم الرجم من السنة، ويصرون على تفعيله دون وجود الآية فى المصحف المجموع (؟!!).

وحتى يتم تبرير تفعيل حكم دون نص، أو وجود نص مع تعطيل العمل بحكمه، أو لوجود الحالين معا، فإنهم يضعون حكمتهم البالغة فى تقسيم النسخ أنواعا ثلاثة لكل منها ضروبه وأشكاله، وينتقلون من المتشابه الى المحكم وبالعكس، ويرصون على أرفف المكتبة العربية قواعد ومفاهيم وقوانين جعلت من مكتبة الإسلام أكبر مكتبة فى العالم لدين من الأديان. كلها صياغات بشرية شابتها شواغل المصالح الخاصة وعقد التحالفات أو فضها وأفاعيل السياسة لتشغيل النص الدينى حسب المطلوب. ولبست ثوب القدسية دون مبرر واضح. وكمثال لإثارة الدهشة يضع لنا الفخر الرازى تفسيره لسورة الفاتحة وهى بضعة أسطر فى مجلد من ثلاثمائة صفحة. رغم علمه بوجود إشارات فى علوم القرآن لا تعتبر الفاتحة قرآنا بقدر ماهى لون من التسبيح والحمد والتقديس الافتتاحى قبل تلاوة القرآن.

هذا بينما تقديم النصوص للمسلم مرتبطة بواقعها وزمنها مرتبة زمنيا كفيل بحل كثير من التعقيدات التى تجعل المسلم بحاجة دائمة لمفسر ومفتى معا. وهى فى اعتقادى مهمة يسيرة يمكن القيام بها لو اجتمع لها أهل الهمة (الى جوار المصحف العثمانى بالطبع). خاصة مع ثراء المكتبة الإسلامية بمصادر كافية ومفصلة تساعد على إتمام هذه المهمة، من كتب تاريخ الى كتب أخبار الى سير الى حديث، فى شكل يسير سهل التناول يصل بين المسلم ومقدسه ولايفصل بينهما ليضع المشايخ فى الفراغ بينهما.

التناقض مع الواقع :

مع إصرارنا على تغطية الإسلام لكل صغيرة وكبيرة فى حياتنا ولكل شأن تافه أو عظيم، فى زمن تحققت فيه قفزات هائلة فى حياة البشرية بفضل المنهج العلمى فى التفكير،، وأصبح المسلمون يدينون بكل معاشهم وعمارتهم وعلاجهم وترفهم لهذا المنهج وأصحابه فى بلاد الغرب، تراكمت التناقضات بين الاسلام وبين واقع الحياة اليوم بمسافات فارقة هائلة، وهو ما دعم الشعور بالعار مع اليقين الأكيد بالتخلف إزاء المتفوقين، وكيف أصبحت خير أمة أخرجت للناس فى قاع تراتب سلم الأمم.

وبطرقنا المعهودة فى علاج العار ورفض المنهج العلمى فى التفكير إزاء المنهج الإلهى، قام جهابذتنا يشمرون عن هممهم لتأكيد سبقنا للغرب

فى كل المعارف، وأنها كانت مكنونة مصونة طى ألفاظ مقدسنا ودهاليزه وكتاباته السرية ونحن لم نكن نعلم؟! دون أن تقدم تلك الجهود شيئا حقيقيا ملموسا فى واقع حياتنا سوى المزيد من التخلف مع كل زيادة لمساحة التقديس فى حياتنا.

ومع التطور العلمى الإنسانى حدث تطور مرافق على المستوى الأخلاقى نحو مزيد من ضمان الحريات الفردانية وحقوق الإنسان كلما ارتقت الأمم علميا. وانتهت كبرى وصمات العار فى التاريخ البشرى عندما كان الإنسان يسترق أخيه الإنسان، وأصبحت ذكرى أليمة قبيحة مُدانة فى الضمير الإنسانى. ومع ذلك يصر حماة الإسلام وسدنة العقيدة على أحكام أبواب فقه كامل للعبيد، وأحكام ثلاث وعشرين آية تشرع الرق ووطء السبايا وملك اليمين.

ورغم أننا قد تقدمنا بهذا الشأن بدراسات تبيح إلغاء أحكام تلك الآيات بمستندات شرعية ومصلحية وفقهية (أنظر فى ذلك كتابنا : الفاشيون والوطن). فإن سادتنا المشايخ الأزاهرة حملوا علينا حملة رجل واحد، ودارت معركة ضارية ضروس أصر فيها السدنة على تفعيل الرق وأحكامه وردوا علينا بالتكفير الدينى والتخوين الوطنى، بجمود يقصى الجديد وينفيه ويستبعده، ويصرون فى الوقت نفسه على أن الإسلام أول من وضع حقوقا كاملة تامة غير منقوصة للإنسان !!! بينما حق الاعتقاد وهوأس ولب وجوهر تلك الحقوق مرفوض إسلاميا ودونك ودونه حد الردة.

ولست أجد فى تأكيد سدنة العقيدة على تأسيس الاسلام لحقوق الانسان سوى مزيد من الشعور بالعار، وأن لديهم يقين كامل برقى تلك المبادئ الحقوقية الحديثة، ويريدون للإسلام التحلى بها فيعلنون سبق الإسلام الحقوقى دون أى محاولة لإعادة النظر فيما بأيديهم من نصوص هى على النقيض من تلك الحقوق، لتخليص الإسلام من سلاسل الماضى ليلحق بحاضرنا وقيمه الراقية الفارقة عن زمن النبوة. لأن الرقى تطور طبيعى مفهوم بتطور العلوم والفنون وتبدل أشكال الحضارة عبر القرون. لكنهم يرون الرقى قاصراً فقط على زمن النبوة، وأن البشرية قد اكتمل نضجها علما ومعرفة وخلقا ورقيا وتحضرا زمن النبوة، وأن مابعده انحطاط دائم وتردى وتخلف (؟!). بل ربما يكون قولنا هنا برقى البشرية بعد زمن الدعوة لونا من الكفر يضيفونه الى لائحة اتهاماتهم لشخصى الضعيف، اعتمادا على حديث نبوى يقول : " خير العصور عصرى فالذى يليه فالذى يليه..".

لكن رقى إنسايتنا المعاصر عن تلك الأزمان البدائية حقيقة ساطعة باهرة كالشمس لاينكرها إلا فاقد الرشد والتمييز بالمرة، وما أكثر فاقدو الرشد بينهم.

ومادمنا بصدد الميدان الحقوقى فلدينا مشكلة مستعصية فيما يتعلق بوضع المرأة فى الاسلام ووضعها الحقوقى اليوم. ففى الإسلام هى ناقصة دين فى العبادة وناقصة عقل فى الولاية وهى ربع بين الزوجات الأربع أو صفر إذا أضفنا ملك اليمين وليس لها من الطلاق شيئ وهى نصف الذكر فى الميراث وفى الشهادة أيضا وهى رفيق الشيطان منذ فجر الخليقة وهى فتنة تسير على قدمين لذلك يجب تغطيتها حجبا لشرها عن المجتمع وذكوره المنتعظين المغتلمين أبدا. ومع ذلك مطلوب منها أن تعطى المجتمع حقوقه كاملة غير منقوصه وإلا وقع عليها عقاب هو فى بعض الحالات أشد من العقوبة التى تقع على الرجل إزاء نفس الفعل.

ولأن حقوق المرأة فى إنسانية كاملة غير منقوصة وأهلية تامة لاتقل عن أى ذكر ذكور قد فرضت نفسها على الدنيا وأثبتت المرأة حضورها فى كافة مناشط العمل ووجودها بجدارة فى كل أبداع مما لايشير الى نقص يعتريها. فقد قام سادتنا المشايخ يكتشفون سبق الإسلام الى معرفة هذه الحقوق، وأنه أول من أعطى المرأة حقوقها غير منقوصة. فالنساء شقائق الرجال لهن مالهم وعليهن ماعليهم،وهن سكن لنا ونحن سكن لهن، فى خطاب مخادع لا يخجل من نفسه أبدا رغم عاره الدفين، لا ينظر فى المسألة الحقوقية للمرأة فى الإسلام ويرفض أى إعادة نظر بشأنها. وهم بذلك يتوقفون عن خدمة الناس والوطن والدين، وبذلك أيضا يستقيلون من وظائفهم التى يتقاضون عليها رواتب من جيوبنا وعرقنا ليعيشوا نعيم البلهنية، ومع هذه الاستقالة العلنية عليهم أن يغادروا مواقعهم التى قعدوا فيها أطول مدة فى التاريخ ليتركوا المهمة لغيرهم.

الغريب أنهم أكدوا شفويا حقوق المرأة الكاملة المتكاملة فى الاسلام دون أى نظر فى الشأن القانونى الحقوقى، وعندما قدمنا هذا النظر مشفوعا بدراسات مطولة تعطى المرأة حقها وتحفظ للدين قدره، قامت سيدات الأزهر الدكاترة تكفرنا ضمن جوقة المكفراتية لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لهن بحقوق مماثلة لحقوق الذكور. ولا تعرف كيف يلتئم الموقفان : الموقف الذى يؤكد حقوق المرأة فى الإسلام، والموقف الذى يكفر من يطلب لها تلك الحقوق من على أرض الإسلام؟ إنه الشعور بالعار الذى يصيب صاحبه بعدم الاتزان والتناقض وسوء التقدير، فيهرع أهل العار الى تجميل الاسلام بأوسمة الحداثة درءاً للعار، دون أى فعل حقيقى حيال

ما يستتبع حمل هذه الأوسمة من متغيرات حقوقية لأزمة، مع متغيرات فى الفهم والمنهج أولا.

ومع تطور قيم الإنسان المعاصر برزت مفاهيم جديدة وأخلاق جديدة فيما يربط الإنسان بوطنه وبمفهوم المواطنة، ترتبت عليها مشاعر ومواقف ازاء استقواء دولة على أخرى، مع مفاهيم ومعان لاستقلال التراب الوطنى واستقلال إرادة الشعوب. وضمن هذه المعانى الجديدة أعادت الشعوب قراءة تاريخها وإصلاح شئونه والاعتراف بالأخطاء أينما وجدت، مع صيغ تصالحية مع شعوب كوكب واحد تم فيها الاعتذار عن اخطاء وجرائم تم ارتكابها فى الأزمنة الخوالى فى حق شعوب أخرى.

بينما تصر الدول التى غزاها المسلمون الأوائل واحتلوها احتلالا استيطانيا، وارتكبوا فى حق اهلها من المظالم فوادحها، ومن التنكيل أفظعه ونزحوا خيراتها الى عاصمة الخلافة. وقضوا على لغاتها الأصلية التى هى وعاء حضارتها وماضيها كله، فانقطعت عن هذا الماضى الذى تم تكفيره واستبعاده بحسبانه تراثا وثنيا كافرا ليبدا تاريخها مع تاريخ الاحتلال العربى المقدس لبلادها. وتمت أسلمة شعوبها، ولم يعط هذا الإسلام لمن أسلم درجة بل ظلوا موالى فى بلادهم للسادة العرب الفاتحين أى مواطنين درجة ثانية أو عاشرة فى وطنهم بينما أصبح المحتل الغازى هو المواطن السيد المتميز الأول، أما من ظل على ولائه لدينه بدفع الجزية عن يد وهو صاغر فقد خرج من يومها من المواطنة.

وبخطاب مخادع ردئ الصنعة قميئ الهدف عديم القيم تصر الرموز الاسلامية فى هذه الدول رسمية وشعبيه على الاحتفال السنوى بذكرى الفتح العربى لبلادها الذى أخرج أهلها من الظلمات الى النور، وهى الحالة الوحيدة فى تاريخ الدنيا التى يحتفل فيها وطن بذكرى احتلاله بكل تكريم وتبجيل. انطلاقا من تقديس كل شأن إسلامى حتى لو كان احتلالا للبلاد وهتكا للأعراض ونهبا للثروات بخلط بين الدين والغزاة واسباغ القدسية على الغزاة والتماهى بهم.

هذه الأمثلة طل من غيث، وغيض من فيض، ضربناها إيجازاً لإيضاح ان لدينا دين بحاجة الى الكثير ليتصالح مع زمننا ومفاهيمه وقيمه، والى خطاب جديد مختلف يستخدم أدوات جديدة لإجراء جراحات لكثير من العلل الكامنة التى اكتسبت قدسية ليست من الدين فى شيئ، خطاب لايخفى العورات بل يكشفها، لايخشى العار قدر ما لابدأن يخشى خروجنا من الوجود ذاته، بعد أن خرجنا من التاريخ.

الإسلام وحقوق المرأة

إن المرأة كالأسير العاجز بيد الرجل

"الإمام الرازى"

يفصح البحث عن حقوق المرأة فى المأثور الإسلامى عن موقفين متباعدين يقفان على طرفى النقيض، أحدهما يشير إلى لون من المساواة بين الرجل والمرأة، والثانى يشير إلى نظرة شديدة الدونية للمرأة تكاد تكون فيها مجرد شىء وأداة لا غاية من وجودها سوى إمتاع سيدها الذكر وإنجاب الولد.

والملحظ الواضح أن الموقف الأول هو الغائب فى حياة المسلمين وسلوكياتهم وعاداتهم وتقاليدهم وتشريعاتهم غياباً شبه كامل، بينما الموقف الثانى هو الحاضر دوماً، وعادة ما لا تبرز فكرة المساواة إلا عندما يكون المسلم فى موقف سجالى يريد فيه إثبات سبق الإسلام إلى تأسيس حقوق المرأة قبلما عرفها العالم المعاصر. فى خطاب خداعى دفاعى يأخذ على عاتقه تجميل الإسلام بأوسمة الحداثة فى كل شأن، خطاب مُختال مراوغ يرسل الكلام فى الهواء الطلق لإرضاء الذات المهزومة بألوان عديدة مستمدة من التفوق الغربى، كلون من تفوق مركزى قديم، لكن دون أى محاولة لإعادة النظر فيما بيده من نصوص وتشريعات وممارسات هى على النقيض من تلك الحقوق المزعومة.

وعندما تبحث عن عناصر الموقف الأول فى التراث الإسلامى ستجد نفسك بإزاء بضعة أسطر هنا وبضع صحفات هناك، تائهاً بين رتل هائل من مؤيدات الموقف الثانى.

ومما يمثل الموقف الأول بضع آيات أهمها: «إنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى (١٩٥) آل عمران»، ومثلها الآية «من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى (٩٧) النحل»، كذلك الآية «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض (٧١) التوبة»، ولمزيد من التأكيد التكراراى نسمع الآيات تردد «إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين

فروجهم والحافظات أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيما (٣٥) الأحزاب».، هذا مع وضوح المساواة فى العقوبات كما فى الآيات «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا (٣٨) المائدة».

ورغم أن المساواة فى العقوبات والجزاءات لابد أن تفترض أولاً مساواة فى الحقوق، فإن الوجه الأبرز فى حياة المسلمين وتشريعاتهم لا يفترض مساواة فى الحقوق، بل ولا حتى فى درجة الإنسانية، ويأتى بدوره محمولاً على آيات وأحاديث وتفاسير دينية.

لإيضاح ذلك سنقرأ ما تيسر من مأثورنا فى ضوء المساحة المتاحة لهذا البحث.

على النقيض من الآيات السوالف تأتى آيات تقول: «الرجال قوّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم، قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله، واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن فى المضاجع وأضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان علياً كبيراً (٣٤) النساء».

ومن ثم لا يكون هنا انعدام مساواة فقط، بل إن أحد الطرفين هو السيد المطاع، وإن الطرف الآخر ملزم بهذه الطاعة بعقوبات بدنية، لأن الله هو من قدر هذا التفضيل «بما فضل الله» إضافة إلى فضل الرجل بما ينفقه على المرأة من ماله.

وللتدقيق ندقق فى التفاسير العُمد لنسمع الشوكانى شارحا: «الرجال قوّامون على النساء يعنى أمراء عليهن.. وقانتات أى مطيعات»(١). ويفصل لنا ابن كثير معنى القوامة قائلاً: «أى أن الرجل قيم على المرأة، أى هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اعوجت»، وهو الأمر الذى قد تعترض عليه المرأة بقولها: لماذا لا تؤدبه بدورها إذا اعوج مادام التأديب فلتا موضوعا بين الأفراد لا فى قوانين الدول ودساتيرها؟ لكن ابن كثير يستبق هذا الاعتراض بأن الرجل وحده هو من يملك حق التأديب «لأن الرجل أفضل من النساء والرجل خير من المرأة، لهذا كانت النبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم لقوله صلى الله عليه وسلم: لن يفح قوم ولو أمرهم امرأة. رواه البخارى.. وكذا منصب القضاء وغير ذلك». أى أن ابن كثير يستدل على وجوب خضوعها للرجل لأنه هو الولى وهى لا يمكن أن توضع فى محل الولاية أو الرئاسة أو الإدارة.. ليس لنقص فيها يمنعها عن ذلك، إنما لانتقاص تم بقرار قدسى فى حديث نبوى يحرمها من هذه الولاية، والولى هو من يجوز له تأديب مواليه وليس العكس.

فهل من ميزة أخرى للرجل تبيح له ذلك؟ نعم، يجيب ابن كثير شارحاً «بما أنفقوا من أموالهم: أى المهور والنفقات والكلف التى أوجبها الله عليهم لهن فى كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فالرجل أفضل من المرأة فى نفسه وله الفضل عليها والإفضال فناسب أن يكون قيما عليها. كما قال الله تعالى: «وللرجال عليهن درجة..». جاءت امرأة للنبى تشكو أن زوجها لطمها فقال رسول الله: القصاص، فأنزل الله: الرجال قوّامون على النساء، فرجعت بغير قصاص»(٢).

ونستوضح البيضاوى المزيد من أسرار تميز الرجل وقوامته فيقول: «بسبب تفضيله الرجال عن النساء بكمال العقل وحسن التدبير ومزيد من القوة فى الأعمال والطاعات، لذلك خصوا بالنبوة والإمامة والولاية وإقامة الشعائر والشهادة فى مجامع القضايا ووجوب الجهاد والجمعة ونحوها والتعصيب وزيادة السهم فى الميراث والاستبداد بالفراق»(٣).

وهكذا يكرر البيضاوى موقف ابن كثير المبخس للمرأة بقرارات دينية، فهى الأدنى لأنها محرومة من أى عمل إدارى أو قيادى (ولاية)، ولأن آية المداينة جعلت شهادتها نصف شهادة الرجل، ولأن الرجل هو من يجاهد وليس لها ذلك، ولأنه قد تقرر لها نصف نصيب الذكر فى الميراث، ولأن الطلاق والرجعة بيده وليس لها من ذلك شىء، وكلها قرارات فرضت عليها فرضاً ليس لها فيها اختيار إلا باختيارها الإسلام ديناً (حتى إذا كان لها فى ذلك نفسه اختيار). وهى القرارات التى حجمت دورها فى المجتمع وقللت من نصيبها فيه، ثم قاموا يرمون بها فى وجهها لتأكيد دونيتها إزاء أفضلية الرجال!! وهو ما جعل نساء عصر النبوة يحتججن على مثل تلك القرارات، فقام الفخر الرازى يفلسف سبب تميز الرجل فى أنصبة المواريث بقوله: «اعلم أنه تعالى لما قال: ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض.. أن سبب نزول هذه الآية أن النساء تكلمن فى تفضيل الرجال عليهن فى الميراث، فذكر الله تعالى فى هذه الآية أنه إنما فضل الرجال على النساء فى الميراث لأن الرجال قوّامون على النساء، فإنهما وإن اشتركا فى استمتاع كل واحد منهما بالآخر، أمر الله الرجال أن يدفعوا إليهن المهر ويدروا عليهن النفقة، فصارت الزيادة فى أحد الجانبين مقابلة بالزيادة فى الجانب الآخر، فكأنه لا فضل البتة، فهذا هو بيان كيفية النظم»(٤).

وهكذا لا يصح للمرأة حتى أن تتمنى لو أن الله قد فضلها كما فضل الرجل، لأن الرازى قد اكتشف ميزان النظم، فكلاهما يستمتع

بالآخر لكن الرجل يدفع وهى لا تدفع، إذن هو الأفضل. والغريب أنه لا يمكن إزالة هذا الفضل الذكورى بقبول المرأة الزواج دون مهر، فقد اتفق الفقهاء على ذكر المهر فى الزواج وإلا بطل العقد(؟!) على أن مسألة النفقة اليوم أصبحت غير ذات شأن بعد أن أصبحت المرأة مشاركاً فى النفقة، وتزيد عليها تفضلها بأداء الأعباء المنزلية وتربية الأطفال وما إليه مكرمة منها.

ثم يزيدنا الرازى علماً بأفضال الرجال وما يميزهم عن النساء فى الدرجة بقوله «واعلم أن فضل الرجال على النساء حاصل من وجوه كثيرة، بعضها صفات حقيقية، وبعضها أحكام شرعية. أما الصفات الحقيقية فاعلم أن الفضائل الحقيقية يرجع حاصلها إلى أمرين: إلى العلم وإلى القدرة، ولاشك أن عقول الرجال وعلومهم أكثر، ولاشك أن قدرتهم على الأعمال الشاقة أكمل. فلهذين السببين حصلت الفضيلة للرجال على النساء، وفيهم العقل والحزم والقوة والكتابة فى الغالب والفروسية والرمى.. وأن منهم الأنبياء والعلماء وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى والجهاد والأذان والخطبة والاعتكاف والشهادة فى الحدود والتعصيب فى الميراث وفى تحمل الدية فى القتل الخطأ، وفى القسامة والولاية، وفى النكاح والطلاق والرجعة وعدد الأزواج وإليهم الانتساب. فكل ذلك يدل على فضل الرجال على النساء، والرجل أفضل من المرأة لأنه يعطيها المهر وينفق عليها»(٥). ومن ثم يتميز الرجل بصفات ليست فى النساء: «أحدها فى العقل والثانى فى الدية والثالث فى المواريث والرابع فى صلاحيته للإمامة والقضاء والشهادة، والخامس له أن يتزوج عليها ويتسرى عليها وليس لها أن تفعل ذلك، والسادس أن نصيب الزوج من الميراث منها أكثر من نصيبها من الميراث منه، والسابع أن الزوج قادر على تطليقها وإذا طلقها فهو قادر على مراجعتها شاءت المرأة أم أبت. أما المرأة فلا تقدر على تطليق الزوج، وبعد التطليق لا تقدر على مراجعة الزوج، ولا تقدر أيضا على أن تمنع الزوج من المراجعة، والثامن من نصيب الرجل أن سهم الغنيمة أكثر من نصيب المرأة»(٦).

ومن جانبه يعدد الزمخشرى كل تلك الميزات للرجل على المرأة، ثم يضيف إليها ميزة مدهشة حقا هى «أنهم أصحاب اللحى والعمائم»(٧)؟!

ولكن تغير الزمن قلب كثيراً من عناصر هذه المعادلة، وإحصاءات اليوم تسقط كثيراً من أفضال الرجل فى الكتابة والعلم والعقل، كذلك سهم الغنيمة، فلم تعد هناك غنائم، ولا يبقى سوى التفضيلات الممنوحة للرجل سماويا، والتى لا تشير إلى فضل حقيقى فيه ولا إلى نقص حقيقى

فى المرأة، قدر ما هى لون فادح من الظلم الحقيقى لحق بالمرأة ولا يريد سادتنا سدنة الدين له تبديلا ولا تعديلا، كنصيبها النصف فى الميراث، أو كونها نصف فى الشهادة (آية ٢٨٢/ البقرة)، أو أنها لا تصلح للقضاء أو الولاية بإطلاق، أو أنه مفروض عليها أن تكون واحدة ضمن حريم السيد الذكر ما شاء له التعداد من الإماء بعد الزوجات الأربع، ولا تملك من ذلك خلاصا، حتى أن الفخر الرازى عقب على مجامع الحسن والتفضيل التى منحها الإسلام للرجل بقوله الفخور بذكورته: «وإذا ثبت فضل الرجل على المرأة فى هذه الأمور ظهر أن المرأة كالأسير العاجز فى يد الرجل»(٨).

ولمزيد من تأكيد دونية المرأة وإثبات عدم أهليتها للولاية يتم ترديد الحديث الصحيح الذى ذكره البخارى عن أبى بكرة الثقفى: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، مع تقديم الأدلة التى تثبت قصورها عن شئون الولاية بالنصوص كما فى الحديث الصحيح الذى اتفق عليه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود والنسائى: «ما رأيت ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله؟ قال: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها.. أليس إذا حاضت لم تصم ولم تصل؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان دينها»(٩).

والمأساة أنها ليست فقط غير صالحة لإدارة أى شأن من شئون المجتمع، بل إنها غير صالحة للولاية بإطلاق حتى ولايتها على نفسها، وفى أخص شئونها كالزواج مثلا. فهى كالمخبول المحجور عليه، فلابد لها من ولى ذكر يقوم بتزويجها، وبدون هذا التزويج بولاية رجل يكون زواجها باطل، بل لو اجترأت على ذلك تصبح من الزوانى. قال النبى: «لانكاح إلا بولى»، وروت عائشة عنه: «أيما امرأة لم ينكحها الولى فنكاحها باطل»(١٠). وروى ابن ماجة «لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هى التى تزوج نفسها»(١١). وهو ما يعنى أن الأم لا تملك صلاحية تزويج ابنتها فى حال وفاة الأب، وعليها أن تبحث عن قريب ذكر من العصائب ليأخذ الولاية(!!) ومن الطبيعى أن من لا يملك الولاية على نفسه فهو بالأولى لا يملكها على غيره.

ولعل قمة التبخيس على المذاهب الأربعة تعاملها مع المرأة بحسبانها مجرد شى يضمه الرجل لأملاكه تختص وظيفته بالإمتاع واللذة، لذلك أصر الفقهاء على دفع المهر للمرأة عوضاً عن هذه المتعة وسماه الإسلام «الأجر». فعقد الزواج ليس عقد شراكة تفاهمية تضامنية تكافلية لكل شريك فيها دوره وحقوقه وواجباته المشروطة برضى الطرفين واتفاقهما،

إنما عقد بيع، أو كما يسمونه عقد «معاوضة» ينتفع فيه الرجل بالمرأة، وتنتفع هى بالأجر عوضاً عن استحلاله لفرجها، لذلك كان الإصرار على ذكر المهر أو الأجر وإلا بطل الزواج، وليس للزوج عليها من سبيل إلا بعد تسديد المتفق عليه من الأجر أولا، حتى يمكنه أن يستلم البضاعة ثانيا.

وتبدو كلمة نكاح معبرة عن الفعل الجنسى وفعل اللذة دون غيره، كما لو كانت هى مقصود الزواج. فالكلمة نكح هى الفعل الجنسى بذاته، وبعض قبائل العرب كانت تسقط الحاء بالتخفيف وتستخدم الكلمة المعتابة اليوم للفعل الجنسى (ناك)، وإذا بحثنا عن تعريف الزواج عند الفقهاء الأربعة سنجده محدوداً داخل هذا الفعل، فقالت الأحناف: «النكاح عقد يفيد ملك المتعة قصداً وهو معقود للرجل دون المرأة» وقال المالكية: «النكاح عقد لمجرد التلذذ بآدمية»، وقال الحنابلة: «النكاح عقد بلفظ النكاح على منفعة الاستمتاع«، وقالت الشافعية: «النكاح عقد يتضمن ملك الوطء».

ولأن النكاح شراء بأجر فهو بحاجة إلى دعاء يبارك البضاعة، فنقرأ فى سنن ابن ماجة قول النبى: «إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادما (عبدا) فليقل: اللهم إنى أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه، وإذا اشترى بعيراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك»، وأورد أبو داود مثله وزاد: «وليدع بالبركة فى المرأة والخادم»(١٢).

ولأن الرجل قد دفع الأجر أو الثمن فله الحق فى اللذة فى أى وقت تشب فيه رغبته: «ولو سألها نفسها وهى على قتب لم تمنعه»، و«إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت عليه، لعنتها الملائكة حتى تصبح». كذلك له عليها أن تساعده فى إتمام مهمته بإيقاظ أعضائه وتسخين مشاعره بما دفعه فيها، وهو ما يسمى «حُسن التبعل». فعليها أن تشغله طوال الوقت فتئن وتشتكى وتلح وترتجى وتتلوى وتفح ليتمكن بعلها من الحصول على كامل لذته، بل إن هذا الأداء التحفيزى المشتعل يعادل بالنسبة لها فضيلة الجهاد التى يتميز بها الرجل «فجهاد المرأة حسن التبعل لزوجها»(١٣). لكنها لا يجوز أن تطلب اللذة لذاتها وشخصها، بل يجوز لزوجها أن يهجرها أو يأتيها وقتما شاء، لأن القاعدة هى «أن الزوج لا يُجبر على الوطء».

ويبقى ماهو أشد «وطأً» من كل ما سلف.. مصير المرأة إذا لم يعد الزوج يجد فيها متعته وقضاء لذته.

تقول الآيات: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا

جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير، وأحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا (١٢٨ و١٢٩) النساء».

ويشرح ابن كثير مفسراً بقوله: «إذا ما خافت المرأة من زوجها أن ينفر عنها أو يعرض عنها، فلها أن تسقط عنه حقها أو بعضه من نفقة أو كسوة أو مبيت (؟!!) أو غير ذلك من حقوقها عليه، وله أن يقبل ذلك منها فلا حرج عليها فى بذل ذلك له. لما كبرت سودة بنت زمعة عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم على فراقها فصالحته على أن يمسكها وتترك يومها لعائشة، فقبل منها ذلك وأبقاها على ذلك، وتوفى عن تسع نسوة وكان يقسم لثمان»(١٤).

ومن هنا رأى الشوكانى أنه إذا كبرت المرأة وأسنّت فإن بقاءها خير من طلاقها بالتصالح «يجوز التصالح بأى نوع من أنواعه إما بإسقاط النوبة (أى دورها بين دورى النساء) أو بعضها أو بعض النفقة أو بعض المهر (المؤخر منه)، لأن الصلح الذى تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف، خير من الطلاق».

أما معنى الشح بالآيات فهو «أن الرجل قد يشح بما يلزمه للمرأة من حسن العشرة وحسن النفقة ونحوها، والمرأة تشح على الرجل بحقوقها اللازمة للزوج فلا تترك له شيئا منها»(١٥). أى أنه عليها ألا تكون شحيحة فى التنازل لزوجها عما يرضيه من حقوقها الأصلية مقابل ألا يطلقها.

واعتماداً على موقف النبى من زوجته سودة ورجوعه عن تطليقها مقابل صلح تنازلت فيه عن بعض حقوقها، قال عمر بن الخطاب: «هذه المرأة تكون عند الرجل قد خلا سنها فيتزوج المرأة الشابة يلتمس ولدها فما اصطلحا عليه من شىء فهو جائز». وقال علىّ بن أبى طالب: «يكون الرجل عنده المرأة فتنبو عيناه عنها من دمامتها أو كبرها أو سوء خلقها أو قذذها فتكره فراقه، فإن وضعت له من مهرها شيئا حل له وإن جعلت له من أيامها فلا حرج»(١٦).

ويشرح البيضاوى: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا: توقعت منه لما ظهر لها من المخايل.. نشوزا: تجافيا عنها وترفعا عن صحبتها كراهة لها.. بأن يقلل من مجالستها ومحادثتها.. فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا: أن يتصالحا بأن تحط له بعض المهر أو القسم أو تهب له شيئا تستميله له»(١٧).

ويزيدنا الفخر الرازى توضيحاً فى كيفية الصلح الذى هو خير من الطلاق: «الصلح إنما يحصل فى شيئ يكون له حقا، وحق المرأة على

KMH

الزوج إما المهر أو النفقة أو القسم، فهذه الثلاثة هى التى تقدر المرأة على طلبها من الزوج شاء أم أبى. أما الوطء فليس كذلك لأن الزوج لا يجبر على الوطء.. هذا الصلح عبارة عما بذلت المرأة كل الصداق أو بعضه للزوج أو أسقطت عنه مؤنة النفقة أو أسقطت عنه القسم و كان غرضها من ذلك ألا يطلقها زوجها، فإذا وقعت المصالحة على ذلك كان جائزا».

أما تفسيره للأنفس الشح فى الآية فهو: «يحتمل أن يكون المراد منه أن المرأة تشح ببذل نصيبها وحقها، ويحتمل أن يكون المراد أن الزوج يشح بأن يقضى عمره معها على دمامة وجهها وكبر سنها وعدم حصول اللذة بمجانستها»(١٨).

ويوضح الألوسى معنى «أن يصلحا بينهما صلحا» بقوله: «أن يصلحا بينهما بأن تترك المرأة له يومها كما فعلت سودة مع رسول الله أو تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة أو كسوة أو تهبه المهر أو شيئا منه أو تعطيه مالا تستعطفه بذلك وتستديم المقام فى حباله وصدر ذلك بنفى الجناح لنفى ما يتوهم من أن ما يؤخذ كالرشوة فلا يحل»(١٩).

وهو ذات ما يخلص إليه ابن كثير من هذا الدرس لأمة المسلمين فى شرحه «الصلح خير» بقوله: «يعنى التخيير أن يخير لها الزوج بين الإقامة والفراق، خير من تمادى الزوج على إثرة غيرها عليها. والظاهر من الآية أن صلحهما على ترك بعض حقها للزوج وقبول الزوج ذلك خير من المفارقة بالكلية، كما أمسك النبى سودة بن زمعة بعد أن تركت يومها لعائشة، ولم يفارقها بل تركها فى جملة نسائه، وفعله ذلك لتتأسى به أمته فى مشروعية ذلك وجوازه»(٢٠).

وهكذا ذهب المفسرون إلى و جوب تنازل المرأة عن بعض حقوقها مقابل أن تظل تحظى ببيت الزوجية اتقاء الطلاق، وهو ما يعنى أن كبر سنها قد أفقدها بعض حقوقها التى سبق الاتفاق عليها، وهو أيضا ما يعنى أنها بعد أن شقيت وتعبت وأعطت عمرها لزوجها وبيتها فى شبابها قد أصبحت بعد ذلك مقصرة فى حقه لكبر سنها، بعد أن أنهكها عطاؤها عن الاستمرار فى هذا العطاء، ومقابل هذا التقصير حق عليها العقاب بفقد بعض حقوقها، رغم أن العدل يقول بعكس ذلك تماما، لأن المسئولية تقع على الزوج حيث إن الإعراض جاء منه وليس من زوجته، العدل يقتضى مكافأة هذه الزوجة بزيادة نفقتها تكريما لها وتعويضا عن شقائها، ورعاية لها فى كبرها عرفانا بجميلها، ومن الجور أن تقيم امرأة مخلصة لبعلها وعندما تشيخ يأخذون نصيبها ليعطونه لزوجة صبية قوية قادرة على منح اللذة والولد، وليس من العدل أن يكون البديل هو تخليها عن حقها الجسدى لأن زوجها لم يعد يجد فيه المتعة.

ومن ثم لا تجد فى تأكيد سدنة العقيدة ورجالها المحترفين على سبق الإسلام إلى تأسيس حقوق الإنسان وضمنها حقوق المرأة كما يعرفها عالمنا اليوم، سوى شعور عميق بالعار ناجم عن يقين داخلى برقى المبادئ الحقوقية فى عالمنا المعاصر، ويطلبون تلك القيم للإسلام للتحلى بها ... مجرد التحلى، بعد أن فرض حق المرأة نفسه على الدنيا فى إنسانية تامة وأهلية كاملة غير منقوصة، بعد أن أثبتت المرأة حضورها فى كافة مناشط العمل، ووجودها بكل جدارة فى مختلف ألوان الإبداع، مما لا يشير إلى نقص أصيل فى خلقتها، ولا أنها كائن مجبول على الخبل. لهذا قام سادتنا المشايخ يكتشفون سبق الإسلام بخطابات إنشائية لا تصلح فى الواقع شيئا، فالنساء شقائق الرجل وهن سكن لنا ونحن سكن لهن بخطاب مخادع لا يخجل من نفسه رغم عاره الدفين، ولا ينظر فى المسألة الحقوقية ويرفض أى إعادة نظر بشأنها، وعندما قدمنا هذا النظر مشفوعاً بدراسات مطولة تثبت إمكان تحريك النصوص وإعادة النظر والتفسير من داخل الدين مع حفظ الدين وقدره (انظر مثالاً لذلك كتابنا الفاشيون والوطن)، قامت سيدات الأزهر الدكاترة تكفرنا ضمن جوقة المكفراتية لأننا أخطأنا الصواب وطالبنا لهن بحقوق مماثلة لحقوق الذكور، ولا تعرف كيف يلتئم الموقفان: الموقف الذى يؤكد سبق الإسلام للمساواة الحقوقية بين الجنسين، والموقف الذى يكفر من يطلب هذه الحقوق.

ويبدو لنا أن المشكلة الأساسية المشتركة فى مثل هذا التناقض المتكرر هى عدم القدرة أو عدم الرغبة فى الاعتراف بفارق الزمن وحركة الواقع، بما يكبلنا عن اللحوق بحاضرنا وقيمه الفارقة رقيا عن زمن النبوة، ورفض الاعتراف أن الرقى شأن تطورى طبيعى مفهوم بتطور الحضارات والعلوم عبر القرون، لأنهم يرون الرقى كله قاصر على زمن النبوة، وأن البشرية قد استكملت نضجها علما ومعرفة وتحضرا ورقياً زمن النبوة، وأن ما بعد هذا الزمن هو انحطاط دائم وترد وتخلف اعتماداً على حديث نبوى يقول: «خير العصور عصرى ثم الذى يليه فالذى يليه»، رغم أن رقى حاضرنا علما وخلقا وإنسانية وتحضرا عن تلك الأزمان البدائية حقيقة ساطعة كالشمس لا ينكرها إلا العميان أو فاقدو الرشد والتمييز بالمرة.

الهوامش

١ ـ الشوكانى: فتح القدير، الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ـ دار ابن كثير ـ بيروت ودمشق ـ ط ٢ ـ ١٩٩٨ ـ جـ ١ ـ ص ٥٣٣.

٢ ـ ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ـ دار يوسف ـ بيروت ـ ١٩٨٣ ـ ط ١ ـ جـ ١ ـ مج ٥ ـ ص ٤٣٥.

٣ ـ البيضاوى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ـ دار صادر ـ بيروت ـ ط ١ ـ ٢٠٠١ ـ مج ١ ـ ص ٢١٧.

٤ ـ الفخر الرازى: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٩٩٥ ـ جـ ١٠ ـ ص ٩١.

٥ ـ نفسه : جـ ١٠ ـ ص ٩١ و٩٢.

٦ ـ نفسه : جـ ٥ ـ ص ١٠٣.

٧ ـ الزمخشرى: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ـ الرياض ـ السعودية ـ مكتبة العبيكان ـ ط ١ ـ ١٩٩٨ ـ جـ ٢ ـ ص ٦٧.

٨ ـ الرازى: سبق ذكره ـ جـ ٥ ـ ص ١٠٣.

٩ ـ البخارى: الصحيح ـ كتاب الحيض ـ الحديث رقم ٢٩٨.

١٠ ـ ابن ماجة: السنن ـ الحديث رقم ١٨٧٩.

١١ ـ نفسه: كتاب النكاح ـ الحديث رقم ١٨٨٢.

١٢ ـ أبو داود: السنن ـ كتاب الطلاق ـ الحديث رقم ٢١٦٠.

١٣ ـ السيوطى: شقائق الأترج فى رقائق الغنج ـ دار الكتاب العربى ـ تحقيق محمد سيد الرفاعى ـ د. ت ـ القاهرة ـ ص ٨٩، والحديث عن النبى برواية الإمام علىّ أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان تحت رقم ١١٥٢.

١٤ ـ ابن كثير: سبق ذكره ـ مج ١ ـ جـ ١ ـ ص ٦٠٠. انظر أيضا الذهبى: سير أعلام النبلاء ـ المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ـ د. ت ـ جـ ٣ ـ ص ٥١٠. وانظر أيضا الرازى ـ سبق ذكره ـ جـ ٦ ـ ص ٦٧ و٦٨. وانظر أيضا الشوكانى ـ سبق ذكره ـ جـ ١ ـ ص ٦٠١ و٦٠٢.

١٥ ـ الشوكانى: سبق ذكره ـ جـ ١ ـ ص ٦٠١.

١٦ ـ ابن كثير: سبق ذكره ـ مج ١ ـ جـ ١ ـ ص ٥٠١.

١٧ ـ البيضاوى: سبق ذكره ـ مج ١ ـ ص ٢٤٤.

١٨ ـ الرازى: سبق ذكره ـ جـ ٦ ـ ص ٦٧ و٦٨.

١٩ ـ الألوسى: روح المعانى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١ ـ ٢٠٠١ ـ مج ٣ ـ ص ١٥٥ و١٥٦.

٢٠ ـ ابن كثير: سبق ذكره ـ مج ١ ـ جـ ٥ ـ ص ٥٠١.

شرعية العنف وخطابنا المراوغ

خرجت النعامة تطلب قرنين

فعادت بلا أذنين

"مثل عربى"

بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ خرجت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قوة واقتداراً من أى وقت مضى و أكثر اهتماما بما يحدث فى العالم. بينما لم نجن إلا المزيد من الضعف والتراجع، مع الكثير من الأعداء الأقوياء شعوبا وحكومات. خاصة مع أعراس فرحنا الشامت وأهازيج الليالى الملاح لرأينا العام السعيد بنصر الله والفتح، الذى أخذى يعى - وإن ببطء له أسبابه الموضوعية - جناية مغامرة جماعات الإسلام المسلح علينا. إذ لم تؤد الضربات إلى سقوط أمريكا والغرب حسب أحلامنا الطفولية الساذجة، ولم تنل من أحد غيرنا، وأن التوابع لهذا الزلزال العنيف لم نر بعد من هولها، إلا مطلع المقطع الأول من المعزوفة.

هذا بالطبع مع عدم غض الطرف عن الخداع اللفظى وخداع الذات الذى يصر عليه بعض مثقفينا السعداء الشامتين الفخورين بالإنجاز التاريخى، واستماتتهم حتى تاريخه فى تأكيد عدم مسئولية جماعة القاعدة عما حدث. ولا تفهم كيف يحتسبون بن لادن بطلا مجاهدا وغير مسئول عما جرى فى ذات الآن، ويجمعون بين الموقفين وبين موقف ثالث تراجعوا فيه إلى منطقة الدفاع عن دين الإسلام ضد الهول الآتى، بعد تتالى اعترافات بن لادن ورجاله بما قدمت أيديهم، لتبرئة الإسلام والمسلمين وعدم مسئوليتهم لو كان هو الفاعل (؟؟) كل هذا داخل عقل واحد (!!).. رغم ما بيد هؤلاء السادة من معلومات توفرها لهم مواقعهم فى سلم ثقافة السلطة، ومعرفتهم بمناخنا السائد الذى أفرز شارعا طالبانيا ووطنا صوماليا كامل المواصفات فى بلادنا، لأنهم هم من قام على صياغة هذا المناخ ووضع الخطط لصنعه، هذا المناخ الذى يحكمه الدين فى كل كبيرة وصغيرة، بفضل وسائل التثقيف المملوكة للدولة من إعلام وتعليم، أو المملوكة للحكومة.. لا فرق، ففى بلادنا الحكومة هى الدولة والدولة هى الحكومة كما هو معلوم. وأيضا رغم علمهم أن

الحركات الإسلامية بطبيعة تكوينها تولد العنف لأن أصوليتها تعنى أنها محكومة بنماذج الماضى التى تنفى مشروعية الحاضر وتراه فاسدا بالمقارنة مع ذلك الماضى، ولذلك تهدف إلى تغيير الحاضر ليصبح ماضيا، هذا مع خاصية الأصولى الذى يرى نفسه الحق كله ويسلك بحسبانه منوبا عن الله فى أرضه لتنفيذ شريعته لذلك يزدرى الجميع ولا تعنيه حقوق البشر بل حقوق الله، فيصنف الناس بين مؤمن وكافر.. وساعتها لابد أن يبدأ العنف.

والمريب فى عقول مثقفينا أنهم لم يجرموا بن لادن قدر ما جرموا أمريكا التى دفعت جماعاتنا المسلحة لما فعلت، وازداد احتجاجهم وتحريمهم لها عندما تسببت حملتها على الإرهاب فى قتل بعضنا، أما قتلاهم على أيدى بعضنا فلا تتضح فيها الرؤية، مع انصرافنا لشرح الأسباب وتوضيح الدوافع وتبرير الحدث، وهو كله ما يعنى ببساطة تسويغ القتل.

لكن ما لا يفوت قارئ للأحداث أن أمريكا لم تكن يوما غافلة عن هذا المناخ بحكم مالديها من وسائل معلوماتية، وبحكم أنها كانت شريكا ضليعا فى صنعه وتعرف دقائقه وتفاصيله، وتفهم أن هذا هو ما أفرز لها الإرهاب العالمى وأنها مسئولة عنه ولو جزئيا. لذلك بات من مهام الحملة الدولية على الإرهاب العالمى إعادة صياغة الثقافات فى بلادنا، أو بوضوح التدخل فى إعادة المفاهيم الإسلامية وتعديلها كذلك مناهج التعليم والإعلام فى بلادنا.

ورغم أنه قد سرت علينا قوانين الحراك التاريخى بشكل نموذجى، تلك القوانين التى قررت أن يدفع الضعيف ثمن ضعفه، فإننا حتى اللحظة الراهنة - وهى حاسمة فى تاريخ البشرية وجغرافيتها - لم نزل نفكر بذات المناهج ونسلك بذات الطرق التى أدت إلى ضعفنا، ونتكلم ذات اللغة والمنطق الذى كان وراء انحطاطنا، ونعيش مرحلة بدائية فكرية تجاوزتها الدنيا، كل ما يشغلنا فيها هو نسبة الفضائل كلها إلى أنفسنا حتى لو لم نكن كذلك، ونسبة الرذائل جميعا إلى غيرنا حتى لو لم يكن كذلك. وعندما لا يكون هناك بد من الاعتراف بأى فضائل للغير، فإننا ننسب فضائله إلى خطنا النظرى، كما جاء فى قول الشيخ (محمد عبده) إنه رأى فى أوروبا مسلمين بلا إسلام ورأى فى بلادنا إسلاما بلا مسلمين.. فالحق لا ينبع إلا من عندنا ولا يمكن لغيرنا أن ينجز علما دوننا، والأخلاق الفواضل طبعنا (ولو نظريا) وليست فى الآخرين تميزا (حتى لو كانت فعلا وسلوكا وعملا).

ولا يتركز جهد مثقفينا فى معالجة الخلل، بل فى تبرير ما نرتكب من أخطاء فى حق الغير أو فى حق أنفسنا، وهى حالة مزمنة يعانى منها العقل العربى رافضا الاعتراف بما هو أدنى من كوننا "خير أمة أخرجت للناس"، وما يستتبعه هذا الموقف من رفض مبدأى لأى تفهم للمتغيرات.. وهو ما أدى إلى عدم تفهمنا للغة التفاهم بين الأمم والشعوب فى عالم اليوم، أو العثور على لغة يفهمنا بها العالم. وظل خطابنا مراوغا مضللا سواء توجه للداخل أم للخارج، فى تناغم ورضى مدهشين بين الشارع وحكومته ومثقفيه على سواء، وهو غير غريب إن تذكرنا أن الذى يجمع هذا الشتات (واقعيا) خط واحد (نظريا)، كان على مر التاريخ مادة التناغم... كان يسعد به البعض ويطمئن نفسيا طلبا لتعويض مناسب فى الآخرة عن اختلال العدل فى دنيانا الفانية، ويرتقى به البعض درجات الوجاهة الاجتماعية والنعمة المادية باحتراف العمل بالدين، ويستمد منه البعض مشروعيته السياسية.

ومع التناقض الحاد الذى أخذ فى الظهور والتنامى بين خطنا النظرى الثابت وبين متغيرات الحياة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وعلميا بتطور حركة الزمن، بدأ خطابنا يوغل فى الخداع والمخاتلة. بل أصبحت خططنا مجرد مسكنات وترقيع فجوات وخروق وأزمات تتفاقم حتى لم تعد تفلح معها المسكنات. وكان الرد على اتهام الغرب للإسلام بالإرهاب يمتد فى مساحة شاسعة من المختلفات، لكن ألطف تلك الردود العملية وأكثرها ظرفا هو زفة حوار الأديان، ردا على مقولة صراع الحضارات، كعادتنا فى مثل تلك الملمات. عندما كان المشايخ والقسوس يلتقون بالأحضان ويقبلون لحى بعضهم بعضا فى دراما مؤثرة، دون أن تفرز تلك القبل والأحضان شيئا على أرض الواقع، بل تزيد فى أسن المياه الرواكد، ويدب فيها العفن مع الزمن.

أما الردود البواحث فقد جاءت فى دفاعات حارة عن سلامية دين الإسلام وسماحته وبراءته مما فعل بعض المارقين من الفئة الضالة الذين لا يفهمونه فهما صحيحا، من قبل (المنشق) السعودى بن لادن، أو رفاقه (المطلوبين جنائيا لقيامهم بأعمال إرهابية فى بلادهم).. وكفى بذلك ردا سديدا على اتهامنا أو اتهام ديننا بالإرهاب.

ويستند البحاثة إلى آيات القرآن الكريم ويردون بكلام نظرى، ويستشهدون بآيات تجلى وجه الإسلام المضىء، وقارئ القرآن يعلم تلك الآيات السمحة (كما السماحة فى كل الأديان).. ولضرورة يفرضها الموقف لابد من أمثلة للتذكير ومنها ما يشير إلى أمر إلهى واضح بألا نقاتل إلا

من يبدأ بقتال وألا نبدأ أحدا بعدوان "وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين/ ١٩٠ / البقرة". بل تجد بين دفتى القرآن ما هو أنصع برهانا، فالله لا ينهى المسلم أن يبر غير المسلم ما دام مسالما كما فى الآية "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين/ ٨ / الممتحنة".

هذا إضافة إلى الجم من الآيات التى تحبذ التسامح وتقرر حرية الاعتقاد ومثال لها "لا إكراه فى الدين/ ٢٥٦ / البقرة" و"لكم دينكم ولى دين/ ٦ / الكافرون" لذلك "عليكم بأنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم/ ١٠٥ / المائدة" ومن ثم "فاصفح الصفح الجميل/ ٨٥ / الحجر" و"ادفع بالتى هى أحسن/ ٣٤ / فصلت" و"خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين/ ١٩٩ / الأعراف". بل وأبعد من هذا، ففى ميدان حرية الاعتقاد يسائل الله نبيه حول يهود جاءوا يحكمونه "كيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله/ ٤٣ / المائدة. لهذا "ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل فيه/ ٤٧ / المائدة".. وإعمالا لهذه الأسس ينصح الله المسلمين قائلا: "ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن/ ٤٦ / العنكبوت".. ويصبح البرهان الأفصح "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر/ ٢٩ / الكهف".

نعم هذه كلها آيات بينات أوردناها لبيان مدى السهولة لمن أراد الاستسهال فى الرد على ما حدث، للتنصل من فعل هائل قام به (المنشق والمارقون) واعترفوا به، بل وقدموا له براهينهم الشرعية ليؤكدوا أن مافعلوه هو إسلام فى إسلام.. وهذا هو عيب التبسيط المخل والمسطح فى مواجهة مسائل كبرى لا نهدف منها سوى التنصل من المسئولية بانتقاء ما يجلى سماحة الإسلام، ويحمل فى الوقت نفسه الكثير من الخداع والمراوغة والتضليل.

وفى واحد من خطاباته المسجلة للعالم، عَيّر بن لادن مُنتقديه من علماء المسلمين بأنهم لا يفهمون صحيح الإسلام بل خون بعضهم وكفر آخرين، واستشهد على السلامة الشرعية لما فعل بآيات منها "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون../ ١١١ / التوبة"، وبالآية المعروفة بآية السيف "فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون، فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم، وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد../ ٥ / التوبة". وهى الآية التى قالت بشأنها أبواب النسخ فى علوم القرآن أنها

نسخت جميع آى السلم والتسامح وحرية الاعتقاد، بعد أن أصبح "الدين عند الله الإسلام/ ١٩ / آل عمران" و"من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه../ ٨٥ / آل عمران" وعليه "أفغير دين الله يبغون وله أسلم من فى السماوات والأرض طوعا وكرها/ ٨٣ / آل عمران"، لذلك "اقتلوهم حيث ثقفتموهم/ ٩١ / النساء". و"قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين/ ١٤ / التوبة"، لذلك كانت أوامر الرب لنبيه "يا أيها النبى حرض المؤمنين على القتال/ ٦٤ / الأنفال" و "يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم/ ٧٢ / التوبة".. وبناء عليه "قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة/ ١٢٢ / التوبة". والهدف توضحه الآيات القائلة "قاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله/ ٣٨ / الأنفال". وهى الآية التى فسرها ابن تيمية فى السياسة الشرعية بقوله: "إن الله أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه فى صلاح الخلق.. وكل من بلغته الدعوة ولم يستجب لها فإنه يجب قتاله". ومن المحدثين يشرح لنا مؤسس حركة الإخوان (حسن البنا) بشديد الوضوح قائلا: "إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا لخدمة وصاياه النبيلة.. وقد أمر المسلمين أن يعمموا الدعوة بين الناس بالحجة والبرهان، فإن أبوا وتمردوا فبالسيف والسنان/ مجموعة الرسائل/ صـ٣٥".

لهذا، وبوضوح، ودون تمحل، قرر بن لادن بصدق المؤمنين الحرب على الأمريكان، ليس أبدا لحقوق وطنية مسلوبة ساهمت أمريكا فى سلبها، وهو ما يذكره عرضا من باب كسب الجماهير إلى صفه، إنما لأن الحرب ضد أهل الأديان الأخرى أمر إلهى وأوامر لا مفر للمسلم المطيع من طاعتها.. وحتى لا يبدو الكلام تجنيا تعالوا نستمع إليه يقول: "إن الذين يحاولون أن يغطوا حقيقة أنها حرب دينية إنما يخادعون الأمة.. فهى مثبتة فى كتاب الله سبحانه وتعالى: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، فالمسألة مسألة ملة.. وإن موالاة الكافرين ومظاهرتهم على المسلمين من نواقض الإسلام الكبرى/ قناة الجزيرة فى ٢٠٠١/١١/٣٠". لذلك وصف ما قامت به جماعته بأنه إرهاب محمود، أما أن ترد أمريكا بضرب قواعده فى أفغانستان فهذا هو الإرهاب المذموم/ قناة الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/٢٧ . وهو ما يفصح جليا أن ضرب أمريكا لم يكن كما يروج لتحقيق مصالح لأمتنا المهزومة، بل كان طاعة لأمر الله تبرر كونه إرهابا محمودا، وإن ردت أمريكا فإنها تكون قد عصت الله مرتين، الأولى لأنها من أئمة الكفر والثانية لأنها ظلت عاصية ولم تفهم الرسالة ولم تستسلم لقدرها، لذلك فإرهابها مذموم (؟!).

ولا يقتصر هذا الفهم على بساطة محارب فطرى كـ"بن لادن"، بل يتجاوزه إلى الأساتذة الدكاترة حملة الأسفار، فهذا رجل المناصب فى السعودية الدكتور (أحمد التويجرى) يحتج على ما تطرحه صحف الغرب أو ما يطرحه بعض المثقفين العرب الليبراليين حول ضرورة تحديث مناهجنا قائلا: "إن مناهج التعليم عندنا ليس فيها ذرة واحدة تعلم التطرف أو تعلم الإرهاب كما يدعى هؤلاء.. وكل ما يشيرون إليه آيات قرآنية وأحاديث وعلوم شرعية فى الإسلام، فإذا كانوا يريدون منا أن نغير القرآن أو نغير الحديث فهذه مشكلة أخرى، وإذا كانوا يريدون أن يغيروا الآية: ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، فهذا شأن آخر فليقولوه صراحة/ الجزيرة/ ٢٠٠١/١٢/٣".

وقد أوضح أحد أعضاء تنظيم القاعدة البارزين هو (أبو حفص الموريتانى) ما فهمه من علوم شرعية وآيات قرآنية وأحاديث نبوية فى قوله فض فوه: "إن هذا الإرهاب فريضة ربانية.. والمسلم فى هذه القضية بين أمرين: إما أن يؤمن بهذه الآيات وبما تضمنته من معان صريحة واضحة، وإما أن ينكر هذه الآيات فيكفر.. وإن هذا العمل مادام قد صدر عن مسلمين مجاهدين فهو عمل جهادى لا غبار عليه.. وهل من أذنهم الله بحرب منه وبحرب من رسوله يعتبر ضربا للأبرياء؟/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١١/٣٠"...!!؟.

إن أبا حفص لايرى من ماتوا فى الطائرات المخطوفة أو فى الابراج أبرياء، لا لسبب إلا لأن العمل الجهادى مكتمل الأركان شرعا، فقد صدر عن مسلمين مجاهدين وللموتى فى الطائرات أو الأبراج كل الشرف، ولأن الله قد أذن الكفار بحرب منه ومن رسوله وإذا كان هذا قرارا إلهيا فمن المحال أن يكون هؤلاء الموتى أبرياء (!!)، وهم كفار لأنهم ليسوا مسلمين، ومعظمهم نصارى وقد كفرت الآيات النصارى بقولها الواضح: "لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة/ ٧٢ / المائدة" و"لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم/ ١٦ / المائدة" لذلك "قاتلوا.. الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون/ ٢٨ / التوبة". وهى الآيات التى استمتع بشرحها المرحوم شعراوى وتلذذ على شاشات تلفاز الدولة لشهور طويلة، رحمه الله وتجاوز عن سيئاته، لكن.. تُرى.. هل ثمة فرق بين قاعدتهم وقاعدتنا.. سؤال برىء لا يقصد شيئا. فالقبطى المصرى أو أى مواطن عربى غير مسلم وفق هذا المنطق، قد خضع بالفتح العربى لبلاده لاحتلال مبروك بعكس أى احتلال آخر مذموم. وأيام فتوح البلدان كان العنف فريضة على كل مسلم، ووفق هذه الرؤية التى تليق بزمانها ما كان

المسلم يحتسب قاتلا بل مجاهد تعلو مكانته كل الرؤوس، ولا ينظر إليه بوصفه معتديا حتى لو هاجم وقتل وسبى واستعبد شعوبا آمنة، بينما يصبح المدافع عن نفسه وبلده وعرضه من الاغتصاب بالسبى الشرعى هو المعتدى، لأنه يمنع المجاهد من نشر الدعوة وتأييد الدين.

وعادة ما يطربنا مشايخنا الأزاهرة بمدائحهم السنوية فى احتفالات ذكرى الغزو العربى، وكيف كان احتلالهم البلاد خيرا وبركة أخرجنا من الظلمات إلى النور، بخطاب كاذب وملفق يكيل بعدة مكاييل، ويزيف أحداث التاريخ وحكايات الفتح والمفتوحين، ونموذجا لذلك ما قام يؤكده أستاذ التاريخ بجامعة دبى الدكتور (عماد الدين خليل) الذى اهتم بالكشف عن جمال الاحتلال العربى وحلاوته بالقول: "إن القوات الإسلامية عندما كانت تغادر جزيرة العرب لفتح العالم (؟!).. كانت تزود بالتعليمات الآتية: لا تقتل شيخا ولا امرأة ولا طفلا ولا تعقر ناقة ولا زرعا ولا نخلا، وذلك حماية للمظاهر الحضارية العمرانية والجيوش الإسلامية تنساح فى العالم لتغيير خرائطه.. أما أمريكا فتحسم الموقف بقنبلتين ذريتين.. فالفرق بيننا وبينها أننا اعتمدنا القوة المنضبطة بالقيم الدينية والخلقية الإنسانية/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/١٦". وعندما اعترض سيادة الدكتور معترض ليذكره بأحداث تخالف ما يقول فى تاريخ السيرة، ومنها تحريق زرع بنى النضير وإتلافه عند حصارهم بقيادة النبى وهدم مساكنهم وقطع نخيلهم، وهو ما يستحسن استخراجه من مصادره، حيث نجد بنى النضير ينادون النبى من على أسوارهم: "يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد وتعيبه على من صنعه، فما بال تقطيع النخل وتحريقه؟ ما ذنب شجرة وأنتم تزعمون أنكم مصلحون؟.. وهل وجدت فيما زعمت أنه أنزل عليك الفساد فى الأرض؟/ انظر دلائل البيهقى ج٣ صـ١٨٢ والسيرة الحلبية ج٢ صـ٥٦٤ وسائر السير على اتفاق). هنا أجابه الدكتور بحر العلوم بالقول: "إنه لم يصدر عن الرسول تحريم لقطع النخل وإن هذا جزء أساسى من الحرب وتدمير اقتصاديات الخصم"، دون أن يشعر سيادته بأى خلل فيما قال من قبل ومن بعد، لأن الخلل فى العمق، وكان أولى به أن يرد برد القرآن الواضح "وما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزى الله الفاسقين/ ٥ / الحشر".

كل هذا الخطاب المخادع فى جانب، وما سطره المؤرخون المسلمون الأوائل من وقائع أحداث الفتوحات فى جانب آخر تتم التغطية عليه (لأن فيه الكثير من الفظائع التى لاقاها أهل البلاد المفتوحة من ظلم واستبداد ونهب للممتلكات وهتك للأعراض) فى سبيل تأكيد أنه فتح مبروك،

وينسى مثقفونا ومؤرخونا الكذبة وهم يقومون بجراحات التجميل لتاريخ الفتوحات أن الفاتحين كانوا بشرا جاءوا من بلاد قحط إلى بلاد وفرة، بكل ما للبشر من خير وما عليهم من شر وجشع وطمع هو من طبيعة الانسان، فلم يكونوا ملائكة ولا أنبياء مطهرين. لكنها الرغبة فى توسيع مساحة التقديس لتشمل كل من عاش الزمن الأول.

ويلاحظ (على حرب) أنه بحسابات المصالح ودفع الأذى يسقط الفيلسوف فى شراك الخداع، وبحسابات المواطنة والصدق مع الذات بغض النظر عما يلقاه الصدق فى بلادنا يعلو الشيخ ويتسنم مكان الرفعة، وللفهم نقرأ ما قال فيلسوف يشترى نفسه ملاطفا الرأى العام المزيف الوعى، فيقول الدكتور (حسن حنفى) ليمن علينا باحتلال عرب الجزيرة لبلادنا: "كانت الدولة العربية إمبراطورية تحريرية وليست استعمارية، حررت المنطقة من ربقة الاستعمار الرومانى والفارسى المترامى الأطراف من الاضطهاد الوثنى وابتزازه المادى. قامت ضد الدولة العنصرية مفتوحة الألوان فى وسط حضارى متجانس للجميع دون نواة منروبوليتية كما هو الحال مع الاستعمار الأوروبى/ مجلة القاهرة/ ١٩٩٣"، وهو ما يعنى أن الفيلسوف العربى يطبع الاحتلال العربى بالتحريرية رغم أنه كان احتلالا استيطانيا قطع شعوب بلاد الحضارات عن ماضيها بمحو ذاكراتها التاريخية بالقضاء على لغاتها الأصلية وهى وعاء ماضيها، وتحويل أهلها إلى الدين القادم مع الغزاة، مع تكفير كل لحظة سابقة للاحتلال المبروك بكل مراحلها، فلا يعود مبتدأ التاريخ المصرى مع الملك المصرى مينا موحد القطرين، لكن مع شيخ العرب عمرو بن العاص محتل القطرين. وفى الوقت ذاته ينكر الفيلسوف الطابع التحريرى على التوسع الغربى، ولا تفهم هنا كيف تقوم إمبراطورية بتحرير البلاد عن طريق احتلالها واستيطانها؟!

أما الشيخ الرائد (على عبدالرازق) فيبسط عبارته دون تمنيق ولا تزويق قائلا: "مع أبى بكر قامت دولة عربية على أساس دعوة دينية مكنت للعرب فى الأرض فاستعمروها استعمارا واستغلوها استغلالا، شأن الأمم القوية التى تتمكن من الفتح والاستعمار/ الإسلام وأصول الحكم/ صـ١٨٤". وهى المواقف التى توضح أن الأزهرى عندما يتحدث خطابا غير مخادع منطلقا من حقائق الواقع يتم تكفيره، وأن الفيلسوف عندما يتحدث خطابا مخاتلا منطلقا من الأيديولوجيا ومراعاة التوازنات لملاطفة الرأى العام وسياسة الدولة بتقديم الرشوة والتنازلات، لا ينال الرضى بدوره وهو ما حدث فى تكفير الدكتور حنفى فى مواقف أخرى، فالتكفير سيف مسلول فوق الرقاب حتى لو داهنت (مسرور) ونافقته.

المشكلة أن الخطاب المراوغ أصبح ديدن إعلامنا وتعليمنا بعيدا عن موضوعية الحقائق التى تجعل مصطلحاتنا كاذبة وأبنيتنا الفكرية ساذجة واهية، بينما لو تعاملنا مع الأحداث كما كانت بحلوها ومرها وخيرها وشرها لعودنا الذات العربية على الخروج من نفق النفاق الدائم لذاتها، واحترام الحق والحقيقة. ولن تكون هناك مصيبة ولا كارثة ولن تتفكك الدول العربية المفككة أصلا بل ربما تلتئم، فقد أصبحنا رغم كل شىء عربيا لهم مصالح مشتركة وأوجاع وأهداف مشتركة، ربما يلتم شتاتها لو تعاملنا بقواعد غير ما درجنا عليه عبر السنين.

هذا ما كان عن خطابنا المراوغ فى أحداث الماضى لنعود لأحداث الحاضر مع المتلحفين بآى السلم والرافعين لآى الحرب على الرماح، حيث يقف المسلم فى حيرة بين الخطابين النقيضين ليتساءل معنا: إذا كان هذا حال خطابنا مع أنفسنا فهل نتصور أن يفهمنا غيرنا، فى عالم لا يتحدث مثلنا لغة الدين فى كل شأن، بل يتحدث لغة الواقع الحادث والحقوق الإنسانية والمصالح ومبادئ توافق عليها البشر بغض النظر عن الملل والعناصر فى مجتمعات مدنية؟ لا شك أننا عندما نحادث هذه الدنيا برطانة ديننا وحده وبتميزنا به عن الشعوب دون مبررات واضحة فى الواقع لهذا التميز، فلن يفهمنا أحد بل سنكون ـ كما هو حادث بالفعل ـ محل سخرية العالمين.

فكيف يفهمنا العالم المدنى وهو من كشف لنا ما يحدث من مجازر وتطهير عرقى فى البوسنة، وعندما أفقنا نحن على ما يحدث لم نقرأ واقع الحدث، إنما أصبحت كل مشكلتنا أنهم مسلمون يتعرضون للقتل ومسلمات يتعرضن للاغتصاب (خاصة أنهن جميلات)، وهو مانوه به بن لادن ضمن مبرراته لضرب أمريكا، رغم أن الليبرالية الغربية هى من كشف ما يحدث هناك وليس نحن، وهى من انتصر لمسلمى البوسنة وليس نحن، وهى من أوقف المجازر بحقهم وليس نحن، وهى من يحاكم مجرمى الحرب حتى لو كانوا رؤساء جمهوريات وهو مالا نستطيعه نحن. ومتناسين أننا من شرع ووضع قاعدة وطء سبايا المهزوم وطبقه منذ زمن الدعوة حتى آخر حروبنا ضد غير المسلمين أو ضد بعضنا بعضا. وللدكتور (رفعت السعيد) هنا تعقيب هام يقول: "فى حديث تليفزيونى للشيخ الشعراوى أكد وجوب استرقاق الأسرى من الكفار، وقال: إن الاسترقاق هو معاملة إنسانية لأنها أفضل من قتلهم، وأن سبى نساء العدو الكافر ومضاجعتهن هو تكريم لهن.. وماذا لو أن الصرب المتوحشين حاول أحد محاكمتهم على تنكيلهم البشع بالمدنيين والأسرى من مسلمى

البوسنة.. واغتصابهم لآلاف الفتيات من البوسنيات المسلمات، فأتوا إلى الناقدين أو العابثين أو القضاة الدوليين بكلمات فضيلة الشيخ مؤكدين التزامهم مبدأ المعاملة بالمثل وهو مبدأ مقبول عالميا/ ضد التأسلم صـ٧٤،٧٥" ومع د. السعيد نحمد الله أن القضاة الآن فى لاهاى لا يعرفون المرحوم شعراوى وهم يحاكمون ميلوسوفيتش. فالمكيال المتسع فى عقولنا يسمح بقبولنا كل المتناقضات، فبينما نحتج كل الاحتجاج على الاستعمار نقيم مناحات الحزن السنوى على الأندلس التى تحررت من الاحتلال العربى، وبينما يقاتل أبناء فلسطين تحريرا لبلادهم يلطخها الوعاظ على المنابر بدعائهم رب السماء أن يمكننا من غير المسلمين لنقتل وننهب ونحتل ونسبى ونطأ وننكح، فرغم كل ما نحن فيه من هوان وتخلف عظيم مازلنا عند شرعتنا فى التهام الغير، لكننا ننزعج ونحتج إذا حاول أحد التهامنا، ونقيم احتجاجنا على أساس القيم والمبادئ المحترمة التى هى ضد احتلال أراضى الغير بالقوة.

والمعلوم أن وجهة النظر الإسلامية فى العلاقات الدولية تقسم العالم إلى قسمين هما (دار الإسلام) وهى ديار السلام والأمان وتضم بلاد المسلمين، و(دار الحرب) وهى كل ديار العالم التى تقع نظريا تحت احتمالات شن الحرب الإسلامية عليها فى أى وقت حسب الظروف المتاحة، ليس لأن تلك الديار تطلب حربا ـ كما يروج أصحاب الخطاب المخادع ـ لكن لأن فريضة الجهاد تلزم المسلمين بغزو أى دار من ديار الحرب واحتلالها واستيطانها متى أمكن لهم ذلك، مع الأخذ بالحسبان أن الهدف النهائى للإسلام هو سيادته على الدنيا وسيادة شريعته وأتباعه على الكون، وهو تكليف وفريضة على كل مسلم إلى آخر الأزمان.

وهكذا لا يعود منطق بن لادن غريبا وهو يفرق بين فسطاط الخير وفسطاط الشر، وبين الإرهاب المحمود والإرهاب المذموم، فلدينا قاعدة فريدة بين الأمم، فالقتل الذى هو جريمة فى الظروف الاعتيادية، يصبح فضيلة ممدوحة وقيمة مطلوبة إذا حدث بغرض تأييد الدين. وتاريخنا يقول لنا إنه بعد هجرة المسلمين من مكة إلى يثرب/ المدينة، حيث حلفاء النبى وبنى هاشم من أشداء مقاتلى العرب أوسا وخزرج، وحيث مصانع السلاح اليهودية، وحيث الموقع الجغرافى الممتاز على عصب الطريق التجارى لمكة نحو الشام، كان المسلمون هم البادئين بشن الحرب على المكيين ثم بقية العرب، فى شكل غارات منتظمة سرايا وغزوات لقطع الطريق التجارى وحصار مكة اقتصاديا، بدءا بأول سرية مقاتلة قادها عبدالله بن جحش لمهاجمة قافلة لقريش كسر فيها قواعد تحريم الأشهر

الحرم فقتل وانتهب وأسر، إلى آخر السرايا والغزوات ثم حملات الفتوحات، ولم يكن المسلمون معتدى عليهم سوى فى وقعتين: الأولى (أحد) ردا على بدر الكبرى، والثانية (غزوة) الأحزاب التى تحالف فيها المتضررون ابتغاء كسر شوكة المسلمين فيما يسمى اليوم حملات دفاعية رغم أنها هجومية.

ولو قلنا إن ما فعلته جماعة القاعدة هو انتحار مقصود والانتحار فعل يجرمه الإسلام لتقدم الصفوف الشيخ قرضاوى (فى الجزيرة ٢٠٠١/١٢/٩) بفتواه قائلا: "إن الحرب خدعة.. تستعمل كل ما تستطيع فيها، وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم.. فهو يجود بنفسه من أجل دينه ومن أجل وطنه.. والقدماء استعملوا أشياء قريبة من هذا هى الانغماس فى العدو.. ففكرة أن الإنسان يُقتل ويفتح للمسلمين هذه فكرة قديمة عند المسلمين. حتى قال الإمام محمد بن حسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة.. لو أن رجلا حمل على ألف رجل وكان سيقتل، قال: لا مانع من ذلك إن كان يطمع فى نجاة أو فى نكاية للعدو أو إرهاب للعدو أو تجرىء المسلمين عليه.. ولو كان النكاية أن يرهبهم ويرعبهم.. واعتبر كل هذا يجوز.. ولو حدث أن مسلما مات بين القتلى يكون من القتل الخطأ ويكون من الشهداء فى سبيل الله" (أى شهيد رغم أنفه)!!

نعم كان قرضاوى يؤدى فتواه لصالح العمليات الفدائية فى فلسطين ضد الاحتلال، لكن بحسبانها فتوى، وبحسبان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الذى يصر عليها قرضاوى وأضرابه، فإنه يكون قد وضع قاعدة عامة تصلح فى فلسطين كما تصلح لمقاتلى القاعدة أو لأى مسلم فى أى موقف مشابه.

ولو قلنا لجماعة القاعدة إن ما فعلتموه هو اغتيالات لا حرب، لرد علينا إخباريونا من مؤرخين ليذكرونا بأحداث من زمن الدعوة حيث جرت اغتيالات منظمة بأمر من النبى، منها كأمثلة: اغتيال محمد بن مسلمة لكعب بن الأشرف لأنه شبب بنساء مسلمات، وبعثة عبدالله بن أنيس التى اغتال فيها سلام بن أبى الحقيق، واغتيال سالم بن عمير للعجوز الذى تجاوز من العمر قرنا أبى عفك لقوله شعرا يغمز فيه من النبى، وسرية عبدالله بن أنيس لاغتيال خالد بن سفيان الهذلى، بل وصل الاغتيال إلى عواجيز النساء كما فى اغتيال عجوز قومها عصماء بنت مروان. وإذا احتججنا على بشاعة الوسيلة التى أدت إلى تحريق البشر الأحياء بالنار فى أبراج مركز التجارة العالمى لردوا علينا بوصية النبى لأسامة بن زيد وهو يشرع بتجهيز جيش للإغارة على بلقاء الروم بأن يدهمهم فى عماية الصبح وأن يمضى فيهم تقتيلا وأن يحرقهم بالنار فيغزوهم ويعود

بالغنيمة. (انظر: ابن حبيب فى المحبر صـ١١٧ وابن كثير البداية والنهاية ج٤ صـ١٣٩:١٤٢ وابن سيد الناس فى عيون الأثر ج٢ صـ١٤٥ والسهيلى فى الروض الأنف ومعه ابن هشام ج٤ صـ٢٤٤و٢٤٥، والطبرى فى تاريخ الرسل والملوك ج٣ صـ١٥٦ وهيكل فى حياة محمد صـ٤٩٤ وسائر كتب التاريخ الإسلامى).

وعليه فلا يحتجن محتج بأن ضرب أمريكا دون تحقيق أهداف (كاحتلالها وفتحها مثلا!!) غير مشروع بسوابق، فهذه حملة أسامة بن زيد لم يكن لها من غرض سوى القتل والتحريق والعودة بالغنائم الممكنة وإرهابا للروم، لأن الإرهاب كان أحد أعمدة الدعوة ووسائلها إلى النصر. وقد فطن إلى ذلك (أبو حفص الموريتانى) عندما استشهد بحديث النبى الصحيح "نُصرت بالرعب مسيرة شهرين". خاصة بعد وقعة قريظة فى يثرب التى قتل فيها المسلمون رجال قريظة وكل من أنبت من صبيانهم وأخذوا الأموال وسبوا النساء، بحكم سعد بن معاذ الذى عقب عليه استحسان النبى القائل: "حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة" رغم أنهم كانوا أسرى استسلموا طلبا للحياة (انظر الطبرى/ التاريخ/ ج٢ صـ٥٨٨). أما آى القرآن فكان يتضفر مع الأحداث ليقول معقبا "وقذف فى قلوبهم الرعب فريقا تقتلون وتأسرون فريقا/ ٢٦ / الأحزاب" معلنا القرار الإلهى "سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله/ ١٥١ / آل عمران". مع تفصيل الجزاء فى الآيات: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزى فى الدنيا وفى الآخرة عذاب عظيم/ ٣٣ / المائدة". لهذا قال النبى: "بُعثت بالسيف بين يدى الساعة حتى يُعبد الله وحده لا شريك له، وجُعل رزقى تحت ظل رمحى، وجُعل الذل والهوان على من خالفٍ أمرى/ رواه أحمد فى مسنده عن ابن عمر". وكان تأكيد النبى الدائم "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله/ البخارى ومسلم وأحمد".

ورغم أن تفعيل مثل هذه الآيات والأحاديث اليوم، بعد متغيرات هائلة تبادلنا فيها المواقع مع الآخرين فى معادلة القوة والضعف، لم يؤد إلى حصولنا على أية غنائم بل أصبحنا نحن الغنائم، فإن بعضنا لم يزل يعتقد بوجوب إرهاب المعادى حتى لو كان فى مركز القوة وكنا فى غاية الضعف والوهن. بعد أن أثبت هذا الإرهاب صلاحيته زمن الدعوة بإلقاء الرعب فى أفئدة العربان فدخلوا فى دين الله أفواجا، وأدى إلى نصر المسلمين وقيام دولة مركزية لعرب الجزيرة. ويعتقد بن لادن وجماعاته عن يقين أن الأمريكان بعد قذف الرعب فى قلوبهم يدخلون اليوم فى دين

الله أفواجا (؟!). والأمر لا يقتصر على هذا المحارب الفطرى البدائى بن لادن، إنما يتجاوزه إلى الأساتذة الدكاترة حملة الأسفار والدرجات العلمية المسئولين عن تعليم أبنائنا، فهذا الدكتور عماد الدين خليل يقول بكل دكترة وعلى الملأ: "هناك إحصائية تقول إن الذين انتموا إلى الإسلام فى أعقاب واقعة ١١ سبتمبر الماضى أكثر فى مدى زمنى من أولئك الذين انتموا للإسلام فيما قبل/ الجزيرة فى ٢٠٠١/١٢/١٦" وبفرض صدق بعض ما يقول وهو غير حقيقى بالمرة، فإن سيادته لم يتطرق إلى التساؤل: ماذا لو قرر أحد المسلمين فى بلادنا الانتماء لغير الإسلام؟ وماذا سيكون موقفنا بشأنه؟ ومن سيكون المحترم: نحن.. أم هم؟

هكذا سيقف المسلم قبل غير المسلم فى حيرة بين الخطابين: خطاب السلم والسماحة، وخطاب الإرهاب والرعب والقتل.. ولا شك أنه سيتساءل: هل من يتحدثون عن سماحة الإسلام وسلاميته يعنون باختيارهم هذا أنهم يستبعدون آيات الحرب، أم أنهم يغطون عليها مؤقتا إزاء موقف عصيب بخطاب مخادع وبطريقة الثلاث ورقات التى تعمد إلى تضليل الإظهار والإخفاء؟ وعلى الجانب الآخر لا شك أن معتمدى آى الحرب يعلمون بآى السلم والسماحة، فهل يتغافل كل من الطرفين عما بيد الآخر، وهل هكذا يكون الأداء المخلص للدين أم أنه توظيف للدين حسب موقع كل منهم وما يريد منه، وأن كلا من الطرفين يقوم بتشغيل الله لحساب أهدافه؟!

إن ما يبدو واضحا أن المتفيقهين من أهل شئون التقديس، المستفيدين من الدين فى مواقعهم الاجتماعية، لا يريدون لهذا الأمر حلا، لأن مصلحتهم كانت المحافظة على سكونية هذه المشاكل دون حل، ويرفعون لها القاعدة التليدة "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"، لتشغيل القرآن ورب القرآن حسب الحال المرغوب ينتهزون به النهز، ويستنبطون منه حسب الطلب شهادات الشرعية للمواقف السياسية المتقلبة من النقيض إلى النقيض، حتى يظلوا فى مواقعهم ناعمين ومترفين ومقربين من السلاطين. فإن شاء السلطان حربا شرعوها له من عند الله، وإن اضطر لها سلاما أنطقوا القرآن بسلامة موقفه وإخلاصه للسنن والشرائع، وإن أراد الاقتصاد اشتراكيا اكتشفوا أن الآى الحكيم قد سبق ماركس ولينين، وإن أرادها سوقا حرة جزموا آن آدم سميث كان مجرد عالة على القرآن الكريم وشرعه الذى أسس السوق والمنافسة الطبقية.

لكن ما يتفق عليه المختلفون، هو الانشغال بمهمة غريبة هى تجميل الإسلام، وتغطية ما يرونه ثغرات ومعايب بمساحيق الزينة المبهرجة، غير ملتفتين إلى كون الإسلام دين حياة وبراح مفتوح، تفاعل مع واقع الحياة فى زمنه دون انفصام، بحيث تصبح قراءة نصوصه منزوعة من سببها مع

تعميم لفظها مجرد انتهازية رديئة لتحقيق أغراض لا علاقة لها بالدين ولا تبغى وجه الله، مما انتهى بنا إلى حيث نحن الآن بين شعوب الأرض. لقد تفاعل القرآن مع عالم الزمن النبوى فأثر فيه وتأثر به وغير فيه وتغير به، فأقر حدودا ثم عاد عنها، وشرع قواعد ثم استبدلها بأخرى، لأنه دين زمنى تاريخى كان يتجدد زمن الدعوة ويتغير كلما جد جديد يوجب التغيير والتجديد، وكان هذا هو درس الإسلام الأساسى قبل أن يخطفه المتفيقهون ويحنطوه، فالقرآن لم يأت قط كتلة واحدة ودفعة واحدة كما هى الحال مع ألواح موسى، إنما جاء مفرقا ومنجما حسب متطلبات المتغير الواقعى الدائم الحركة، وضد الثبات، فتشكل عبر ثلاثة وعشرين عاما فنسخ آيات وبدل أخرى ورفع ثالثة وأنسى رابعة وألغى خامسة.

وقد أعطى رجال الدين هذه الفرص والنهز طريقة جمع المصحف التى اتبعتها اللجنة التى شكلها الخليفة عثمان برئاسة زيد بن ثابت، فلم تراع الترتيب الزمنى للآيات والأحداث، ولا جمعت الآيات - مثلا - حسب نوع الموضوع كجمع الآيات القانونية معا، والعبادية معا، والتسبيحية معا، والإرشادية معا، إنما اتبعت أسلوبا يبدأ بأطول السور ويتدرج حتى ينتهى بأقصرها، علما أن قصار السور كانت هى الأولى زمنا. فتجد سورة مدنية تعقبها مكية تعقبها مدنية، وتتضمن السورة الواحدة خلطا بين ما هو مكى وما هو مدنى، وإذا المنسوخ يتلو الناسخ، وآيات تبحث فى مواضيع لا رابط بينها، مما كان سببا للخبط وسوء الفهم عند المسلم العادى، ووسيلة للانتهازية بسوء النية عند القائمين على شئون التقديس فى بلادنا، الذين يعلمون يقينا أن ترتيب السور والآيات كان من عمل البشر ولا يتمتع بأية قدسية ولم تذكر كتب السير أن الوحى نزل على زيد بن ثابت ولجنته ليرتبوها على شكلها الحالى. وهكذا ظل الحال دون أى محاولة لإعادة النظر واتباع طريقة علمية فى ترتيب المصحف (عن قصد مبيت)، وتم إكساب الشكل قدسية المضمون، مع إغلاقه بالضبة ووضع المفتاح بيد فقهاء السلطان.

ولا عبرة هنا للقول بأن ترتيب القرآن كان توقيفيا أى وقفا على النبى الذى رتبه للمسلمين فى حياته بمساعدة الملاك جبريل، لأن المؤخذات الكثيرة على الترتيب واختلاف الكتابة للكلمة الواحدة بين آية وأخرى، وذهاب بعض الآيات بل وبعض السور مثل سور الحفد والخلع والرجم ورضاع الكبير لا يتفق مع نسبة الأمر إلى النبى أو إلى الله والأهون نسبته للخطأ الإنسانى من جُمّاَع القرآن، خاصة أنه بعد وفاة النبى نجد اختلافا فى ترتيب مصاحف الصحابة مما يعنى أنه لم يكن قد تم ترتيبه حتى وفاة النبى وإلا أخذ الصحابة بترتيبه، وقال الإمام

السيوطى: "إن القرآن كتب فى عهد رسول الله ص لكن غير مجموع فى موضع واحد ولا مرتب السور (الاتقان ٥٧/١) وأورد عن نافع بن عمر قوله: "لا يقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدريه ما كله، قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقل قد أخذت منه ما ظهر/ الاتقان ٢٥/٢". وتكفي هذه الإشارة، لأن الرد المفصل على مسألة التوقيف هذه سيكون تكرارا لجهود بهذا الشأن نعتقد بكفايتها.

وهكذا كان فى القرآن آى السلم وقت الضعف وآى القتال زمن القوة، وراعى الوحى معادلة الضعف والقوة بكل دقة. ولو أخذناه بكليته كتلة واحدة لنختار حسب الهوى، انتهى بنا إلى ما حدث وما يحدث، ليترك المؤمن فى شبهة التناقض ويترك بيد الكهنة أساليب الكسب غير المشروع بالدين، وهو ما أوضحه الإمام على بقوله الفصيح: "إن القرآن حمال أوجه لا ينطق بلسان لكن ينطق به الرجال".

لهذا فإن الإسلام ليس بحاجة إلى مساحيق تجميل، بقدر ما هو بحاجة لرفع رجال الأكليروس الإسلامى يدهم عنه، والتوقف عن التحريم والتكفير، حتى يمكن إعادة النظر والترتيب والتصويب دون خوف اتهامات المروق والتخوين، وعلى المسلم المؤمن قبوله كما كان فى تاريخيته، تلك التاريخية التى يرفضها الأكليروس ليظل دينا خارج الزمان والمكان، وخشية الاعتراف بتطوره مع المتغيرات، لأنهم لا يعدون المقدس مقدسا إلا إذا تعالى عن واقع الحياة، ليأتى بغتة فجأة مبهرا، نسخة تامة بالتطابق مع المحفوظ فى عالم السماء، ليكسب رهبة هذا المكان الجليل. ولأنهم يتخوفون الاعتراف بجدل الآيات مع الحياة وتفاعلها مع واقع زمن الدعوة المتحرك مما قد يؤدى إلى إنكار المصدر الإلهى للقرآن كما لو كانوا أحفظ عليه من الله (!) إضافة إلى الحرص التقليدى العجيب على مبدأ صلاحيته لكل زمان ومكان، وهى التى تعنى عندهم تثبيته وتحنيطه، وإجبار الواقع المتغير على الاتفاق معه وهو ثابت، أو الهروب من هذا الواقع بكليته ورميه بكل النقائص لنظل ثابتين عند زمن الدعوة. لذلك يبين لكل ذى عقل أن الواقع يجهر بانتهاء هذه الصلاحية بهذا المفهوم على يد رجال الدين لعدم تحركها مع الزمن، وحين يبدأ تشغيل تلك الصلاحية على وقائع زمن مباين عظيم الاختلاف فإنها لا تفرز إلا ثباتا ماضويا أو إرهابا وتكفيرا وتنفيرا أو خطابا مخادعا أو إسلام سلاطين أو عمليات تجميل يشغلها الدين أكثر مما يشغلها العباد، ولا تجمل فى النهاية شيئا قدر ما تعلم الناس الكذب بالدين وللدين وهو أجل ما يخصهم. لأن الصلاحية الحقة تكون بفك لفائف التحنيط عن المقدس ليتكيف مع الواقع وهو درس الإسلام الأول للأوائل، وليس العكس، فقانون الحياة والكون هو التغير الدائب الذى لا يمكن لأحد إيقافه عند نقطة

KMH

زمنية لا يريد أن يريم عنها حراكا. ولا سبيل سوى أن نتحرك نحن لنرتب ما بأيدينا وفهمه وفق ظرفنا الآنى مع ضبط حركتنا وأهدافها بين الممكن والمستحيل.

هذه حقائق لا تزعج مسلما عارفا، اللهم إلا من يستخدم الإسلام وسيلة للكسب والمناصب والوجاهة والقرب من السلطان أو اقتناص هذا السلطان، وهو ما لا علاقة له بالدين فى ذاته ولا بمصالح البلاد أو العباد، أو من يظنون ـ عن طيب نية ـ أنهم أولى بالإسلام ممن أسسوه فى واقعهم وزمنهم وراعوا ظروف زمكانهم والتزموا شروطه، أو من يتصورون أنهم أصحاب مهام رسولية بعد انتهاء زمن الأنبياء والرسل، أو من يفاجئهم ما قلنا وهو من بسائط المعارف الإسلامية، وهؤلاء تحديدا هم من يكون رد فعلهم هو الأكثر غضبا، وعادة ما يكونون أدوات فى يد العارفين الذين يوجهون الأدنى معرفة نحو الهلاك، لذلك يشتهر القول الحكيم: إن أشد الناس جهلا بدينهم هم أشد الناس تعصبا له.

وتظل المشكلة المؤرقة للمؤمن حول المساحات والحدود الممكنة للتحرك بالدين وإعادة النظر فيه وفى فهمه، إزاء نصوص يزعم الكهنوت الإسلامى أنها الثوابت الأعلام المحاطة بلافتات التحذير الحمراء، وقواعد المتفيقهين التى يتحصنون وراءها ليرموا أى محاولة لفتح أبوابها أو الاقتراب منها بأنها إنكار لمعلوم من الدين بالضرورة، يستوجب الحكم بالخروج على الملة وما يترتب عليه من جزاءات معلومة، وهى المناطق التى يتحاشاها مثقفونا ويحذرونها كل الحذر، وهى بموجبات العصر أولى المناطق التى تحتاج إلى الفك والتحليل والفهم، لنتأكد من مدى المصداقية فيما يعلنه حراس العقيدة وحملة سيوفها. ولنعرف كيف عالج السلف الذى يرجعون إليه ويطلبون العودة بنا إلى زمانه وبحسبانه المصدر والمرجع التام المعرفة لمعايشته الزمن النبوى ومعاينته تطبيقات وحى السماء، وما استتبع ذلك من حسن فهم وسلامة تطبيق، عندما واجهوا متغيرات حركة الزمن بعد رحيل صاحب الدعوة إلى رفيقه الأعلى وانقطاع الوحى، لنتيقن من سلامة خطونا إزاء متغيرات هائلة تجاوزت زمنهم بأكثر من ألف وأربعمائة عام.. وماذا يمكن أن نفعل نحن بموجب معطيات زماننا؟..

وهو ما يحتاج إلى قول آخر نطرح فيه نموذجا للحلول المقترحة لنكون قد أكملنا عملية الهدم بالبناء، بما لا يضر ديننا وبما يحفظ لنا دنيانا قبل أن نخرج من ساحة الوجود غير مأسوف علينا.

حد الردة
والتجديد فى الفقه الإسلامى

الكارثة فى تصورى تقع عندما يتصور بعض الناس
أنهم يتحدثون باسم الإسلام، وأنهم فى السياسة
يحكمون بتفويض دينى، وأن رأيهم واجتهادهم
فى المسائل السياسية له عصمة أو وزن
إضافى لأن به سلعة إسلامية..
والذين يفعلون ذلك يمكن أن نصفهم بأنهم
يتميزون بسوء الإسلام على وزن سوء الأدب

"أحمد كمال أبو المجد"

(١)

فى العدد ٣٨٧١ من مجلة روز اليوسف تم نشر تحقيق حول المسلم المرتد المفارق للجماعة، والتجديد المقصود هو ما وصل إليه بعض مشاهير الأزاهرة الأفاضل، فى اجتماع طارئ لهم حول هذا الشأن بريادة الدكتور (عبدالمعطى البيومى)، وتشكل أعضاؤها فى لجنة باسم لجنة العقيدة والفلسفة التابعة لمجمع البحوث الإسلامية الأزهرى، وانتهت إلى إصدار توصية تحت عنوان (حد الردة فى ضوء العقيدة الإسلامية)، ووصفتها الأستاذة (إقبال السباعى) صاحبة التحقيق بأنها "التوصية القنبلة".

والجديد فى التوصية حول حكم المرتد أنه "إذا ارتد وفارق الجماعة فإن أمره متروك لولى الأمر.. فإن كانت ردته لا تمثل خطرا على المجتمع.. له أن يستتبه مدى الحياة دون أن يكون جزاؤه القتل، أما إذا كانت ردته خطرا على الأمن العام وأصول المجتمع يحق لولى الأمر قتله".

وموضع الجدة هما هو مدّ زمن الاستتابة من ثلاثة أيام يقتل بعدها المرتد إن لم يرجع إلى الإسلام، إلى استتابته مدى الحياة، ومستند هذا التحول الجديد تجده فى أسس أربعة بالتوصية لعل أهمها هو أن الفقهاء القدامى اختلفوا حول مدة الاستتابة، ومن هنا تم الأخذ برأى الإمام النخعى فى أن المرتد يستتاب أبدا. وخشية أى شبهة أو ظن أن أعضاء اللجنة يضعون فقها جديدا، أو يشرعون تشريعا لم يقل به الأولون السابقون من فقهاء القرون الخوالى وموتى التاريخ، فإن مقرر اللجنة الدكتور (محمد إبراهيم الفيومى) دفع هذه الشبهة الفظيعة بقوله: "إننا وجدنا ضمن الآراء المطروحة (يعنى القديمة) الاستتابة مدى الحياة، فقلت: إذن نحن لسنا مشرعين جددا، إنما نحن رجحنا بين الآراء.. كما أننا لم ننكر نصا معلوما من الدين بالضرورة".

إذن هو تجديد من بطن القديم بترجيح رأى متنح على رأى سائد مشهور، ورغم كل هذا الحذر فإن التوصية لقت معارضة حادة تزعمها الدكتور (رأفت عثمان) وذلك "لأن تقسيم المرتد إلى مرتد يضر ومرتد لا

يضر ليس واردا فى اعتبار العلماء القدامى أصلا"... إذن هنا مناط الاحتجاج أن هذه القسمة قسمة ضيزى لأنها لم ترد عند القدامى، ثم "إن استتابة المرتد طوال حياته رأى غريب.. ينقد العقوبة ويلغيها من الأصل، حتى تصبح الردة بلا عقوبة، ولقد اتفق العلماء على أن عقوبة المرتد هى القتل".

أما لماذا اجتمعت اللجنة أصلا وتشكلت وبحثت ونقبت وفتشت لتصل إلى ما وصلت إليه؟ فهو السبب الذى جاء واضحا فى توصية اللجنة "أنها راعت فى توصيتها الظروف الدولية التى تحيط بالإسلام، والاتهامات الموجهة إليه بالتحريض على العنف والإرهاب.. وأن هناك قوى معادية تتربص بالإسلام وتريد النيل منه، فتصفه تارة بأنه عدو للحضارة، وتارة بأنه عدو للحرية". أو فيما أصر على إيضاحه منعا لأى التباس الدكتور (الفيومى) أن ما تم ليس عن رغبة وإرادة، إنما "مراعاة للظروف الصعبة والشديدة التى يمر بها العالم الإسلامى، وحركات التشويه المنظمة ضد الإسلام واتهامه بأنه يحرض على الإرهاب ومصادرة الحريات".

المسألة إذن لا تجديد ولا تحديث ولا هم يحزنون، إنما هى فى استطراد (الفيومى) مراعاة "للظروف الخارجية وهى بلا شك تؤخذ فى الاعتبار"، ويجب أن ننتبه جيدا لمسألة "الخارجية تلك، ويضيف "حتى لا يشوش أعداء الإسلام عليه".

المعنى هو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإسلام ومن ورائها كل العالم المتحضر، ومعها العالم كله طوعا أو كرها، بعد ضربة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . وقبل هذا الحدث الهائل الفارق فى تاريخ الكوكب الأرضى وجغرافيته، ما كان الإسلام ولا المسلمون يشغلون الأمريكان فى قليل ولا كثير، إلا بالقدر الذى يحافظ على مصالحهم فى المناطق الإسلامية. فبالنسبة لهم ما كنا فى العير ولا فى النفير، مجرد شعوب مقطوعة عن الحداثة تعيش عصورا وأزمنة غادرتها الدنيا إلى أزمنة أخرى، شعوب تعيش أوهاما ماضية، تغنى أمجادها السوالف منكفئة على ذاتها وماضيها وهلاوسها، وما كنا يوما بالحجم الذى رسمناه لأنفسنا كأمة تشغل العالم القوى ليجلس القرفصاء متفكرا متآمرا عليها آناء الليل وأطراف النهار... ولكن بعد ارتكاب جريمة سبتمبر العظمى تحولنا إلى مركز اهتمام العالم القوى، الذى يعلم أن الإرهاب هو سلاح الضعيف، وأن هذا الإرهاب له أسبابه وجذوره التى يجب أن تجتث شئنا أم أبينا، وأن المعركة مع الإرهاب ليست معركة تقليدية تضرب فيها القنابل

وتطلق فيها الصواريخ أينما أمكن تحديد مواضعه المفرخة، ولكن أيضا بالتدخل العلنى السافر وبضغط القوة الصريح الواضح فى ثقافات المسلمين ومناهجهم فى التفكير والسلوك التى كانت المفرزة لهذا الإرهاب.. وربما التدخل فى دين الإسلام ذاته، وذلك فى خطابات الرؤساء والمسئولين الكبار العلنية مصحوبة بزخم إعلامى ودراسات دقيقة ليصبح الإسلام والمسلمون على خريطة الاهتمام لأول مرة فى هذا العصر.

وخلال عامى ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ كتب صاحب هذا القلم لمجلة روز اليوسف مجموعة من الدراسات العلمية منبها محذرا مطالبا بإعادة النظر فى مناهجنا فى التفكير فى شئون الدنيا والدين والإعلام والتعليم لتجاوز التخلف وعوائق التقدم لنجد لنا مكانا بين الأمم، وترتيبا لبيتنا من الداخل توقيا لأى تدخل خارجى بحجج حقوق الإنسان أو الأقليات أو ما أشبه، إضافة إلى تركيز أعماله المنشورة فى كتب حول ذات الأغراض، فلم يلق سوى سيل من التكفير الدينى والتخوين الوطنى بحسبان تلك الكتابات تدخل فى إطار المؤامرة الكونية على الدين وعلى البلاد وأنه بما يكتب عميل لأعداء الأمة... فماذا الآن بعد أن أزفت الآزفة؟؟؟ وبعد أن صدقت التوقعات حول المنهج والإرهاب والنتائج التى قلنا فيها قولا طويلا؟! وماذا عن كل من قاموا قومة رجل واحد فى حملة تشهير وتجريس واسعة شارك فيها العروبيون أو (العربجية) والإسلاميون وكتاب السلطة ضد صاحب هذا القلم، الذى انزوى بعد أن مزق أوراقه وكسر أقلامه يأسا وقنوطا لأكثر من سنتين أو يزيد؟!

ورغم الأخطار الهائلة المرتقبة الواضحة لكل ذى عينين، فإن الأفهام عند مواقفها التليدة لا تريم عنها حراكا، فمع اتهام الإسلام بالعداء للحضارة والحرية والتحريض على العنف، فى عالم تبدلت فيه معادلة الضعف والقوة لغير صالحنا، فكل ما ارتأته اللجنة حول "حرية الاعتقاد" التى أصبحت فى العالم حقا مقدسا، والتى سبق وكتبت بشأنها لروز اليوسف فلم ير الدكتور (عبدالمعطى البيومى) فيلسوف الدولة الإسلامى فيما كتبت سوى أننى (أهذى)، كل ما رأته اللجنة إزاء اتهامات ترافقها احتمالات من قوى عظمى تملك السيطرة على السماء والبر والبحر وما تحت الأرض، هو تمديد استتابة المرتد مدى الحياة مما يستدعى بالطبع حبسه (مؤبد) حتى يمكن استتابته كل فترة للتأكد من رجوعه إلى الدين المطلوب إثبات أنه ليس ضد الحرية أو حقوق الإنسان، وأنه ليس دين إرهاب كما يزعم أهل الغرب الذين يكيدون له كيدا.

هذا رغم أن مسألة الإيمان والتعبد شأن بشرى خالص، يفترض أنه يقوم على اختيار الإنسان الإرادى الحر بالكامل، حيث لا يمكن فرض الرقابة على الضمير لمعرفة صدق الإيمان أو كميته أو مساحته أو وزنه بمعايير دقيقة، هى منطقة شديدة الخصوصية لا يصلح معها القسر إلا على اللسان وحده، لذلك فإن أى عقل غربى أو شرقى (شرط أن يكون عقلا) لابد أن يصاب بالهلع أمام مسألة الاستتابة قبل تطبيق حد القتل، الذى هو لون صارخ من العسف والقهر والإرهاب على مجرد اللسان وليس على قلب الإنسان. فهل حقا يطلب الرب العظيم ذو الجلال إيمان العبد والسيف على رقبته، أو السجن المؤبد فى أحدث الاجتهادات البيومية؟ وهل هذا الأمر الشائع برمته أصل صحيح من أصول الإسلام؟ لأنه لو كان كذلك حقا فإن التهم الموجهة إليه الآن ستكون صحيحة ويكون كل ما فعلته اللجنة الموقرة هو تأكيد التهم مع خطاب مخادع إن خدع المسلمين البسطاء الطيبين فلن يخدع المهتمين فى العالم بحقوق الإنسان، بل سيكون مدعاة دهشة ساخرة مُرة من العالمين.

والغريب أن تسمع من سادتنا المتفيقهين أن حقوق الإنسان المعلومة فى عالم الغرب الحر قد جاءت كاملة غير منقوصة فى ثقافتنا العربية الإسلامية، وهو ما يشى باقتناع دواخل أنفسهم برقى القيم الحقوقية العالمية اليوم وسموها، لكن مثل هذه الإعلانات حول حقوق الإنسان فى الإسلام تسقط جميعا وتتهاوى أمام الإصرار على حد الردة وحكاية الاستتابة.

لنقف إذن مع الأسس التى استند إليها سادتنا المشايخ عافاهم الله فى مسألة الردة والاستتابة.. نحاول أن نفهم.

أبرز المستندات بأيديهم وأهمها حديث وحيد أحد يقول: "من بدل دينه فاقتلوه"، وعليه يرى الدكتور (رأفت عثمان) أن عقوبة المرتد هى القتل، لأن الحديث سنة والسنة هى المصدر الثانى للتشريع بعد القرآن، وأن هذا الحديث ليس بضعيف.. لماذا؟ لأنه مروى فى صحيح البخارى، وصحيح البخارى أصح كتاب على الأرض بعد القرآن الكريم(؟!!).

أما المستند الثانى فحكاية جاءت فى الحوار مع (البيومى) وهى أن الصحابة قتلوا شخصا ارتد (من هو؟ كيف ارتد؟ من القاتل؟ كلها أسئلة بلا جواب)، فأحتج عمر بن الخطاب وقال: "هل أطعمتموه ثلاثة أيام؟ هل استتبتموه؟" ومن يومها كما يقول (البيومى) استنادا إلى عمر لا إلى قرآن ولا إلى حديث صار الإجماع ألا يقتل المرتد حتى يستتاب.

ثم يأتى المستند الثالث وهو الأقوى بيد (رأفت عثمان) متمثلا فى إصرار أبى بكر على محاربة المرتدين عند خلافته لأن الردة مفارقة للجماعة، وبالطبع لا يمكن أن يكون الصديق مخطئا.. وهو من هو!!

إن المسلم البسيط غير الأزهرى المتفيقه لا شك سيسأل نفسه هنا: هل تُجب السنة القرآن الكريم وتلغى آياته الفصيحة الواضحة وهى تقول: "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" أو وهى تؤكد أنه "لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى/ ٢ / ٢٥٦". فهل على هذا المؤمن البسيط الذى هو مادة الإسلام الحقيقية وهو من يشكل جمهور المسلمين أن يصدق الحديث الواحد الأوحد، أم يصدق القرآن الكريم، أم عليه أن يصدق كليهما فيصاب بالحول فى الرؤية فى أخص ما يعتقد، خاصة عندما يروى له الدكتور (البيومى) رواية أخرى هى على النقيض من منطوق الحديث، وهى عن النبى (ص) أيضا إبان صلح الحديبية بين النبى ومشركى مكة، عندما قال له ممثل مكة فى الصلح (سهيل بن عمرو) شرطا: "من يسلم من عندنا ويأت إليك ترده إلينا، ومن يرتد عنك ويأت إلينا لا نرده إليك" فقال له النبى (ص): "من يرتد لارده الله"؟!

هنا لا أرى المؤمن الطيب الذى لا يجيد ألوان الخطاب الخداعى المعتمد لدى سدنة الفقه إلا مصابا بالبلبلة التامة، فالنبى فى البخارى يأمر بقتل من بدل دينه وفى الحديبية لا يهتم بالمرتد بل يدعو الله بعدم عودته والآيات تؤكد أنه لا إكراه فى الدين، والصديق يحارب المرتدين... فأين يجب على المسلم الصالح أن يقف؟.. وماذا يصدق فيما يلقى إليه: إن صدق بعضه وترك بعضه فإن الأزاهرة الأشاوس سيتهمونه فورا بأنه قد "أنكر معلوما من الدين بالضرورة"، ويكون بهذا المعنى مرتدا وعليه أن يستعد للاستتابة المؤبدة أو القتل؟ ولا يبقى عليه إلا أن يلغى عقله نعمة الله عليه ويقبل كل هذه المتناقضات معا وهو صامت قانع بالسلامة، أو أن يتابع معنا محاولة الفهم... **فللحديث بقية.**

(٢)

كلا لن نقف مع حديث (الأوزاعى) بشأن حد الردة الذى دونه بعده (مسلم) بحوالى قرنين من الزمان فى صحيحه، دون أن يشير إلى (الأوزاعى) نفسه كأحد رجال إسناد الحديث (١٠٦/٥)، نظرا لأن لجنة العقيدة والفلسفة التى اجتمعت ورفعت توصية بمجمع البحوث الأزهرى، لتمديد مهلة استتابة المرتد مدى الحياة بدلا من ثلاثة أيام، لإثبات أن الإسلام ليس ضد الحريات وأنه ليس دين إرهاب كما يزعم المترون، لم تشر إلى حديث (الأوزاعى) ربما لما لحق بالأوزاعى نفسه من منكرات معلومة مشهورة، واختار المجتمعون الوقوف عند حديث واحد بهذا الشأن ورد بصحيح البخارى ونصه "من بدل دينه فاقتلوه"، وذلك حسبما ورد فى تحقيق روز اليوسف بالعدد (٣٨٧١). رغم ما يعتور هذا الحديث بدوره من مآخذ واضحة بعد هربهم إليه فرارا من (الأوزاعى) ومناكيره.

والملحظ الأول الذى لابد أن يلفت نظر أبسط العقول سذاجة هو صياغة حديثهم الحجة الذى اعتمدوه واعتمده من عارض اجتهادهم أيضا، فصياغة الحديث لا تنم عن دقة نص قانونى وفقه تشريعى، فمن غير المقبول ولا المتصور أن يلقى نبى الأمة كلامه هكذا على عواهنه فى أمر يتعلق بحياة العباد، لأن معنى الحديث سينطبق على كل من بدل دينه أيا كان هذا الدين ولا يخص الإسلام وحده وهو ما ينقض دعوة الإسلام إلى الإسلام من أساسها. إضافة إلى كونه من أحاديث الآحاد الواجب التزام الحذر فى قبولها إذا تعلقت بحقوق العباد فما بالك بسفك دمائهم.

والأكثر إفصاحا بهذا الشأن أن الخليفة (أبوبكر الصديق) عندما قرر شن حربه المعروفة بحروب الردة، وعارضه (عمر بن الخطاب) وفريق من الصحابة، لم يحتج عليهم بحديث من هذا النوع، كان وحده كفيلا بحسم أى خلاف، ولو كان هذا الحديث معلوما لدى معارضى الخليفة ما عارضوه أصلا، وهو ما يشير إلى أن هذا الحديث ـ حتى ذلك الوقت ـ لم يكن قد تم اختراعه بعد.

وما لا يفوت مدقق هو الأسس الفقهية التى أسست عليها لجنة العقيدة والفلسفة الأزهرية توصيتها بتمديد مدة الاستتابة، فقد بنت اجتهادها على أسس تجب الحكاية برمتها من جذورها، من هذه الأسس أنه ليس هناك حكم قاطع قام عليه الإجماع بالنسبة للمرتد، ومنها أيضا أن النصوص التى جاءت بشأن الارتداد قابلة للتأويل والترجيح. فإذا كان الأمر كذلك فلا تدرى السر العجيب فى تاريخية هذا النص الأعجب، ولا السر فى هذه الرغبة الحميمة فى سفك الدماء بموجبه عبر التاريخ.

هذا ناهيك عن كون الدكتور (رأفت عثمان) وهو يقف وراء حد قتل المرتد منافحا رافضا أى تأجيل لمشهد الدماء الجميل، يدعم موقفه الشديد القسوة دعما شديد العى والتهافت، بقوله: إن هذا حديث غير ضعيف، ويكفينا أنه قد ورد فى صحيح البخارى أصح كتاب بعد القرآن...

هكذا (؟!). متصورا أنه قد ألقم الجميع حجرا ليخرسوا ولا ينبسوا ببنت شفة، وأنهم مما قال سيرتجفون فرقا وهلعا!!

أليس غريبا أن تسمع كل هذا الضجيج الأزهرى والطنين المشيخى بين مؤجل للقتل وبين متشوق يتلهف لمرأى الأرض مفروشة أمامه بالدم سرورا وحبورا، مع المآخذ الجسام على السنة القولية/ الحديث سواء وردت فى صحيح البخارى أو صحيح غيره، وما جرى حولها جرحا وتعديلا وإسنادا منعا لها من السقوط. ومدى تنازع الفقهاء والدارسين عبر التاريخ حولها على اختلاف فرقهم من سنة إلى شيعة وفروعها إلى علماء كلام وفلاسفة، وكيف تنوعت درجاتها بين حسن وضعيف وغريب. ومع المعرفة المؤكدة أن كتب الإسناد قد اعتمدت على بشر غير معصومين بأخطائهم وسهوهم ونزواتهم وأطماعهم وأهوائهم ومنافعهم، انتقلت الرواية عبرهم وجرت عبر زمن متغير تغيرت فيه سياسات أصحاب السلطان ومطالبهم من الرواة، فى سلسلة من العنعنات عبرت سنين طوالا انقضت بين زمن الرواية المفترض وزمن جمعها فى الصحاح.

وثقة فى علم سادتنا المشايخ نعجب أن يصروا مع كل هذا على إقامة بعضها حجة لتشريعات قاتلة مرعبة مرهبة، ونعجب للدكتور (رأفت عثمان) الذى يبلغ به كمال الحجة فى كون الحديث قد ورد فى حديث البخارى (؟!)، وهو العارف أن البخارى قد جمع ٦٠٠,٠٠٠ حديث ألقى منها فى غياهب التاريخ بـ٥٩٦٠٠ حديث واصطفى فقط أربعة آلاف، واعتمد فى اختياره لما أبقاه على ماكان ينشرح له صدره بعد الصلاة والاستخارة فيما رد به علينا يوما الدكتور (المطعنى)، وهو الأمر الذى لا يمكن وصفه بالعلمية، كما لم يكن للبخارى علاقة بالسماء ولم يكن يتلقى

وحيا حتى نعتمد استخارته واختياره وحده دون عقل الأمة كلها، لنذبح الناس ونرهبهم بموجب هذه الانشراحات المزاجية ولمجرد مأثور جرى مجرى الحقائق الربانية، هو "أن صحيح البخارى أصح كتاب بعد كتاب الله"، حتى كاد البخارى (الشخص) يقف بين مقدسات المسلمين العليا تصديقا لما دونه وفق حالاته الانشراحية.

وقد سبق وأفضنا فى مناقشة حجية السنة القولية على صفحات روز اليوسف (الأعداد من ٣٦٩٥ : ٣٧٠٠)، تكفى هنا الإشارة للرجوع إليها منعا للإطالة والتكرار، مع إشارة واجبة (لها سببها)، إلى تأثر الدكتور (مصطفى محمود) بشدة بما كتبنا، حتى تبنى المسألة ونقل عنا بالنص ما نشرناه حتى بأخطائه المطبعية وما سقط منه دون أن يراجعه على أصوله، وبالطبع دون أن يشير إلينا فمن سيلتفت والمسافة فارقة بين النجوم والباحثين فى بلادنا. وربط ما قلنا بما أثرناه حول مسألة الشفاعة وذلك بدءا من موضوعه "ليس إنكارا للسنة ١٩٩٩/٦/١٢ الأهرام"، فأثار زوبعة لم تهدأ حتى الآن. أما سبب هذه الإشارة فهو أن زوبعة الدكتور مصطفى أدت إلى ظهور تهمة جديدة فى قاموس الإرهاب الدينى، وهى أننا ومن هو مثلنا من (القرآنيين)، أى من يعتمدون القرآن وينكرون السنة. ولوجه الحق فإن صاحب هذا القلم لا يتعامل مع المأثور من منطق الإنكار أو عكسه لأن السنة القولية أو التاريخ الإسلامى أو كتب السير والأخبار هى بالنسبة لنا مادة للمعرفة والبحث نطلع من خلالها على أحوال ذلك الزمان وأساليب التفكير فيه وأحواله المجتمعية والسياسية وتفاصيل ومنمنمات كل ما يتعلق بالبحث العلمى، فهى مادة للمعرفة وليست وسيلة للمعرفة يمكن التشاجر حول أحقية من يملكها أو ينكرها أو يصدقها.

والمقصود هو بيان الألوان المختلفة الممكن اختراعها دوما لتلفيق التهم التى تتبع حد الردة، لأن (القرآنى) بإنكاره السنة ستطاله فورا تهمة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة"، وهو ما يفصح عن كون حد الردة وحكاية إنكار المعلوم بالضرورة، قد أصبحت سلاحا بأيدى أصحاب المعالى من مشايخنا عند أى مخالفة لما استقر عليه السلف منذ ألف عام مضت، لأنهم حراس هذا المستقر الذى حوله يستقرون وينافحون، ليس لوجه الله ولا الدين ولا الحق ولا الناس ولا الوطن، ولكن لإسكات أى صوت مخالف ينتقص من وحدانية حقهم فى امتلاك الدين.

وهكذا لم يعد معنى الردة قاصرا على إعلان المسلم خلع نفسه عن الإسلام والدخول فى دين غيره (رغم أنى لا أرى أن هناك دينا يستحق أن تترك دينا آخر لأجله)، بل أصبحت الردة أن تطرح من داخل الإسلام جديدا مخالفا لما

جمدت عنده عقول اكتفت بوظيفة الحراسة دون وظيفة العقل، مع احتمال مرجح أن يكون هذا الجديد عن نية خالصة تقصد وجه الوطن والناس والدين، رغبة فى اللحاق بحداثة الزمن لتلحق أمتنا بأمم تجاوزنا ويزمن أبعد من زماننا القروسطى. وأصبحت أى طروحات جديدة تعنى التعدى على مساحة التقديس التى استولى عليها مشايخنا وتصوروها مناطق محرمة حلال عليهم حرام على غيرهم، كما أصبحت تعنى التعدى على ما تصوروه مناطق نفوذ سلطوية يستمدون منها وظائفهم وتحقيق ذواتهم ووجاهتهم الاجتماعية، وأحيانا السيادية، أو تصوروه ممتلكات خاصة ممنوع الاقتراب منها أو التصوير لأنهم وحدهم من بيدهم الإسلام، أو هم الإسلام ذاته.

ومن ثم تجاوزت مسألة الردة تجريم حرية الاعتقاد وعقابها بالدم، إلى تجريم وتحريم أن تفكر، (ثم يتساءل البعض مندهشا عن سر تخلفنا بين الأمم؟!!). تحريم أن تعمل عقلك فيما يخص روحك وقلبك وهو أخص الخصوصيات، وعلينا أن نقبل كل ما يلقى إلينا ونحن كالخشب المسندة حتى لو احتوى كل المتناقضات، وحتى لو كانت تقف وراءه حسابات مصالح لا حسابات إسلام، وأن تلغى تفكيرك لأنك إن أعملته استلوا عليك إنكار المعلوم من الدين بالضرورة ويتلوه الاتهام بالردة.. أوليس هذا هو الإرهاب بعينه وبذاته؟ هذا رغم ما يتم التعتيم عليه فى اجتهادات فقهاء عظام، أدركوا معنى حركة الزمن وضرورة تحديث ما بأيديهم فقالوا: "لا يكفر المسلم بقول يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجها، ويحتمل الإيمان من وجهة واحدة/ ابن عابدين/ رد المحتار/ ٢٩٢".

وللتأكد من الاستثمار الانتهازى لهذا الحد من جانب فقهاء الدم لإسكات صوت العقل فى الأمة، **أضرب هنا الأمثلة الثلاثة الآتية:**

المثال الأول: وهو الأفدح فى نتائجه، والذى انتهى فيه أصحاب شهوة الدم إلى قتل مسلم فاضل أحب وطنه فقام يقدم ما باستطاعته لتحديث الدين ودفع الأذى عن الوطن، هو طيب الذكر الدكتور (فرج فودة)، بفتوى من جماعة مشايخ التكفير المعروفة بجبهة علماء الأزهر، ويكفينا هنا قول واحد للدكتور (محمود مزروعة) بشأن الدكتور (فرج فودة)، وأشك أنه فهم من كلام فرج شيئا: " إن الذى يدعو إلى تعطيل العمل بشرع الله ويطالب بتطبيق القانون الوضعى مرتد.. ويجوز لآحاد الأمة أن ينتخبوا من بينهم من يقوم بتطبيق الحد عليه".. وحتى تاريخه لم تتم محاسبة هذه الجماعة بتهمة التحريض على القتل وتشريعه والشراكة فيه فى قضية واضحة هزت وجدان الوطن.. ومن يومها لم يتحرك أحد فى الوطن!... يا وطن!!

المثال الثانى: ويخص صاحب هذا القلم المتواضع بعد ما نشره فى روز اليوسف فى ١٩٩٩/٩٨ فشنت عليه حملة تشويه واغتيال معنوى واسعة نقتطع منها بإيجاز شديد ما يلتقى وموضوعنا، بعض ما كتبه رئيس تحرير صحيفة الحقيقة الإسلامية فى أعمدة طويلة بالصفحة الأولى بتاريخ ١٩٩٩/٥/٨ "دأب الدكتور سيد القمنى على إثارة الشكوك فى الأحكام الشرعية.. فيما يسمى المعلوم من الدين بالضرورة التى لا يشك فيها مؤمن وإلا صار مرتدا.. فقد أنكر السنة المحمدية ومنكرها كافر بإجماع الآراء".. وفى مناخ كمناخنا يكفى أن يصدر هذا القول لتتطوع إلى تنفيذه آلاف الأيدى متوضئة أو نجسة أو قذرة بعد الإفتاء لآحاد الأمة بمشروعية تنفيذ حد الردة... الحد الذى لم يقض فقط على مبدأ حرية الاعتقاد المقدس، بل أيضا على حرية التفكير أو حق المواطن فى قول ما يراه فى صالح وطنه.

المثال الثالث: ويتعلق بشيخ أزهرى مجتهد يسرى عشق الإسلام فى عروقه هو الدكتور (أحمد صبحى منصور)، وقد اجتهد بشروطهم وهو رجل منهم وتنطبق عليه كل الشروط التعجيزية الواجب توافرها فى المجتهد، وهو رجل نختلف معه كثيرا بل لا نقف معه على أرضه بالمرة، لكن لا يمكننا أن ننكر جهده وما بذله فى سبيل ما اهتدى إليه عقله وبحثه، وحقه فى أن يقول ما اهتدى إليه ويعلنه لأبناء وطنه لمن شاء التصديق ولمن شاء الرفض. فكانت مكافأته على البحث وسهر الليالى فى سبيل ما رآه فى صالح الدين والبلاد أن هبط عليه رجال الأمن يقبضون عليه ويأخذون أوراقه وأقلامه باعتبارها أسلحة فتاكة تهدد أمن البلاد، بعد أن اتهمه الأزهر بتهمة إنكار السنة. وبعد حملة تجريس خرج من محبسه ليجد نفسه مطرودا من الأزهر المبارك ليبدأ سعيا موجعا للحصول على قوت عياله، بينما يعيش أصحاب القرارات الأزهرية العالية فى نعيم البلهنية.. فما أقسى قلبك على أبنائك المخلصين يا وطن!!

وقد قصدنا مثال الدكتور منصور عن عمد لما قدمه من اجتهاد بشأن حد الردة فى الحديث "من بدل دينه فاقتلوه"، وهو ما يفضح أسانيد الكبار وجمودهم عند نصوص منكورة تطال رقاب العباد، ليأكلوا طعامهم الهنىء مغمسا بالدم البرىء كما هو ديدن سدنة الدين عبر التاريخ. ذلك الحديث الذى لم يستخدم مرة إلا وكانت وراءه أغراض دنيوية ونزعات ثأرية منذ فجر الإسلام مرورا بالطبرى والسهروردى حتى فرج فودة. ومنعا للإطالة سأسمح لنفسى بإيجاز ما كتب منصور على طريقتى فى تفنيده لسلامة الحديث المذكور.

فى سند هذا الحديث سنجد الراوى الأول الذى تعود إليه عنعنات الحديث هو (عكرمة) وكان عبدا عند (عبدالله بن عباس) وعنه روى الحديث المذكور فماذا عن (عكرمة) هذا؟... "إنه كذاب" هكذا بالفصيح الواضح وصفه (ابن سيرين).. ومع ابن سيرين شهود عيان معاصرون لعكرمة نستمع لشهادة الأول (ابن أبى ذئب) وهو يقول: "رأيت عكرمة وكان غير ذى ثقة"، أما الثانى فهو (سعيد بن جبير) فكان يعبر عن شديد انزعاجه مما يروى (عكرمة) للناس قائلا: "إنكم لتحدثون عن عكرمة بأحاديث لو كنت عنده ما حدث بها" لذلك كان رأى الثالث (سعيد بن المسيب) لإيقاف (عكرمة) عن كذبه "أن يلقى فى عنقه بحبل ويُطاف به"، وكان ينذر عبده (برد) ويتوعده بقوله: "لا تكذب علىّ كما كذب عكرمة على ابن عباس"، حتى انتهى الأمر بعكرمة مقيدا بالأصفاد ملقى على باب كنيف (علىّ بن عبدالله بن عباس). فإذا سأله أحد عن قسوته على عبده رد قائلا: "إن هذا الخبيث يكذب على أبى". أما الراوى الأخير الذى أخذ البخارى من فمه وعليه كل المصداقية (أبو النعمان محمد بن الفضل)، فقد اعترف البخارى عليه بأنه "قد تغير عقله" أى أنه أصيب بالخرف، وهو ما شهد به (أبو حاتم) فى قوله عنه: "اختلط عقله فى آخر عمره"، وأجمع على ذلك معهم أسماء لامعة كأبى داود والدارقطنى وابن حبان الذى قال عنه: "اختلط عقله فى آخر عمره وتغير حتى لا يدرى ما يُحدّث فوقع فى حديثه من المناكير الكثير".

وهكذا أنت مع مشايخنا بين أمرين: إما أن تقبل أحاديث القتل على علاتها حتى لو كانت معورة بالكامل وفاسدة الأصول (وهو أمر لا شك يعلمونه ومع ذلك يقيمونه سيفا بأيديهم مما يشير إلى أن الأمر رغبة خاصة لا مسألة دينية حقا وصدقا) وإما أن تقول للناس ما قد علمت من المخفى فى سراديبهم المغلقة فيخرجونك من الملة ويتهمونك بالردة بذات الحديث المنكور الذى قمت تثبت لهم ما يعلمونه فى خفاياه سلفا.. هذا إذا كانوا حقا يعلمون.. فإن كانوا لا يعلمون فتلك مصيبة، وإن كانوا يعلمون ويقتلون به العباد منذ فجر تاريخنا غير الجميل... فالمصيبة والجريمة أعظم!!

(٣)

ونأتى الآن إلى الحجة الأعظم المشهرة بيد الدكتور (رأفت عثمان) طالبا بها دم المرتد فورا حتى تهدأ نفسه وتستريح، ألا وهى حروب الردة التى أصر عليها وقادها (أبوبكر بن أبى قحافة).. وهو من هو (؟!).. هو الصديق، خل النبى الوفى، أبرز المبشرين بالجنة.. ثانى اثنين إذ هما فى الغار.. وصهر النبى عن طريق ابنته عائشة أم المؤمنين الحميراء التى عنها نأخذ نصف ديننا، وخليفة رسول الله الأول، والمعروف فى التاريخ الإسلامى برقته ودماثته وهدوئه ورجاحة عقله وحسن مشورته.

والمعلوم أن أحداث السقيفة العاصفة قد انتهت بوضع الأمر بيد (أبى بكر)، وأنها فى رأى كثير من الباحثين ما استقرت له إلا لغياب (على بن أبى طالب) وبنى هاشم حول جثمان النبى، ولخلاف قديم بين الأنصار عادوا واستعر وتم استثماره مع حسد بعضهم بعضا على تولى الإمارة، عندما ترك المصطرعون على كرسى الإمارة جثمان نبيهم مسجى فى بيته لأقاربه وذهبوا إلى السقيفة يتبارون حول المنصب المأمول، تنابذوا فيها بعضهم مع بعض واستخدموا العنف الكلامى والجسدى ضد بعضهم البعض، وانشغلوا عن نبيهم يومين وهم فى أمرهم لاهون، حتى إن أبا بكر وعمر لم يشهدا لا غسله ولا تكفينه ولا حتى دفنه الذى قام به أهله فى جوف الليل .. لقد ذهب صاحب الدين.. وبدأت الدنيا!! (انظر ابن هشام ٣٣٦/٤ والمقدسى فى البدء والتاريخ ٦٥/٥ وشرح النهج ٢/٢ واليعقوبى ١٠٣/٢ وكنز العمال ١٤٠/٣ وتاريخ الخميس ١٨٩/١ وأبوالفدا ١٥٢/١٠ وتاريخ الذهبى ٣٢١/١)

ومعلوم أيضا أن بعض الأنصار وجميع بنى أمية وجميع بنى هاشم قد رفضوا هذه البيعة وامتنعوا عنها، وتصل بعض المصادر بهذا الامتناع إلى ستة أشهر كاملة ظلت فيها شرعية أبى بكر تتأرجح، حتي حصرهم (عمر بن الخطاب) وهم فى اجتماع ببيت (على بن أبى طالب) ومعه

ورجاله مشاعل النار والحطب مناديا المجتمعين: "والله لأحرقن عليكم البيت أو لتخرجن إلى البيعة/ الطبرى/ التاريخ ٣/٢٠٢". أما زعيم الخزرج الصحابى الجليل (سعد بن عبادة) أحد النقباء الاثنى عشر المؤسسين للدولة اليثربية الطالعة، فقد رفض الاعتراف بإمارة أبى بكر ورفض أن يبايع بل أعلنها حربا على الخليفة لولا مرضه الذى أقعده (الطبرى/ ٣/٢٢٣)، ومن بعده لم يعترف بخلافه (عمر بن الخطاب) حتى تم اغتياله ونسب مؤرخونا هذا الاغتيال إلى الجن، دون أن يذكروا لنا أى توضيح بشأن الخلاف الثأرى بين (ابن عبادة) وبين الجن(!!) ولا سببه.

ومثل هذه المعلومات البسيطة فى التاريخ الإسلامى ذكرناها على عجالة، لأنها ترتبط أشد الارتباط بالأحداث التى ترتبت عليها وأدت إلى نبض موضوعنا (حروب الردة) التى جرت مع بداية حكم (أبى بكر). وهنا يجدر التنبيه إلى أن المعارضة المهزومة عادة ما لاتجد من ينصفها من كتاب يكتبون من على مقعد سيطرة الغالب، وأن ما وصلنا من مدونات تاريخية قد كتب معظمها من وجهة نظر المتغلبين، لذلك تحتاج إلى جهد وبحث وتدقيق للخروج بمعلومات منصفة للمعارضة، وهو أمر متكرر فى التاريخ ولدى مختلف الشعوب ظلم فيه كُتّاب المنتصر الفائز من حاقت به الهزيمة، حتى امتهنوهم أحيانا وجعلوا منهم علامات سوداء فى التاريخ، رغم أن الأوضاع ربما لم تكن هكذا حقا. ومن ثم يلزمنا هنا وبعد مضى ما ينوف على ألف وأربعمائة عام أن نتحرى الدقة والحياد فيما وصلنا حتى لا نظلم الأبرياء مع الظالمين عبر التاريخ.

ثم علينا أن نتوجه بالتذكرة إلى أهل المذهب السنى وهم يأخذون على أهل المذهب الشيعى إسرافه فى التقديس حتى وصل إلى الأئمة الاثنى عشر وإلى كبار الملالى والسادة المزعوم انحدارهم من نسل النبى (ص)، لأن أصحاب المذهب السنى بدورهم قد أسرفوا فى التقديس لعباد صالحين حقا وكبار الفعال صدقا، لكنهم نفعوا أنفسهم وزمنهم بصلاحهم وفعالهم ولا يعنى ذلك رفعهم إلى رتبة القداسة، كما فعلوا مع كبار الصحابة وأحيانا مع بعض الفقهاء أو جامعى التراث كالبخارى مثلا، وهو ما يؤدى إلى السقوط فى شبهة الشرك الذى نعيبه على أصحاب المذاهب الأخرى والأديان الأخرى كما يقولون بشأن المسيحية مثلا، وهو مالا تقول به الملة بل تنهى عنه بقرارات قرآنية واضحة، حيث يفتقر الجميع بعد النبى إلى النبوة ومن ثم إلى أى لون من القدسية، ولا يبقى لهم سوى أعمالهم أو أنهم من المبشرين بالجنان الفردوسية أو صلاحهم وتقواهم، وهى كلها أمور لهم وليست على الناس فى شىء، ولا ترفعهم عن رتبة

البشرية. فإذا كانت آفة الإفراط فى التقديس مأخذا سنيا على الآخرين، فلا شك والحال كذلك، أن النهى عن أمر وإتيان مثله سيكون عارا على من يفعله عظيما.

وإذا كان (عمر بن الخطاب) قد وصف خلافة (أبى بكر) بأنها "فلتة، وقى الله المسلمين شرها"، فإن البحث الأمين سينتهى إلى أن هذه "الفلتة" تركت بين المسلمين شرا مستطيرا فيما وقع بسببها من أحداث، وأدت إلى إسالة الدماء أنهارا حتى أنتنت منها السبل والطرق. فلم يتم الإجماع على هذه البيعة (الفلتة) بتخلف الهاشميين والأمويين وبعض الأنصار عنها، مع عدم إشراك بقية المسلمين فى بقاع الجزيرة وأخذ رأيهم، مع حق أعطاه الله لهم واضحا فصيحا فى الآية الكريمة "وأمرهم شورى بينهم"، و(الأمر) حينذاك يعنى (الحكم) بلغة زماننا، وهو ما أدى بكثير من العرب إلى عدم الاعتراف بشرعية حكم (أبى بكر)، وعبروا عن ذلك بوضوح مع تمسكهم بإسلامهم وحقهم الشرعى فى المشاركة فى اختيار الحاكم، وبأسلوب ذلك الزمان ما كان بيدهم من وسيلة علنية لإعلان هذا الرأى إلا منع الزكاة عن الوصول إلى الخليفة، وأطلقوا شعرهم وسيلة زمانهم للانتشار يعبر عن موقفهم كما فى الأبيات:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا — فواعجبا ما بال (مُلك) أبى بكر
أيورثها بكرا إذا مات بعده؟ — وتلك لعمر الله قاصمة الظهر!!

(ابن كثير/ التاريخ/ ٦/ ٣١١،٣١٣)، وهكذا عبر العرب عن تمسكهم بحق شرعى أعطاه الله لهم فى اختيار حاكمهم، وقد رأوا أن ما تم فى تأمير (أبى بكر) هو لون من ألوان (الملك)، وإذا كانت هذه هى البداية، فربما يورثها (أبوبكر) من بعده فى مجاز ساخر لولده (بكر) كناية عن نسله. وهو صيغة الحكم التى خوفهم منها القرآن واستنكرها بـ"ان الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها". وأفصح الرأى السياسى المعارض عن موقفه بسخرية قبائل أسد وفزارة: "والله لا نبايع أبا الفصيل"، تهوينا لشأن (أبى بكر) وتصغيرا، لأن البكر هو ولد الناقة أما وليدها الصغير الحدث فهو الفصيل (الطبرى ٢/ ٤٨).

وهكذا عبر عرب الجزيرة عن رأيهم فى تلك البيعة (الفلتة) وعن عدم خضوعهم لها، فمنعوا الزكاة عن العاصمة، وإن ظلوا على إسلامهم يرفعون الأذان فى مساجدهم ويقيمون الصلاة ويقرأون القرآن ويلتزمون أوامر الإسلام ونواهيه. وهنا لا يمكن وضع أى اعتبار لروايات (سيف بن عمر) التى أخذ عنها كثير من الإخباريين عن كون مانعى الزكاة كانوا يتجهزون لغزو المدينة، لما هو معلوم من كذب (سيف) واختراعاته، وأن

جميع كتاباته ما كانت إلا لتبرير المنتصر وتبخيس المعارض المهزوم والطعن عليه فى دينه.

واتخذ الخليفة قراره بقتال مانعى الزكاة، وفيما يروى ابن كثير "... وقد روى الجماعة فى كتبهم سوى ابن ماجة أن عمر بن الخطاب قال لأبى بكر: علام تقاتل الناس وقد قال رسول الله (ص): أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإن قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها/ ٣١١/٦". ومن (الماوردى) فى الأحكام السلطانية نسمع رد (أبى بكر) على حجة (عمر) وهو يقول: "والله لو منعونى عناقا كانوا يؤدونه إلى رسول الله (ص) لأقاتلنهم على منعه، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة".

ووجه الكارثة التاريخية فى هذه الأحداث الجسام، أن مؤرخينا غفر الله لهم قد أطلقوا على جميع الحروب التى خاضتها جيوش أبى بكر ضد العرب اسم (حروب الردة)، وأطلقوا على كل من خالفه (خارج المدينة ومعارضيه من الكبار من هاشميين وأمويين) لقب المرتدين، خالطين بين أتباع سجاح، ومسيلمة وطليحة والعنسى من متنبئين انفصاليين، وبين مسلمين محتجين بمنع الزكاة. ومن جانبهم يرى الشيعة أن تلك الحرب كانت سياسة لا دينا، وأن (أبا بكر) كان يبغى بها إخضاع الجزيرة لسلطانه والاعتراف ببيعته ولو بالقوة، كما فعل مع الممتنعين عن مبايعته بالعاصمة، لكن القوة التى استخدمت خارج المدينة انفلت عقالها، وارتكبت فيها مجازر بشعة كان فيها التنكيس فى الآبار والإلقاء من شواهق الجبال والحرق بالنار، وأن ما نعلمه عن رقة أبى بكر ولطفه وحلمه أمر لم يكن واضحا فى مسألة البيعة والإمارة، وهو ما وضح فى رسائله "ومن أبى أمرت أن يقاتله على ذلك ثم لا يبقى على أحد منهم قدر عليه، وأن يحرقهم بالنار ويقتلهم كل قتلة وأن يسبى النساء والذرارى". وهى الفلتة الثانية التى استخدمها قواد أبى بكر أسوأ استخدام، ولأغراض شخصية وانتهازية لا علاقة لها بدين ولم تبغ وجه الله، كما سنرى الآن مع أفعال سيف الله المسلول ضد العرب المسلمين فى الجزيرة.

كانت وجهة نظر الشيعة إذن هى أن حرب مانعى الزكاة كانت لإخضاع القبائل لسلطانه وتثبيتا لإمارته، لكن هناك وجهة نظر أخرى تقوم على رؤية خاصة بنا ومؤسسة على قراءة لعوامل قيام الدولة الإسلامية فى جزيرة العرب فى أعمال كبرى منشورة، يمكنها أن تقدم تفسيرا وليس تبريرا لحروب أبى بكر خاصة ضد المتنبئين وليس مانعى الزكاة، نؤجلها الآن منعا لقطع القراءة الحالية لمسألة الردة، وكيف تم

استثمارها انتهازيا منذ فجر التاريخ الإسلامى لأغراض أبعد ما تكون عن الدين، وكيف طالت مسلمين أبرياء ولطخت تاريخنا الماضى ولم تزل تلطخ حاضرنا.

نقف هنا مع ما فعله (مالك بن نويرة) الشاعر الفارس المسلم كبير بنى يربوع وشريفهم المقدم، الذى استعمله النبى على صدقات قومه، ولما مات النبى جمع صدقات قومه وفرقها فى موضعها بين قومه وهو الأمر الجائز شرعا، وقال فى ذلك شعره:

فقلت خذوا أموالكم غير خائف ... ولا ناظر فى ما يجىء به الغد

فإن قام بالدين المحوق قائم ... أطعنا، وقلنا الدين دين محمد

وهو شعر واضح المعانى يشير إلى إيمان بالإسلام ليس فيه شك، لكن بينما كان يرسل رسائله تجوب الفيافى شعرا، كان (خالد بن الوليد) بجيشه يحط على مقربة من البطاح اليربوعية عند ديار أسد بن خزيمة، ويرسل العيون لتعرف موقف اليرابعة من الإسلام فى سرية فيها (ضرار بن الأزور) يحمل أوامر خالد، وفيها أيضا الصحابى الجليل (أبو قتادة)، وتسللوا إلى ديار القوم وهم نيام فشعروا بهم وفزعوا ونهضوا يحملون سلاحهم، وهنا نستمع إلى شهادة (أبى قتادة) وهو يروى بداية الأحداث المؤلمة قائلا: "أنهم لما غشوا القوم ليلا راعوهم تحت الليل فأخذ القوم السلاح. قال: فقلنا إنا المسلمون، فقالوا: ونحن المسلمون. قلنا: فما بال السلاح معكم؟ فقالوا لنا: فما بال السلاح معكم؟ قلنا: فإن كنتم كما تقولون فضعوا السلاح. قال: فوضعوها ثم صلينا وصلوا". لكن كانت مع (ابن الأزور) أوامر أخرى من (خالد بن الوليد) وهى أن يأتى بهم مستسلمين أسرى مع نسائهم وذراريهم ففعلوا "فلما وضعوا السلاح ربطوا أسرى فجىء بهم إلى خالد".

وبدأ (أبو قتادة) يشعر بالانزعاج مما يرى، والمسلمون مع سيدهم يقادون أسرى بعد الصلاة، ليتابع الموقف ويسمع (خالد) يتهم (مالك) بأنه من المرتدين وأن هناك من أبلغه بذلك، لكن مالكا ينكر مدللا بصلاته وقومه وباستسلامهم وإلقائهم السلاح عندما عرفوا أن القادمين من مسلمى العاصمة، مطمئنا إلى براءتهم أمام إخوانهم فى الإيمان، ويقول لخالد: "أنا على الإسلام ما غيرت ولا بدلت"، ووقف دونه (أبو قتادة) و(عبدالله بن عمر) يشهدون له وعنه ينافحون (كنز العمال ٣/١٣٢ واليعقوبى فى تاريخه ٢/١١٠).

ونطل من بعيد عبر سجف الزمن على المشهد التاريخى العجيب، على (مالك) مقيدا ومن ورائه امرأته (أم تميم بنت المنهال)، يؤكد لخالد

KMH

ومعه الشهود من مسلمى المدينة الذين فاجأوه فى بلاده وصلوا معه، ولم تزل آثار الوضوء بادية عليه، يؤكد أنه مسلم لا غير ولا بدل، ولكن ليأمر (خالد) رجله (ضرار بن الأزور) بضرب عنقه(!!؟).. ويأتينا السر فصيحا فى روايات أبى الفدا (التاريخ/ ١٥٨، وابن خلكان فى الوفيات ٥/٦٦، واليعقوبى ٢/١١٠".. السر زوجة مالك (!؟) الموصوفة فى المصادر بالجمال العظيم وأنه قبل هذه الحملة كان عنده خبرها ووصفها "وكان له فيها هوى"، وأنه "لما رآها خالد أعجبته وقال: والله ما نلت ما فى مثابتك حتى أقتلك". وشعر (مالك) بالغدر بعد أن استسلم لأسر إخوة الدين مطمئنا، ومن ثم التفت إلى خالد قائلا: "يا خالد ابعثنا إلى أبى بكر فيكون هو الذى يحكم فينا، فإنك بعثت إليه غيرنا ممن جرمه أكبر من جرمنا، فقال خالد: لا أقالنى الله إن لم أقتلك.. فالتفت مالك إلى زوجته وقال لخالد: هذه التى قتلتنى، وكانت فى غاية الجمال، فقال خالد: بل الله قتلك برجوعك عن الإسلام، فقال مالك: أنا على الإسلام، فقال خالد: يا ضرار اضرب عنقه، فضرب عنقه".

وفى الإصابة ٣/٣٣٧ أن ثابت بن قاسم روى فى الدلائل "أن خالد رأى امرأة مالك وكانت فائقة الجمال فقال مالك لامرأته: قتلتنى، يعنى سأقتل من أجلك". ومن الطبيعى كى تثبت ردة الرجل أن يقتل معه من كان معه من قومه الذين نهضوا عن الصلاة منذ هنيهات، وقبلوا الاستسلام لإخوانهم فى الإسلام حتى يستوثقوا من أمرهم "فضرب عنقه وأعناق أصحابه" كما روى الطبرى. ويؤكد (اليعقوبى) أن (خالد) لم يستمهل الأرملة الفاتنة (أم تميم بنت المنهال) حتى يستبرئ رحمها وتكمل عدتها، بل إنه امتطاها ودم زوجها لم يجف بعد (٢/١١٠)، واهتزت مشاعر المسلمين من الحدث البشع حتى قام (أبو نمير السعدى) ينعى مالكا يحكى ما حدث شعرا برواية (أبى الفدا/ ١٥٨):

ألا قل لحى أوطأوا بالسنابك … تطاول هذا الليل بعد مالك
قضى خالد بغيا عليه لعرسه … وكان له فيها هوى قبل ذلك
فأمضى هواه خالد غير عاطف … عنان الهوى عنها ولا متمالك
فأصبح ذا أهل وأصبح مالك … إلى غير أهل هالك فى الهوالك

وبينما خالد يأمر بالتمثيل بالجثث كان (أبو قتادة) يحث الخطى يدفعه الغضب والألم إلى المدينة "فلحق أبو قتادة بأبى بكر فأخبره الخبر، وحلف ألا يسير تحت لواء خالد لأنه قتل مالكا مسلما".

وأمر خالد برؤوس بعض القتلى لتنصب أثافى ومنها رأس (مالك)، والأثافى هى صخر (الزلط) كانت ترص ثلاثا متجاورة وتوقد النار

بداخلها لتسمح بمرور الهواء فتشتعل النار، ولتحمل قدور الطعام فوقها. ونضج طعام (خالد) ليأكله مع (أم تميم) ولم ينضج رأس زوجها بعد، والسبب فيما يروى الزبير بن بكار عن شهاب فى الإصابة "أن مالك بن نويرة كان كثير شعر الرأس فلما قتل أمر خالد برأسه فنصب أثفيه فنضج ما فيهما قبل أن تخلص النار إلى شئون رأسه/ الإصابة ٣/٣٣٧ وابن كثير ٦/٣٢٢ وأبو الفدا/ ١٥٨".

هذا ما كان يحدث فى مضارب بنى يربوع، بينما كان يحدث فى العاصمة حديث آخر، فقد علم (عمر بن الخطاب) بالحدث العظيم فذهب ينتفض غضبا إلى الخليفة يهتف به "إن خالدا قد زنى فارجمه، قال: ما كنت أقتله فإنه تأول فأخطأ!!، قال: فاعزله قال: ما كنت أغمد سيفا سله الله عليهم/ تاريخ أبى الفدا".. هذا بينما كان متمم بن نويرة شقيق مالك قد تمكن من الهرب واللحوق بالمدينة فصلى وراء أبى بكر صلاة الصبح فلما فرغ أبوبكر قام (متمم) وسط مسجد رسول الله (ص) يرسل نواحه شعرا يمزق نياط الأكباد والقلوب، مقارنا بين شرف (مالك) وفروسيته وبين غدر (خالد) قائلا:

نعم القتيل إذا الرياح تناوحت ... خلف البيوت قتلت يا بن الأزور
أدعوته بالله ثم غدرته (؟!) ... لو هو دعاك بذمة لم يغدر!

وهنا تبدو المقارنة بين (ذمة العرب) المرعية المعتبرة التى تلزم أصحابها من فرسان الأشراف إذا دعوتهم بها فلا يغدروا، وبين دعوة أعلى هى دعوة الله لكن أصحابها رغم دعوا هم بها فإنهم قد غدروا، وهو الأمر المفهوم مع غضب (متمم بن نويرة) وهو يرى الخليفة يصر على عدم محاسبة خالد ولا عزله، وناسبا ما حدث إلى قرار قدسى جاء على لسان نبيه أن خالدا هو سيفه المسلول، ومقدما حجة ليست بحجم الحدث وجسامته بأنه قد تأول فأخطأ.

وبينما يحيل الخليفة استمرار سيف الله إلى الله فإن عمرا قط لم يقتنع بل وأعلن يقينه أن الله من ذلك براء ناعتا خالدا بعدو الله قائلا: "عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله ثم نزا على امرأته/ الطبرى".

وعاد (خالد) إلى المدينة مزهوا بفعاله يلبس دروع الحديد وعلى رأسه عمامة غرس فيها أسهم المحاربين الأشراف، متجها إلى مسجد الرسول للقاء الخليفة، لكن ليلقاه (عمر) على الباب فينزع الأسهم عن عمامته ويكسرها قائلا له: "أرئاء؟" أى فخر كاذب بأسهم الفرسان الأشراف؟ ثم استمر يقول له: "قتلت امرأ مسلما ثم نزوت على امرأته، والله لأرجمنك بأحجارك". ولم يهتم (خالد) بعمر بل استمر فى سيره

ودخل المسجد على الخليفة واعتذر له فقبل الخليفة أعذاره، فخرج (خالد) مزهوا أكثر مما دخل ليمر على (عمر) ليناجزه القول مستنفرا له مستفزا قائلا: "هلم إلى يا بن أم شملة"، فعلم (عمر) أن الخليفة قد عفا عنه وأن إصراره على إنزال العقاب به قد ذهب أدراج الرياح، فلم يرد على استفزاز خالد الشتام وانصرف إلى بيته وأغلقه عليه.

هذا حدث من أحداث، وجسيم من جسام، وطلّ من غيث، وغيض من فيض، ومثل من نماذج عديدة وعدة، لما حدث باسم الله والإسلام فى حق عباد الله من أهل الإسلام تحت عنوان (الردة)، والإسلام بعد فى فجره، بحق مسلمين كان لهم رأى سياسى عارضوا فيه عدم مشورتهم فى اختيار خليفتهم، خالفوا السلطان ولم يخالفوا الديان، لكنهم بسيف الله ذبحوا وهم أسرى مستسلمين له، فماذا اليوم عمن هم مثل خالد على رأس العباد، وإن كانوا فى الشرف أقل وفى القيمة أدنى؟ هل تأولوا فى شأن فرج فودة فأخطأوا فقتلوا؟ وهل سيظل اسم الله بيد التجار سيفا مسلولا فوق رؤوس العباد تحت بند الردة وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة؟ وما هو رأيك يا ولى الأمر؟ هل سيكون كرأى الخليفة مُطلقا علينا به خوالدك وأزاورتك؟

مرة أخرى لا عبرة هنا مطلقا بأكاذيب (سيف بن عمر) التى يلجأ لها سادتنا من السدنة لتقديس الصحابة، وتبرئتهم من الحدث الهائل ومثله كثير من الأحداث الفواجع، وهى حجج أوهى من بيت العنكبوت، فسيف يبرئ خالد بغلطة تاريخية لغوية حيث كانت ليلة الأسر فى ديار اليرابعة باردة قارسة، فقام بحنين قلبه على أسراه الذين صلوا وصاموا وأعلنوا إسلامهم أمامه ينادى رجال جيشه "أدفئوا أسراكم"، وكانت فى لغة كنانة "اقتلوا أسراكم" فقتلوهم... هكذا.. (؟!) وأن خالدا لما عرف الخطأ العظيم قال: "إذا أراد الله أمرا أصابه".. كل مصيبة تنسب إلى الله وكل تزوير ينسب إلى الحق تعالى وكل غرض خبيث يتدرعون وراءه بالله وكلماته، ويخالف الراوى غير المحترم ولا المخلص للناس ولا الدين، الجميع ويقول إن خالدا لم يطأ الأرملة الجميلة إلا بعد أن أستبرأ رحمها.. ورحماك يا الله عندما نعلم أن الخطأ قد تم علاجه بأن أرسل الخليفة أبو بكر لأهل القتلى ديات قتلاهم!! وانتهت المشكلة البسيطة الهينة(؟!).

فإذا كانوا غير مسلمين فلماذا الديات؟ وإذا كانت خطأ لسانيا فلماذا اعتبرها الخليفة تأولا خاطئا؟ ولماذا أصر عمر على القصاص؟ وإذا كان الخطأ لنطقه بلغة كنانة فكيف جاز ذلك و(خالدا) مخزومى من

قريش؟ وكيف فهمها (ابن الأزور) كنانية وهو ثعلبى أسدى؟ وكيف تآمرت أسماع وأفهام الجيش كله مع تلك اللغة الكنانية النشاز على الجميع وكلهم إما مهاجر أو أنصارى مدنى؟ وإذا كان الأمر خطأ فى اللغة وأن الزمن قد تآمر فأصيب الجميع بغتة بلغة كنانة فى الألسن وفى الأفهام، فلماذا تم وضع رؤوس القتلى أثافى لقدور طعام اللذة ومتعة الجسد بنار رأس القتيل ونار جسد أرملته؟

هذه نتائج ما سمى حرب الردة التى أصر عليها الدكتور (رأفت عثمان) كحجة بيدة يطلب بها دم أى مختلف اليوم أو أى خارج، وهى الحروب التى يتم تزويرها على أبنائنا فى المدارس وعلى المسلمين فى التمثيليات التلفازية وأحاديثه المشيخية اعتمادا على كذب (سيف بن عمر) أمام منطق واضح وأحداث أوضح، فيعلمون المسلم الكذب والخداع أو هم يخدعونه من حيث لا يدرى أم يخدعون الله، وما يخدعون إلا أنفسهم!! دون أن يقدموا مرة على فضيلة الصدق مع الذات ومع الناس ومع التاريخ ومع الدين ومع الله الذى هو تواب وهو أيضا أعلم العالمين، ودون أن يتراجعوا أنملة عما هم فيه من غواية التقديس لأشخاص غير مقدسين، بخطاب ملفق يغطى على حقائق واضحة لكل من يملك ضميرا صادق اليقين بدينه لا بالسلطان على العباد. وهو ما يشكك فى هذا الضمير المراوغ ولغته المخاتلة حتى لو أخطأ السيف مئات المرات بحق عباقرة الأمة منذ هذا التاريخ الأول مرورا بالحسين بن الحلاج والسهروردى المقتول حتى يومنا هذا، وحتى لو أخطأ هذا السيف مئات المرات فى حروب مذهبية طاحنة علت كل منها رايات الله تتهم الآخر بالردة والخروج عن المعلوم من الضرورة.. كان منها هذا الموجز المكثف الذى رويناه لحدث عن مسلمين عبروا عن رأيهم السياسى بمنع الزكاة وظلوا مسلمين، ووصموا فى تاريخنا زورا وبهتانا بالارتداد عن الدين كله، ولازالت الوصمة تلاحقهم عبر التاريخ حتى اليوم دون أن يقوم من مشايخنا رجل رشيد يسجل موقفا يحسبه له الناس والتاريخ ليعلن اعتذارا واضحا عما حدث لهم ولغيرهم عبر تاريخنا لتنظيف هذا التاريخ من عاره ووصماته.

ولا يبقى إلا أن نقول رأينا الذى أجلناه لتفسير ما أقدم عليه الخليفة وليس لتبريره بعيدا عن الخطاب الخداعى المراوغ.

(٤)

مرة أخرى ندقق فيما نشر عن توصية لجنة العقيدة والفلسفة لتمديد مهلة استتابة المرتد من أيام ثلاثة إلى مدى العمر، نحاول مع القارئ أن نفهم ما نشر فى قولهم "إذا ارتد وفارق الجماعة فإن أمره متروك لولى الأمر.. له أن يستتيبه مدى الحياة.. أما إذا كانت ردته خطرا على الأمن العام وأصول الدين وأصول المجتمع فيحق لولى الأمر قتله"، هذا مع تأكيدهم أنهم بذلك ليسوا مشرعين جددا بل مرجحين بين الآراء وأنهم لم ينكروا بترجيحهم هذا نصا معلوما من الدين بالضرورة. ونذكر أن الدكتور (رأفت عثمان) قد عارض ذلك مطالبا بالدم الفورى وذلك "لأن تقسيم المرتد إلى مرتد يضر ومرتد لا يضر ليس واردا فى اعتبار العلماء القدامى أصلا.. إنما تكلموا عن المرتد المحارب الذى يلحق بالدولة المعادية وهذا يقتل ولا يستتاب".

وهنا ملحوظات لابد أن يطرحها أى مسلم على نفسه: ما المقصود هنا بقولهم "فارق الجماعة"؟ وما هى الجماعة المقصودة؟ هل هى الجماعة الوطنية التى تضم مواطنى الوطن، وهى المعول عليه اليوم فى مفهوم الجماعة المعاصرة، والتى تشمل مسلمين وغير مسلمين يجمعهم وطن واحد ومصير واحد وتاريخ واحد ولغة واحدة وجيش واحد ويموت فى سبيل هذا الوطن الواحد المسلم وغير المسلم وتختلط دماؤهم على ثراه الطاهر، أم المقصود هنا لغة طائفية تشق الوطن شقا فتتحدث فقط عن طائفة المسلمين وتصبح هى الجماعة الواجب الولاء لها وليس الوطن، وهى طائفة متناثرة فى مختلف بلدان العالم تشكل فى بعضها أكثرية كما فى باكستان مثلا وفى بعضها أقلية كما فى البوسنة أو بلاد تركب الأفيال؟

أليست تلك بلغة طائفية ممجوجة إزاء وطن مأزوم بفضل تلك

الأفكار الآتية بريحها من أكفان موتى التاريخ؟ وازدادت أزمته بما فعله السفهاء منا فى جريمة سبتمبر ٢٠٠١ دونما ذنب واضح لبقية المواطنين البسطاء الذين ما عادوا حتى يفهمون لغة هذا الماضى!!

ويا ليتها لغة طائفية استطاعت التطور والتكيف مع العصر ومبادئه وقيمه، فالفاتيكان مثلا مؤسسة دينية طائفية بالكامل، لكنه تمكن من تطوير مفاهيمه ليصبح المدافع الأول عن حقوق الإنسان مطلقا بغض النظر عن دينه أو عنصره، فى إعلانات فصيحة ومواقف عديدة، آخرها احتجاجه على عزم أمريكا حث مجلس الأمن للسماح بضرب العراق لأنه خالف ستة عشر قرارا للأمم المتحدة بينما إسرائيل خالفت ثلاث وستين قرار دون أن يضربها أحد أو حتى يلومها. هذا رغم أن مواطنى العراق ليسوا من أتباع دين الفاتيكان ولا ملته. أما نحن فلغتنا الطائفية تجعلنا لا نرى سوى طائفتنا فنكيل أمام الدنيا بأكثر من مكيال ردىء لا يقل فى ردها علينا بمكاييلها رداءة، فنحن نستنكر تدخل أى دولة فى شئوننا الداخلية، لكننا بالطائفية كنا نتدخل فى شئون البوسنة وأفغانستان، ونحن نستنكر الاستعمار، وفى الوقت ذاته نتحدث عن فتوحات آتية نغزو فيها البلاد ونأخذ الأموال ونقتل الرجال ونسبى الذرارى ونركب النساء، ونبكى سنويا بحرقة على الأندلس التى تحررت من استعمارنا، ونقوم بالدعوة لديننا فى مختلف البلدان ونقيم مدارسنا ومساجدنا فيها بحكم قوانينها الديمقراطية، ونقبض على من يبشر بدينه بيننا، ونحن ضد أى تقسيم أو استقلال لأى جزء من الوطن لأى حجج طائفية أو عنصرية، لكننا مع استقلال كشمير عن هندها ومع حرب الشيشان الاستقلالية عن بلادها.

والمأساة فى صياغة لجنة العقيدة والفلسفة أو معارضيها أنها ليست فقط صياغة طائفية إنما صياغة زمن لم تعد صالحة للاستخدام فى زماننا، فالجماعة المقصودة تتفق وظرفها التاريخى إبان تكون الدولة الإسلامية الأولى فى جزيرة العرب، والتى كان الإسلام هو أيديولوجيتها التوحيدية لقبائلها المستشرذمة، فكان الإسلام هو عقدتها الجامعة، زمنها كان يجوز القول بالجماعة ومن يفارقها، لأن الجماعة كلها قد أصبحت على دين واحد وطائفة واحدة، ودولة تقوم وحدتها على دين بعينه لا تقبل بالطبع أى أديان أخرى لأن ذلك كفيل بتمزيق وحدتها، وهو أمر يبدو فى ظاهره أمر دين رغم أنه بهذا المنطق شأن سياسة.

ومما يؤكد أن تلك الصياغة للتوصية الجديدة مكتوبة فى كهوف

الأسـلاف وسـراديب الماضى هو أنهـا تفـرق بين نوعـين مـن المرتدين حـتـى يمكنهـا أن تقيم اجتهادهـا الجـديد، فتقول بمـرتد لا تمثل ردته خطرا على المجتمع، وهذا هو الذى يستتاب مدى الحياة بالسجن المؤبد حتى يعود إلى الدين، ومرتد من نوع آخر يستوجب القتل فورا وهو من تشكل ردته خطـرا على الأمن العام وأصول الدين وأصول المجتمع.

والمعلوم أن الخطـر على المجـتـمع والأمن العـام اليـوم لا يأتـى من انتماء مواطن لدين بعينه بالذات من عدمـه، إنما يكون ذلك بالخروج على قـوانين هـذا المجتمع، ولو أخـذنا مصـر نموذجـا بحسـاب الاحـتـمالات مع اعتبار فارق النسبة العددية بين المسلمين والمسيحيين، فإن النتيجة المترتبة على ذلك أن يكون عـدد من يشكلون خطرا على المجـتمع والأمن العـام من المسلمين أكثر بكثير من المسيحيين أو المرتدين (إن وجدوا أصلا).

ولا أظن هذه التفـرقة إلا مقصودة قصدا لإعمال النص القـانونى الغـريب المتـعلق بازدراء الأديان، والذى يحـاكم بموجـبـه بعض المفكرين المجـتـهـدين وينسب إليـهم هـذا الازدراء، ويكونـون بذلك المعنى مـرتـدين يشكلون خطرا على المجتمع وعلى الأمن العام. وهو مـا يفسره استطرادهم حـــول هذا المرتد الذى يجب قـــتله إذا شكل خطرا على أصــــول الديـن وقـواعده، وهو أمـر لا يمكن فـهمه إلا فـى ضوء تفسيـرنا هـذا، لأن قـواعد الديـن ليست منشـآت عـسكرية قـابلة للقـصـف بالقنـابل، إنما هـى أمـور منشـورة معلنة معلومة ليس بهـا أسـرار يمكن أن يشى بهـا من يوصم بالردة للأعـداء. المقصود بالضبط هو أى محاولة فكرية خـارج كهوفهم بشأن أى أمـر فى هـذا الدين، ليظل فـهمهم وحـدهم هو الأوحـد الصـحيح المنتـشـر والذى تحول مع مرور الوقت ليصبح هو صحيح الإسـلام، كما لو كان هنـاك إسـلام واحد هو مـا يقولونه فى تفاسيرهم وفتاواهم وقراراتهم السيادية على الناس وكـمـا لو كـانوا وحـدهم مع أسـلافـهم من علمـاء قـدامى من اطلعـوا وحـدهم على المقـصـد الإلهـى من نصـوصـه المقـدسـة فى خطاب مـخـادع مـخـاتل لأنـه لو كـانت هـذه النـصوص تنطق بذاتهـا والمراد منهـا مـا انقسم المسلمون فرقا وشيـعا وطوائف حول فـهم هـذه النصوص وتطبيقهـا، لأن قـراء النصـوص المقدسة لهم عقـول مـختلفة ومفاهيم متباعدة بحسب الأوضـاع الاجـتـمـاعـيـة للقـارئين، واخـتـلاف البـيـئـات والفـروق الزمنيـة والمعـرفـيـة، ولأن كل قـارئ يفـهـم النص بإعـادة تشكيله وفق زمنه وبحـسب لغته ومستوى ثقافته. وتاريخ المسلمين يحدثنا عن الاختلافات الحادة حول

النصوص المقدسة بعدد المدارس الكلامية من معتزلة إلى أشاعرة إلى ماتريدية إلى مجسمة إلى مشبهة إلى منزهة إلى معطلة إلى مرجئة إلى صفاتية، كما اختلفت المذاهب فى القراءة والفهم والتفسير والتطبيق والتأويل باختلاف المذاهب الفقهية، بل هناك إسلامات معلنة لها أتباع كثر تتباعد رؤيتها وفهمها لدرجة النقيض إزاء النص الواحد، فهناك السنى والإثنا عشرى والإسماعيلى والأباضى والزيدى، مما يعنى أنه من حق أى مسلم أن يفهم النص أو أن يطور هذا الفهم بلغة العصر ومطالبيه، ولكنه إن فعل يصبح ممن يزدرون الدين أو من المنكرين على المعلوم من الدين بالضرورة، وحسب هذا الاجتهاد الجديد يجب قتله. ولا يبقى سوى أن المقصود بوصف المرتد الخطر على أصول الدين هو صاحب أى رأى مخالف لسدنة شئون التقديس. بينما سيكون تجريم هذا الرأى المخالف واتهامه بالردة بمقاييس هذا الزمان وقياسا على اختلاف المذاهب والمدارس عبر التاريخ هو الجريمة عينها، لأن فعله لا يتعدى القول وإبداء الرأى الذى يجب أن يقابل بالقول والرأى وليس بالإعدام.

أما رفض الدكتور (رأفت عثمان) تقسيم المرتد إلى ضار وغير ضار لعدم وجود هذا الرأى فى أكفان الماضى وأن كل ما ورد فى ذلك الماضى هو تقسيم المرتد إلى مقيم يستتاب، ومحارب يلحق بالدولة المعادية فيقتل ولا يستتاب، فهو القول الذى يندرج بدوره تحت قاعدة معاملة الحاضر بقوانين الماضى، لأن الدولة المعادية قد تكون مسلمة أيضا، واللحوق بدولة معادية محاربة اليوم هو خيانة عظمى بغض النظر عن الردة الدينية من عدمها، وبغض النظر عن الأديان فى الدولتين.

وتفسر لنا تلك اللغة المحنطة التى لا تلتئم والعصر، قراءة واقع زمن الدعوة الإسلامية فى جزيرة العرب، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سر عدم التئام ما يقولون مع أحوال حاضرنا الذى تباعد بالكلية عن ذلك الماضى البعيد، فمع بداية الدعوة الإسلامية فى جزيرة العرب، سنكتشف أن مشروعها الدنيوى الأعظم كان هو إقامة دولة مركزية واحدة تجمع شتات القبائل المتناثرة لأول مرة فى تاريخها. ذلك الشتات الذى كان ناتجا ضروريا عن تعدد الأرباب وتعدد الأسلاف لكل قبيلة، واعتزاز كل قبيلة بنسبها وسلفها، مع أنفة البدوى وكبريائه أن يرضخ لحكم فرد من خارج نسبه، فجاء الإسلام يدعوهم إلى نسب واحد وأب واحد يعودون إليه

جميعا هو إسماعيل بن إبراهيم، وإلى ملة ذلك الجد والسلف البعيد وهى الحنفية أو الإسلام، فلا يكون لقبيلة قدم أعلى فى النسب على الأخرى فكلهم أبناء سلف واحد، ثم دعاهم إلى دولة واحدة لا يرأسها ملك من قبيلة يتملك على بقية القبائل، وإنما جاءهم الأمر فى صيغة النبوة التى لا تنتمى لقبيلة، وبدين لا بأعراف قبلية أو تقاليد، أصبح هو عقيدتهم الجامعة لوحدتهم، ومن ثم قامت دولة العرب الأولى على أساس دينى بالكامل، على الإسلام وحده.

ومع مثل هذه الدولة يتمازج الدين بالدولة وتتماهى الدولة بالدين ليصبحا أمرا واقعيا واحدا هو جماعة المسلمين، ومن ثم كانت الدولة هى جماعة المسلمين، وكان معنى خروج فرد على هذه الجماعة ومفارقتها يتضمن أيضا الخروج على الدين والعكس أيضا صحيح. ومثل هذا الخروج على دولة فى طور التأسيس وفى مجتمع لم تزل قبليته طازجة بعد، إنما كان يعنى تمزيق هذه الدولة الناشئة، فخروج الفرد غالبا ما كان يستتبعه خروج قبيلته معه، لأن النظام القبلى كان يقوم على تماسك تام وانصهار كامل لكل أفرادها فيها، وكانت القبيلة على استعداد للفناء عن بكرة أبيها ثأرا لدم أو كرامة فرد منها أو تضامنا مع موقف له. كذلك كانت كرامة الفرد ترتبط بالقبيلة وبنسبه فيضحى فى سبيلها بحياته وما يملك. ومن هنا كان الخروج على الجماعة الإسلامية النواة الأولى فى دولتها الناشئة أو على دينها أو قواعدها الجامعة هو بمثابة الخيانة العظمى اليوم. لهذا السبب ومنعا لتشظى الجماعة إلى قبائلها الأولية جاء الإسلام ضد أى تعددية فى السماء أو فى الأرض.

وقد حدثت نماذج انشقاقية كبرى فى أيام النبى الأخيرة نتيجة متابعة قبائل بكاملها لأفراد فيها، كما فى حركات المتنبئين المشهورة مسيلمة وسجاح والأسود العنسى وطليحة الأسدى، وحرصا على تماسك الجماعة/ الدين أكد القرآن بشدة على وحدة الجماعة المسلمة وانصهارها، خشية التشكيلة القبلية التى تشكل أرضا خصبة للانفصال، مع ظروف الجغرافيا التى كانت عاملا مساعدا طوال الوقت على التفكك نتيجة التباعد المكانى بين القبائل وبعضها، وبينها فى الأطراف وبين المركز فى يثرب. لذلك كان الإخلال بهذا التوحد يساوى اليوم الخيانة الوطنية، فالموقف برمته كان ابن زمانه وفرز بيئته وناتج شكله المجتمعى وكان بالإمكان وصف الدولة كلها بالجماعة حقا وصدقا. أما اليوم بعد

دوران الأزمان، وتنوع البيئات والتشكيلات الاجتماعية فى الدول التى يسكنها مسلمون وغير مسلمين، يصبح استخدام الاصطلاح القديم غير مطابق لا مبنى ولا معنى لأحوال زماننا. لكن الملحظ الواضح هنا رغم الأهمية القصوى لتماسك الجماعة الأولى أن القرآن الكريم لم يضع أبدا حدا يسمى حد الردة حيث كان ذلك ظرفا موضوعيا مؤقتا بظرف زمانه ومكانه، لذلك تُرك المسلمون يعالجونه بمقتضيات تلك الظروف. وقد حدثت فى حياة الرسول أن ارتد بعض المسلمين من داخل العاصمة ذاتها، مثل (عبدالله بن أبى سرح) ابن خالة (عثمان بن عفان) وأخيه فى الرضاعة، والذى كان صاحب مقام كبير فى المدينة، فقد كان كاتب الوحى للنبى، ثم ارتد مشركا وعاد إلى قريش وكانت فى حالة حرب مع دولة الإسلام البازغة، وهو ما يطابقه قول الدكتور (رأفت عثمان) عن المرتد المحارب الذى يلحق بالدولة المعادية المحارية والذى يستوجب القتل بحسبان فعله خيانة وطنية. وعندما عاد (عبدالله بن أبى سرح) إلى قريش جعل يقول لهم: "إنى كنت أصرف محمدا حيث أريد، كان يُملى علىّ، عزيز حكيم، فأقول: أو عليم حكيم، فيقول: نعم كُلُ صواب. فلما كان يوم الفتح أهدر الرسول دمه وأمر بقتله ولو وجد متعلقا بأستار الكعبة، ولكن (عثمان بن عفان) تشفع له عند النبى فشفع له (ابن كثير/ التاريخ/ ٢٩٦/٤، وابن عبدالبر فى الاستيعاب ٣٦٧/٢ و٣٧٠ وابن حجر فى الإصابة ٣٠٩/٢،٣١٠).

ومع مرور السنين وفتوح البلدان وتغير الأوضاع وتبدل الأحوال، وبقاء بعض شعوب البلاد المفتوحة على دياناتها القديمة مع خضوعها للحكم الإسلامى مع أداء الجزية، ثم انزياح القبائل العربية فى موجات كبرى مهاجرة عن قحط جزيرتها إلى وفرة البلاد المفتوحة لتستقر فيها وتذوب فى أهلها ويصبحوا مواطنين فى أمصارها، فقد ظل رعب الفرقة القبلية ملازما للفقهاء رغم أفول شمس الزمن القبلى، وذعر الانفصال عن الإمبراطورية قائما، نتيجة الإصرار العربى على عدم مشاركة أهل البلاد المفتوحة فى أنظمة الحكم التى ظلت عربية خالصة فيما أطلق على أهل تلك البلاد ممن أسلموا (الموالى) لتمييز العرب الحكام عنهم بالسيادة. ومن ثم جرى استثمار الأوضاع القديمة بانتهازية للدين لخلق قمع نفسى داخلى لدى الموالى، فى أحاديث منسوبة للنبى تطلب خضوع المسلم للحاكم حتى لو كان جائرا مستبدا ظالما، فطال أمد مزج الدين بالدولة وبالسياسة ولكن فى

استخدام نفعى دنيوى لا علاقة له بما سمى (الجماعة) الأولى المسلمة بالكامل، من قبيل الحديث القائل: "من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة فيموت إلا ميتة جاهلية" أو ما كان يصر على ترديده (ابن تيمية)، فى شكل قاعدة قانونية تقف عند لحظة تكون الدولة الأولى: "إن ستين عاما من حكم سلطان غشوم خير من فتنة تدوم"، وهو ما أدى إلى عكس المراد من رب العباد، وأعطى الحكام سيفا مسلولا باسم الدين سجلوا به فى تاريخنا أكبر عناوين القمع والاستبداد. وقبع رهاب الخوف من الفتنة الذى انتهت أسبابه. والفزع من انفراط العقد وراء هاجس المسلم بأن تظهر أمته بمظهر التوحد والإجماع ولو بالإكراه، مما أدى لقبول أنظمة قاهرة فى تاريخ المسلمين، غابت معها حقوق الفرد وحرياته، وأفل مبدأ الشورى تماما مذ خالفه صحابة النبى الكبار عندما تعلق الأمر بكرسى الإمارة، ومنذ شن أبوبكر حروبه على مانعى الزكاة أو المعارضة. أما حروبه ضد المتنبئين وأتباعهم فلا شك أنها كانت فى زمنه ومكانه ضرورة سياسية حتمية لاستمرار تماسك الدولة الطالعة، وفى ظرف كان محتما أن يقوم به أى حاكم آخر فى أى مكان وبنفس الإجراءات، وإن ربما ليس بنفس الأداء وفداحة الأحداث.

وإعمالا لكل هذا يكون مفهوما ما جاء فى توصية لجنة العقيدة والفلسفة الأزهرية الموقرة، أو ما جاء فى اعتراضات الدكتور (رأفت عثمان) عليها، لا فرق، لو كنا نعيش تلك الأزمان وفى ذات المكان وبنفس الظروف الاجتماعية والأرضية التاريخية، لكن المختلفين (ولا تفهم علام يختلفان؟!!) يصبح أمرهم جميعا غير مفهوم بالمرة فى هذا الزمان، لأنهم يتحدثون لغة لا يفهمها لا الزمان ولا المكان ولا طبيعة المجتمع ولا فهم الإنسان، فى ظرف لم يعد له وجود ولا معنى. ولم يعد بالإمكان اليوم القول بمسلم يرتد عن الجماعة ليحمل أسرارها إلى بلد آخر محارب ويغرض اللحوق بدين المحاربين، فالدنيا لم تعد كذلك، وإن اللحوق بدولة محاربة هو خيانة عظمى وطنية لا تشترط الردة من عدمها.

ولا مشاحة هنا أن لغة سادتنا المشايخ وهى تُنحت من كهوف الماضى، تصبح اليوم لغة طائفية لا لغة وطنية، لغة موتى التاريخ لا لغة أحياء الحاضر، لغة تفصل بين المواطنين، ولا تتحدث عن الجماعة الوطنية بمسلميها ومسيحييها الذين هم على ذات الدرجة من المواطنة وليس فى أحدهما محارب للآخر أو للوطن، إنما يتحدثون عن جماعة

المسلمين الأولى وبظروفها التى أصبحت ماضيا مضى، لغة هى الأكثر ضررا بحاضرنا وببلادنا وبمواطنينا.

وإذا كان الخليفة الأول له مبرراته فى شن الحروب على المتنبئين الانفصاليين وأتباعهم للحفاظ على دولة فى طور التكوين، فإن اتخاذ مثل ذلك اليوم كحجة بيد أنصار حد الردة يصبح مدعاة لسوء الظن بأصحابه إزاء الوطن ويشكك فى مدى الإخلاص لهذا الوطن وتماسكه فى ظرف دولى خطير واستثنائى. لأن دولة مصر قائمة قبل دولة عرب الجزيرة بألوف السنين، وكانت الآلهة فيها بالمئات، والملل كذلك، ولم تتفكك يوما لهذا السبب، بل كانت رمز تماسك الدولة المركزية الكبرى الدائم فى العالم القديم. ولم تزل دولة موحدة قائمة منذ تلك الأزمان مع التعدد الدينى فيها والمذهبى حتى اليوم، ولا يوجد سبب يمكن أن يعرضها للتمزق الطائفى أو فتنة الانقسام إلا مثل تلك المفاهيم وتلك اللغة، وبما فعله السفهاء منا إزاء دول عظمى، ونحن بفضل مفاهيم هؤلاء فى المستوى الأدنى للهوان، وهذا وحده هو ما يمكن أن يكون حجة ومدخلا للتدخل فى شئون البلاد، وهو ما حذرنا منه طويلا ومازلنا، ولو حاول سادتنا المشايخ بذل ربع الجهد الذى يبذلونه لإصلاح الصورة وتجميلها فى إصلاح ذات حقيقى بفقه جديد تماما لا يلتفت للوراء بل للحاضر والأمام، لكان هو الفعل الأجدى الجدير بالاحترام والتوقير، لكن ما يحدث وياللأسف لا يشير أبدا إلى توجه من هذا اللون، بدليل ذعرهم العجيب وهم يجتهدون فى مد زمن الاستتابة مدى الحياة (وياله من اجتهاد!!) وتأكيدهم أنهم ليسوا مشرعين جددا ولم ينكروا معلوما من الدين بالضرورة، رغم أن كبار السلف الذين يرجعون إليهم مثل (أبوبكر وعمر وعثمان) كانوا أول من أنكر وأول من بدل وأول من عطل حدودا وأحكاما وفرائض، بحسابات مصالح تغير الزمن، وما مضى على رحيل نبيهم سنوات!! فما بال سادتنا المشايخ لا يريمون حراكا بعد مضى أكثر من ألف وأربعمائة عام، وفى ظرف تغيرت فيه معادلة القوة والضعف لغير صالحنا بالتمام والكمال؟!

(٥)

"نحن لسنا مشرعين جددا"، هذه العبارة كانت ختم التبرير للاجتهاد الطريف الذى أوصت به لجنة العقيدة والفلسفة الأزهرية بتمديد مهلة استتابة المرتد مدى الحياة، مع عبارة تأكيدية بصك براءة يقول فيها الدكتور (الفيومى): "إننا لم ننكر معلوما من الدين بالضرورة". أى أنه لا جديد ولا تجديد فى ديار الإسلام المحروسة الخالية من أى تحديث، وفى صياغة تجعل صك البراءة يبدو قانونا إسلاميا. وهنا أزعم أنهم ما قصدوا بذلك تبرير ما قالوا، قدر ما قصدوا إرهاب أى جديد محتمل. فإذا كان الكبار من سدنة شئون التقديس يعلنون هذا القدر من رهاب الخوف من التجديد، فكيف بمن ليس عضوا فى مثل تلك اللجان الرفيعة، ولا يحوز شهرة تلك الأسماء اللامعة، ولا يتمتع فى نظر بسطاء المسلمين بوجاهة المشيخية وسلطانها؟

ويبدو أن عبارة "نحن لسنا مشرعين جددا" تلزم نفسها بقانون خمول يخمد صوت العقل فى شكل تعميم لجماهير المؤمنين، وربما إعمال للحديث "كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار". وحتى لو أخذنا معهم بالحديث واعتمدناه قاعدة، فإن قراءته الفاحصة لا تفضى بالضرورة إلى إنكار المحدثات على إطلاقها، لأن كثيرا من الفقهاء قد اجتمعوا على تعريف البدعة المقصودة هنا، بأنها "الأمر الذى يستحدث فى الدين بقصد التعبد". فهى فقط ما يضيف جديدا إلى منظومة التعبد الإسلامية، وذلك من قبيل فرض النقاب على المرأة المسلمة فهو بهذا المعنى بدعة، أو تعميم خصوصيات النبى (ص) على بقية المسلمين، فيصبح الأمر الخاص بنساء النبى "وقرن فى بيوتكن" شاملا لكل المسلمات، أو كالتبرك بالأضرحة وبمن يسمونهم أولياء، أو إرسال اللحية زيادة فى السنة، أو ذكر الله بالرقص والهذيان.

غير أن هذا الحديث قد تمطط بمرور الزمن خاصة إبان المعارك

السياسية بين الفرق الإسلامية التى ارتدت أثوابا دينية، وأصبحت كل فرقة تتهم الأخرى بالابتداع والشر بالمحدثات. هذا علما أن الابتداع فى شئون الدين خارج العبادات هو من السنن المحمودة ما دام فيها نفع للمسلمين أو دفع للأذى عنهم أو ارتقاء بشئون مناهجهم فى التفكير أو فى العمل حتى سماها الفقهاء البدع الحسنة، كما أثنى النبى (ص) على كل من سن سنة حسنة للمسلمين. ودلالة على اقتصار البدعة الضلالة على الزيادة فى العبادات، أن المسلمين قبل التوقف عن الاجتهاد لم يتحرجوا عن التأويل والتجديد فى التشريع بحسابات المصالح والمضار التى تمس حياة الناس. واكتسى الاجتهاد أيام كان هناك اجتهاد بطابع علمانى أى دنيوى أخذ بحسبانه متغيرات الحياة مع حركة الزمن، لتأويل النصوص اعتمادا على العقل البشرى فى الفهم بقوانين هذا العقل من قياس واستدلال، احتراما لهذا العقل وثقة فى ممكناته لا قصوره. وكان الاجتهاد يهدف إلى التحرر من سطوة سلطان الفهم الظاهرى للنصوص مع مرور الزمن وتغير الأحوال، هذا مع العلم أن أى اجتهاد كان دوما ظنيا، ويؤكد ذلك وجود اجتهادات تختلف عن بعضها البعض اختلافات واسعة.

والمعنى المقصود فيما يكشف (على حرب) أن كل مذهب وكل اجتهاد وكل فرقة فيما ذهبت إليه كانت محدثة مبتدعة مجددة، فالشريعة وإن كانت إلهية، إلا أنها عند الفهم والتفسير والتطبيق تصبح إنسانية، فلماذا سادتنا الكرام يروجون اليوم تعميمهم على الناس "نحن لسنا مشرعين جددا"؟ ألا يقصدون بهذا التعميم إرهاب غيرهم عن أى محاولة للتحديث أو التجديد؟ أما الإرهاب الحقيقى فهو فى قاعدة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة" التى لم نسمع بها زمن الرسول (ص) ولا أيام الخلفاء الراشدين، والعجيب رغم هذا أنها أصبحت أكثر السيوف مضاء بيد الكهنة ضد كل محاولة لإعمال العقل فى النصوص، والتى تُتهم بهذه التهمة التى تعنى الارتداد ومن ثم الاستتابة أو القتل.

ويبدو أن سادتنا فقهاء لجنة العقيدة والفلسفة قد أعلنوا التزامهم بها فيما قدموه من لطافات، تحذيرا لأى غر أو مفتون قد تدفعه هواجسه الوطنية وأحوال بلاده إلى أى اجتراء على الفهم وإعمال العقل مع الدين، وحجبا لأى تفكير يأتى مخالفا لما استقر عليه تاريخنا الخامل النائم دوما، الذى لا يفيق إلا ليكرر ويعيد إنتاج ما سبق أن عرفنا فى نوبات تثاؤبية لا أكثر، لتأكيد أنهم ساهرون على الحراسة، وإثباتا لكونهم السلطة الوحيدة المخولة بالدين وشئونه، لأنهم هيئة الإسلام الوظيفية التى تخرج بتكوينها وأغراضها ورموزها عن روح الإسلام الذى لا يعرف رجال دين موظفين،

يتقاضون رواتبهم ضرائب من جيوبنا ليحرسوا لله دينه نيابة عنه، دون أن يحللوا هذه الرواتب بعمل حقيقى جديد؛ ورغم كل هذا، فإنهم يرفعون سيوف التكفير والتخوين ضد كل من يحاول أن يسد فراغا تركوه وجلسوا يستنسخون الماضى كلما مضى.

وإذا كان إرهابهم يخيف الناس قبل هذه الأيام، وعشنا أزمانا طوالا بمناهجهم بين موتى التاريخ فى تخلف وهوان يتندر بهما الركبان، فإن مناخ اليوم لم يعد يسمح بما كان، لأنه يختلف بالتمام عن كل ما سلف يتحدد فيه التاريخ بما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعده، ستتغير معه جغرافية بلدان وتضيع أوطان وتتخلق أوطان وتتغير ثقافات وتزول ثقافات، لهذا؛ ولأن مصائر العالمين تتحدد الآن ويتم رسمها، لم يعد ممكنا ترك الساحة لسادتنا الرواد على طريق الماضى، الذين يؤكدون أنهم "ليسوا مشرعين جددا"، لأن معنى ذلك خسارتنا الكرامة الوطنية بعد خسارتنا اللحاق بقطار الحداثة. لهذا؛ ليس أقل من نقد الطرق التقليدية فى مفاهيمنا ومناهجنا لقبول المتغيرات، أولا لصالح الوطن حتى يعيش عصره، وثانيا لدرء الخسائر المفترضة، من أجل مواطن عزيز يعيش فى وطن كريم يشارك الإنسانية إنجازاتها وإبداعاتها، ولا يظل عالة عليها ثم يتفاخر عليها بسالفه الذى انقضى. وتحاشيا لحلول خارجية تعلن عن إقلاعها آتية تحمل قسرا لا ترضاه كرامة الوطن.

وضمن تلك المفاهيم التى هى بحاجة للنقد، بل للنقض، مسألة الحكم بردة من أنكر معلوما من الدين بالضرورة، ناهيك عن مفهوم الردة برمته الذى يخالف أبسط ما استوت عليه إنسانية الإنسان من حقوق، حق الاعتقاد الحر المطلق المقدس، ويشين الإسلام نفسه والمسلمين.

وإذا كان إنكار معلوم من الدين بالضرورة قاعدة قانونية تستلزم عقابها القاسى بالقتل، فلابد أن تستلزم العدل أولا، ومن العدل ألا تستثنى القاعدة أحدا، ولا تقبل واسطة ولا محسوبية. وللتأكد من ذلك تعالوا نَعُد للسلف الصالح الذى يطالبون منا العودة إليه والاقتداء به نقرأ فعاله على ضوء هذه القاعدة، وإيجازا نقف سريعا مع الكبيرين أبوبكر الصديق وعمر بن الخطاب نستوضح لنفهم.

لا أحد بالطبع يمكن أن يشك أن الخليفة أبا بكر كان يقرأ وكان يعلم وكان يحفظ الآية "واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسه وللرسول ولذى القربى/ ٤١ / الأنفال". ومع ذلك، ورغم هذا النص الواضح القاطع المعلوم بالضرورة والمؤكد بالكلمة (واعلموا..)، فإنه عندما ذهبت فاطمة الزهراء بنت محمد نبى الأمة ومؤسسها إلى أبى بكر تطالب

بحصتها الموروثة عن أبيها من أرض خيبر، وبأرض فدك التى كانت خالصة لأبيها وأعلمت الخليفة أن أباها منحها إياها، طالبها الخليفة بالبرهان (؟!!).. فشهد لها زوجها ابن عم النبى وربيبه (على بن أبى طالب) وشهدت لها حاضنة النبى (أم أيمن)... لكن الخليفة لم يقبل بشهادة ونصف، فلابد من شهادتين كاملتين شرعا؟

ولا تفهم وأنت تطالع كيف طلب الخليفة شهادة على مطلب الزهراء، مع ما أردفه عما سمعه حديثا من النبى (ص) يقول: "الأنبياء لا يورثون فما تركوه صدقة/ البخارى/ ٣ / ٣٧"، لأن ما سيتبادر إلى الذهن أنه إذا كان الحديث معلوما لديه وصحيحا فلماذا طلب الشهادات وبيده حكم شرعى يمنع الجدل حول الأمر ويحسمه من البدء؟ لكن الزهراء ردت على ما ساقه حديثا بآية قرآنية مما جاء على لسان النبى زكريا عن ابنه يحيى "ويرثنى ويرث من آل يعقوب/ ٦ / مريم". ومع ذلك لم يقبل الخليفة، ووقف ابن الخطاب إلى جواره معضدا مؤازرا، فقامت الزهراء تعلن سخطها تذكرهم بقول أبيها: "رضا فاطمة من رضاى وسخط فاطمة من سخطى"، لتتبعه بوعيدها "إنى أشهد الله وملائكته أنكما اسخطتمانى وما أرضيتمانى ولئن لقيت النبى لأشكونكما إليه/ الرازى/ التفسير/ ٢٩ / ٢٨٤، والسمهودى/ وفاء الوفا/ ٣ / ٩٩٩، وابن قتيبة/ الإمامة والسياسة/ ٣١".. وظلت بنت النبى مخاصمة للخليفة حتى ماتت ولم يؤذن بها.

هذا حدث عظيم لا يتحدث سادتنا المشايخ بشأنه ولا يذكرونه ولا يحددون منه موقفا علنيا واضحا قدر السكوت الذى هو كما يقال علامة الرضا. لأنه ليس له سوى معنى واحد هو أن الخليفة ووزيره قد خالفا الأوامر الإلهية المنصوص عليها فى قرآن المسلمين وهما يعلمان ما يفعلان عن يقين، لأن أى معنى آخر سوف يحتمل احتمالات منكورة، فقد يعنى أن فاطمة بنت محمد ومعها زوجها على بن أبى طالب وحاضنة النبى أم أيمن كانوا يكذبون على الخليفة تحايلا على أموال المسلمين، وهو ما لا يستقيم مع قيمة هذه الشخوص ومكانها وقدرها وكرامتها. وقد يعنى أن الحديث الذى عارض به الخليفة مطلب فاطمة "الأنبياء لا يورثون.." قد نسخ آيتين قرآنيتين. الأولى: التى تنص على خمس الغنائم للنبى وقرباه، والثانية: التى تصرح بتوريث الأنبياء كما فى توريث زكريا ليحيى، وهو الأمر الذى لا يتسق منطقا مع مطلبه منها الشهادات على صدقها. كما قد يعنى أن الكذب والافتراء كان جائزا من بنت النبى بدليل طلبه الشهادة على صدقها، وهو بدوره مالا يتفق وكرامتها ونسبها ونشأتها فى بيت النبوة، كما قد يعنى أن الخليفة، وهو يتخذ قراره مخالفا النصوص، كان فاهما

وعالما أن ذلك يسىء إلى البيت النبوى، وهو الاحتمال الوحيد المرجح، وأن الخليفة اتخذ قراره معتمدا على كرامة هذا البيت فى نفوس المسلمين وأنه أربى من أن تلحقه شائبة تشوبه.

وهنا لا شك سيقف القلب الواجف من الحدث مع العقل المأخوذ بالأمر يتساءل: لماذا كانت هذه المخالفة وهى بهذا الحجم من الخطورة؟ يذهب الشيعة هنا إلى أن الشأن فى هذا الحدث كان شأن دنيا وإمارة، وكراهة فى علىّ بن أبى طالب المنافس الأعلى كعبا على السلطان، وإن كان التفسير الأقرب للقبول وتدعمه أحداث تلك الأيام، هو نعم.. كان الأمر شأنا سياسيا دنيويا يتعلق بصحة بيعة أبى بكر حيث كان على بن أبى طالب والهاشميون حتى وقت هذا الحدث، يرفضون الاعتراف بصحة بيعة أبى بكر وإمارته، لأنهم كانوا يرون ذلك حقا لهم تم اغتصابه، وأن هذا الحق يقوم على قرابتهم من الرسول. لكن كان معنى أن يعترف الخليفة بطلب فاطمة هو فتح باب صراع وفتنة على الدولة وإمارتها من جديد بحجة القرابة ووراثة الإمارة لعلى زوج فاطمة ابن عم الرسول (ص)، فى وقت شديد الحساسية والخطورة والحرج، كانت جيوش المسلمين تخوض فيه حربا ضروسا ضد مانعى الزكاة، وحربا أخرى هى حرب وجود ضد الانفصاليين من المتنبئين طليحة الأسدى ومسيلمة وسجاح والأسود العنسى. هذا برغم الضرر الذى لحق بآل البيت الكريم، ففى المواقف التاريخية الحاسمة تحدث تضحيات قد تصل إلى هذا الحد، أما آل البيت النبوى فهم أكرم أن تلحقهم تهم بنظر المسلمين، وعلى هذا كان معتمد الموقف كله، وإن كان قد لحقهم بعض الظلم، لكنه أيضا كان درءا لتمزق دولة المسلمين، وهو ما يعنى أن حسابات المصالح ودرء الفتن والمفاسد كانت أكثر تفضيلا على إعمال نص والإصرار عليه فى وضع خطير وحرج.

وهو الأمر الذى يستدعى همومنا اليوم، ويعطى فقهاءنا مبررات مشروعة للتخلى عن أحكام أو تعطيل حدود، وأنه ليس فى ذلك جريمة فى حق الله، لأن عكسه جريمة فى حق العباد الذين جاء هذا الدين من أجلهم وليس من أجل الله القادر على حماية دينه (وبدليل سكوت فقهاء السنة عن تلك الأحداث الجسام) خاصة بعد مرور أكثر من أربعة عشر قرنا تغير فيها وجه الدنيا ووجهة العالم ومعالم الإنسانية، وأن ذلك سيكون اقتداء بالسلف الصالح زمن الأزمات، لصالح البلاد والعباد، خاصة أن النماذج المتكررة للخروج على النصوص بحسابات المصالح كانت أمرا متكررا ومعلوما، تمثله نموذجيا مواقف وقرارات الخليفة عمر بن الخطاب خلال سنوات عشر فقط هى مدة حكمه تغير فيها الزمان (من ٦٣٤ إلى ٦٤٤م)، نضرب منها

أمثلة فقط لا حصرا لها، منها تعطيله حد السرقة عام الرمادة فى حادثة مشهورة، وإلغاؤه فرضا من فروض الله المقررة بنصوص قاطعة هو سهم المؤلفة قلوبهم فى نص الآية الكريمة: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم/ ٦٠ / التوبة".

ولا مطلب من وراء هذه الأمثلة السريعة التى سردنا إلا كشف بطلان قاعدة حد الردة بإنكار معلوم من الدين بالضرورة، وإلا ما خالف الشيخان. وإن إصرار الفقهاء على إعمال تلك القاعدة فى رقاب الناس يعنى أنهم يرون فى دين المسلمين وساطة ومحسوبية، وهو الدين الذى جاء يلغى من البشرية أى وساطات وأى محسوبيات وأى تمييز بين المؤمنين، وليس لأبى بكر أو عمر فضل على أى مسلم إلا بالتقوى، أو على السادة الفقهاء المصرين على القاعدة الدموية أن يعلنوا لنا موقف الشيخين فى ضوء هذه القاعدة بوضوح تام ودون مخاتلة أو خداع.

(٦)

مهما حاولت البحث عن تعريفات محددة ومسميات واضحة للمقصود من قاعدة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة" فلن تجد بين الفقهاء اتفاقا منذ اختراع هذه الحكاية حتى اليوم. وحيث إن القاعدة التشريعية يجب أن تتسم بالتحديد القاطع والدقة الواضحة الجامعة المانعة التى تمنع أى التباس، فمع ذلك لن تجد وأنت تحاول جمع وتحديد هذه المعلومات الضرورية من الدين سوى انعدام الدقة وكثير من التناقضات مع كل التباس ممكن. وستجد لكل فقيه عددا يزيد أو ينقص عن عدد حدده آخر، وستكتشف أن لكل فقيه تحديداته حسب رأيه وزمنه وأحيانا مزاجه. لكن ما سيبهرك وضوحه هو ارتباط بعض هذه التحديدات بأحوال زمن الفقيه السياسية وحسب طلبات السلطان من الرعية بمعلوم من الدين بالضرورة يقمعهم به قمعا دينيا كأوامر ربانية.

ولنأخذ منهم مثالا حديثا حشد فيه السيد سابق فى الجزء الثانى من كتابه (فقه السنة) ما رآه إنكارا لمعلوم من الدين بالضرورة نأخذه فى شكل نقاط كالآتى "استحلال الحرام وتحريم الحلال، الكفر والإلحاد وادعاء الوحى، سب النبى أو الدين، الطعن فى الكتاب أو السنة، رمى كتب الحديث أو الفقه فى القاذورات أو البصق عليها، إنكار رؤية الله يوم القيامة، إنكار عذاب القبر وسؤال منكر ونكير (لم يذكر معهما الثعبان الأقرع رغم أنه من لزوم ما يلزم)، إنكار الصراط والحساب، إعلان عدم الثقة برواة الحديث، إعلان الثقة برواة الحديث مع الشك فى نص الحديث، إتيان المسلم بتأويل لم يُسمع به من قبل، ترك أحكام الكتاب والسنة وتفضيل القوانين الوضعية عليهما. ومن ارتكب أيا من المرصود بتلك القائمة فهو مرتد أو زنديق خالف معلوما من الدين بالضرورة ويستوجب توقيع الحد عليه.

لنحاول إذن إجراء مناقشة لقائمة السيد سابق بادئين باستهلالها

KMH

"استحلال الحرام وتحريم الحلال"، لنقرأ معها تفسير الفخر الرازى للآيات "فمن استمتع بالعمرة إلى الحج/ ١٩٦ / البقرة، و"فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن/ ٢٤ / النساء". يقول الفخر الرازى: "روى محمد بن جرير الطبرى فى تفسيره عن على بن أبى طالب عنه قال: لولا أن عمر نهى الناس عن المتعة ما زنى إلا شقى... وروى عن عمر أنه قال فى خطبته: متعتان كانتا على عهد رسول الله (ص) أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما"، (الجزء الخامس ٥٢، ٥٣) والنص هنا واضح بشأن "متعة النساء ومتعة الحج"، ولو كانتا محرمتين قبل عمر أو منسوختين كما ذهبت التفاسير تتلكأ وتتمحل لعمر، ما قال ولا نهى ولا ميز بين كونهما كانتا على عهد الرسول تمييزا عن عهده وأنه هو من ينهى عنهما ويعاقب عليهما. وهنا تحريم واضح لحلال كان معمولا به زمن النبى.

فماذا عن الكفر والإلحاد وادعاء الوحى؟ إن مسألة الكفر والإلحاد مقضى فى أمرها بالتخيير القرآنى "وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر/ ٢٩ / الكهف"، وتأجل الحكم بشأنها إلى يوم القيامة موضوعا بيد الله لأنه هو من يعلم السرائر وما تخفى الصدور، أما ادعاء الوحى فما أكثره بين سدنة الدين والمشتغلين باللاهوت المأخوذين بلمعة النبوة، لكنك أبدا لن تجده بين دعاة المجتمع المدنى فما لهم فيه من شهوة ولا رغبة، ولم نسمع أن سادتنا قد جرموا (الأوزاعى) صاحب حديث الردة أو حكموا عليه بمنطوق حديثه لأنه كان ممن يدعون الوحى فى رواياته عن رؤيا الله وحديثه معه وتزكيته عن بقية الناس فى رؤياه، ولم يقف له من يقول: أنكرت يا أوزاعى معلوما من الدين بالضرورة، أو قلت ما يضعك تحت طائلة حديثك، إنما دونوا عنه "إن الأوزاعى خير من يمشى على الأرض"!

أما عن "سب النبى أو الدين" فقد تم بموجبه إعدام مسلم باكستانى منذ ست سنوات أو يزيد واستنادا لحديث يقول: من سب نبيا فاقتلوه، بينما لا يخلو مصدر فى التاريخ الإسلامى أو كتب الحديث الصحاح أو الأخبار أو سجلات الفتن، من ذكر موقف ابن الخطاب من النبى وهو على فراش الموت مهموما بأمته يطلب صحيفة ودواة من صحابته ليكتب لهم كتابا لا يضلوا بعده أبدا (برواية ابن سعد فى طبقاته ٢٤٣/٢) أو برواية أفصح "قال قبل موته إيتونى بدواة وبياض لأزيل عنكم إشكال الأمر وأذكر لكم المستحق لها بعدى، فقال عمر: دعوا الرجل إنه يهجر وقيل يهذى/ سر العالمين للإمام الغزالى ٢١ وسبط ابن الجوزى فى تذكرة الخواص صـ٨٢). وهكذا، وعند تحديد أمر السلطة من بعده،

والاحتمال الأرجح كان لابن أبى طالب زوج الزهراء، وعلى فراش الموت بين صحابته ونسائه وآل بيته، تحول نبى الأمة إلى مجرد (الرجل)!! وعليهم إهمال ما يقول لأنه (يهجر) أى (يهذى)... فماذا يا سادتنا حاملى السيوف عن (يهذى) العمرية؟! ثم ماذا عن مسلم فى زماننا صادق اليقين بدينه يحنى رأسه إجلالا لنبيه، لا يطلب إلا تجاوز الثبات والسير مع المتغيرات وفتح أبواب الحرية للناس، إيمانا منه أن فى ذلك صلاح البلاد والعباد.. هل يكفر؟! أم اقتلوه؟

أما الطعن فى الكتاب والسنة فهو التهمة المطاطة التى تسع أى شىء ويمكن تأويل أى قول أو اجتهاد بموجبها، وكم ذهب فى تاريخنا بموجب هذه التهمة من أبرياء تحت ضربات السيوف، وكم من فتن قامت وفرق بكاملها اتهمت بعضها بعضا بهذا الاتهام المراوغ. وهذه التهمة تحديدا هى الباب الواسع لمحاكمة أى رأى مخالف للرأى السائد.

وبالطبع لا يصح الوقوف مع مسألة "رمى كتب الحديث أو الفقه فى القاذورات أو البصق عليها"، فهى لا شك من المضحكات، لكن اللافت للنظر فيها أن الشيخ (سيد سابق) يضع هنا كتب الفقه على ذات المستوى مع القرآن والسنة، وهو ما يعنى أن كتب الفقه قد أصبحت بدورها من مقدسات المسلمين، وضمنها يقع كتاب السيد سابق نفسه (فقه السنة) الذى سيصبح كتابا مقدسا، ولا شك أن هذا التقديس سيلحق أصحاب هذه الكتب، فتتلألأ سماء المسلمين بالمقدسين الكُثر وتزدان أرضهم بدماء المرتدين. أما "إنكار رؤية الله يوم القيامة" فهو ما يلحق فرقا إسلامية بكاملها تنزه الله عن أن يكون له جسد كالأجساد المخلوقة يمكن رؤيته، إجلالا لذات الله وارتفاعا به عن المحسوسات المادية.

وعن "إنكار عذاب القبر وسؤال منكر ونكير والصراط" فكلها أمور جاءت فى أحاديث لا قرآن، وتختلف حولها الأقوال والمواقف عبر تاريخ المسلمين، وهو ما يلحق به تكفير من يعلن عدم الثقة برواة الحديث أو من يثق فيهم لكنه يشك فى صياغة الحديث ذاته، كما لو كان علينا أن نصدق أن الحديث بنص لفظه ظل يتناقل عبر الرواة حتى وصلنا بنصه حروفا وكلمات ومعانى، وهو ما لايقول به عارف، فالرواية ذاتها داخل المرجع ذاته تختلف بين راو وآخر ناهيك عن اختلافها بين كتب الحديث بعضها وبعض.

ويبقى الأنكى والأشد افتضاحا والذى يبين مدى الإصرار على الجمود والتجمد فى تجريمه "لمن أتى بتأويل لم يسمع به من قبل". فلو كان هذا المعلوم معلوما من فجر الإسلام ما أثرت فرق المسلمين التاريخ باجتهاداتها، ولما كتبت سجلات الفقه أصلا، ولكفر كل مجتهد أو صاحب

مذهب على اختلاف مذاهبهم وفرقهم فكلهم جاءوا بتأويلات لم يسمع بها من قبل بمن فيهم أصحاب المذاهب السنية الأربعة. هذه يا حضرات ليست لغة زمن الانفتاح والاجتهاد، لكنها لغة الأيام عندما تعتم والدول عندما تضمحل والعقل عندما يتخلف ورجال الدين عندما يصبحون (اكليروس)، والروح عندما تصاب بالهزال والفكر عندما يتعفن.

وآخر معلومات الشيخ سابق من الدين بالضرورة، والتى يوافقه عليها كل المشتغلين بأمور الدين فى أيامنا المتطرف منهم والمعتدل، الفقيه الأجرة والفقيه الملاكى، هى من ينكر أو يتنكر لأحكام الكتاب والسنة ويفضل عليها القوانين الوضعية. وهو الأمر الذى يؤكد مدى تمطط حكاية المعلوم بالضرورة حسب الأزمان، لأن القوانين الوضعية أمر حديث لم يكن معلوما عند الفقهاء القدماء، وأدخله الشيخ سيد من عندياته رفضا لقوانين المجتمع الحالى ودستوره وتكفيرا للدولة والمجتمع. وبهذه التهمة تم تكفير الدكتور فرج فودة وقتله كما تعلمون.

ولأن الشىء بالشىء يذكر فإن كتاب التربية الإسلامية المقرر على الصف الأول الإعدادى (ولا أعلم إن كان قد تم تغييره من عدمه) يكرر كلام السيد سابق التكفيرى ويتهم الدولة والقانون والدستور بالكفر ويقول صـ ٤٠ "إن الناس الذين يعيشون فى مجتمعات يتولى البشر التشريع فيها ويعيشون بمناهج غير منهج الله، يقعون فى عبودية العباد وهذا منتهى الذل والإذلال". ومع ذلك يكفرون (الخوارج) دون أن تدرى لماذا؟ وأين الفرق بينهما؟ وهل ثمة فرق بين الخوارج ومناهج التربية الإسلامية فى بلادنا؟! وهل الإرهابيون قلة منحرفة موجهة من الخارج حقا؟!

المودودى يقول حول القوانين الوضعية والحياة الديمقراطية "فإذا جاء أحدا لمجتمعات على بصيرة منه وبإرادته الحرة يقرر أن الشريعة لم تعد منهاجا لحياته وأنه سوف يضع المنهاج لحياته بنفسه أو يقتبسه من مصدر غير مصدرها فليس ثمة سبب لنطلق عليه كلمة المجتمع الإسلامى أبدا". ويعقب عليه الدكتور محمد عمارة شارحا أن رأى المودودى فى الوطنية والديمقراطية وسلطة الجماهير عدوان على الحاكمية الإلهية وشرك يرتد بالمجتمع إلى الجاهلية، وكلها فى مجملها شرك صريح (٣٦ / الإسلام وضرورة التغيير/ سلسلة اقرأ).

ومن الخوارج إلى السيد سابق يا قلبى لا تحزن، لأن أساس موقفهم منكور يقوم على رأى فاسد، فمن حق مجتمعاتنا وجماهيرنا أن تضع لنفسها القواعد القانونية والدستورية والسياسية التى تناسب زمنها، لأن الباحث المحايد الصادق لن يجد فى الأصول الإسلامية قواعد محددة

واضحة دقيقة لحرية الأفراد السياسية أو كيفية مشاركتهم فى الحكم، أو اختيارهم لقوانين تناسب مصالح الزمن، كما لا تعرف تلك الأصول حكم القانون للجميع بدرجات متساوية دستورية مقننة، ولا تعرف المؤسسات السياسية ولا كيفية انتقال السلطة ولا حدود صلاحيات الحاكم ولا ضوابط الطغيان إلا فى كتابات خطابية فى شوارد نوادر لم تصلح شيئا فى زمانها ولم تجد طريقها إلى التطبيق ولو مرة واحدة.

وفى النهاية لا أجد أبلغ من قول الدكتور أحمد صبحى منصور المغضوب عليه والمتهم فى دينه من كهنة الاكليروس بشأن حد الردة (صـ٢٤، ٢٥) وأوجزه بأن تكفير الناس بحد الردة اعتداء على خصوصية تفرد بها الله وحده فى الحكم على العقيدة لأنه العالم بالسرائر، وأن رجال الدين قد اغتصبوا حقا ربانيا هو حق الاستتابة الذى لا يكون إلا من العبد للرب، حتى إنه لم يكن حقا للنبى ذاته "ليس لك من الأمر شىء/ ١٣٨ / آل عمران".

وتأسيسا على كل ما قلنا عبر هذه السلسلة من الحلقات، وإعمالا لنتائجها تبدو قاعدة الحكم بالردة بسبب إنكار معلوم من الدين بالضرورة ليست أكثر من قاعدة إرهابية بيد إرهابيين يستخدمها إرهابيون ويطبقها إرهابيون، ولم يحقق وضعها سوى امتصاص أرواح الناس لنصل إلى ما نحن فيه الآن على كل المستويات، فمع الخوف رهبة والسكوت خناعة، وعدم المخالفة أو النقد أو إبداء الرأى لابد أن يخرس صوت العقل وتنعدم الحريات التى هى الأساس التحتى لأى إبداع إنسانى أو رقى حضارى هما قوة الأمم وكرامتها، ولا يبقى على السطح إلا الأفاقون والمنتفعون والفاسدون فى تحالف تاريخى يبهر الناظرين بجلائه وسطوعه وبيانه، بعد أن تشكلت طبقة أكليروس إسلامى تحرم وتعاقب أو تمنع الغفران بالاستتابة، الحق عندها والباطل على من خالفها، لكن تاريخها المسطور قد أوضح أنهم لا يريدون الدين حقا، ولا يبغون وجه الله صدقا، إنما هو التكالب على الدنيا والوجاهة الاجتماعية والسيطرة والسلطنة على حساب الناس وباسم الله... لذلك تركتنا الدنيا هاهنا قاعدون... حسبنا الله فيهم ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

(٧)

عابوا علينا فى مناقشتنا حد الردة أمورا ثلاثة: أولها أن فيها استهانة برموز الإسلام من كبار الصحابة والطعن عليهم، وهم من قال النبى بشأنهم "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ/ مسند أحمد٤/ ١٢٦، ١٢٧/ ١٠/ ١٤٤". وثانيها ما تعلق برفض الخليفة أبى بكر إعطاء فاطمة الزهراء ميراث أبيها رسول الله (ص) وسهمها فى خمس الغنائم، لأن الحديث الذى احتج به أبوبكر فى عدم توريثها "نحن معاشر الأنبياء لا نورث وما تركناه صدقة/ البخارى ٣٧/٣" هو من الأحاديث عالية الصحة. وثالثها أن حرب أبى بكر على مانعى الزكاة ليس لمعارضتهم بيعته وإنما لقتلهم سفراءه إليهم كما فعلت قبيلة كندة.

ولنأخذها واحدة... واحدة..

المأخذ الأول: الطعن فى رموز الإسلام، وهو قول غريب مع صريح العقيدة الإسلامية التى جاءت لتلغى من تاريخ البشرية كل التمائم والتعاويذ والرموز، وتسلخ كل الشفاعات إلى الله عدا العمل الصالح، كذلك الوساطات والمحسوبيات، فالإسلام لا قدسية فيه إلا لله وحده وما دون ذلك الكل سواء فى نقائص المخلوقات، أللهم إلا عصمته لنبيه فى مدارس إسلامية دون مدارس. ولم يخبرنا الله عن وجوب تقديس أشخاص بعينهم وأسمائهم واتخاذهم رموزا، والحديث "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين" ظاهر الوضع والاختلاق، فلم يوصف الخلفاء الأربعة الأوائل بالراشدين إلا بعد قيام الملك العضود فى الزمن الأموى ثم العباسى تمييزا لهؤلاء عن أولئك. والمعلوم أن هناك خلافات حادة حول أمور أساسية تتعلق بشرائع وفروض اختلف حولها هؤلاء الراشدون، ولا تدرى بأيهم يجب أن تقتدى، مما يسقط عن هذا الحديث لبوس الصحة والسلامة.

وغنى عن التذكير أننا لم نقصد إلى تلك الأحداث التاريخية الجسام فى موضوعنا المطول السالف حول الردة قصدا، بغرض الاستهانة بمن يرونهم رموزا أو بهدف الطعن عليهم فمالنا فى ذلك من رغبة ولا انشغال، فهى حقائق مرصودة تملأ أرفف المكتبة الإسلامية لمن أراد المعرفة. إنما أردنا من إيراد تلك الأحداث بيان بطلان ما يسمى حد الردة وما يرتبط به من إرهاب قاعدة "إنكار معلوم من الدين بالضرورة"، وإلا طالت الاتهامات والحدود صحابة كبارا أجلاء، وأنهم خالفوا وأنفذوا رأيهم بسبب متغيرات أو شئون سياسية أو درءا للفتن، وأن ذلك يعطينا ضوءا أخضر إذا اقتضت مصالح البلاد والعباد رأيا جديدا حتى لو خالف معلوما من الدين بالضرورة، ويفتح أمامنا أبواب الاجتهاد اقتداء بالسلف الصالح.

وما أوردناه من أحداث لم يكن اختراعا من جانبنا ولا تأليفا، ولا حشونا فى نصوصه حرفا، واستقينا مادتنا من أمهات المصادر، ولم نسقط منها ما يمكن أن يدور بالمعنى عن مراده إلا اختصارا بما يتناسب مع مساحة الدراسة، ولا فسرنا حدثا على المزاج والهوى والعصبية المذهبية والمصالح النفعية كما يفعل بعض سادتنا المشايخ، إنما جعلنا الحدث ينطق بلسانه، ويشهد الحدث على الحدث ويفسره ويؤكده، والنص يوضح النص ويدعمه بأكثر من مصدر يتناول الحدث الواحد بل والعبارة الواحدة. فإذا كانت هناك ملامة فليتم توجيهها إلى تلك المصادر، وهى عمدة تاريخ إسلامنا، ودونها لا يمكن فهم هذا التاريخ بل ولا آيات القرآن ذاته. كما أنها سجل زمن الدعوة ودونها لا يكون لزمن الدعوة تاريخ فهى من لزوم ما يلزم لفهم القرآن والعبادات والعقيدة والشريعة. أو عليهم أن يتوجهوا بالملامة إلى الذات التى اعتادت الإسراف فى تقديس البشر، فيسؤوها ويصدمها أى تنبيه إلى المسكوت عنه المغطى عليه، وهو الأمر الجدير بالكشف حتى لو كان صادما لأنه الباب إلى الذات والتاريخ وتصحيح المواقف والمفاهيم والقيم المتداولة، لتحرير العقل من أوهام وتحريمات ما أنزل الله بها من سلطان.

المأخذ الثانى: وهو المتعلق بمنع الخليفة أبى بكر ميراث الزهراء عنها، بحديث "نحن معاشر الأنبياء لا نورث..". والملحظ الأول هنا أن هذا الحديث لم يروه سوى أبى بكر وحده (ابن أبى الحديد/ ٤/٨٢). أما سياق الأحداث المعلوم فيؤكد أنه كان للنبى أملاكه الخاصة ومنها حوائط مخيريق وأرض العوالى فى يثرب وأرض النضير وأرض وادى القرى، وأن أبا بكر وضع يده على هذه الأملاك أو صادرها دون ورثته استنادا للحديث المذكور، مع حديث آخر يقول إن النبى قال: "إن الله إذا أطعم نبيا

طعمة جعله للذى يقوم من بعده"، والذى قام من بعد النبى هو أبو بكر. أو فى رواية أخرى قال الرسول: "هى طعمة أطعمنى الله فى حياتى فإذا مُت فهى بين المسلمين/ كنز العمال ٣٦٥/٥". وهى الأملاك التى قامت الزهراء تطالب بها ميراثا، إضافة إلى سهمها من سهم ذوى القربى حسب نصوص الآيات "واعلموا أنما غنمتم من شىء فإن خمسه لله وللرسول ولذى القربى". وفى هذا أيضا قال أبوبكر: "سمعت رسول الله يقول: سهم ذوى القربى فى حياتى وليس لهم بعد موتى/ كنز العمال ٣٦٧/٥"، ومن ثم تجد لدى الخليفة لكل مطلب حديثا ينقضه وينفيه ويلغيه.

ويلفت (جبران شامية) نظرنا إلى أن الزهراء لم تنل حظها من ميراث أبيها كبقية الناس ولا سهمها من المغانم فقط، بل كان حظها من الذكر فى مؤلفات المسلمين من سير وأخبار وحديث هو أدنى الحظوظ، رغم مكانتها فى بيت النبوة، وأنها كانت زوجة الإمام على كرم الله وجهه المعروف بورعه وتدينه وتقواه وجلال فعاله. بينما نجد لبنت الخليفة أبى بكر السيدة عائشة من الذكر ما يغطى مساحات واسعة فى تراثنا، تليها حفصة بنت عمر بنت الخطاب. وبينما لم يرو البخارى لفاطمة سوى حديث واحد فقد روى لعائشة ٤٤٢ حديثا. ويذهب بعض الباحثين إلى اتفاق معلوم بين عائشة وحفصة للعمل على ما فى مصلحة والديهما، مما أقصى الزهراء عن بؤرة الأحداث فلا نجدها تلعب دورها الهام اللائق بها فى حياة أبيها، ولم تذكرها كتبنا إلا لماما.

ولكن هل كانت بنت النبى ضئيلة الشأن حقا إلى هذا الحد؟ سؤال نتركها تجيب عنه بنفسها على ندرة أخبارها، ولنستمع إليها تحاور الخليفة حول حقوقها، ونقرأ مدى علمها بدينها وشرائعه، ونقدر حجم بلاغتها وحسن منطقها وقوة حجتها إذ تقول للخليفة: من يرثك إذا مت؟ فيقول: ولدى وأهلى، فتقول: فما بالك ورثت رسول الله دوننا؟ فيقول: يا بنت رسول الله ما ورثت أباك ذهبا ولا فضة. وهى الإجابة المداورة التى أجابتها فاطمة بالمباشرة: "وسهمنا فى خيبر وصافيتنا بفدك؟.. إنك عمدت إلى فدك وكانت صافية لأبى فأخذتها، وعمدت إلى ما أنزل الله من السماء فرفعته عنا/ طبقات ابن سعد/ ٣١٤/٢، ٣١٥". فيرد أبوبكر بحديث الأنبياء لا يورثون، فتسوق منطقها يقول: "أفعلى عمد تركتم كتاب الله ونبذتموه وراء ظهوركم إذ يقول تبارك وتعالى: وورث سليمان داود، وقال تعالى فيما قص من خبر يحيى بن زكريا: رب هب لى من لدنك وليا يرثنى ويرث من آل يعقوب. وقال عز ذكره: وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله... وزعمتم مع هذا أن لاحق ولا إرث لى من أبى وألا رحم بيننا، أفخصكم الله

بآية أخرج نبيه منها، أم تقولون أهل ملتين ولا يتوارثون؟ أو لست أنا وأبى من أهل ملة واحدة؟.. أفحكم الجاهلية يبغون؟".

ولما رأت الزهراء إصرار الخليفة على منعها ميراثها وسهمها قررت أن تطلبه على علن وملأ من المسلمين، فجمعت نسوة من بنى هاشم أهلها ودخلت المسجد على الخليفة ورعيته تنادى "أنا فاطمة بنت محمد.. فإن تعزوه تجدوه أبى دون آبائكم، وهو أخ ابن عمى دون رجالكم.. ثم تزعمون ألا إرث لنا؟ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون. يا ابن أبى قحافة أترث أباك ولا أرث أبى؟ لقد جئت شيئا فريا، فدونكما مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشر فنعم حكم الله والموعد القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون".

ثم تخص الأنصار بخطاب آخر أشد قسوة، فيه من الوصف لهم وللخليفة مالا يجرؤ على قوله إلا بنت النبى إذ تقول: ".. ما هذه الفترة عن نصرتى والونية عن معونتى؟.. سرعان ما أحدثتم وعجلان ما أتيتم!! ألأن رسول الله مات أمتم دينه؟ أضيع بعده الحريم وهُتكت الحرمة.. أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم؟". وتشدد الزهراء النكير وتحرض الأنصار على الخليفة تتهمهم حينا وتستنصرهم حينا مع نعوت للخليفة عظيمة، فتقول: "يابنى قيلة، اهتضم تراث أبى وأنتم بمرأى ومسمع.. وفيكم العدد والعدة.. وأنتم نخبة الله التى انتخب.. أفتأخرتم بعد الأقدام؟ ونكصتم بعد الشدة؟ وجبنتهم بعد الشجاعة عن قوم نكصوا إيمانهم بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم. فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون. ألا وقد أرى أن قد أخلدتم إلى الخفض وركنتم إلى الدعة.. وإن تكفروا ومن فى الأرض جميعا فإن الله غنى حميد.. وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون/ بلاغات النساء من صـ١٢ : ١٧".

هكذا تحدثت الزهراء بنت نبى الأمة (ص)، تركناها تقول بلسانها وتتحدث مع المسلمين والخليفة دوننا، دون تدخل من جانبنا فى موقف تاريخى يشهد بذاته وينطق فصيحا بأحداثه.. فهل من منزعج؟.. ومازال فى الجعبة الكثير وقد أوجزنا.. فهل من مُدّكر؟

المأخذ الثالث: أننا زعمنا فيما كتبنا أن مانعى الزكاة منعوها معارضة لتولية أبى بكر، ولم نذكر أنه أرسل إليهم فقتلوا رسله وسفراءه، وهو ما كان إعلان حرب على الدولة استحقوا نتائجها المفزعة... إذن تعالوا نقرأ الحدث مع قبيلة كندة التى قتلت الرسل ونفهم مجرى الوقائع بعيدا عن تزوير التاريخ وما لحق مسلمين بسببه من عار وسبة وتكفير.

إن قبيلة كندة بالذات وبالخصوص لم تمنع العاصمة صدقاتها ولم يمتنعوا رغم اعتراضاتهم الكلامية على تأمير أبى بكر، وعندما وصل

رئيس الوفد زياد بن لبيد إلى ديارهم أعطوه ما عليهم من ضريبة. لكن الأحداث المؤلمة بدأت عندما أخذ زياد ناقة عزيزة على صبى كندى أثيرة لديه، فرجاه أن يتركها ويأخذ غيرها فرفض زياد. فاستنجد الصبى بحارثه ابن سراقة أحد أشراف كندة فذهب إلى زياد يتوسط له قائلا: "إن رأيت أن ترد ناقة هذا الفتى عليه وتأخذ غيرها فعلت منعما"، لكن زياد يصر على رفضه بحجة أنه قد ختمها بخاتم الدولة.

ويحتدم الخلاف والجدل ويتحول إلى شحناء فيقول الشريف الكندى للصبى: "اذهب خذ ناقتك فإن كلمك أحد سأحطم أنفه بالسيف". ثم تفصح النفوس عما فيها رغم الطاعة، ويستمر حارثة قائلا: "إنما أطعنا رسول الله (ص) إذا كان حيا.. أما ابن أبى قحافة فما له فى رقابنا طاعة ولا بيعة"، ليتبعه شريف آخر من أشراف كندة هو الحارث بن معاوية يقول لعامل الخليفة: "إنك لتدعو إلى طاعة رجل لم يعهد إلينا ولا إليكم فى عهد.. وما يستقر فى قلبى أن رسول الله خرج من الدنيا ولم ينصب للناس علما يتبعونه، فارحلوا عنا فإنكم تدعوننا إلى غير رضا".

وتتداعى الأحداث مع غضب أبى بكر بعدما عاد سفيره زياد وأخبره ما سمع من أشراف كندة فى بيعته وإمارته، فأرسل زياد مع جيش عظيم إلى ديار كندة فى طريقه إلى حضرموت فقتل منهم من قتل وسبى النساء والأطفال والمال، حتى تصدت جموع كندة بقيادة الأشعث بن قيس واسترجعت أهلها ومالها وهرب رجال الخليفة.

ومع تصريح كندة بالحرب أرسل الخليفة للأشعث رسالة مصالحة، لكن بعد قتل الرجال وسبى نساء المسلمين عارا، وهو ما ترك جروحا غائرة بين الكنديين، فقال الأشعث لرسول الخليفة: "إن صاحبك أبا بكر يلزمنا الكفر بمخالفته ولا يلزم زياد بن لبيد الكفر بقتله قومى وبنى عمى"، فيرد رسول الخليفة "نعم يلزمك الكفر لأنك خالفت جماعة المسلمين"، فيقوم إليه كندى ويقتله لتكفيرهم وهم مسلمون.

هذا هو السفير المقتول وسر قتله، بعد أن قتل جيش الخليفة من كندة التى كانت مملكة عزيزة فى زمن الجاهلية مئات الشهداء لأنهم أعلنوا أن اتهامهم بالكفر ليس لكفر بالدين ولكن لأنهم خالفوا الخليفة "يلزمنا الكفر بمخالفته" ولم يخالفوا الرحمن.

ورغم هذا كان عقابهم شديدا، فقد عاد الخليفة وأرسل لهم جيشا بقيادة رأس من رؤوس الطلقاء هو عكرمة بن أبى جهل فحاصرهم وطلبوا منه الصلح فرفض وأعمل السيف فيهم قتلا وذبحا بعد أن استسلموا له أسرى، وأخذ من بقى من الأحياء مع الأطفال والنساء والأموال إلى الخليفة،

الذى أصر على توزيع النساء سبايا بين مسلمى العاصمة والأطفال عبيدا لولا تدخل عمر بن الخطاب يذكره: "يا خليفة رسول الله إن القوم على دين الإسلام يحلفون بالله ما رجعوا عنه" فحبسهم أبو بكر فى حبسه حتى أطلقهم عمر فى خلافته (انظر فتوح البلدان للبلاذرى من ١٣٩ : ١٤٥).

فهلا راجع اللائمون أرفف المكتبة الإسلامية المزدحمة قبل أن يلوموا؟ ليعلموا أن فى هذه الشئون خطوبا جليلة كثيرة لا يسعها المقام هنا ولا يشغلنا أمرها إلا بما تؤديه من غرض لحاضرنا، وبكشفها عن كون الصحابة إنما هم من بنى الإنسان، وأن العلة هى الإسراف فى التقديس لبشر لم يكونوا قط كذلك. وأن الشأن كان شأن سياسة ودنيا وإمارة، فيها الصراع والنوازع البشرية، رغم أن كل طرف لبس رداء الإسلام ليمارس به سياسة الدنيا، وهو ما كان ظلما دائما عبر التاريخ لدين المسلمين، الذى آن أوان توقيره والكف عن استخدامه انتهازيا لأنه يجب أن يكون أكرم علينا من ذلك. ولله الأمر من قبل ومن بعد، وهو الأعلم بالصواب.

(٨)

وصلتنى رسالة هامة غير موقعة على صندوق بريدى الإلكترونى، وأهميتها تكمن فى تعبيرها الصارخ عن قرارات بشرية بحسابات مصالح أرضية تكاد تكون شخصية تحقق مصلحة فرد لا جماعة وإن لبست رداء الجماعة، ومع ذلك تحولت إلى تشريعات قدسية ويتم طرحها والإعلان عنها كما لو كانت ذات مصدر سماوى، واكتسبت رسوخا عجيبا حتى أصبحت قواعد إيمانية لا يخالفها إلا كافر، واستمدت مصداقيتها من تقادمها عبر السنين وليس من قدسية حقيقية ولا حتى من منطق سليم، وآمن بها العامة وصدقها الخاصة وأمسك بها مشايخ الدين سيوفا مسلولة فوق رؤوس العباد. والرسالة المشار إليها تعبر عن ذلك أصدق تعبير، فهى تعقب على ما سبق ونشرناه فى (روز اليوسف) حول بطلان قاعدة حد الردة وقاعدة المعلوم من الدين بالضرورة، وما أشرنا إليه تأييدا لوجهة نظرنا حول الحرب التى قادها الخليفة أبوبكر ضد المعارضين لولايته بمنع أداء حق المال للدولة، وقوله: "والله لاقاتلن من فرق بين الصلاة وبين الزكاة"، وما ترتب على ذلك لدى مؤرخينا من وضع مانعى الزكاة مع المرتدين فى سلة واحدة حتى أطلقوا عليها جميعا اسم (حروب الردة). فالرسالة تؤكد لنا ارتداد مانعى الزكاة حتى لو كانوا مسلمين، ثم تحكم بالردة على من لا يقول مع الخليفة بردتهم. ولنقرأ معا نص الرسالة إذ تقول:

"قال شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب: ومن أعظم ما يحل الإشكال فى مسألة التكفير والقتال، إجماع الصحابة على قتال مانعى الزكاة واعتبارهم مرتدين يجوز سبيهم، وهو أول قتال فى الإسلام على من ادعى أنه من المسلمين وهو ليس منهم. وقال الإمام النووى: إن الزنديق هو الذى يعترف بالدين ظاهرا وباطنا، لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين بالضرورة، بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت عليه

الأمة. ويقول ابن كثير: إن من ظن بالصحابة الانحراف بعد وفاة الرسول (ص) فقد نسبهم جميعا إلى الفجور. وَمن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع الإسلام من عنقه، وكفر بإجماع الأئمة، وكانت إراقة دمه أحل من إراقة المداد". وعلى هذه الرسالة/ الوثيقة/ ملحوظات:

الملحوظة الأولى:

أنها رسالة تكفير واضحة لا يشغلنا ما تستبطنه من تهديد، فأصحابها اليوم أهون من الاعتبار وأوهن من الانشغال بتهديداتهم، والمهم أن هذا التكفير لم يعتمد على قرآن ولا حتى حديث يمكن مناقشته أخذا أو ردا، إنما اعتمد على رجال من ابن أبى قحافة إلى ابن عبدالوهاب مروراً بالنووى وابن كثير، مع التلقيبات الباهرة التى تلقى المهابة فى صدور العوام، من قبيل: شيخ الإسلام، الإمام،.. ولا تفهم من الذى مشيخهم علينا وجعلهم أئمة لنا دون اختيار أو قبول ورضا منا (!!). فالمرجع لتكفير المسلمين حسب أقوال هؤلاء الرجال هو هؤلاء الرجال(؟)، وهم بشر بما للبشر وما عليهم من أهواء وما يريدون تحقيقه من وراء مواقفهم أو فهمهم للدين من منافع سياسية أو شخصية.

الملحوظة الثانية:

إن هذا التكفير يبدأ من مقدمات باطلة تمضى عبر قياس باطل لينتهى إلى نتائج أشد بطلانا. فالمقدمات تبدأ بتحويل قرار بشرى لرجل من بنى الإنسان هو أبوبكر الخليفة الأول بقتال معارضيه، الذين منعوا ضريبة المال، إلى قرار تشريعى دائم غير مرتبط بأسباب زمانه وظروفه، والارتفاع به إلى فضاء المطلقات القدسية، ويُحكم بموجبه على كل من عارض الخليفة بالارتداد حتى إنه يجوز سبى نساء المعارضين واستعباد ذراريهم وسلب أموالهم. وهو ما يستتبع بالضرورة نكاح نساء مسلمات كسبايا وبيع أطفال المسلمين فى أسواق النخاسة. ويكتسب القرار قدرته التشريعية لصدوره عن صحابة حتى لو خالف القرآن وصحيح السنة النبوية، وحتى لو أدى إلى سفك دماء مسلمين شهدوا لله بالوحدانية ولنبيه بصدق البلاغ، وأدوا للدين فروضه وأركانه، وحجبوا ضريبة المال تعبيرا عن الاحتجاج السياسى. وحتى لو كانت دوافع القرار شخصية ودنيوية.

ولأن ابن عبد الوهاب فى حلفه السعودى كان يريد تبريرا لذبح من خالف آل سعود، فقد اعتمد موقف ابن أبى قحافة كمصدر تشريعى يحل له مشكلة تكفير وقتل المخالف من المسلمين، ومن ثم أكد أن موقف الخليفة الأول هو "أعظم ما يحل الإشكال فى مسألة التكفير والقتال..

وهو أول قتال فى الإسلام على من ادعى أنه من المسلمين وهو ليس منهم". وأن تفعيل أبو بكر للمبدأ جعله قانونا صالحا للتطبيق فى أى مكان وزمان على من ادعى أنه من المسلمين وهو ليس منهم. ولا تعرف كيف يمكن معرفة أو كيفية التأكد "أنه ليس منهم" تلك؟

ولأنه لا يمكن الشق عن قلب مسلم لمعرفة صدق ما أعلن بلسانه، فإن النووى يعطينا الطريق القويمة للكشف عن كونه "ليس منهم"، وهو أن هذا الذى "ليس منهم" يفسر بعض المعلوم من الدين بالضرورة تفسيرا يخالف تفسير الصحابة والتابعين وهو ما أجمعت عليه الأمة (؟!)، ومن يخالف تفسيرهم هو (الزنديق). والزنديق حسب تعريف النووى هو مسلم يعلن أنه مسلم بلسانه، ويؤمن بالإسلام عن قناعة بقلبه وضميره، لكنه يعترض على ابن أبى قحافة أو أى من الصحابة فى ظلم مسلمين آخرين(؟!) وهو الظلم الذى أجمعت على وجوبه الأمة (؟!)، لأنهم مع إسلامهم قد خالفوا الخليفة!!!

ومع هذا المعنى تتحول مواقف الصحابة حتى لو قامت على أسباب دنيوية إلى تفسيرات قدسية لا تقبل المخالفة، وهو ما قد يعنى أنهم قد اطلعوا على المقصد الإلهى الرفيع، أو قد يعنى أنهم كانوا يتلقون بذلك وحيا من السماء، وهو كله مالا يجوز. علما أن الموقف المحترم الذى يحترم الدين ويحفظ على المسلمين حياتهم وأعراضهم وأمنهم وإيمانهم، هو النظر إلى موقف الخليفة من المعارضين باعتباره اجتهادا بشريا مدنيا يصيب ويخطئ، إزاء اجتهاد صحابة آخرين منعوا الزكاة باجتهاد بشرى مدنى آخر مختلف، وأنه لا علاقة للموقفين بصلب العقيدة. وأن تعميم قدسية الرأى والقرار على الصحابة جميعا ليس من الدين فى شىء، خاصة مع تعريف المذهب السنى للصحابى بأنه من لقى النبى ولو ساعة (أى لحظة). وبعض هؤلاء الصحابة لقوا النبى فى أكثر من موقف وبخاصة عام الوفود، وبعضهم كان فى فريق المعارضين لولاية الخليفة وأمر الخليفة بقتالهم، والمعنى أن صحابة قاتلوا صحابة، لكن من فاز بقدسية القرار هو من فاز بالسلطان، ومن على مقعده تمت كتابة التاريخ وشنت التشاريع القدسية. وبذلك يكون (شيخ الإسلام) و(الإمام) قد فسرا المعلوم من الدين بالضرورة لصالح صحابة دون صحابة، وبمنطق شيوخ الإسلام وأئمتهم هؤلاء يكونون هم أنفسهم قد تزندقوا لمخالفتهم الصحابة المعارضين فهم صحابة فى النهاية. وهو ما يوضح أن المسألة لم تكن تفسيرا مخالفا لتفسير الصحابة إنما بالأحرى والأدق تفسير يخالف السلطان والمذهب المنتصر.

هذا مع العلم أن مسألة المعلوم أو الثابت من الدين بالضرورة لم تكن قاعدة معلومة زمن الخلافة الراشدة، ومع العلم أيضا أن الصحابة الكبار وعلى رأسهم الراشدون كانوا أول من خالف اعمدة كبرى من هذا المعلوم من على منبر مسجد الرسول علنا، بل وجعلوا مخالفاتهم قرارات نعمل بها حتى اليوم نحن السنة مع مخالفتها للنصوص القاطعة، وسجلتها لنا بأحداثها ونصوصها الدواوين الأصلية الأمهات فى تراثنا (أنظر أمثلة لذلك فيما نشرنا بالأعداد السابقة بروز اليوسف).

وهكذا إن أنت بحثت فعرفت وعلمت ثم أعلنت الناس بما علمت، ستكون أنت من خالف المعلوم بالضرورة (؟!)... هم خالفوا نصوص الديان وأنت من خالف الإنسان فيتم حسابك لمخالفتك الإنسان (؟!)، فياله من منطق يليق بأصحاب شهوة الدم والتكفير.. فاكتشافك أن القاعدة التكفيرية التى شرعت قتل مسلمين يفترض أنهم قد عصموا دماءهم بإسلامهم لا تصلح تشريعا، فإنك تكون قد خالفت الخليفة وإجماع الصحابة وتصبح زنديقا تدعى الإسلام ولست بمسلم لظنك الانحراف بالصحابة. هذا رغم أننا فيما بحثنا ونشرنا فى الحلقات الماضية لم نحتسب ما فعل الخليفة انحرافا بل رأيا ودنيا وإمارة، ثم رأينا له ولعمر بن الخطاب اجتهادات كانت محمودة حافظت على الدولة الإسلامية من التمزق، وأن بين تلك الاجتهادات ما كان بسبب تغير الأحوال وحلول جديد استدعى المخالفة للنصوص من أجل التجديد. وأنهما كانا فى ذلك نموذجا يحتذى يشجع مسلمى اليوم على الإقدام بتعطيل حدود ومخالفة نصوص اقتداء بالكبيرين إذا ما احتاج الواقع المتغير لذلك من أجل صالح البلاد والعباد.

وعليه يصبح اكتشاف بطلان القاعدة الدموية وفسادها وعدم صلاحيتها للتشريع العام الثابت، مدعاة لمعاقبتك بذات القاعدة الباطلة بحسبانك مرتدا مثل من خالفوا الخليفة فحاربهم فحق عليك القتال والقتل وانتهاك العرض.. فأى قوة اكتسبتها تلك التشريعات الفوالت البواطل الفواسد عبر تاريخنا السلطانى (؟!).

الملحوظة الثالثة:

إن تشريع قاعدة القتل التكفيرية هنا تشريع دائرى يلتف كالثعبان حول بعضه بعضا وتتناسخ مقدماته وتتناسل مع نتائجه لتصبح النتائج مقدمات وتعود المقدمات نتائج.. وهكذا، فقرار أبى بكر قتال المعارضين لإمارته تحول إلى تشريع مرهب مرعب ينال من إيمان الناس ليصل إلى رقابهم ويفضح أعراضهم ويهتكها ويستعبد ذراريهم وينهب أملاكهم.. يعنى موت وخراب ديار. ويكفرون به العباد حتى اليوم. علما أن الصحابة الكبار

قد عارضوا قرار الخليفة قتال المسلمين المعارضين وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، لكن المعلوم أيضا أن عمر قد تراجع عن هذه المعارضة بإعلانه "فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه الحق/ ابن كثير/ التاريخ ٣١١/٦". وتحول ابن الخطاب من المعارضة إلى المؤازرة لا يعنى أنه أو الخليفة قد اطلعا على القصد الإلهى، فلم يكن أحدهما على اتصال بالسماء، كما أن عمر لم يكن يعلم باليقين أن انشراح أبى بكر يعود إلى مصدر إلهى، إنما هو تعبير مجازى غاية القصد منه هو أن الخليفة كان مصرا على قراره رافضا أى تراجع عنه. وأن انشراح أبى بكر يعنى ميله التام لفكرة القتال واستراحة مزاجه النفسى إليها، وأنه بهذا الانشراح المزاجى قرر ثم نفذ وقاتل المسلمين المعارضين وعاملهم معاملة الكافرين بالأسر والسبى. واستنادا إلى هذا الانشراح تمت موافقة كبار الصحابة على تلك الحرب فحدث ما يسمونه الإجماع "ما أجمعت عليه الأمة" بتعبير النووى، وهو ما يدفع إلى التشكك فى مسألة الإجماع كمصدر للتشريع خاصة مع تلك البداية التى لم تبشر قط بخير، بل تركت فى جسد الأمة جروحا غائرة وفتنا نازفة وانقسامات كبرى لم تزل ممتدة وقائمة حتى اليوم، وأن هذا الإجماع كان لصالح فئات دون فئات، ومسلمين دون مسلمين، ومصالح دون مصالح، وما قصد به وجه الله، مما أحاطه بكثير من الشكوك والارتياب بل يصبح الشك هنا واجبا والارتياب حتما.

وعلينا أن نلحظ أن كثيرا من القرارات التى لبست ثوب القدسية وسلوها سيوفا فوق أعناق العباد كانت بسبب انشراحات مزاجية، مثلها ما دونه البخارى فى صحيحه من أحاديث واستبعد غيرها بموجب مثل تلك الانشراحات فأصبح الرجل مقدسا صاحب كتاب مقدس أجمعوا على أنه أصح كتاب على الأرض بعد كتاب الله. كذلك أبو بكر الذى انشرح قلبه لقتل المسلمين وهتك أعراضهم، وعلينا أن ننشرح بانشراحاتهم ونقبل طائعين قتلنا وسبى نسائنا، أو أن نرفض هذه الانشراحات فنكون مرتدين أيضا وفى كلتا الحالين مقتول مقتول يا مسلم!!.. لأن الأئمة الثلاثة ابن عبدالوهاب والنووى وابن كثير يؤكدون أن رأى السادة السلطانى قدس أقداس لا تصح مخالفته حتى فى شئون دنيا وصراع ومصالح وسياسة، بل إن مجرد البحث للفهم والإنصاف يعنى عندهم الظن بانحراف الصحابة بعد وفاة النبى "ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع الإسلام من عنقه وكفر بإجماع الأئمة وكانت إراقة دمه أحل من إراقة المداد".

وهذا كله إنما يعنى تجريم البحث وتحريم الفكر ويصبح إعمال العقل حراما، وإن بحثت وكشفت فساد الأصول لتشريع قاعدة الدم تصبح

مرتدا مهدر الدم، لأنك كشفت فساد القانون وفساد القضاء والقاضى، وهو كله مالا يلتقى أبدا مع القرارات الربانية القدسية لأن ربك ليس بظلام للعبيد، تعالى سبحانه عما يقولون علوا كبيرا، وترفع بعدله عن تزوير الظلم عدلا، وتنزه فى قدسه عن تقديس قرارات البشر.

معنى الاجتهاد

هذا الذى نحن فيه رأى لا نجبر
أحدا عليه، ولا نقول يجب على أحد
قبوله بكراهية، فمن كان عنده
شىء أحسن منه فليأت به
"أبو حنيفة النعمان"

(١)

لم تمض شهور على وفاة نبى الأمة (ص) حتى كان كبار صحابته يواجهون مستجدات وإشكالات لم يسبق أن حدث لها نظير مما تدخل فيه الوحى وقال رأيه. وجاءت الحملات العسكرية لاحتلال المحيط الجغرافى لجزيرة العرب بمستجدات أكثر، بعد تهاوى قوى الروم والفرس ونشوء فراغ القوى الذى ملأته القوة العربية الطالعة. وازدادت المتغيرات فالمستحدثات وتتابعت مع انتقال عاصمة الحكم من يثرب الحجاز إلى دمشق الشام، فى ظروف جغرافية شاسعة تتسع يوما بعد يوم، وشئون أكثر تعقيدا مما ألفه البدوى فى بدائية بداوته وبساطتها. ومع نزوح البدو من شظف جزيرتهم بعد عهد عمر بن الخطاب إلى خصب أراضى الأنهار ووفرتها وضعهم وسط شعوب عريقة بحضاراتها ولغاتها وأنظمتها الاجتماعية والإدارية وطرق معاشها الأرقى مما ألفه البدوى. مما أنشأ الحاجة إلى الرأى فى تفصيل شئون حياة لم يتطرق الوحى إلى تفاصيلها ودقائق منمنماتها اليومية.

وقد سبق إلى الرأى الإنسانى وتفعيله صحابة النبى الأوائل وخلفاؤه الراشدون، للتوافق مع المستجدات وللتوفيق بين ما بيدهم من نصوص وبين الواقع المتغير، وتم إطلاق اصطلاح "التأويل" على هذا الرأى الإنسانى المستجد المخالف للنصوص المقدسة ثم أصبح التأويل "اجتهادا" فى العصر الذهبى للفكر الإسلامى تحرجا من الاعتراف بأن الواقع المتغير احتاج رأيا يوافقه غير موجود فى النصوص الربانية بحسبان هذه النصوص صالحة كما هى دون إعمال للعقل أو الرأى لكل زمان ومكان، وهو القول الذى أثبتت السنوات الأوائل بعد موت صاحب الدعوة خطله ومجافاته لواقع الأمور، عندما تغير الواقع تغيرا أدى بكبار الصحابة إلى إيقاف العمل بحدود فى مواقف وتحريم حلال فى مواقف أخرى وإلغاء فرائض فى ثالثة، وقد بدأ الجميع بعصيان النبى (ص) وهو على فراش

KMH

الموت يصر على إنفاذ بعث أسامة بن زيد إلى بلاد الروم، وكان قد أمر بتجهيز الجيش تحت قيادة أسامة وفيه أبو بكر وعمر للإغارة على حدود بلقاء الروم. عندما أدركوا ضرورة وجودهم فى يثرب لحسم مسألة الإمارة فى حال وفاة النبى، فلم يتحرك الجيش عن حدود يثرب رغم نداء النبى لهم ما بين إفاقة وأخرى "أنفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عنه". ورغم إصرار سادتنا الفقهاء على قدسية كلام النبى وأوامره وتوجيهاته ونواهيه بحسبانها وحيا يوحى فيما يزعمون، فإنهم فى هذا الموقف، وبدلا من احتساب موقف الصحابة بالعصيان موقفا لتحاشى فتنة الصراع على الإمارة بين المكيين ممثلين فى على بن أبى طالب الذى لم يكن ضمن جيش أسامة، وبين الأنصار أصحاب المدينة، وأن العصيان كان جائزا هنا للمصلحة حتى لو كان عصيانا كرأى قدسى، فإنهم مع إصرارهم على تقديس الحديث النبوى قد قرروا تبرئة الصحابة الكبار من العصيان واللعنة، وحتى لا يذهب الظن بأحد أن بقاءهم كان بغرض غصبت الإمارة من كلا الطرفين: على وبيته الهاشمى فى جانب والأنصار فى جانب آخر، فقد قرروا هذه المرة احتساب كلام النبى اجتهادا يصيب ويخطئ مثل بنى البشر، فقالوا: إن كلام النبى وقراراته بشأن الغزوات هو اجتهاد شخصى إنسانى يخطئ ويصيب، ويقابله اجتهاد الصحابة أبو بكر وعمر وغيرهما والذين قرروا العصيان والبقاء بيثرب فى تلك اللحظات التاريخية الحاسمة. مع ملاحظة أن النبى هنا وإن كان مخطئا فى قراره فقد حاز ثواب أجر واحد على اجتهاده، وإذا كان أبو بكر أو عمر مصيبان فى قرار العصيان فقد حازا ثواب الأجرين على اجتهادهما بعصيان النبى فى موقف لا يحتمل العواطف الدينية إزاء واقع يحتاج العزم والقرار حتى لو خالف سيد العباد.

المهم أنه مع تكاثر الآراء متابعة للمستحدثات والمستجدات تحول اصطلاح "تأويل" إلى اصطلاح "اجتهاد" للدلالة على الرأى الإنسانى مقابل النص الإلهى، ومع استقواء المملكة العربية فى الزمن الأموى ثم استقرارها وإفرازها علما وحضارة فى الزمن العباسى ظهرت المذاهب السنية الأربعة: الحنبلى والحنفى والشافعى والمالكى الذين تعاصروا تقريبا، وذهب كل منهم مذهبا يخالف زملاءه دون غضاضة، وكان بالإمكان أن تصبح المذاهب ستة أو ستمائة أو بلا حدود لولا تدخل الساسة فى شئون الفكر والثقافة، وتعصب السلطان لرأى ثقافى ينتمى إليه مع امتلاكه القوة لفرضه على جميع العباد فرضا، وهو ما حدث فى محنة خلق القرآن وقرار المتوكل إغلاق نوافذ حرية الفكر بإيقاف أى عمل اجتهادى جديد

بعد الأربعة التى انتهى إليها الاجتهاد السنى، وأغلق هذا الباب العظيم للحريات بالضبة والمفتاح، ليسود بعده أشد المذاهب السنية سلفية وتشددا معظم الوقت أقصد المذهب الحنبلى الذى أغلق كل السبل على الرأى والعقل، ولم يعد معه شىء يفعله الأبناء سوى الاتباع، لأنه ليس هناك شىء يمكن إنجازه بعد ما أنجزه الآباء.

ومن يومها الأسود صار مبدأ الفكر العربى هو مبدأ الفكر الجاهلى عندما كانوا يردون النبى بقولهم: "هذا ما وجدنا عليه آباءنا"، فكان ما آل إليه حالنا اليوم بين الأمم.. هذا إن جازت مقارنة أحوالنا بالأمم دون أن تشعر تلك الأمم بالمهانة.

ومع توقف العمل العقلى بالرأى الإنسانى، وتكفير المعتزلة الذين أصروا على الأخذ بحكم العقل إذا تعارض معه الشرع فى مسألة من المسائل التى تعرض للمسلمين، اعتبارا لحسابات مصلحة الناس دون مصلحة الدين، فمصلحة الدين والديان فى مصلحة العباد. مع توقف العقل ودورة قام الفقهاء يكشفون بأثر رجعى عن قواعد كانت مستتبطة فى الرأى أو التأويل أو الاجتهاد الإنسانى، ولم تعد مهمة الفقيه المحترفة هى الإدلاء بالرأى العقلى الجديد، بل أصبحت هى اكتشاف القواعد التى عمل بموجبها السابقون الأولون، صحابة النبى والتابعون وحتى الفقه على المذاهب الأربعة. رغم أن هؤلاء القدامى من صحابة وتابعين ما كانوا يعلمون شيئا عن تلك القواعد وما عرفوها ولا سمعوا بها. بل وقام فقهاء الزمن المظلم يضعون شروطا للاجتهاد وطرائق ووسائل وأبوابا وأسماء فى علم الأصول، لا يصح تجاوزها.

وبدلا من أن يستحق الاجتهاد اسمه كرأى بشرى جديد بالمرة يراعى المستجدات مع مراعاة طبائع البلدان واختلافاتها، كما كان يحدث مع الشافعى فيُحدث فى الكوفة برأى يعود عنه إلى رأى مخالف بالمرة فى مصر، ويراعى فروق العوائد والتقليد بين موطن وموطن وزمن وزمن أصبح الاجتهاد هو استخراج الأحكام من القديم بموجب القواعد التى كان السابقون يسيرون عليها وهم لا يعلمون(!!)

وفى علم الأصول تحولت هذه القواعد إلى مقدسات لا يصح الاجتهاد بدونها، فتحول الرأى الذى سبق وقال به أو عمل به الصحابى أو التابعى إلى فعل مقدس رغم أنه ربما كان لمصلحة شخصية بحت كما كان رأى أبى بكر فى خالد بن الوليد وقتله لمالك بن نويرة مسلما وسائر المسلمين فى قبيلته والزواج من حليلته من ليلة مقتل زوجها كاسرا كل القواعد. ورأى أبو بكر فى ذلك تأولا خاطئا أى أنه اجتهد وأخطأ، أى أنه

قتل مسلمين وهم أسرى وامتطى زوجة أحدهم دون أن يستبرئ رحمها فحاز أجرا واحدا لاجتهاده، بينما لم يحز بنو يربوع الشهداء أى أجر على موتهم مأسورين مسلمين مصلين، بل وضعهم المؤرخون المسلمون ضمن المرتدين زيادة فى أجر ابن الوليد وابن أبى قحافة على حساب بقية المسلمين. وطبقا للمذهب الحنبلى المنتصر والسنى بعامة، فإنه ممنوع الطعن فى خلافة أحد الراشدين أو فى قرار من قراراتهم لأن كل خير فى اتباع كل من سلف وكل شر فى ابتداع من خلف، وفى هذا الشأن يقول (السفارينى): "والذى أجمع عليه أهل السنة والجماعة أنه يجب تزكية جميع الصحابة بإثبات العدالة لهم والكف عن الطعن فيهم مع الثناء عليهم ووجوب الاعتقاد بنزاهتهم وأنهم أفضل جميع الأمة بعد نبيهم". والصحابة جميعا عدول فيما يؤكد (ابن الأثير) لا يتطرق إليهم الجرح لأن الله هو من زكاهم وعدلهم، لذلك هم خير القرون عند (ابن عبدالبر).

ومن هنا فإن المذهب السنى المنتصر بهؤلاء الصحابة الخلفاء المناصر لهم المشرع عنهم يأمرنا فيما يقول (ابن قدامة المقدسى) فى (المغنى) أن نكف عن مساوئهم وما شجر بينهم والاعتقاد بفضلهم والعرفان لسابقتهم فى الدين، لذلك ينصحنا (أحمد بن حنبل) قائلا: "تحدثوا بفضلهم وأمسكوا عما شجر بينهم.. ولا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساويهم ولا يطعن عليهم". وبموجب هذه التحريمات أصبح رأى أبو بكر وخالد حائزا إجماع الأمة، وهو الإجماع المقدس بدوره للحديث القائل: "لا تجتمع أمتى على باطل".

وأيضا حتى لو خالف الاجتهاد نصوصا قدسية ربما لأن الصحابى أو التابعى قد قالها رأيا وأنفذها عملا لصالح تغير الزمان كما فعل ابن الخطاب فى إيقاف العمل بحد السرقة عام الرمادة، ثم حرم زواج المتعة ومتعة الحج وكانتا حلالا، ثم ألغى فريضة على المسلمين فى أموالهم للمؤلفة قلوبهم، وتحول فعل عمر برأيه الإنسانى إلى مقدس دائم، رغم أنه قال به وفعله لمتغيرات حدثت كما فى عام الرمادة وفى مسألة المؤلفة قلوبهم أو برأيه الخاص دون مبرر واضح فى إلغائه متعة الحج أو متعة النساء. ومع هذا التقديس وتجهيل أصوله على المؤمنين خاصة البسطاء، وتقعيد القواعد التى تمنع أن نفعل اليوم فعل عمر بعد متغيرات أكثر من ألف واربعمائة عام، تحول الاجتهاد من باب للحرية نخرج منه إلى مساحات أوسع وأرحب إلى باب ندخل منه إلى سجن الروح وحبس العقل.

(٢)

"قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله، ليس بآثم إذا كان تأويله سائغا فى لسان العرب، وكان له وجه من العلم/ فتح البارى١٥/٣٣٢".
والتأويل المقصود هنا هو الرأى الإنسانى فيما يعرض له من متغيرات الواقع، مقابل الرأى الإلهى فى النصوص المقدسة، وبخاصة فى الشئون التى لم يقل فيها الوحى كلمته لأنها حدثت بعد انقطاعه بوفاة النبى. وهو ما سمى بعد ذلك اصطلاح الاجتهاد، وكان بابا عظيما للحريات ونعمة على المسلمين فى فجرهم، عندما وجدوا أن الحاجة تدعوهم لاتخاذ قرارات قد تخالف النصوص المقدسة، وأن التزام تلك النصوص حرفيا فى واقع متغير لا يطابقه قد يؤدى إلى ضرر بالبلاد أو العباد أو كليهما.

فى البداية إذن كان الرأى إنسانيا، وكان صاحبه معذورا فيه بتغير الأحوال وأطلقوا عليه اصطلاح "التأويل" واعتبروه غير آثم لكن باب الحريات هذا تم إغلاقه فى القرن الرابع الهجرى بعد اعتناق المتوكل للرأى السنى النقلى ضد الرأى المعتزلى العقلى. ثم صدر قرار رسمى باعتماد المذاهب السنية الأربعة وحدها دون أى تجديد أو إضافة وذلك بأمر الخليفة المعتصم العباسى زمن اضمحلال الدولة وضمورها. وإن كان الفحص الدقيق سيكتشف أنه قد تم هذا الإغلاق فعلا على يد الإمام الشافعى بما وضعه من شروط للاجتهاد تجعله شبه مستحيل.

وحتى لا تصبح آراء السلف المخالفة للنصوص دافعا للمسلمين للاقتداء بهم فى المستجدات، فقد تم تحويل تلك الآراء من آراء بشرية إلى مقدس لا يصح تجاوزه أضيف لمقدسات المسلمين، اكتشفت له القواعد والشروط. وهو ما أدى إلى ثبات الفكر الإسلامى مع تحرك الواقع بمرور الزمن، حتى انتهى بنا الأمر إلى القبوع عند أعتاب الأسلاف لأكثر من أربعة عشر قرنا مضت، بينما تحركت الدنيا كلها إلى زمان آخر نجهله ولا نعرف حتى كيف نعيشه وهو حولنا. بل كان جلوسنا عند أقدام السلف

غير ذى فائدة، فلم نقتد بهم أو نفعل مثلهم، لأنه ضمن عملية إغلاق أبواب الحريات على العقل، تم إكساب الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين قدسية الشخص مع قدسية الفعل، وهو ما حرم الأمة من الرأى مثلما رأوا، والتأول مثلما تأولوا فأين نحن منهم؟! ولمزيد من تأكيد الأقفال على النوافذ المغلقة أضاف سادتنا الفقهاء مبدأ آخر للتشريع هو بُعد آخر للقدسية أطلقوا عليه اصطلاح الإجماع، وهو ما يفيد اتفاق الأمة كلها على رأى بعينه. ووضعوا له حديثا نبويا يقول: "لا تجتمع أمتى على باطل"، رغم أن هذا الإجماع ذاته هو الباطل نفسه فصيحا سافرا علينا. لأنك ستجد ـ فى ظل هذا المبدأ ـ أن الآراء المعارضة جميعا قد توارت واختفت بل وتم تكفيرها أو وصفها بالرافضية الكافرة، رغم أنها كانت آراء لمسلمين أجلاء وصحابة كبار عارضت سلطان الخلفاء ولم تعارض رب الخلفاء، وتوارت فى الظل آراء بيت النبى الهاشمى ومواقفه ونهبت حقوقه عن ملأ، بحجة الإجماع. وظهرت الأمة بمظهر الإجماع المطلوب أو المفروض، لأنك مهما بحثت وراء هذا الإجماع فلن تجد سوى القهر وحده للناس لموافقة الرأى أو الاجتهاد السلطانى وحده، ومذهبه الذى يؤيده وانتصر بحلفه السلطانى على بقية المذاهب.

ولا يتصورن أحد من ذوى النوايا الطيبة أن ذلك الإجماع قد تم عبر استفتاء شعبى أو تمثيل نيابى أو قبلى، إنما كان رأى الجماعة دون مناقشة هو رأى السلطان أو الخليفة ومصالحه. وأن ذلك كان واضحا منذ البداية، منذ فجر الدولة الإسلامية مع الخلفاء الراشدين عندما تولوا الحكم بغير شورى ولا استفتاء ولا اختيار شعبى، عدا الإمام على وحده الذى اختارته الأمة بعد مقتل عثمان بن عفان بيد الثوار. وكل من تلاهم على اكتاف الأمة دورا فدورا جاءوا واقسرا وإرغاما وغلابا وأعلنوا أن الجماعة معهم ومن خالفهم خالف الإجماع وخرج على الأمة. ومن على مقعدهم تم تحديد رأى الأمة أو الجماعة راضية أم غير راضية، لأن الجماعة لم تعط يوما رأيها فى شأن من شئون الدولة أو الدين أو حتى شئون الناس. وإن جازف البعض برأيه كان خارجا على الإجماع مُدانا.

وهكذا أمكن لتراثنا أن يسجل أن "الجمعة مع من غلب/ الفراء/ الأحكام السلطانية صـ٢٢". استنادا لمواقف عديدة كموقف (ابن عمر) حبر الأمة بعد غزو الجيش الأموى للمدينة واستباحتها ثلاثة أيام وافتضاض عذاريها ونكح نساء المسلمين الصحابة فيها، وذلك عندما صلى بأهل المدينة بجراح شرفهم وهزيمتهم وقهرهم مع الجيش الغازى تعبيرا عن تآلف الأمة وإجماعها، وقوله: "نحن مع من غلب/ الفراء/ ٢٣:. وهكذا كان نموذج

الإجماع!! وكان عقاب من يخالف ما رآه الخليفة هو أقسى ألوان العقوبة وأشدها فظاعة، فقد أفتى الفقهاء غفر الله لهم (أو قاتلهم الله بما فعلوا) بأنه يجب إقامة حد الحرابة على المخالف لأنه بذلك يكون قد خرج على الأمة وإجماعها، فحق عليه تقطيع أوصاله أيدى وأرجلا مع سمل عيونه ووضعه فى الشمس حيا ممزقا حتى يموت. وقد استند سادتنا هؤلاء فيما قرروا إلى أحاديث نبوية وآيات قرآنية ومواقف صحابية، سنأتى على نماذج منها عندما نعود إلى سلفنا الصالح نستطلع فعاله اقتداء به فى مسائل الاجتهاد. هذا بينما كانت المعارضة تقول بأحاديث أخرى مثل القول: أصدق الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وهى الكلمة التى كانت عادة ما تؤدى بصاحبها إلى الموت الزؤام، ووصفه بالمارق أو الخارج على الإجماع. أما جماع فقهاء الأمة فقد لجأوا إلى نصح الرعية بالصبر وطاعة الأمير حتى لا يتعرضوا لحد الحرابة، ووضعوا الأحاديث التى طالب فيها النبى أمته بالطاعة المطلقة للأمير عدا معصية الله. ومن نماذجها رواية حذيفة بن اليمان "سيكون بعدى أئمة لا يهتدون بهديى ولا يستنون بسنتى، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جسمان إنسان. فقلت كيف أصنع إن أدركنى ذلك؟ قال: تسمع وتطيع الأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك/ المستدرك/ كتاب الفتن/ حديث ٨٥٣٣".

وفى ضوء ما حدث لابد أن نعترف أن أفعال الصحابة والتابعين لم تكن كلها لصالح البلاد والعباد فعملوا بالرأى والتأويل، إنما لجأوا للرأى أو التأويل أيضا لأغراض شخصية ومنافع دنيوية أوقعوا بسببها المظالم الفادحة بصحابة آخرين بل وبحق شعوب بكاملها. لذلك فإن وضع أفعال الصحابة جميعا فى ملف واحد مقدس هو خلط معيب مشين، وعيب فى عدل الله لتعديله حسبما أراد منه البشر المسيطرون. فمنذ القرن الثانى الهجرى جعل المذهب السنى من تصرفات جميع الصحابة اجتهادا يثابون عليه أجرين إذا أصابوا وأجرا إذا أخطأوا، فركبوا على موازين العدل الإلهى وغشوها لتعمل وفق رغباتهم ومصالحهم وأهوائهم، فيثيب الله الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة على ما قاموا به من صراعات وفتق دموية وظلم لمسلمين خالفوهم فشوهوا سمعتهم وأدخلوهم فى زمرة الكفار فلحقهم عار تاريخى حتى اليوم، وأخذوا على هذا الاجتهاد أجرا واحدا ولم يأخذ المظلومين أى أجر لا دنيا ولا آخره لأنهم ببساطة كانوا المهزومين، أما السادة المنتصرون فجازاهم على سيئاتهم الواضحة حسنات.

وبينما فى زماننا هذا لم يرتكب أحدنا مثل تلك الفظاعات القاسية

فيجازينا الله على سيئاتنا سيئات!! أليس ذلك لعبا بموازين العدل الإلهى فى فقهنا وبيد فقهائنا؟؟ ولا يكتفى المشتغلون بشئون الدين بذلك، بل تخرج علينا منهم جماعات تكفير وتطرف لتديننا وتدين زماننا وتجعلنا أكثر خطايا من خطاياهم، وهو أمر غير صحيح بالمرة بكل المقاييس لمن له معرفة متواضعة بالتاريخ الإسلامى، ومن شاء الاعتراض على هذا القول فأهلا بقوله فلدينا من الردود ما نحفظ القول فيه الآن لشدته على المؤمن الطيب البسيط، الذى لا يحتاج هذا القول رفقا به لما فيه من هول وبشاعات.

هذا ناهيك عن كون هذا الخلط لأفعال الصحابة بعضها ببعض وتقديسها، قد أعطى مبررا فى زماننا لصبية التطرف وجهلاء الدين لاحتساب جرائمهم بحق الوطن والناس والعالم اجتهادا يصيب ويخطئ وهو مأجور فى الحالين بعد قتل العباد وخراب البلاد.

وعلينا ألا ننسى أن الصحابة بشر كان فيهم الصالح والطالح، الصادق والكاذب، صادق الإيمان والمنافق، الأمين واللص النهاب، وكان فيهم سارق بيت المال وهو أمين عليه، ومنهم من تآمر على الآخرين ومنهم من اغتالوا بعضهم وحاربوا بعضهم على أموال الدنيا وجاهها ووجاهتها. واكتنزوا الذهب والفضة وأثروا ثراء فاحشا بنهب أموال الناس.

وإذا كان أئمة الفقه فيهم الرجال العظام صادقو الإيمان، فإنهم كانوا محدودين بأفق زمنهم ومطالبه وظروف مجتمعهم وهى كلها تختلف بالمرة عن زماننا. وأنه مهما كانت نزاهتهم فقد كانوا محدودين بمناهج زمانهم ومعارفه ودرجة العلم فيه، ومقارنتها باليوم وما وصل إليه العلم ومناهجه، تجعل مستوى قمة زمانهم المعرفى أدنى من المراحل التعليمية الابتدائية فى زماننا. أما صفة العدالة فيهم فهى لا تقتصر عليهم، ففينا اليوم المسلم الصالح الذى يجمع إلى صفة العدالة فى الاجتهاد معارف زمننا الهائلة كما ونوعا ووسائل، لذلك نحن اليوم أقدر وأفقه بالرأى الذى تحتاجه الأمة ومصالح الناس عن رأى مضى عليه ألف عام، قيل فى نجد أو الكوفة فى زمن غير الزمان.

كما أن إغلاق باب الاجتهاد على هؤلاء وحدهم يعنى أنهم قد أحاطوا علما بكل العلم الإلهى والبشرى معا، وهو ما لا يقول به من له حظ بسيط من العقل، لأنه ما لا يستطيعه إنسان، كما أنهم هم بذاتهم قد نفوا ذلك عن أنفسهم، فكان أبو حنيفة يقول: "هذا أحسن ما رأيت فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه"، وكان مالك يقول: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا فى رأيى"، وكان الشافعى يقول: "إذا صح الكلام بغير قولى فاضربوا بقولى الحائط"، وكان ابن حزم يقول: "لا يحل لأحد أن يقلد

أحدا حيا ولا ميتا، وكلٌ له حق الاجتهاد حسب طاقته"، ووضع العلامة جلال الدين السيوطى مؤلفا عنوانه "الرد على من خلد فى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض".

وعليه يجب أن نفهم أنهم قد حاولوا حل مشاكل تليق بمطالب زمانهم فقط وليس لكل الأزمان، لأن معنى الاجتهاد يربط المجتهد بزمنه ليوظف النص لصالح الزمن وليس العكس لأن العكس هو المستحيل. لذلك كان الإصرار على التزام أحكام زمن ماض فى زمن حاضر مؤديا إلى مواقف كان فيها المضحكات كتكفير شربً القهوة وهدم المقاهى وجلد شاربها فى أنحاء السلطنة العثمانية فى القرن السادس عشر، ثم عاد هؤلاء وأباحوا شربها. ومنها المبكيات مثل مقاومة آل الشيخ بالسعودية رغبة الملك عبدالعزيز إدخال البرق والهاتف والمذياع وأفتوا بحرمة ذلك كل بحسبانها بدعا تستوجب التكفير، وكان المؤسف حقا أمام الدنيا إصرار السعودية على الرق حتى عام ١٩٦٣ لوجود ثلاث وعشرين آية بشأنه بالقرآن غير أبواب فقه الرق الطوال، ثم كان المحزن عندما وقف كل فقهاء العربية ضد بدعة آلة الطباعة فحرموا منها بلادنا منذ نابليون حتى قرنين ونصف قرن مضت.

(٣)

رغم كل الكلام الذى ينشرونه على البسطاء عبر شاشات التلفاز أو عبر الصحف الدينية فى هواء طلق ويؤكد أن باب الاجتهاد مفتوح لم يغلق يوما، فإن الحقيقة تؤكد أن المعنى الذى أصبح يحمله مصطلح الاجتهاد وفق شروطهم أصبح هو إغلاق كل الأبواب والنوافذ على العقل والرأى، خاصة بعد أن توقف العمل التاريخى فى استنباط الشرائع والأحكام عند القرن التاسع الميلادى بمذاهبه السنية الأربعة. وكل ما حدث بعد ذلك فى القرون التوالى كان هو السير فى ظل تلك المذاهب، وإن حدثت إضافات فإنها لم تتجاوز الشروح أو التعليقات على المذهب، حتى أصبحت قواعد الشرائع ومعانى النصوص وحدود العقوبات والأحكام نفسها أمورا صوارم ثوابت لا تقبل أى اختلاف ولا تعرف الرأى مما كبل دين المسلمين عن اللحوق بالمتغيرات المتسارعة فى دنيا لا تكف عن التحرك والتحول والتطور. وأدى بالمسلمين إلى التخلف الشديد والهائل عن التطور العالمى الحضارى، حتى انتهوا إلى شعوب لا تنتج ولا تبدع ولا تكتشف، تتسول حتى طعامها من الدول المنتجة التى هى فى عرف فقهنا دول كافرة. وما كان ذلك التخلف سمة فى شعوبنا ولا طبعا أزليا لا يمكن تجاوزه، بقدر ما كان صنعة فقهائنا (جازاهم الله بما فعلوا) الذين حولوا الدين المفتوح على الحريات والتطور، والذى كان تكوينه بطبيعته جدلا مع حركة الواقع وتفاعلا معها أخذا وردا عبر ثلاث وعشرين سنة رفع فيها الوحى أحكاما بل آيات وأنسى أخرى ونسخ ثالثة وبدل رابعة، وانتقل من حكم إلى حكم حسب متغيرات واقع زمنه، فكان بعد ذلك درسا للصحابة الكبار، وأجلاء الفقهاء، ليغيروا عند الحاجة ويبدلوا حسب ظروفهم وواقعهم. لكن فقهاء السنة خاصة الحنابلة بعد أن تمكنوا من القضاء على الاتجاه العقلى (المعتزلة) جمدوا الإسلام فى ثلاجة الاجتهاد الذى حل بشروطه وقواعده محل الرأى الإنسانى الحر الذى كان باب تقدم الأمة ومجدها. عندما

أنجزت أمتنا وقدمت للعالم كوكبة فلاسفة وعلماء فى كل فروع المعرفة ومفكرين وشعراء فحول وفنانين نتيه بهم فخرا حتى اليوم رغم أنهم تاريخ مضى وانقضى، أيام كان الرأى يصارع الرأى ولا يبقى إلا ما ينفع الناس ويزيد الآخر جفاء. وبعد توقف مدارس الكلام والحوار والاختلاف بين المدارس والجدل العقلى والفقهى اختفى من تاريخنا هؤلاء العلماء ولم تعد بلادنا بقادرة على إفراز مثلهم بعد انتهاء الرأى نهائيا وبداية الاجتهاد المقعد المشروط، فكان أن تحول دين الحريات إلى مجموعة عوائق وتحريمات وسيوف مشهرة أدت بنا إلى حيث نقبع اليوم بين الأمم. ولا شك أن كل علامات التخلف فى بلادنا من انعدام للمنهج العلمى فى التفكير إلى انتشار الكراهية والتعصب بدلا من التسامح إلى القهر السياسى والاستبداد الحكومى إنما تعود جميعا إلى علة أولى، هى ذلك الاجتهاد المشروط الذى أصبح سلاحا بيد حلفاء الجمود والثبات من محترفى العمل الدينى عبر العصور ضد أى رأى جديد أو ابتداع مفيد.

ولعل أشهر قواعد سجن العقل فى حبس الاجتهاد هى قاعدة "لا اجتهاد مع نص"، وهى أكثر قواعد علم الأصول ضراوة، فهم يضعونك برأيك مباشرة فى مواجهة المقدس، إما هذا أو ذاك، فى مصادمة صريحة لا معنى لها سوى إيقاف العمل العقلى فى محاولته التوفيق بين النص الثابت والواقع الحى المتغير، بل والحكم على الواقع المتغير بالفساد لأنه تغير دون إذن منا وتحرك دون أن يراعى شروطنا.

وهنا لا تفهم كيف يتفق إصرارهم على قاعدة "الاجتهاد مع نص" مع مواقف صحابة النبى الذين عاصروا الوحى وكانوا هم مادة الإسلام وهو يتحرك ويتشكل فى الواقع، وكيف كانوا أول من خالف نصوصا واضحة قاطعة ثابتة لا متشابهة ولا منسوخة، بل خرجوا عليها وألغوا العمل بما لم يعد يناسب الزمان منها، بل خالفوها فى أحيان كثيرة لمصالح شخصية ومكاسب دنيوية. كذلك عطلوا أحكاما وألغوا فرائض وحرموا حلالا دون أن ينظروا قبل القرار فى شىء اسمه شروط الاجتهاد وقواعده، لأن الفقهاء لم يكونوا قد اخترعوها بعد. فلم يكن الرأى حينذاك يسمى اجتهادا مشروطا بقواعد ولا كان معروفا سوى كونه اجتهاد الرأى الإنسانى، متمثلا فى رد معاذ بن جبل مبعوث النبى إلى اليمن إن لم يجد بيده ما يتفق وظروف تلك البلاد من نصوص وقوله: "أجتهد رأيى". لم يكن هناك اجتهاد بالمعنى الذى سلطنه وقعده سادتنا المشايخ، فقط كان هناك نص وهناك واقع يتغير ويتطلب حكما جديدا يخالف النص، فخالفوه برأيهم الإنسانى ببساطة ودون تعقيدات ولا تقعيدات ولا شروط. لكن فقهاء التعقيدات والثبات جاءوا من

بعد ليقيموا الأسوار حول العقل بوضع قواعد الاجتهاد وشروطه. ولأنهم يصرون على قاعدة "لا اجتهاد مع النص"، ولأنهم يضعون القواعد وفق آراء السلف، ولأن هذا السلف من الصحابة قد خرجوا على النص وأعملوا رأيا مخالفا بالمرة فى كثير من المواقف، فإن ذلك وضع أمام هؤلاء الفقهاء النصيين مشكلة احتاجت حلا، حتى لا يخطر ببال أى مسلم عادى إمكان أن يتخذ من السلف الصالح نموذجا يحتذى، ويتخذ من ذلك ذريعة إلى مخالفة النصوص، فقد قالوا إن الصحابة قد اجتهدوا لكن ليس لنا أن نتصور إمكان الاجتهاد بما يماثل اجتهادهم، لأنهم نوع خاص من البشر عدلهم الله ونزههم فارتقوا من البشرية إلى القدسية، نأخذ بما فعلوا ليس كنماذج تحتذى إنما كقواعد غير صالحة للتقليد حتى فى ميدان مشابه، بحسبان أفعالهم وقراراتهم قد أصبحت قوانين قدسية صارمة حتى لو خالفت نصوصا قاطعة، لأنها بقدسيتها قد حلت كنص جديد محل النص الأصلى.

ونماذج لذلك قرار الخليفة أبى بكر منع فاطمة بنت النبى خمسها الموروث من الغنائم مخالفا قرار السماء، لذلك يرفض الفقه الإمامى هذا القرار البكرى ويخرجون الخمس حتى اليوم لصرفه فى وجوهه التى حددتها الآيات. أو مثل قرار الخليفة عمر بن الخطاب إلغاء التسوية بين المهاجرين والأنصار فى العطاء مميزا ذوى السابقة بسابقتهم، وإلغاؤه فريضة سماوية هى نصيب المؤلفة قلوبهم فى أموال المسلمين، وكان الإلغاء نهائيا أبديا رغم وجود الآيات الصريحة التى تجعله فريضة على المسلمين، بحجته المشهورة فى قوله الذى يعبر عن واقع لا يشغله قرار السماء: "لا حاجة لنا بكم فقد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم، فإن أسلمتم وإلا السيف بيننا وبينكم". أو مثل القرار العمرى إلغاء متعة كانت حلالا إلهيا هى متعة النساء، وإلغاء متعة كانت فرضا تعبديا هى متعة الحج، وسار القرار العمرى مسرى القرارات القدسية ملغيا ما أمر به الرسول فى متعة الحج بوضوح كاشف قاطع، وقول الخليفة فى ذلك "إن الله كان يحل لرسوله ما شاء وبما شاء، فأتموا الحج والعمرة وأبتوا نكاح النساء، فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة". كذلك أسقط عمر فريضة الصلاة عن الجنب حتى يجد الماء فيغتسل مخالفا الآيات ٦/ المائدة و٤٣/ النساء، وأوقف تطبيق حد السرقة عام الرمادة مخالفا الآية ٣٨/ المائدة، وألغى توزيع أراضى البلاد المفتوحة على الفاتحين بحسبانها غنائم مخالفا الآيات ٦:١٠/ الحشر، وبرر ذلك برده على الصحابة المعترضين وحجتهم القرآنية ردا لا علاقة له بالقرآن أو السنة إنما علاقته بواقع جديد منبت الصلة بالوحى والنص، فقدم ضرورات الواقع

حجة مقابل حجية النص وهى أنه لو وزع تلك الأرض على الجيش الفاتح لما ترك شيئا للجيل الآتى، إضافة إلى أن توزيع الأراضى سيحرم الدولة من الدخل اللازم للإنفاق على الجيش، آخذا فى ذلك بسياسات الفرس والروم وكانوا فى ذلك الوقت مشركين بنظر المسلمين، رافضا العمل بنصوص المسلمين المقدسة وقرارات نبيهم بهذا الشأن.

وهكذا وصل الرأى بكبار الصحابة إلى تعطيل حدود ومخالفة نصوص بل والعمل بعكسها أحيانا دون عبرة بفقه الثبات وقاعدة "لا اجتهاد مع النص"، ولم يكن لهم قواعد وشروط تحدد لهم ما يفعلون، بل فقط فعلوا ما رأوه المصلحة بغض النظر عن قول النص فى الأمر، ناظرين إلى الغايات لا إلى ظاهر النص، وأن العبرة بالغايات لا بالوسائل بجرأة شديدة ونموذجية. لأنه إذا ما تخلفت الوسيلة عن غايتها أدت إلى نقيض الهدف من التشريع وتحولت عن النفع إلى الضرر. ولم يجلسوا يتساءلون هل هذا منسوخ أم ذاك ناسخ وهل هو من المتشابه أم من المحكم؟ إنما غيروا وبدلوا وألغوا تبعا لمصالح الناس المتغيرة بتغير الزمان، لأنهم كانوا على يقين واحد هو أن غاية الله والدين والنصوص هى تحقيق السعادة للإنسان بتحقيق مصالحه وتيسير حياته وإقامة العدل بين الناس.

ومن الملحوظات الهامة بهذا الصدد أن غالبية الشعب المصرى كان يأخذ أمور دينه عبر المذهب الحنفى، وحتى على المستوى القانونى الرسمى فيما يتعلق بشئون الأحوال الشخصية. فهو شعب بحكم مأثوره التاريخى لا يطيق التضييق والتزمت ويميل إلى التسامح والاستمتاع بالحياة والمرح فيها، منذ أزمنته القديمة حيث كانت الملل والنحل بالمئات دون صدام، فكانت مساحة الضمير والعقل مطلقة السراح حرة تماما، ومن هنا نفهم اختيار هذا الشعب للمذهب الحنفى الذى يعد أكثر المذاهب السنية بساطة وتيسيرا على الناس، وكان مؤسسه أبو حنيفة النعمان هو الأكثر تحررا من أسر النصوص بين فقهاء عصره. والمعلوم أن حالة التعصب والتزمت الشديد التى طرأت على المجتمع المصرى مؤخرا كان لها أسبابها الموضوعية الواضحة، وأبرزها هجمة الإسلام النفطى القادمة من بلاد ابن عبدالوهاب.

ولو عدنا إلى مؤسس المذهب نقرأ مواقفه بسرعة موجزة، سنكتشف كم كان أبو حنيفة متفهما لمعنى المتغير الزمنى حتى قال قوله المشهور والفادح عند أهل التزمت الحنبلى: "لو أدركنى رسول الله لأخذ بكثير من أقوالى.. وهل الدين إلا الرأى الحسن". وهو قول لا يؤخذ بظاهره الذى يبدو فيه أبو حنيفة أعلى رأيا أو أكثر حكمة من النبى، بل يؤخذ بمقاصده،

وهى المقاصد التى تذهب إلى أن النبى لو عاش حتى زمن أبى حنيفة لقال وغير بما يناسب فارق الأربعة قرون ولشرع بموجب فارق الزمان والبيئات، وهو أيضا القول الذى يعنى أن أبا حنيفة لو عاش اليوم فى زمان الإنترنت والصواريخ والاستنساخ لقال كلاما غير كل ما قال منذ ألف عام.

وفى عهد أبى حنيفة كان المأخودون برهاب النص كما فى زماننا، فهذا عبدالوارث المحدث يحضر مجلس أبى حنيفة ويستمع لجرأته على النصوص فيهرب موليا قائلا: "هذا مجلس لا أعود إليه أبدا". أما سفيان ابن عيينة فكان يقول للناس: "ما رأيت أجرأ على الله من أبى حنيفة". وحول اجتهادات أبى حنيفة يؤكد القراء عن يوسف بن أسباط أن أبا حنيفة قد خالف فى مواقفه المذهبية أكثر من اربعمائة حديث نبوى. وعن على بن عاصم أن من كانوا يحضرون مجلسه كانوا يضطرون إلى تذكيره بالنص يقولون له: "عن النبى فيقول: لا آخذ به". وأحيانا كان يعامل الأحاديث بشديد الإهمال فى شروحه وفتاواه، فيقوم الناس بتنبيهه قائلين: "لكن النبى قال كذا وكذا". فيستكمل حديثه دون التفات إليهم سوى بعبارة عابرة يقول فيها: "دعونا من هذا". بل كان يؤتى بشىء عن النبى فيعمد إلى مخالفته إلى غيره، وكثيرا ما كان يقول عن بعض الحديث "هذا حديث خرافة"، ثم يسخر منه أحيانا فى مثل رده على الحديث "الوضوء نصف الدين" بقوله: "إذن نتوضأ مرتين فنستكمل الدين كله".

بل إن أبا حنيفة كان يعترض على سنن فعلية للنبى لا قولية هى جزء من التعبد، كإشعار البدن المهداة للحج، وإشعار البدنة/ البعير فى لسان العرب لابن منظور هو "طعن البدنة فى السنام الأيمن حتى يظهر الدم كعلامة أنها مهداة". وكان أبو حنيفة يرى ذلك تمثيلا بالحيوان وإيذاء بلا معنى لأنه من طقوس الحج الجاهلى. كذلك كان يرى أن ضرب النبى القرعة بين نسائه أيهما تخرج معه فى سفره بأنه نوع من القمار، بل كان أبو حنيفة يرد مواقف النبى الثابتة كما فى قراره تشريع سهمين فى الغنائم للفرس وسهم واحد للمقاتل الراجل، وذلك بقوله: "لا أجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن" (انظر فى ذلك الخطيب البغدادى: تاريخ بغداد/ كتاب ترجمة أبى حنيفة ج٣ من ٣٨٧: ٣٩٠ وكتاب المجروحين /٦٧/ ٣: ٧٠ ولسان العرب لابن منظور مادة: أشعر).

هذه مواقف صحابة أجلاء من النص الثابت والواقع المتحرك، وهذه آراء أحد كبار فقهاء الزمن المضىء قبل أن يُعتم، لا يستطيع واحد من سدنة التكفير هذه الأيام أن يدينهم أو يتهمهم فى دينهم. وكان الدافع فى معظم المواقف هو مصلحة الناس التى هى مصلحة الدين.

وعندما توقف ساعات الزمن العربى وتوقفنا فى مدار الليل الأبدى انفرد بالعقل المسلم مذهب واحد ورأى واحد وتفسير واحد، كان لابد أن يكون بالضرورة هو رأى الحكام وحدهم ومن قال بغيره فهو مارق زنديق منكر لمعلوم من الدين بالضرورة يجتهد مع النص فاسد كافر.

ومن ثم نشأت طبقة أكليروس كهانية من رجال الدين وهى وظيفة لا يعرفها الإسلام لكنهم فرضوا أنفسهم عليه واخترعوا لذلك الأحاديث فأصبحوا هم العلماء والعلماء ورثة الأنبياء، واحتكروا فهم الدين وتأويله ليس دفاعا عن دين يفترض أن له ربا يحميه، إنما لتحقيق مصالحهم الدنيوية وغاياتهم النفعية ومصالح حلفهم السلطانى، واخترعوا لنا مفهوم الاجتهاد لكن ليس مع نص (!؟) ولا تفهم لماذا إذن نجتهد (!؟) وفوق كل هذا قواعد صارمة وشروط تعجيزية للقضاء على أى ظهور للرأى الحر، فحبسوا العقل فى سجن عنوانه جميل ومضمونه أسوار حديدية... اسمه: الاجتهاد.

رحلة غير ممتعة إلى زمن الراشدين

إن بيعة أبى بكر كانت فلتة وقى الله شرها، ومن عاد لمثلها فاقتلوه.

عمر بن الخطاب

تأسيس:

فى العدد العاشر، نشرت لنا (الديمقراطية) وبناء على طلبها، موضوعا بعنوان: "المستنير والمعتدل والإرهابى: أزمة الديمقراطية بين المقدس والسلطان". تناولنا فيه الآثار المترتبة والمحتملة على بلادنا بعد ضربة سبتمبر ٢٠٠١. بعد إدراك الولايات المتحدة فوادح سياساتها الخارجية التى اعتمدت التحالف مع الأنظمة القمعية فى بلاد المسلمين، وتشجيع الحركات الإسلامية وتمويلها ببذخ، وكيف عادت عليها تلك السياسات بأكبر كارثة فى تاريخها، وأنها قد أصبحت بمواجهة إرهاب دولى تقف من ورائه أيديولوجيا متكاملة ذات أصول ثقافية عقدية. وأن مواجهة هذا الإرهاب لن تفلح بآلة الحرب وحدها. بقدر ما هى حرب ثقافية تتجه إلى تجفيف منابعه بالتدخل فى ثقافات المسلمين، مع نشر المقرطة فى المنطقة حقوقيا وسياسيا. وأن معوقات الديمقراطية فى بلادنا تتمثل فى الحكومات وفى المقدسات، وكيف أنهما أعاقتا وصولنا إلى ديمقراطية حقيقية، مما أفرز فى النهاية الإرهاب الدموى، وجلب لنا عداء العالم وعلى رأسه أكبر قوة فيه.

وأيضا كيف كان خطاب سدنة التقديس المخادع والمخاتل حائلا دوما دون إحقاق الحقوق الإنسانية، ومن ثم إقامة حياة ديمقراطية سليمة حقوقيا وسياسيا، بالتحايل على مفاهيم الحداثة بقاموس الماضى، ومثالا لذلك استخدام مفاهيم كالشورى والبيعة بديلا للديمقراطية لإفراغها من مضامينها المعاصرة.

وأوضحنا مدى اختلاف مفاهيم الماضى عن مفاهيم الحداثة مع شهادات بأفواه سدنة الحاضر، تؤكد أنهم جميعا فى سلة واحدة ما غيروا

ولا بدلوا، سواء منهم من أعلن الاستنارة أو من لبس ثوب الاعتدال أو أعلن الإرهاب الصريح. مع إشارات تاريخية عجلى لم تكن غرضا بحد ذاتها بقدر ما كانت دعما للرؤية الأساسية للموضوع.

وفى العددالثانى عشر، نشرت الديمقراطية موضوعا ناقداً لما كتبنا بعنوان "أخطاء منهجية فى قراءة التاريخ الإسلامى: رداً على مقال د. سيد القمنى، بقلم م/ يحيى حسن عمر". وتعود أهمية الموضوع لكونه تعبيراً نموذجيا عن الخطاب الإسلامى المعاصر، لذلك استحق عناء المناقشة هنا.

وحتى نخرج بفائدة من النقاش، سنغض الطرف عما ضمنه السيد الناقد موضوعه من إهانات مباشرة لشخصى المتواضع، لكن مع لفت النظر أن الرجل قارئ متابع لأعمالنا بإشارته إلى "توجهات الدكتور سيد المعروفة". ومع ذلك فقد لاحظ أن لى "ميولاً شيعية لم أستطع إخفاءها". وهو الأمر الذى سيثير استغراب رفاق دربه من كبار الأزاهرة الذين سبق ولاحظوا أن لى "ميولا شيوعية"؟! ومع إصرارهم على مثل هذه التصنيفات المسبقة أتطوع بحل المشكل لهم، فأعلن بكل براءة أنى لا أنتمى إلى أية أيديولوجيا ولا لأى مذهب. ولا يعنينى الدفاع عن دين بعينه أو العداء لآخر، ولا تشغلنى الصحة ولا الخطأ فى هذا الدين أو ذاك، فكلهم فى الهم شرق. والأديان بالنسبة لمثلى هى موضوع درس ومعرفة وليست وسيلة لأى نوع من أنواع المعرفة ... أو التربح.

وكان واضحا أن ما شغل الأستاذ الناقد قد تمثل فى قوله عما كتبنا "تطاوله المريع على أكابر الصحابة وأمهات المؤمنين والرموز الإسلامية العظمى". والملحظ الواضع أنه كلما تناول باحث زمن الصحابة بالبحث وجهوا إليه تهمة التطاول دون أن يوجهوا هذا الاتهام مرة واحدة إلى المصادر الإسلامية ذاتها. ودون أن يفهموا مرة أن أى باحث منا لن يكون رأيه فى الصحابة أفضل من رأى الصحابة فى بعضهم البعض، ودون أن يلحظوا أنه ليس فى الإسلام رموزا عظمى أو صغرى. ولمزيد من حسم موقفى بوضوح فأنا لا أعتقد أن فى الإسلام أى رموز كانت من بنى الإنسان أم من بنى الجان. وأنه ليس فيه من يمكن تلقيبه بـ "سيدنا فلان"، فأنا بلا سيد مطلقا مدى المحيا حتى الممات. وإن أى واحد ممن يرونهم أسيادا لهم، هو عندى محل مساءلة لما ارتكبت يداه عندما يلزم الأمر وتتطلب الضرورة ذلك.

وإذا كان السيد الناقد لم ينشغل بكل ما طرحنا، وانشغل فقط برد الكيد لنا لما ارتكبنا فى حق أسياده، فإن هذا الانشغال لا يخلو من فائدة، وسنقول فيه بعد قليل قولا طويلا. لكن قبل ذلك نرى أن لنا حقا فى مناقشة طعن الرجل فى أمانتنا العلمية، وبسبيل هذا سنقتطع من حديثه أخطر اتهاماته، ولنقرأ معا ما قال:

"قال (أى شخصى المتواضع): ولو ذهبنا إلى الزمن الخليفى لمزيد من التيقن، حيث مارس الحكم كبار صحابة النبى، لوجدناهم غير معتدين بالمرة بمبدأ الشورى، كما لو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهمه عنه اليوم، فقد تولوا الخلافة بغير شورى بل وبمصاحبة العنف عندما لزم الأمر. ثم أضاف الباحث رقم مرجع فى نهاية كلامه وهذا خطأ بحثى خطير يقدح فى الأمانة العلمية للباحث. لأن الكلام كما هو واضح يمثل نتيجة استنتاجية، بينما لا يجوز أن يحيل الباحث إلى مرجع إلا فى حالة النقل المباشر أو نقل معلومات مجردة. أما أن أخرج باستنتاج ثم أحيل إلى مرجع وكأن الاستنتاج نفسه منقول أيضا من المرجع، كأن المرجع موافق للباحث فى استنتاجه. فهذا يعتبر تدليسا قادحا فى الأمانة العلمية. وأضاف الباحث سقطة أخرى إذ ذكر المرجع بهذه الطريقة (ابن الأثير /٢ ١٢٥) دون ذكر الطبعة أو الناشر، مع أن الباحث المبتدئ يعلم أن ذكر الصفحة دون ذكر الناشر لا معنى له لاختلاف الصفحات باختلاف الطبعات والناشرين. فكأن الباحث أراد أن يدلس مرة أخرى بإخفاء أثر الفقرات التى أحال إليها، حتى لا تكشف حقيقة ما ورد فيها. ولا يجوز الاعتذار عن الباحث أنه مبتدئ لأنها غلطة لا يقع فيها مبتدئ. كما أن الباحث ليس كذلك، فهو فى التعريف الذى جاء فى صدر البحث كاتب متخصص فى تاريخ الاجتماع الدينى .. وعلى سبيل المثال صفحة ١٢٥ من الجزء الثانى من هذا الكتاب الذى يحيلنا إليها .. تتضمن أحداث سنة ثمانية للهجرة، وتتحدث عن الذين أمر الرسول بإهدار دمائهم عند فتح مكة، فأين هذا من الخلافة والشورى وأبى بكر؟! ... لقد كان تولى أبى بكر للحكم تطبيقا أمثل للشورى، وكذلك كان اختيار عمر. وغير صحيح أن أبا بكر ولى عمراً دون مشورة، وليت الباحث يرجع إلى مراجعه مثل الكامل لابن الأثير، وينقل لنا حرفيا عن كيفية اختيار عمر للخلافة. وكم من الصحابة سألهم أبوبكر واستشارهم لنعلم كيف يتميز باحثنا بالأمانة العلمية الفائقة!! ولو عاد الباحث إلى مرجعه هذا لوجد أن أبا بكر استشار عبدالرحمن بن عوف وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله. ثم قرأ كتابه على الناس فقالوا سمعنا وأطعنا/الكامل ج٢/٢٧٢ طبعة دار

KMH

الكتب العلمية، بيروت. وإذا كان عند الباحث دليل تاريخى واحد على أن اختيار أبى بكر وعمر كان على غير رغبة الأغلبية أو بدون شورى، فليأت به على أعين الناس إن كان من الصادقين" ص٢٣٠، ٢٣١/ الديمقراطية ١٢.

ولنا على ما قال الأستاذ عدة ملحوظات :

١- ركز حضرته على الجانب التاريخى رغم أنه لم يكن هو الموضوع، ونزعه من السياق الرئيسى الذى لم يأت فيه الجانب التاريخى، إلا فى إشارات تؤكد أن الشورى الإسلامية والبيعة لم تكونا ديمقراطية اليوم بأى حال. وأن إصرار الخطاب الإسلامى المعاصر على أن الشورى هى السابق السماوى، بل والأكمل مقارنة بديمقراطية اليوم هو من قبيل الخداع والمراوغة. بل إن ما قلنا جاء واضحا فيما استشهد به من كلامنا حول عدم اعتداد كبار صحابة النبى بمبدأ الشورى، "كما لو كان غير مقرر بما يريدوننا أن نفهم عنه اليوم". ثم ضرب مثلا لشورى تلك الأيام باستشارة أبى بكر بشأن استخلافه عمر بن الخطاب: لعثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله، ثم قرأ كتابه على الناس، فقالوا سمعنا وأطعنا؟! ورأى أن ذلك تطبيقا أمثل لشورى يطلبونها لنا اليوم بحسبانها الديمقراطية. دون أن يلحظ أنه قد كتب بيده شهادة على أن الشورى أمر وما يريدوننا أن نفهمه منها اليوم بحسبانها الديمقراطية الأكمل أمر آخر. لأن أبا بكر لم يستشر غير هؤلاء الثلاثة من بين الأمة كلها وأنه هو من اختارهم للمشورة، وأن قراءة ما قالوه فى مشورتهم بشأن استخلاف عمر تكشف أن أقوالهم تحمل الرفض المبطن لكنه الواضح، فقد كان رد عبدالرحمن بن عوف: "إنه أفضل من رأيك إلا أن فيه غلظة"، وقال عثمان: "سريرته خير من علانيته" وقال طلحة: "استخلفت على الناس عمر وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه، فكيف به إذا خلا بهم؟[1].

أما من الذين قالوا: سمعنا؟ ومن الذين قالوا: أطعنا؟ فهو مالا تجد بشأنه أى تفاصيل فى شأن خطير كهذا عليه خلافات كبرى سواء من جانب الهاشميين أو الأمويين أو سعد بن عبادة الأنصارى ومن تبعه أو بقية العرب الذين لم يستشاروا جميعا. هذا رغم تفصيل المصادر الإسلامية فى شئون أهون وأحيانا بلا وزن وتدقيقها إلى درجة الإملال، فإذا كانوا يقصدون بمثل هذا الاستخلاف معنى الديمقراطية، فإنه معنى أقرب منها إلى المهلبية. أما إذا كان المقصود به الشورى الإسلامية، فإن

الآيات عممت مفهوم الشورى بين المؤمنين "وأمرهم شورى بينهم"(٣٧ الشورى)، ولم تقصرها على من يختاره مزاج أبى بكر من بين المؤمنين ليختاروا له عمراً، ولم يختاروه مع ذلك بوضوح قاطع، بل كان رفضهم أظهر من موافقتهم، ومع ذلك أصبح ابن الخطاب هو الخليفة!! رغم أنف مبدأ الشورى ورغم القرآن.

٢- نتابع الأستاذ الناقد فيما عرض فيه لأمانتنا العلمية وفيما ساقه من لطافات، لأن فى التعميم فائدة منهجية وموضوعية ومعلوماتية. يقول حضرته: أننا قلنا أن صحابة النبى الكبار قد تولوا الخلافة بغير شورى، بل بمصاحبة العنف عندما لزم الأمر، ووضعنا فى نهاية القول رقما للإحالة المصدرية. واعتبر حضرته أن ذلك خطأ بحثيا خطيرا يقدح فى الأمانة العلمية لأن الكلام نتيجة استنتاجية، وهذا تدليس لأن الإحالة المصدرية لا تجوز إلا فى حالة النقل المباشر أو نقل معلومات مجردة.

والواضح هنا أن نقصا بسيطا قد شاب معرفة الناقد بأصول البحث العلمى التى قام يعلمنا إياها فى مجلة يقرؤها محترفو الأكاديمية، لأنه يجوز للباحث أيضا أن يحيل إلى صفحات عديدة يختصرها بعباراته، خاصة إذا كانت معارف متواترة دون أن يضع ذلك داخل علامات تنصيص. وكان هذا هو حال الكلام الذى كتبنا، فقد تولى أبوبكر الخلافة فى السقيفة دون شورى وبمصاحبة العنف، وكان العنف أبرز عناصر بيعته، وهو من بسائط المعلوم فى المعارف الإسلامية التاريخية، وليس نتيجة استنتاجية لنا كما دون السيد الناقد، فإن كان يعرف ويراوغ فهو دأبهم المعروف، أما إن كان لا يعرف فإنى لا أميل إلي تثمين حتى ما أكتب هنا رداً عليه. لكنى أكثر ميلا إلى فكرة المراوغة الخداعية المعهودة، لذلك كتبت. فيكفى لأى مسلم إطلالة عجلى على أحداث السقيفة، أو الاستماع إلى قول عمر نفسه فى انتهاء تلك الأحداث بخلافة أبى بكر: "إن بيعة أبى بكر كانت فلتة وأن الله وقى شرها، ومن عاد لمثلها فاقتلوه"(٢). وبغرض هذه الإطلالة أشرنا بإحالة مصدرية إلى بداية الفصل الذى يروى تلك الأحداث فى تاريخ ابن الأثير والمعنون بالبنط العريض: "أحداث السقيفة وخلافة أبى بكر". فى إحالة لأحداث معلومة، ومن لا يعلم فقد أشرنا إليه ليذهب ويقرأ ويعلم.

وكان نص الإحالة (ابن الأثير ١٢٥/٢)، وهنا يوجد خطأ حقيقى كما أشار السيد الناقد، لكنه ليس تدليسا، فالباب موجود والعنوان موجود

والموضوع المطلوب هو هو وكذلك المضمون وليس هناك أى خيانة للأمانة العلمية، لكن ما حدث خطأ فى التدوين اقتنصه السيد الناقد ليقيم مندبته على الأمانة البحثية. فالصفحة هى ٣٢٥ وليست ١٢٥. وبقية معلومات النشر الدقيقة للمصدر هى كالتالى: "ابن الأثير/ الكامل فى التاريخ/ دار الفكر العربى ودار صادر/ بيروت/ سنة ١٩٧٩/ الجزء الثانى/ ص٣٢٥".

ومما يشير إلى العمد فى الاقتناص وأن مندبة السيد الناقد برمتها لم تكن من أجل الحقيقة ولكن للخداع، هو أنى قد أحلت إلى ذات الأحداث تحت نفس الرقم إلى مصدرين وليس مصدراً واحداً، وكان الثانى هو (ابن هشام ٣٣٦/٤) بالاضافة لابن الأثير، فإن لم يجد هذا وجد ذاك. لكنه أهمل المصدر الثانى تماما ليقتنص خطأ التدوين، ليقف منافحا مدافعا عن الأمانة العلمية المهدورة، مقيما جنازة على تدليس العلمانيين، نادبا علينا حظنا من المعرفة بالأصول. فقط لتأكيد أن أمثالنا هم أهل غش وخداع، وأنهم هم أهل الدين وأصحاب الأمانة والخلق الدينى الرفيع. فهل من الدين الرفيع والخلق القويم اقتناص خطأ فى التدوين؟ وأين هو من ست وستين إحالة مصدرية بذات المقال كانت الإحالة فيها تتم إلى ثلاثة وأربعة مصادر تؤكد الكلام نفسه؟ وأين هو الآن من أمانة العلمانيين؟

٣- ثم يصر السيد الناقد المؤمن النزيه على أنى لا أكتب بقية معلومات النشر لمصادرى حتى أجد فرص التدليس لما لا أتسم به من أمانة أهل الإيمان الرفيع، وحيث قد بانت النزاهة من الخداع والنطاعة، أحب أن أوضح لماذا لم أعد أسجل كل معلومات النشر فى موضوعاتى التى كتبتها خلال السنوات الثلاث السوالف، مع إصرارى على ذلك فيما هو آت إن كان هناك آت. وقبل هذا التوضيح أسأل الأستاذ الناقد خاصة فى ضوء معرفته بما نكتب حتى أنه عرف توجهاتنا "توجهات الدكتور سيد المعروفة" حتى أصبحت هذه التوجهات واضحة ساطعة لديه، ومع حرصه على قيم العلم والإيمان وأمانة البحث: أين هو من كل أعمالى المنشورة السابقة، وأخص منها بالذكر ما هو أشد وجيعة لمنطقه ونكاية: كتاب (الإسلاميات) الذى يجمع الحزب الهاشمى وحروب دولة الرسول والنسخ فى الوحى، فهو كتاب لا يتحدث عن الشورى والديمقراطية أو عن أبى بكر وعمر، إنما عن النبى وسيرته وعن الحديث والقرآن، وفيه ستمائة صفحة تحيل إلى ألف حاشيه مصدرية تتيح له الوقوع على ما يريد اقتناصه إن استطاع. وهو الأمر الذى لم يقدم عليه أشد الأزاهرة تشنجا وهم يطعنون فى

الكتاب تكفيرا وتخوينا لعدة سنوات، ومعهم رمزه الإسلامى المستنير الأستاذ فهمى هويدى، لكن أحداً منهم لم يجد مطعنا واحداً فى الأمانة العلمية كما وجد صاحبنا فى خطأ تدوين فى نصف إحالة لها بديل يجاورها.

وكانت الإحالات المصدرية فى كل الأعمال المنشورة فى كتب حتى نهاية عام ١٩٩٩، تثبت كل معلومات النشر بالإحالة إلى المؤلف وعنوان الكتاب والقسم والجزء والصفحة ودار النشر والبلد الناشر ورقم الطبعة وسنة النشر. لكن اكتشافى عمليات السطو المنظم والتى ساعد على كشفها انتشار الانترنت، وسرقة جهد السنين وسهر الليالى على الفكرة وعلى الكشف وعلى المصادر بمعلومات النشر، كل هذا جعلنى أعمد إلى ما كان يفعله أستاذنا طه حسين وهو من هو؟ بذكر الأسم الأشهر المتعارف عليه للمصدر بين الباحثين مع أرقام الأجزاء والصفحات، وعلى القارئ المهتم أن يتعب قليلا إذا أراد التدقيق، أما الباحث فهو يعرف سبله وطرائقه المعتادة ولديه أدواته. وإذا احتاج الأمر منا إلى ذكر بقية معلومات النشر لباحث غير خبير أو بسبب مكتشف أريب عريف فهيم كصاحبنا فلا بأس، لكنا نظن أن من سيطلب ذلك مستقبلا عن جهل أو عن نطاعة سيكون أكثر أدبا.

٥- ونصل الآن إلى الأهم، فى تحدى السيد الناقد القائل: "وإذا كان عند الباحث دليل تاريخى واحد على أن اختيار أبى بكر أو عمر كان على غير رغبة الأغلبية، أو بدون شورى، فليأت به على أعين الناس إن كان من الصادقين". وحتى لا نبدو من غير الصادقين فسنأتى للرجل بمطلبه حبا وكرامة واحتراما صادقا لرغبته. ليس بدليل واحد كما طلب، فنحن أكرم من ذلك وأكثر سخاء. لذلك سننفحه الأدلة تقفو بعضها وتأخذ بعضها برقاب بعض. ولن نناقش ممارسات شورى تلك الأيام البدائية مقارنة بديمقراطية اليوم الرفيعة فى بلاد الحريات، فسيكون ذلك ظلما شديداً لها. لكنا سنلجأ إلى بيان أن ما حدث من كبار الصحابة المشار إليهما (أبوبكر وعمر) كان أبعد ما يكون عن الشورى كما قررها القرآن. وسنغض الطرف فى هذه الدراسة -مؤقتا- عن قرارنا اختصار معلومات ثبت المصادر، لأننا فى مقام تحد لأمانتنا إزاء أمر مستقر يكاد يكون عند من يعبدون الرجال من ثوابت المقدسات. ومن هنا سنذكر تفاصيل النشر الدقيقة لكل معلومة نأتى بها على الوجه الأمثل للتدقيق الأكاديمى الذى طلبه صاحبنا.

الرحيل إلى زمن الراشدين

موت النبى :

فى حال البحث وراء مسألة الخلافة، علينا أن نتذكر أنه كانت هناك ثلاث جبهات مرشحة لهذا الأمر بعد النبى: أولاها جبهة على بن أبى طالب ومعه الهاشميون بل والأمويون من قريش، وهى الجبهة التى اعتمدت فكرة وراثة الحكم. لأن عليا هو ابن عم النبى المباشر وربيبه فى بيته وشقيقه بعرف العرب وزوج ابنته الزهراء ووالد حفيديه الحسن والحسين، وهو هاشمى قرشى مُطلبى. وكلها مؤهلات تدفع به إلى مقدمة المرشحين للخلافة، ناهيك كما يؤكده الشيعة من وعد علنى من النبى لعلى بالخلافة عند غدير خم، وهو ما ينكره السنة.

والجبهة الثانية والمفترض أنها أقوى الجبهات هى جبهة الأنصار بزعامة سعد بن عبادة من بنى الخرزج. فهم أهل المدينة وأصحابها، وبقية القرشيين بالمدينة هم ضيوف عليها فى النهاية. وأن أهل يثرب هم أهل الحرب والحلقة، الذين انتصرت الدعوة بسيوفهم وانتشر شأن الإسلام بدمائهم التى بذلوها بسخاء، وببطولاتهم قامت الدولة، لكن هذه الجبهة ظلت تعانى نقصا حاداً بسبب ثاراتها القديمة بين أوسها وخزرجها، وبسبب صراعهما وتحاسدهما الدائم قبل الدعوة وبعدها.

ثم الجبهة الثالثة وهى جبهة أبى بكر وعمر وأبى عبيدة بن الجراح ومن حالفهم. وقد استمدت مصادر قوتها من عدة أوجه: أولها أن أبا بكر وعمر كانا وزيرى النبى، وكانا أيضا أصهاره فكان أبو بكر هو أب عائشة الحميراء زوجة النبى الأثيرة، وكان عمر هو أبا حفصة التى لم تكن فى درجة عائشة، لكنها كانت حليفتها للعمل لما فيه مصلحة أبويهما. والثالث أن النبى وهو فى مرض الموت قد أمر أبا بكر أن يصلى بالناس وهى الحجة التى لزمها السنة ورفعوها بمواجهة الجبهة الهاشمية دليلا على رغبة النبى فى تأمير أبى بكر على الناس من بعده. ورغم المفترض أن هذه الجبهة كانت أضعف الجبهات حجة فيما رفعوه بوجه بعضهم من حجج، فإنها كانت الجبهة الفائزة. لأنها أحسنت التكتيك وسعت إلى هدفها بغض النظر عن أى عواطف من أى لون حتى لو كانت دينية، واستغلت بدهاء كل ضعف ممكن فى الجبهات المقابلة، وهو الأمر الذى يحتاج بعض التوضيح لنرى كيف كان هدف هذه الجبهة هو الإمارة قبل كل أمر آخر، وكيف تم ترتيب خطوهم نحو الهدف منذ اللحظات الأولى لظهور علامات مرض

الموت على نبيهم، بغض النظر عن الدين وشوراه. أما ماذا كان يريد النبى نفسه وهو يشعر بدنو الأجل، فهو الأمر الذى لا يمكن العثور عليه فصيحا بقدر ما يمكن استنتاجه من حدثين هامين: الأول أنه فى هذا الظرف العصيب أمر بتجهيز حملة للإغارة على الروم بقيادة زيد بن حارثة الذى لم يتجاوز السبع عشرة عاما، وتحت إمرته أبرز الوجوه المرشحة للخلافة كأبى بكر وعمر، مع استبقائه عليا بن أبى طالب إلى جواره. وكان بعثُ جيش إلى الروم بقيادة هذا الصبى الحدث مثار احتجاج من الصحابة لأنه فى النَهاية بمثابة انتحار أمام جيش الروم الهائل والمحترف، وقد فهم كل منهم ما فهم لذلك لم يتحرك هذا الجيش إلى هدفه بحجة مرض النبى، رغم أنه كان يهتف ما بين كل إفاقة وأخرى: "أنفذوا بعث أسامة" يقول اليعقوبى: "فقالها مراراً"(٣).

أما الحدث الثانى: فقد حدث عندما وجد النبى أوامره لا تنفذ أن قال لمن حوله: "إيتونى بدواة وصحيفة أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبداً". لكن عمراً حال دون تنفيذ هذا المطلب بدوره وقال: "إن الرجل يهجر -وقيل يهذو- وعندكم القرآن وحسبنا كتاب الله". وبين موافق لعمر ومعارض، اشتجر الصحابة حول فراش النبى حتى أمرهم بالانصراف من حوله(٤). وهكذا أعلن عمر عصيان نبيه مرتين فى لحظات تاريخية فارقة خشية أن يكون فيما يكتب النبى أو يملى خروجا للأمر من جبهته إلى جبهة أخرى، وليس من مبرر يمكن استيضاحه من عصيان كبار الصحابة لأوامر نبيهم إلا هاجس الخلافة من بعده، لأن خروجهم مع جيش أسامة إلى الروم كان سيترك الساحة خالية لتنصيب على، وربما عدم عودتهم من بعث أسامة أصلا وكان هو المرجح، مما يجعل بًداية حكم على خالية من مشاكل المنافسين. لكن وجهة نظر أخرى قد ترى أن عمراً كان يعلم أن نظام التوريث ليس من الإسلام وأن الحكم ترك شورى بين المسلمين، وأن ظروف النبى ومرضه إحتاجت تدخلا للحؤول دون إقرار توريث النظام الملكى فى دين يرفض الملكية ويدينها لأن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها. وإنه وإن كان نبيا فإن للحُمّى أفاعيلها التى قد تدفعه إلى تقرير ما يحب ويشتهى بغض النظر عن قرارات السماء. وهو ما عبر عنه عمر بكلمة (يهجر) أو (يهذو)، نازعا عنه إطلاقية الصدق النبوى، ومدرجا إياه فى البشرية بكل ضعفها، نازعا عنه أيضا يد الطاعة، استنتاجا أن ما يقوله فى الحمى هو رأى بشرى أضعفه المرض وأثرت فيه النوازع. لكن أين الكبير الصديق فى هذه اللحظات الحاسمة فى التاريخ؟ وكيف ترك الجيش والناس ونبيه فى نزعه الأخير واختفى؟ يقول تاريخنا أنه استأذن

النبى وذهب إلى السنح خارج المدينة ليأنس بأحدث زوجاته ابنة خارجة عند أهلها بنى الحارث، لأنه كان يومها المقرر بين دورى نسائه(٥)!؟ لكن يبدو أن الأمر لم يكن مجرد استمتاع الصديق بزوجته الحديثة ونبيه فى نزعه الأخير، لأن أبا بكر كان له ضعفه الذى قد يفت فى جبهته أمام رغبات نبيه، ومن ثم كان ابتعاده، خاصة مع ما نعلمه عن حاله المعلوم فى حلفه مع عمر حيث كان يترك لعمر اتخاذ القرارات الصعبة التى تحتاج إلى قوة وشخصية وقلب رجل مثل عمر. حتى توفى النبى وخله الوفى وصديقه الصّديق لازال مع امرأته. وذهب من يبلغ أبا بكر وتأخر أبوبكر، والتاريخ يقف حابسا أنفاسه مرهفا أسماعه للحركة التالية من الزمن.

توفى النبى وغطى أهله وجهه علامة الموت، وعلم عمر فيما تروى عائشة "فأستأذن عمر ومغيرة بن شعبة ودخلا عليه، فكشفا الثوب عن وجهه فقال عمر: واغشياه! ما أشد غشى رسول الله. ثم قاما فلما انتهيا إلى الباب قال المغيرة: يا عمر مات والله رسول الله. فقال عمر: كذبت، ما مات رسول الله ولكنك رجل تحوشك فتنة ولن يموت رسول الله حتى يفنى المنافقين(٦). أصر عمر أن النبى فى إغماءة بينما من حوله غطوا وجهه واحتسبوه عند الله. واستمر عمر يصر بل ويهدد بالقتل من قال أن النبى مات ويقول: إن رجالا من المنافقين يزعمون أن رسول الله قد توفى وإن رسول الله ما مات لكنه ذهب لرؤية ربه كما ذهب موسى بن عمران فغاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع بعد أن قيل مات. والله ليرجعن رسول الله ليقطعن أيدى رجال وأرجل من يزعمون أن رسول الله مات (٧)، وأخذ يرغى ويزيد على رأس الناس ويقول: "من قال إنه مات علوت رأسه بسيفى هذا وإنما ارتفع إلى السماء (٨). فقام العباس بن عبدالمطلب يؤكد له "إن رسول الله قد مات وإنى قد رأيت فى وجهه مالم أزل أعرفه فى وجوه بنى عبدالمطلب عند الموت"، و"أن رسول الله يأسن كما يأسن البشر .. فادفنوا صاحبكم"(٩) .. وعمر يهدد ويهدد، وجاء سالم بن عبيد بأبى بكر من السنح ليصل وعمر واقف على رؤوس الناس مشهراً سيفه مزبد الشدقين، يصرخ أن النبى لم يمت وأنه سيقوم ليقطع أيدى من قالوا بموته وليصلبهم. ووقف أبوبكر يقول: "من كان يعبد الله فإن الله حى لا يموت، ومن كان يعبد محمداً فان محمداً قد مات، ثم قرأ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل .. فهدأ عمر وقال: هذا فى كتاب الله؟ قال نعم (١٠).

وهنا هل نلوم أبا الحسن العسكرى فقط لمجرد أنه شيعى عندما يلحظ

أن عمراً قام بتمثيلية محبوكة لم يغير رأية فيها لا لكلام المغيرة ولا بقول العباس عم النبى .. ولم يهدأ حتى وصل أبوبكر فسكن واطمأن؟ وهل نستنكر تساؤل أبوالحسن وهو يتساءل: "هل كان الباعث لعمر فى إشهاره السيف وتهديد من قال أن النبى مات، حبه لرسول الله وحزنه على فقده؟ .. أم صح رأى ابن أبى الحديد .. إن عمر لما علم أن رسول الله مات خاف من وقوع فتنة فى الإمامة وتغلب أقوام عليها إما من الأنصار أو من غيرهم، فاقتضت المصلحة عنده تسكين الناس، فأظهر ما أظهر وأوقع تلك الشبهة فى قلوبهم حراسة للدين والدولة إلى أن جاء أبوبكر/ ابن أبى الحديد ١٢٩/١". ثم يلحظ أبوالحسن أن عمراً رغم كل هذا الحب المعلن من عمر لنبيه وإشهار السيف لقتل من يقول أن النبى قد مات، قد ترك نبيه وهرع مع أبى بكر إلى سقيفة بنى ساعدة حيث اجتمع الأنصار لبحث شأن الخلافة، وتركوا نبيهم بين أهله يغسلونه ويكفنونه ويدفنونه فى منتصف الليل دون أن يحضروا غسله ولا تكفينه ولا دفنه لانشغالهم فى السقيفة بالصراع على الإمارة مع الأنصار، بينما غاب على والهاشميون عن السقيفة لاهتمامهم بجثمان نبيهم فيما يرى الشيعة، أو لأنهم جبنوا عن مواجهة الأنصار فى السقيفة فيما يرى السنة، وأن أبا بكر وعمر استحقاها لأخذهم المبادرة لمواجهة الأنصار وهم فى بلدهم وعلى أرضهم.

أحداث السقيفة:

اجتمع الأنصار فى السقيفة لتولية سعد بن عبادة وأتوا به وهو مريض ملفوف، ووصل أبوبكر وعمر وأبوعبيدة بن الجراح ومعهم رهط من مؤيديهم من المهاجرين، بينما سعد بن عبادة يخطب فى الأنصار قائلا: "يا معشر الأنصار لكم سابقة فى الدين وفضيلة فى الإسلام ليست لأحد من العرب. إن محمداً لبث فى قومه بضع عشرة سنة يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلع الأوثان، فما آمن به إلا القليل. وما كانوا يقدرون على إعزاز دينه ولا على دفع ضيم عنه حتى رزقكم الله الإيمان به وبرسوله، فكنتم أشد الناس على عدوه حتى استقامت العرب لأمر الله طوعا أو كرها، فدانت لرسول الله بأسيافكم، ولكم أن تستبدوا بهذا الأمر من دون الناس فإنه لكم دونهم فأجابه الجميع أن قد وفقت وأصبت الرأى ونحن نوليك هذا الأمر".

وخطب أبوبكر مذكراً الأنصار أن المهاجرين أول من آمن من العرب، "وهم أولياؤه وعشيرته وأحق الناس بهذا الأمر بعده لا ينازعهم ذلك إلا

ظالم" ثم ذكر فضل الأنصار وقال: "فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم، فنحن الأمراء وأنتم الوزراء".

فقام الأنصارى الحباب بن المنذر يخاطب قومه: "يا معشر الأنصار، املكوا عليكم أمركم فإن الناس (أى المهاجرين) فى فيئكم وفى ظلكم، ولن يجترئ مجترئ على خلافكم، ولا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم وينتقض عليكم أمركم، فإن أبى هؤلاء إلا ما سمعتم فمنا أمير ومنهم أمير".

فرد عمر على هذا المنطق بقوله: "هيهات، لا يجتمع اثنان فى قرن .. والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم، لكن العرب لا تمتنع أن تولى أمرها من كانت النبوة فيهم .. فمن ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته".

ومرة أخرى يرد الحباب مخاطبا قومه: "يا معشر الأنصار أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا وأصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم ما سألتموهم فأجلوهم عن هذه البلاد وتولوا عليهم هذه الأمور فأنتم والله أحق بهذا الأمر منهم، فإنه بأسيافكم دان لهذا الدين من لم يكن يدين به. أنا جذيلها المحك وعذيقها المرجب، أما والله لو شئتم لنعيدنها جذعة، والله لا يرد علىّ أحد إلا حطمت أنفه بالسيف، فقال عمر: إذن يقتلك الله، قال: بل إياك يقتل (فوطأ عمر فى بطنه ودس فى فيه التراب فى رواية أبى بكر الجوهرى فى ابن أبى الحديد ٢/١٦). فقال أبوعبيدة بن الجراح: يا معشر الأنصار كنتم أول من ناصر وآزر فلا تكونوا أول من بدل وغير. فقام بشير بن سعد وكان حاسدا لسعد بن عبادة فقال: .. ألا أن محمداً من قريش وقومه أحق به، وأيم الله لا يرانى الله أنازعهم هذا الأمر أبداً. فقال أبوبكر: هذا عمرو هذا أبوعبيدة فأيهما شئتم فبايعوا .. فقالت بعض الأنصار لا نبايع إلا عليا قال عمر: فكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى تخوفت الاختلاف فقلت لأبى بكر، ابسط يدك لأبايعك فلما ذهبا ليبايعاه سبقهما إليه بشير بن سعد فبايعه فناداه الحباب بن المنذر: يا بشير عُقت عقاق!! أنفست على ابن عمك الإمارة؟ .. فلما رأت الأوس ما صنع بشير بن سعد وما تدعو إليه قريش وما تطلب الخزرج من تأمير سعد بن عبادة قال بعضهم لبعض وفيهم أسيد بن حضير وكان أحد النقباء: والله لئن وليتها عليكم الخزرج مرة لازالت لهم عليكم .. فقوموا بايعوا أبابكر فقاموا إليه فبايعوه .. فوطئوا سعد ابن عبادة فقال أناس من أصحاب سعد: اتقوا سعدا ولا تطأوه فقال

عمر: اقتلوه قتله الله وفى رواية بلسان عمر : ثم وثبنا على سعد بن عبادة وهو مريض فوطأناه فقد خشيت إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بعدنا بيعة، فإما أن نتابعهم أو نخالفهم فيكون فسادا". ثم قام عمر على رأس سعد فقال: "لقد هممت أن أطأك حتى تنذ عضدك. فأخذ قيس بن سعد بلحية عمر فقال: والله لو حصصت منه شعرة ما رجعت وفي فيك واضحة. فقال أبوبكر: مهلا يا عمر الرفق هنا أبلغ، فأعرض عنه عمر، فقال سعد لعمر: أما والله لو أن بى قوة ما أقوى على النهوض لسمعت منى فى أقطارها وسككها زئيرا يحجرك وأصحابك. أما والله إذا لألحقنك بقوم كنت فيهم تابعا غير متبوع. إحملونى من هذا المكان، فحملوه فأدخلوه داره .. وجاء البراء بن عازب فضرب الباب على بنى هاشم وقال: يا معشر بنى هاشم بويع أبا بكر، فقال بعضهم لبعض: ما كان المسلمون يحدثون حدثا نغيب عنه ونحن أولى بمحمد، فقال العباس: فعلوها ورب الكعبة"(١١).

هذه مع محاولة الإيجاز أحداث السقيفة منقولة بنصوصها من المصادر الإسلامية الكبرى .. وهى الأحداث التى لابد أن تستدعى عليها كثير من الملاحظات.

١- أن أهل المدينة سواء أهلها الأنصار أو من سكنها من المهاجرين قد احتسبوا أنفسهم أصحاب الحق فى الخلافة دون سائر العرب، فلم ينتظروا أن يعلنوا العرب خارج المدينة ليشركوهم معهم للترشيح أو حتى للإدلاء بموافقة على من تم اختياره من أهل المدينة، وإذاكان القرآن قد ترك الأمر، أى الحكم شورى مفتوحه لكل المسلمين، فقد كان اجتماع السقيفة وما جرى فيه هو أول مخالفة صريحة للقرآن، فعلها صحابة النبى الكبار، أو بتعبير العباس بن عبدالمطلب المدهوش المستنكر "فعلوها ورب الكعبة"!؟

٢- الملحظ الثانى هو ما قدمه كل مرشح من مؤهلات الترشيح سواء من الأنصار أو فريق أبى بكر، فلم يبرز موقف واحد أو عبارة واحدة تشير إلى اهتمامهم بمن هو أصلح للمسلمين والإسلام والدولة من حيث الكفاءة، ولم يفاضلوا مثلا بين صفات المرشح الأنصارى سعد بن عبادة أو صفات أبى بكر، بل تعصب كل فريق لجماعته دون أى اعتبار آخر، وهو كسر آخر لأساس عظيم من أسس الإسلام عندما كان شاغله الأساسى هو كسر العصبية القبلية والتخلى عنها والتعالى عليها، وهو الأمر الذى لم

يبد له أى أثر فى سلوك الصحابة فى السقيفة، فى شأن يمس كل المسلمين.

٣- أن فريق أبى بكر قد قدم مقابل الأنصار احتجاجا باطلا بمضمون أكثر بطلانا. وربما كانت حجة الأنصار بأنهم من نصروا الإسلام بسيوفهم ونشروه بدمائهم أكثر قبولا من حجة الفريق البكرى الذى لجأ إلى فكرة وراثة المنصب فى القبيلة "من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ونحن أولياؤه وعشيرته" كما قال عمر. فالحجة باطلة بمنطق الإسلام وروحه، لأنه لو كان الأمر كذلك لأعطاه لأهله الهاشميين مباشرة ودون لزوم لحكاية الشورى برمتها بآيات صريحة واضحة. والمدهش أن أصحاب الحجة لم يلزموا أنفسهم بمضمونها لأن الخلافة الصحيحة لم تكن غرضهم، والدين لم يكن هدفهم، ومصالح الناس ليست موضوعهم، لأنه لو كانت الحجة صحيحة لسلموا الخلافة ببساطة لعلى بن أبى طالب الذى عقب على الاحتجاج البكرى العمرى بأحقيتهم الخلافة لأنهم شجرة النبى العشائرية بقوله: "احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة"!!

٤- أن تأمير أبى بكر جاء خطفا على عادة العرب التليدة فى حركات سريعة أستغل فيها عمر تحاسد الأنصار وقال لأبى بكر: أبسط يدك أبايعك. وبحسابات المصالح أو التحاسد والتباغض هرع كل صاحب موقف ليضرب على يده بينما لجأ عمر إلى العنف مع مرشح الأنصار وهو على الأرض ملفوفا فوطأه هو ومن معه ليقيموا للمسلمين خليفة بدون حضور المسلمين أو من يمثلهم. وكما لو كان أهل السقيفة هم المسلمون فى الأرض دون غيرهم. وتعبيرا عن هذه (الخطفة) أو (الفلتة) التاريخية جاءت عبارة عمر بن الخطاب من بعد: "إن بيعة أبى بكر كانت فلتة وقى الله شرها، ومن عاد لمثلها فاقتلوه". وهو رأى يدين أصحابه بل ويصدر عليهم حكما يتناسب مع جسامة الحدث فى حق الإسلام والمسلمين، حتى لم يجد له عمر سوى "اقتلوه" جزاءً. فى اعتراف تاريخى يليق بعمر.

٥- إن ما حدث فى السقيفة وما تلاه من استخلاف أبى بكر لعمر كما سبق وشرحنا، شوه مفهوم الشورى نفسه، فكلها كانت ابتعاداً متواتراً عن قرارات الإسلام ومسخا لمعنى الشورى وضحكا على ذقون المسلمين وتزييفا لوعيهم، أعطى لمن جاء بعدهم من الحكام المتغلبين بالقوة والذين ساموا المسلمين الخسف ومارسوا عليهم أبشع صنوف الطغيان، أعطاهم الحجة وإمكانية تزييف مقاصد القرآن لأسوأ المقاصد، وهو ما برز

واضحا زمن معاوية ابن أبى سفيان عندما رفع راية العصيان فى خلافة على ابن أبى طالب. عندما انحاز محمد بن أبى بكر إلى جانب على، فبادره معاوية برسالة توضح لنا أى جناية ارتكبت فى السقيفة، يقول معاوية لابن أبى بكر: "كنا وأبوك فينا نعرف فضل ابن أبى طالب وحقه .. فلما قبض الله نبيه .. كان أبوك وفاروقه أول من ابتزه حقه وخالفه على أمره. على ذلك اتفقا واتسقا .. فإن يك ما نحن فيه صوابا فأبوك استبد به ونحن شركاؤه، ولولا ما فعل أبوك ما خالفنا ابن أبى طالب ولسلمنا إليه. ولكنا رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا فأخذنا بمثله، فعب أباك بما بدا لك أو دع ذلك، والسلام على من أناب"(١٢).

٦- أن عدم التأنى وتبليغ المسلمين والانتظار لحضور وفود القبائل لاختيار خليفة حسب الشورى القرآنية، وخطفها خطفا، أدى إلى عصيان القبائل بمنعها الزكاة عن العاصمة تعبيرا عن عدم الاعتراف بخلافة أبى بكر، وهو ما أدى إلى حروب طاحنة سالت فيها دماء مسلمين بيد مسلمين، لم يسل مثلها فى تاريخ الجزيرة، فمن لهذه الدماء؟ وفى أى أعناق نضعها؟ مع إصرار أبى بكر على فرض نفسه أميراً لكل العرب، وأن عليهم أن يقبلوا به وإن رفضوا وعبروا عن رفضهم بمنع أداء ضريبة المال أصبحوا مرتدين .. أليست هذه هى الديكتاتورية كاملة المواصفات؟.

٧- أن أبا بكر ومن جاء بعده من الراشدين، لم يف هو ولا هم بالوعد البكرى للأنصار "منا الأمراء ومنكم الوزراء"، بل يلحظ المطالع لكتب التاريخ الإسلامى كيف غطى الأنصار ساحة تاريخ الدعوة وهى تنتقل من نصر إلى نصر، وبوجودهم الدائم والرائع فى كل صفحة وفى كل سطر، لكن هذه الكتب نفسها تفتقد أى ذكر للأنصار بعد خلافة أبى بكر حتى خرجوا من ساحة التاريخ الإسلامى دون أن يأخذوا على ما قدموا من دماء وشهداء ومواقف سوى تحقق الوعد بالجنة إن شاء الله. أما الفريق البكرى فقد نال حظوظه فى الدنيا .. وفى سجلات التاريخ .. وبالطبع فى الجنة!! .. إن شاء الله.

٨- وضمن الشهادات المباشرة الواضحة على أن خلافة أبى بكر لم تكن شورى بأى معنى، يجد المطالع العديد من الشهادات نختار من بينها شهادة كبيرين من كبار ذلك الزمان، الأولى شهادة عمر التى قدمناها وصدرنا بها موضوعنا، لكن فى تفاصيل تلك الشهادة العمرية اعترافا واضحا بخروج تأمير أبى بكر على معنى الشورى الإسلامية، ولنقرأ معا

قوله على المنبر وهو خليفة: "بلغنى أن فلانا قال: والله لو مات عمر بن الخطاب لبايعت فلانا. فلا يغرن أمرؤاً أن يقول: إن بيعة أبى بكر كانت فلتة فتمت، وأنها كانت كذلك إلا أن الله قد وقى شرها، وليس فيكم من تنقطع الأعناق إليه مثل أبى بكر. فمن بايع رجلا عن غير مشورة المسلمين، فإنه لا بيعة له هو ولا الذى بايعه تغرة أن يقتلا"(١٣).

هذه شهادة أحد المتآمرين على المسلمين لتأمير أبى بكر وهو من بعده دون شورى. أما الشهادة الثانية فهى للعباس عم النبى وأحد كبار بنى هاشم الذين عارضوا ترشيح أبى بكر وأمتنعوا عن بيعته، مما وضعه فى مركز حرج أمام بقية العرب المعارضين لبيعته. فتشاور أبوبكر مع مؤيديه عمر بن الخطاب وأبى عبيده ابن الجراح والمغيرة بن شعبة "فقال: ما الرأى؟ قالوا: الرأى أن تلقى العباس بن عبدالمطلب فتجعل له فى هذا الأمر نصيبا يكون له ولعقبه من بعده، فتقطعون به على ناحية على بن أبى طالب حجة لكم على علىّ إذا مال معكم" وهو ما يعنى أن الخليفة ورجاله قرروا تفكيك جبهة على وأهل الهاشميين برشوة عمه العباس ليميل معهم. وقالوا له: "لقد جئناك ونحن نريد لك فى هذا الأمر نصيبا يكون لك ولمن بعدك فى عقبك" فهو نصيب سيمنحونه له من مال المسلمين وسلطانهم موروثا فى نسله من بعده دون المسلمين. وأراد ابن الخطاب أن لا يشعر العباس بضعف موقفهم بقوله له "إنا لم نأتكم لحاجة إليكم ولكن كرها أن يكون الطعن فيما اجتمع عليه المسلمون منكم". لكن ليجيبه العباس: "إن الله بعث محمداً نبيا .. حتى قبضه الله .. فخلى على المسلمين أمورهم ليختاروا لأنفسهم مصيبين الحق لا مائلين بزيغ الهوى. فإذا كنت برسول الله احتججت، فحقنا أخذت، وإن كنت بالمؤمنين احتججت فنحن منهم .. وإن كان هذا الأمر إنما وجب لك بالمؤمنين فما وجب إذ كنا كارهين. وما أبعد قولك أنهم طعنوا عليك من قولك أنهم اختاروك ومالوا إليك!! وما أبعد تسميتك بخليفة رسول الله من قولك: خلّى على الناس أمورهم ليختاروا فاختاروك!! فأما ما قلت إنك تجعله لى، فإن كان حقا للمؤمنين فليس لك أن تحكم فيه، وإن كان لنا فلم نرض ببعضه دون بعض؟" (١٤).. أليست هذه بدورها شهادة صدق أم كان العباس مدلسا مثلنا؟ وهل كان عمر يدلس بدوره متحالفا معنا كاذبا ضد أبى بكر؟ أم ترى العيب مرة أخرى فى تدليسنا نحن على المصادر لأننا فقط علمانيون وها هى كما طلب السيد الناقد على أعين الناس؟ فهلا راجع مصادر المؤمنين؟ أم أنه يعلم ويخدع الدين؟ أم تراه يخدع من يؤمن أنه رب العالمين؟.

٩- أما العنف الذى مارسه خليفة المسلمين غير الشرعى لإثبات شرعيته بالقوة فقد انفلت عقاله فى المضارب والبوادى، وكان بداية لتصفية آل بيت الرسول عبر نقلات معلومة فى تاريخنا الدموى المرعب.

ومع فشل محاولة الرشوة لجأ الخليفة إلى طلب بيعة على بن أبى طالب والهاشميين بالقوة، وأمر عمراً أن يأتيه بعلى والهاشميين "ائتنى به بأعنف العنف". وإن أبوا فقاتلهم، فأقبل بقبس نار ليضرم عليهم الدار فلقيتهم فاطمة فقالت: يابن الخطاب أجئت لتحرق علينا دارنا، قال: نعم أو تدخلوا فيما دخلت فيه الأمة"(١٥) أو برواية ابن قتيبة: "فبعث إليهم عمر . فدعا بالحطب وقال: والذى نفس عمر بيده لتخرجن أو لأحرقنها على من فيها، فقيل له: يا أبا حفص إن فيها فاطمة، فقال: وإن؟!"(١٦)، ويقول اليعقوبى أن فاطمة صرخت فيهم: "والله لتخرجن أو لأكشفن شعرى وأعجن إلى الله"(١٧). ومن جانبه يرى الشيخ خليل عبدالكريم أن وجود فاطمة كان سنداً وشرعا لتولى على الخلافة ولو امتد بها العمر لحدث ذلك، لكنها ماتت بعد ستة أشهر من موت أبيها ولم تبلغ من عمرها الثلاثين، وأنه لم يعهد الموت المبكر فى بنى هاشم. ويتساءل "هل موت فاطمة بتلك الصورة المفاجئة كان هو الحل الأكثر دهاء لإزاحة فاطمة من الطريق"(١٨).

لكن الشيخ خليل هنا لا يجد دعما لرأيه بمصادر مباشرة تشير إلى هذا الاغتيال، لكنا نعلم أن هناك عمليات اغتيال قد جرت ضد الرافضين لولاية أبى بكر، خاصة إذا كانوا من الأسماء اللامعة مثل سعد بن عبادة الخزرجى الأنصارى الذى أصر على رفض مبايعة أبى بكر ورفض مبايعة عمر من بعده، وترك المدينة وهاجر إلى الشام، وهناك تم قتل هذا الصحابى الكبير. وقال مأثورنا السنى أن الجن قد قتلته لأنه بال قائما. ولا تفهم سر علاقة البول قائما بغضب الجن. وسجلوا فى ذلك شعراً قالته الجن:

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة

ورميناه بسهمين فلم نخطئ فؤاده وإن؟!

هذا بينما هناك روايات أخرى كما عند البلاذرى فى أنساب الأشراف ٥٨٩/١ "أن سعد بن عبادة لم يبايع أبا بكر وخرج إلى الشام فبعث عمر رجلا وقال: ادعه إلى البيعة واحتل له، فإن أبى فاستعن الله عليه. فقدم

الرجل الشام فوجد سعدا فى حائط بحوارين فدعاه إلى البيعة فقال: لا أبايع قرشيا أبداً. قال فإنى قاتلك .. فرماه بسهم فقتله، وهكذا استعان عليه الله!! ونسمع هنا أبيات شعر أخرى لا تعترف بعداء الجن لسعد، تقول:

يقولون سعد شكت الجن قلبه ... ألا ربما صححت دينك بالغدر

وما ذنب سعد أنه بال قائما ... ولكن سعدا لم يبايع أبا بكر(١٩)

هذه بإيجاز سيرة الشيخين أبى بكر وعمر فى تولى الخلافة، وهى كما أتضح من سردها لا تشير إلى تدليسنا نحن بقدر ما تشير إلى تدليس الخطاب الإسلامى والكذب المشيخى على المسلمين وإلى رغبة محمومة فى توسيع ساحة التقديس الإسلامية تضعهما كأسياد مقدسين للمسلمين. وتوضح إلى أى حد وصلت غواية الولاية ولمعة الرئاسة إزاء الدين.

ومرة أخرى نؤكد أنه ما كان هذا موضوعنا، وما كان يشغلنا إلا فى أمثلة سريعة ضربناها فى موضوعنا الأسبق حول أزمة الديمقراطية اليوم فى بلادنا، لكن أصحاب الخطاب الإسلامى لازالوا يصرون على الخداع فى زمن لم يعد فيه وقت نضيعه بحثا فى سراديب الماضى، وهدر الجهد فيما لا جدوى من ورائه، إزاء خداع دينى نفعى انتهازى ضد الناس والبلاد، حول مشاكل نظرية أدت بنا إلى القبوع عند نقطة حضارية تبعد ألفا واربعمائة عام إلى الوراء من زماننا نستمتع فيها بضرب تعظيم سلام للأسياد، وتخريج الإرهاب دفعات وراء دفعات لنثبت لعالم اليوم أنه مع مثلنا يصبح السيف أصدق أنباء من الكتب. وأنه مع ضياعنا ولكاعنا الهائم فى زمن موتى التاريخ لا حل لنا معه سوى صاروخ كروز وأخواته فهما الأسرع والأنجح. وعندما لا نعود نشكل سوى دمل فى مؤخرة الإنسانية فإن الجراحة تكون هى الحل الوحيد، وما أبلغ تعبير الأستاذ وحيد حامد على غلاف كتابه يخاطب المسلمين: (استيقظوا .. أو موتوا) ختاما لهذه الرحلة غير الممتعة إلى زمن .. الراشدين؟!!.

الهوامش :

١- ابن الأثير: الكامل فى التاريخ، دار الفكر العربى بمشاركة دار صادر، بيروت، طبعة ١٩٧٩، ج٢، ص٤٢٥.

٢- السهيلى: الروض الأنف، ويشمل سيرة ابن هشام مع شروح السهيلى عليها، والمرجع هنا ابن هشام، دار المعرفة، بيروت، ط ١٩٧٨، ج٤، ص٢٦١.

٣- اليعقوبى: التاريخ، دار صادر، بيروت، د.ت، المجلد الثانى، ص١١٣.

٤- ابن سعد: الطبقات الكبير، دار الفكر العربى، البلد والتاريخ غير مذكور، مج٢، القسم الثانى، ص٣٦ - ٣٨.

انظر أيضا صحيح مسلم ٧٦/٥ باب ترك الوصية.

٥- الطبرى: التاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ٢٠٠١، المجلد الثانى، ص٢٣١.

٦- ابن كثير: البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، المجلد الثالث، الجزء الخامس، ص٢١٢.

٧- الطبرى: سبق ذكره، مج٢، ص٢٣٢.

٨- ابوالفدا: المختصر فى أخبار البشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ج١، ص٢١٩.

٩- ابن سعد: الطبقات، سبق ذكره، مج٢، قسم ٢، ص٥٣.

١٠- ابن سعد: الطبقات، مج٢، قسم ٢، ص٥٤، انظر أيضا ابن ماجه: السنن: الحديث ١٦٢٧.

١١- إرجع فى أحداث السقيفة إلى المصادر التالية مفصلة:

- الديار بكرى: تاريخ الخميس فى أحوال أنفس نفيس، دار صادر، بيروت، د.ت، ج٢، ص١٦٧ - ١٦٩.

- الطبرى: التاريخ، سبق ذكره، مج٢، ص٢٣٤ - ٢٤٦.

- ابن كثير: البداية والنهاية، سبق ذكره، مج٣، ص٢١٥ - ٢١٧.

- ابن الأثير: الكامل، سبق ذكره، مج٢، ص٣٢٥ - ٣٣٢.

- وبقية مصادر التاريخ الإسلامى والسير على اتفاق.

١٢- المسعودى: مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة الإسلامية، بيروت، د.ت، ج٣، ص٢١.

١٣- السهيلى: الروض، ابن هشام السيرة، سبق ذكره، ج٤، ص٢٦١.

١٤- اليعقوبى: التاريخ، سبق ذكره، مج٢، ص١٢٥ - ١٢٦.

١٥- أبوالفدا: التاريخ، سبق ذكره، ج١، ص٢١٩.

١٦- ابن قتيبة الدينورى: الإمامة والسياسة، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٠، ج١، ص٣٠.

١٧- اليعقوبى: التاريخ، سبق ذكره، مج٢، ص١٢٦.

١٨- خليل عبدالكريم: شدو الربابة بمعرفة أحوال الصحابة، دار سينا، القاهرة، ط١، ج٢، ص٣٢٦.

١٩- سليمان حريتانى: توظيف المحرم، دار الحصاد، دمشق، ط١، سنة ٢٠٠٠، ص٣٦٦.

اللهم إنِى قد بلغت اللهم فأشهد

من أعمال المؤلف

١ـ رب الثورة: أوزيريس وعقيدة الخلود فى مصر القديمة.

- طـ١ دار فكر، القاهرة، ١٩٨٨ .
- طـ٢ المركز المصرى لبحوث الحضارة، ١٩٩٩ .

٢ـ النبى إبراهيم والتاريخ المجهول.

- طـ١ دار سينا، القاهرة، ١٩٩٠ .
- طـ٢ مدبولى الصغير، القاهرة، ١٩٩٦ .

٣ـ الأسطورة والتراث.

- طـ١ دار سينا، القاهرة، ١٩٩١ .
- طـ٢ دار سينا، القاهرة، ١٩٩٣ .
- طـ٣ المركز المصرى لبحوث الحضارة، القاهرة، ١٩٩٩ .

٤ـ الحزب الهاشمى وتأسيس الدولة الإسلامية.

- طـ١ مجلة (مصرية) موجز، العدد التاسع، أكتوبر ١٩٨٦ .
- طـ٢ دار سينا، القاهرة، ١٩٩٠ .
- طـ٣ مدبولى الصغير، القاهرة، ١٩٩٦ .

٥ـ حروب دولة الرسول.

- جـ١ دار سينا، القاهرة، ١٩٩٣ .
- جـ١، جـ٢ مدبولى الصغير، القاهرة، ١٩٩٥ .
- الجزآن معا، مدبولى الصغير، القاهرة، ١٩٩٥ .

٦ـ قصة الخلق: منابع سفر التكوين.

- طـ١ عيبال، قبرص، ١٩٩٤ .
- طـ٢ المركز المصرى لبحوث الحضارة، القاهرة، ١٩٩٩ .

KMH

٧ـ إسرائيل: التوراه والتاريخ والتضليل.

- ط١ عيبال، قبرص، ١٩٩٤ .
- ط٢ دار قباء، القاهرة، ١٩٩٧ .

٨ـ رب الزمان.

- ط١ مدبولى الصغير، القاهرة، ١٩٩٥ .
- ط٢ دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨ .

٩ـ السؤال الآخر: الكتاب الذهبى، روز

- اليوسف، القاهرة، ١٩٩٧ .

١٠ـ النبى موسى وآخر أيام تل العمارنة.

- المركز المصرى لبحوث الحضارة، القاهرة، ١٩٩٩ .

١١ـ الفاشيون والوطن.

- المركز المصرى لبحوث الحضارة، القاهرة، ١٩٩٩ .

١٢ـ الإسلاميات.

- المركز المصرى لبحوث الحضارة، القاهرة، ٢٠٠١ .

١٣ـ الإسرائيليات.

- القاهرة، ٢٠٠٢ .

١٤ـ شكراً .. بن لادن!!

- دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٣ .

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء ٥
المقدمة فى كلمات ٧
القسم الأول: ممنوع من النشر
- حكايةسعدالدين ١٥
- وليمةلأعشاب البحر وحلف خراب مصر ٥١
القسم الثانى: شكراً!.... ابن لادن !
- تنويه وعرفان ٧١
- الآن.. أو الطوفان ٧٣
- المستنير والمعتدل والإرهابى ٨٧
- خدعوك فقالوا: إن الشورى والبيعة هما الديمقراطية ... ١١٥
- الدين الرسمى والإسلام الأصلى: حول ضرورة إعادة
النظر فى المواد الدينية بالدستور ١٢٧
- تحديث الخطاب.. أم تجديد الدين؟! ١٥١
- الإسلام وحقوق المرأة ١٦٧
- شرعية العنف وخطابنا المراوغ ١٧٧
- حد الردة والتجديد فى الفقه الإسلامى ١٩٥
- معنى الاجتهاد ٢٥١
- رحلة غير ممتعة إلى زمن الراشدين............... ٢٦٩
● من أعمال المؤلف ٢٩٣

Internationella
biblioteket
Stockholms
stadsbibliotek
STOCKHOLMS STAD